



ISSN 2305-2473

حامي حسان

تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية
على محك أزمت الاقتصاد والتنمية

نزار الصياد

العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية

رشيد بن بيه

الإستيمولوجيا النسوية وتأثيرها في إنتاج المعرفة
السوسيولوجية وفهمها في المنطقة العربية

أدهم صولي ورايموند هينبوش

الدولة العربية: مقارنة
سوسيولوجية تاريخية

عبد القادر عبد العالي

الدولة والهيمنة على المجتمع
الدولة الكوربوراتية التسلطية
وقيود الانتقال الديمقراطي
في الجزائر

Academic Advisory Committee

Ibrahim Elissawy	إبراهيم العيسوي
Abubakr Baqader	أبو بكر باقادر
Ahmed Khouaja	أحمد خواجه
Adib Nehme	أديب نعمة
Mhammed Malki	امحمد مالكي
Baqer Alnajjar	باقر النجار
Burhan Ghalioun	برهان غليون
Tayssir Raddawi	تيسير رداوي
Tana Fouad Abdallah	ثناء فؤاد العبد الله
George Giacaman	جورج جقمان
Hazim Rahahleh	حازم رحاحلة
Hassan Aly	حسن علي
Kheder Zakaria	خضر زكريا
Darim Al-Bassam	دارم البصام
Taher Kanaan	طاهر كنعان
Adel Al-Shargabi	عادل الشرجبي
Abderrahmane Rachik	عبد الرحمان رشيق
Abdullah Aldolaimi	عبد الله الدليمي
Abdallah Saaf	عبد الله ساعف
Abdenasser Djabi	عبد الناصر الجابي
Ali Khalifa Al-Kuwari	علي خليفة الكواري
Fadia Kiwan	فاذيا كيوان
Fatima Al-Shamsi	فاطمة الشامسي
Karima Korayem	كريمة كريم
Mohamed Tozy	محمد الطوزي
Mustafa Attir	مصطفى التير
Mustafa Kamel Al-Said	مصطفى كامل السيد
Nadim Rouhana	نديم روحانا
Hosham Dawod	هشام داوود
Yagoub Al-Kandari	يعقوب الكندري

Editor-in-Chief

Mouldi Lahmar

رئيس التحرير

المولدي الأحمر

Editorial Manager

Hani Awad

مدير التحرير

هاني عواد

Editorial Secretary

Majd Abuamer

Nerouz Satik

سكرتارية التحرير

مجد أبو عامر

نيروز ساتيك

Editorial Board

Ismail Nashif

Jamal Barout

Saoud El-Mawla

Tahar Saoud

Kaltham Al-Ghanim

Marlene Nasr

Morad Diani

Mahdi Mabrouk

Hisham Abu Rayya

هيئة التحرير

إسماعيل ناشف

جمال باروت

سعود المولى

الطاهر سعود

كلثم الغانم

مارلين نصر

مراد ديانى

مهدي مبروك

هشام أبو ريا

Design and Layout

Ahmad Helmy

Hisham Moussawi

تصميم وإخراج

أحمد حلمي

هشام الموسوي

The Designated Licensee

The General Director of the Arab Center
for Research and Policy Studies

صاحب الامتياز

المدير العام للمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات

لوحات العدد من أعمال الفنان التشكيلي العراقي محمد الكناني

يشغل الفنان في الرسم والنحت والجرافيك. له العديد من المشاركات الفنية في المعارض المحلية والعربية والدولية، والعديد من المؤلفات الأكاديمية في الفن التشكيلي. حاصل على دكتوراه فلسفة الفنون التشكيلية، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد.

Featured artwork by Iraqi artist Mohammad Alkinani

Alakini works with drawing, sculpture and graphics. He has showcased his work in many local and international exhibitions and featured in many academic publications. He has a PhD in Fine Arts Philosophy from the College of Fine Arts, University of Baghdad.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:
Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:

شارع الطرقة - منطقة 70 - وادي البنات - ص. ب. 10277 - الدوحة - قطر
Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar
هاتف: +974 4035 4117 - +974 4035 6888
E-mail: omran@dohainstitute.org



فصلية مَحْكُمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

العدد 37 – المجلد العاشر – صيف 2021
Issue 37 – Volume 10 – Summer 2021

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هو المدنيَّة في اصطلاحهم وهو معنى العُمران.

ابن خلدون

لا تعبر آراء الكتاب بالضرورة عن اتجاهات يَتَّبَعها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَّرَ عَنِ الْجَمْعِ الْإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمَرَانُ الْعَالَمِ،
وَمَا يَعْزُضُ لَطَبِيعَةَ ذَلِكَ الْعُمَرَانِ مِنَ الْأَحْوَالِ مِثْلَ التَّوَحُّشِ وَالتَّائِسِ
وَالْعَصِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغْلِبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ
ذَلِكَ مِنَ الْمُلْكِ وَالْأُذُلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ الْبَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ
مِنَ الْكَسْبِ وَالْمَعَاشِ وَالْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمَرَانِ
بَطَبِيعَتِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ....

وَكَانَ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وَهُوَ الْعُمَرَانُ الْبَشَرِيُّ
وَالْجَمْعُ الْإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلٍ، وَهِيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِنَ الْعَوَارِضِ
وَالْأَحْوَالِ لِدَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ وَضَعِيًّا
كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الْإِنْسَانِيُّ ضَرْوِيٌّ. وَيُعَبَّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الْإِنْسَانُ
مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْجَمْعِ الْإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ الْمَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ
وَهُوَ مَعْنَى الْعُمَرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْجَمْعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمَرَانُ الْعَالَمِ بِهِمْ،
فَلَا بُدَّ مِنْ وَاِزَاعٍ يَدْفَعُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طَبَاعِهِمُ الْحَيَوَانِيَّةِ مِنَ
الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَاِزَاعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِمُ الْغَلَبَةُ
وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حَتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ
مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِنَ الْحُكْمِ الْوَاِزِعِ...
بِشَرَعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ مِمَّا يُودِعُ اللَّهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ
وَالْقَبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَرْجِيفٍ.
وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذِ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ
تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا
عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَتِهِ.

ابن خلدون، المقدمة

Contents

المحتويات

Articles	5	دراسات
Adham Saouli, Raymond Hinnebusch The Arab State: A Historical Sociology Approach	7	أدهم صولي ورايموند هينبوش الدولة العربية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية
Abdelkader Abelali State and Hegemony over Society: The Corporatist Authoritarian State and the Restrictions of Democratic Transition in Algeria	37	عبد القادر عبد العالي الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر
Hami Hacene Transformations of the Welfare State in Algeria: Social Policies on the Line of Economic and Development Crises	65	حامي حسان تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محك أزمات الاقتصاد والتنمية
Nezar AlSayyad Bottom-up Urbanism and the Culture of Squatting: A Critical Assessment	87	نزار الصياد العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية
Rachid Benbih The Impact of Feminist Epistemology on the Production and Understanding of Sociological Knowledge in the Arab Region	105	رشيد بن بيه الإستيمولوجيا النسوية وتأثيرها في إنتاج المعرفة السوسيولوجية وفهمها في المنطقة العربية

ترجمة	137	Translated Paper
إلزا دورلين	139	Elsa Dorlin
حول الاستعمال الإستمولوجي والسياسي لفئتي الجنس والعرق في دراسات النوع		The Epistemological and Political Use of "Sex" and "Race" Categories in Gender Studies
ترجمة: ياسين يسني ووديع جعواني		Translated by: Yassine Yassni & Wadia Jehouani
مراجعات الكتب	157	Book Reviews
رشيد جرموني	159	Rachid Jarmouni
الجهاد الجديد في الغرب/ فرهاد خسرو خافر		<i>The New Jihad in the West/</i> Farhad Khosrokhavar
محمد نعيم	167	Mohamed Naimi
أفريقيا الشمالية بعد الانتفاضات العربية/ لويس مارتينيز		<i>North Africa after the Arab Uprisings/</i> Luis Martinez

دراسات Articles



المدينة، 100×100، أكريلك على كانفاس، 2020.
City, 100×100, acrylic on canvas, 2020.

أدهم صولي* ورايموند هيننبوش**

Adham Saouli, Raymond Hinnebusch

الدولة العربية مقاربة سوسيولوجية تاريخية***

The Arab State A Historical Sociology Approach

ملخص: تقدم هذه الدراسة إطارًا نظريًا لتشكّل الدولة وتطورها وتفككها في العالم العربي، مع تناول حالات إمبريقية، اعتمادًا على منهجية تاريخية مقارنة. وتطرح مجموعة من الأسئلة: كيف يمكننا فهم الدولة وعملية بنائها في العالم العربي؟ وما الفرق بين النظام والدولة؟ وما أنواع الأنظمة التي نشأت في العالم العربي؟ وكيف نفسر الاختلافات في تشكيلها وأنواعها؟ ولماذا فشلت بعض عمليات بناء الدولة، بينما نجحت أخرى؟ وتنتهي الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أنه يمكن وصف مسار بناء الدولة في العالم العربي بالمنحنى الجرسى، بدلًا من المقاربة الخطية في مفهوم الدولة الفييري أو الويستفالي. كلمات مفتاحية: الدولة العربية، النظام السياسي، فضاءات اجتماعية، منحنى جرسى، سوسيولوجيا تاريخية.

Abstract: This study presents a theoretical framework on and empirical accounts of state formation, development, and deformation in the Arab world. Taking a comparative historical methodology, the article raises several questions: What is the difference between a regime and a state? What kind of regimes emerged in the Arab world and how do we explain variations in their formations and types? Why have some state-building processes failed whilst others succeeded? The study's main finding is that state building in the Arab world can be described as a bell-shaped curve rather than a linear approximation of Weberian or Westphalian notions of statehood.

Keywords: Arab State, Regimes, Social Fields, Bell-shaped Curve, Historical Sociology.

* أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في جامعة سانت أندروز، المملكة المتحدة..

Senior Lecturer in International Relations and Middle East Politics, University of St Andrews, UK.

** أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط ومدير مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز، المملكة المتحدة..

Professor of International Relations and Middle East Politics and Director of the Centre for Syrian Studies, University of St Andrews, UK.

*** تُعدّ هذه الدراسة تنويجًا لعدة دراسات أعدها كل واحد منا على حدة حول الدولة العربية. وتوجه بالشكر إلى المحكمين على ملاحظاتهم القيمة، ونعبر عن خالص شكرنا لكل من يارا نصار ومجد أبو عامر لترجمتهما للدراسة.

مقدمة

ينجذب طلاب العلوم السياسية، ولا سيما طلاب دراسات الشرق الأوسط، إلى أحد الموضوعات الموسومة، مثل التحول الديمقراطي أو السلطوية أو العنف أو الحروب أو الثورات أو الإسلام السياسي أو الطائفية. لكنّ ثمة موضوعاً لا يمكنهم تجاوزه، على اعتباره «الجلب الذي يجب على جميع علماء السياسة تسلقه عاجلاً أم آجلاً»⁽¹⁾، ألا وهو الدولة. وفي حين تتواری الدولة في الخلفية البحثية لمعظم الدراسات، أو تمثل العتبة التي تجعل العبور إلى البحث ممكناً، فإنها تكون محور البحث في دراسات أخرى. ومثل شاطئ يتسمّر أمام الموج، تلحّ الحاجة إلى دراسة الدولة بين الحين والآخر، سواء كان ذلك من خلال مقارنة ماكس فيبر في محاولته التنبيه إلى أهميتها⁽²⁾، أم من خلال نوربرت إلياس الذي ربطها بـ «سيرورة التحضر»⁽³⁾، أم صمويل هنتنغتون من خلال تسليطه الضوء على دورها في الحفاظ على النظام في المجتمعات النامية⁽⁴⁾، أم تشارلز تيلي وزملائه في محاولتهم إعادة الدولة إلى التحليل⁽⁵⁾.

لم تهمل الأدبيات حول الدولة العربية هذه الإلحاحات البحثية، حيث ساهمت الثورات الشعبية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، التي أدرجت الفلاحين الغاضبين والطبقات الوسطى في برامج الإصلاح الاجتماعي، إضافةً إلى اتساع نطاق الدولة وتغلغلها في حالات أخرى، مثل المملكة العربية السعودية أو لبنان أو العراق أو ليبيا، في تسليط الضوء على مركزية الدولة وأسباب «ديمومتها». وأدى صعود مقارنة الاقتصاد السياسي في تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع محاولات تفسير «الاستثناء العربي» في الديمقراطية، إلى فتح مجالات مهمة لفهم طبيعة الدولة في العالم العربي⁽⁶⁾. إضافة إلى ذلك، أبرز تغلغل القوى الخارجية في المنطقة العربية دور العوامل الدولية في بناء دول المنطقة، أو تفككها في بعض الحالات، ووضع أيضاً تحديات أمام معرفتنا بموضوع الدولة⁽⁷⁾. علاوة على ذلك، كشفت تداعيات الانتفاضات العربية، في عام 2011، عن الحاجة إلى فهم الدولة العربية،

(1) Joel Samuel Migdal, *State in Society: Studying how States and Societies Transform and Constitute One Another* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 231.

(2) Max Weber, "Politics as a Vocation," in: Hans Heinrich Gerth & Charles Wright Mills (eds.), *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, 2001).

(3) Norbert Elias, *The Civilizing Process: Sociogenetic and Psychogenetic Investigations*, Eric Dunning, Johan Goudsblom & Stephen Mennell (eds.) (Oxford: Blackwell, 2000).

(4) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven/ London: Yale University Press, 1968).

(5) Theda Skocpol, Peter B. Evans & Dietrich Rueschemeyer (eds.), *Bringing the State Back in* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(6) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

Adeed I. Dawisha & I. William Zartman (eds.), *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State* (London: Croom Helm, 1988).

(7) Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East* (Manchester: Manchester University Press, 2003); Fred Halliday, *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005); Adham Saouli, *The Arab State: Dilemmas of Late Formation* (London: Routledge, 2012); Rolf Schwarz, *War and State Building in the Middle East* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 2012).

حيث أنتجت العديد من المساهمات بالفعل⁽⁸⁾. وأكدت الأدبيات باللغة العربية، بدورها، «أزمة» الدولة العربية الحديثة⁽⁹⁾.

هل حان الوقت لإعادة فهم «الدولة» في العالم العربي؟ من نافلة القول: أجل. سجل عام 2016 مرور مئة عام على ظهور الدول تدريجيًا في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام 1916، تأمرت سلطتان استعماريان، بريطانيا وفرنسا، على تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ Spheres of Influence لهما؛ الأمر الذي مهد لنشوء كيانات سياسية تضم أقاليم وجماعات وأنظمة. وبعد قرن من الزمن، كشفت هذه الكيانات السياسية عن مسارات ونتائج سياسية معقدة؛ إذ ظل بعضها محصنًا أمام الاضطرابات السياسية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، مثل المملكات العربية في السعودية والأردن والمغرب والكويت. أما بعضها الآخر، فشهد حروبًا وتغييرات اجتماعية وسياسية كبيرة، مثلما جرى في مصر والعراق وسورية وليبيا والجزائر واليمن ولبنان، حتى إن بعضها تفكك بحلول عام 2016، مثل العراق وسورية وليبيا واليمن، ويكافح أحدها من أجل البقاء (لبنان)، بينما يمر كيان واحد فقط (تونس) بعملية ترسيخ الديمقراطية.

لقد أنتجت الأدبيات حول الدولة العربية وتجاربها، طوال القرن الماضي، العديد من الأسئلة حول بنائها أو طبيعتها أو تطورها أو انهيارها. وعلى الرغم من سعة هذه الأدبيات، فإن قليلًا منها فقط اتخذ الدولة العربية نقطة محورية ومركزية. وفي هذه الدراسة، نسعى للبناء على هذه الأدبيات وتطويرها، حيث نطرح مجموعة من الأسئلة الرئيسة: كيف يمكننا مَهمة الدولة وعملية بنائها في العالم العربي؟ وما الفرق بين النظام والدولة؟ وما أنواع الأنظمة التي نشأت في العالم العربي؟ وكيف تُفسر الاختلافات في تشكيلها وأنواعها؟ ولماذا فشلت بعض عمليات بناء الدولة، بينما نجحت أخرى؟

تقدم هذه الدراسة إطارًا نظريًا لتشكّل الدولة وتطورها وتفككها في العالم العربي، مع تناول حالات إمبيريقية، اعتمادًا على منهجية تاريخية مقارنة. فمن أجل الاستدلال على الأطروحة الرئيسة، نبحت ونقارن بين العديد من الحالات التي أفرزت نتائج مختلفة في مسار تشكّل الدولة وتفككها.

تقع الدراسة في أربعة مباحث. نقدم في الأول الإطار النظري وفق تقليد السوسيولوجيا التاريخية Historical Sociology، بوصفه الأكثر ملاءمة لدراسة تشكّل الدولة، وكونه يُفسّر عامل التغيير بمرور الوقت الذي

(8) ينظر:

Raymond Hinnebusch, "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1 (2015), pp. 12–30; Adham Saouli, "Back to the Future: The Arab Uprisings and State (re) Formation in the Arab World," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 315–334; Mehran Kamrava, *Inside the Arab State* (Oxford: Oxford University Press, 2018); Ruth Hanau Santini, *Limited Statehood in Post-Revolutionary Tunisia: Citizenship, Economy and Security* (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018).

(9) ينظر مثلاً: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط 8 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)؛ خلدون حسن النقيب، الدولة السلطانية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)؛ جديليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)؛ عادل مجاهد الشرجي [وآخرون]، أزمة الدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)؛ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

يتجاوز - كما سنرى - الثنائيات التي تخلق فجوة بين علماء الاجتماع، على شاكلة «البنية مقابل الفاعل»، و«المادية مقابل الفكر»، أو «المحلي مقابل الدولي»، كما هي الحال في العلاقات الدولية. وفي المبحث الثاني، نقدم مفهومَ Conceptualisation للدولة العربية، ونقترح إعادة التفكير في الدولة بوصفها مسارَ تشكُّل وتفقُّك Process of Formation/ Deformation، يجري داخل فضاءات اجتماعية Social Fields.

إن إعادة التفكير في الدولة، بوصفها مساراً، تضع مجموعات مختلفة بعضها أمام بعض، وتجعلنا نحدد الفاعلين الرئيسيين: الأنظمة Regimes، وخصوصها. وبتناول الفضاءات الاجتماعية بوصفها بنى رئيسية، وتشكُّل الدولة أو تفكُّكها بوصفها مساراً رئيساً، والأنظمة وخصوصها بوصفها فاعلين رئيسيين، يقدم هذا الإطار الأدوات المفاهيمية والتحليلية للبحث الإمبريقي الذي نقوم به في المبحثين الآخرين. في المبحث الثالث، ندرس مسارات بناء الدولة وأنواع الأنظمة المختلفة التي ظهرت في العالم العربي، حيث نُجري تحليلاً كرونولوجياً يقع في خمس فترات، يبدأ من «عصر الأوليغارشية الليبرالية (1920-1950)»، وصولاً إلى الانتفاضات العربية في عام 2010. أما التحليل الموضوعي، فيعرض أمثلةً، في المبحث الرابع، على المسارات الفاشلة والناجحة لبناء الدولة.

تتمثل النتيجة الأساسية لهذا البحث في أنه يمكن وصف بناء الدولة في العالم العربي بالمنحنى الجرسى (على شكل جرس Bell-shaped Curve)، بدلاً من المقاربة الخطية في مفهوم الدولة الفيبري Weberian أو الويستفالي Westphalian. ويمكن تفسير ذلك - جزئياً على الأقل - بأنه على الرغم من أن بناء الدولة تعلّموا كيفية إنشاء أنظمة محصنة باستراتيجيات احتكار السلطة، فإنهم لم يتمكنوا من إنشاء مؤسسات شاملة، ضرورة لشرعنة سلطتهم، ومن ثمّ لبناء ائتلاف واسع من القوى الاجتماعية. وفي حين أن بناء النظام قد يُمثل خطوة أولى ضرورية نحو بناء الدولة، فإن الإصرار المفرط على بناء النظام، وخاصة بوجود دافع للحفاظ عليه، أعاق إمكان التقدم نحو بناء الدولة. وهكذا، فإن إحدى نتائجنا هي أن بناء الدولة فشل في معظم الحالات في إنتاج مؤسسات مستقلة تعلق على الفاعلين السياسيين وتستطيع تنظيم الصراع السياسي. وبدلاً من ذلك، فإن البناء المؤسسي إما توقف، كما جرى في الحالات التي نجح فيها بقاء النظام أي في ذروة المنحنى، وإما تآكل وانهار حينما فشلت الأنظمة في الحفاظ على احتكارها مصادر السلطة المادية والفكرية.

أولاً: لِمَ السوسيولوجيا التاريخية وما هي؟

خلال العقدَيْن الماضيين، تركت السوسيولوجيا التاريخية بصمتها على تخصص العلاقات الدولية، وعلى دراسة الشرق الأوسط⁽¹⁰⁾؛ فثمة من اعتبر السوسيولوجيا التاريخية نظريةً في العلاقات الدولية⁽¹¹⁾.

(10) Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*; Halliday.

(11) John M. Hobson, "What's at Stake in 'Bringing Historical Sociology Back into International Relations'?" Transcending 'Chronofetishism' and 'Tempocentrism' in International Relations," in: Stephen Hobden & John M. Hobson (eds.), *Historical Sociology of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002); George Lawson, "The Eternal Divide: History and International Relations," *European Journal of International Relations*, vol. 18, no. 2 (2010), pp. 203-226.

بينما حاول آخرون اعتبارها نظريةً للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط⁽¹²⁾. وفي هذه الدراسة، نعتبر السوسيولوجيا التاريخية تقليدًا فكريًا عابرًا للتخصصات، لا حقلًا دراسيًا في العلوم الاجتماعية، ولا نظريةً في العلاقات الدولية؛ إذ تعود جذور السوسيولوجيا التاريخية إلى أعمال كارل ماركس وماكس فيبر ونوربرت إلياس، وفي ما بعد إلى أعمال بارينغتون مور Barrington Moore وتشارلز تيلي ومايكل مان Michael Mann وثيدا سكوبول وفيليب أبرامز. وبوصفها تقليدًا فكريًا، تبحث السوسيولوجيا التاريخية أسباب الظواهر الاجتماعية والسياسية ذات الجذور التاريخية، مثل الثورات الصناعية، أو تشكُّل الدولة أو الثورة، وتأثيرها في الأفراد والمجتمعات، وتسعى أيضًا لفهم دور الأفكار ومصالح الأفراد - بصفتها عوامل للتغيير - داخل بنى اجتماعية محددة⁽¹³⁾. إن المساهمة الرئيسة التي تُقدِّمها السوسيولوجيا التاريخية في النقاشات في العلوم الاجتماعية هي محاولاتها تجاوز العديد من الثنائيات التي تشكُّل، أو حتى تعيق، فهمنا للعالم السياسي: المادي - الفكري، والفاعل - البنية، والمحلي - الدولي. وعلى الرغم من طبيعته التعددية، فإن هذا التقليد يقوم على خمس ركائز أساسية:

• الأولى، يبحث تقليد السوسيولوجيا التاريخية إشكاليات العالم الواقعي وأحداثه، التي تُشكِّل أساسًا للبحث. ويُعرَّف الحدث Event باعتباره «وسيلة تحوُّل بين الماضي والمستقبل؛ نشأت من الماضي ولها دلالة للمستقبل [...] إنه حدث يُعزى إليه أهمية حضارية»⁽¹⁴⁾، مثل الانتفاضات العربية في عام 2011، أو الثورة الإسلامية (إيران) في عام 1979، أو الحرب العالمية الأولى. ويفتح البحث في أسباب حدثٍ ما وعواقبه تساؤلاتٍ حول العديد من الاحتمالات النظرية التي يمكن أن تنشأ في المجالات المادية أو الفكرية أو الفردية أو البنيوية.

• الثانية، تركز السوسيولوجيا التاريخية على المسارات التاريخية والتركيبات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات باعتبارها أساسًا للتحليل الاجتماعي. وتشهد السوسيولوجيا التاريخية «التفاعل بين السلوك ذات المغزى والسياقات البنيوية من أجل فهم المنطق وراء بيان النتائج المقصودة وغير المقصودة في حيوات الأفراد والتحويلات الاجتماعية»⁽¹⁵⁾. يستطيع الباحث من خلال هذا النهج «أشكلة وجود الوحدات داخل السياسة العالمية [...] والتساؤل بطريقة أكثر منهجية عن التغييرات في هذه الوحدة»⁽¹⁶⁾، وهو مهم لبحثنا في موضوع الدولة بوصفها مسارًا.

(12) Halliday, pp. 37-38.

(13) Dennis Smith, *The Rise of Historical Sociology* (Cambridge: Polity Press, 1991); Theda Skocpol, *Vision and Method in Historical Sociology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); Phillip Abrams, *Historical Sociology* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982).

(14) Abrams, p. 191.

(15) Skocpol, p. 1; Paul Pierson, *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis* (Princeton: Princeton University Press, 2004), pp. 1-15.

(16) Patrick Thaddeus Jackson & Daniel H. Nexon, "Relations Before States: Substance, Process and the Study of World Politics," *European Journal of International Relations*, vol. 5, no. 3 (1999), p. 292.

• الثالثة، ترفض السوسيولوجيا التاريخية ثنائية الفاعل - البنية⁽¹⁷⁾، وهذا مرتبط بتركيزها على المسارات والتركيبات الاجتماعية. ويضع علماء السوسيولوجيا التاريخية الفاعل - سواء كان فرداً أم نظاماً أم دولة أم حركة مسلحة - في سياق معين، ويبحثون كيف يُؤلّد التفاعل بين الاثنين نتائج محددة. أما السياق، فيتألف من خصائص مادية (وسائل العنف، والاقتصاد، والمؤسسات) ومعيارية (هوياتية، وقيمية) تُمكن النشاط الاجتماعي والسياسي أو تعرقله⁽¹⁸⁾. وعلى عكس مختلف نظريات العلاقات الدولية، لا تُحِيل السوسيولوجيا التاريخية إلى تحييز أولي فلسفي، أو نظري للعوامل المادية/ المعيارية أو الفاعلة/ البنيوية. وبدلاً من ذلك، وكما يؤكد أبرامز، فإن هذه الثنائيات لا تتمظهر في الأفكار والنظريات المجردة واللغة الاصطلاحية، بل في العالم الواقعي من خلال الأفعال وردات الأفعال في وقت محدد⁽¹⁹⁾.

• الرابعة، تؤكد السوسيولوجيا التاريخية التفاعل بين مستويي التحليل المحلي والخارجي. ولم يُلَمَّ أحدٌ بهذا النهج، مثلما فعل تشارلز تيلي في نظريته في بناء الدولة وصنع الحرب في التاريخ الأوروبي كمسار مترابط: «إن المنطق الذي دفع الأعيان إلى توسيع (أو الدفاع عن) الحدود التي احتكرت فيها وسائل العنف، ومن ثم زاد من عوائده من الجزية، استمر على نطاق أوسع ضمن منطق الحرب. فإنشاء حدود كبيرة للسيطرة، التي في داخلها قضى اللوردات الكبار على منافسيهم، هو فقط ما وضع الخط الفاصل بين 'الداخلي والخارجي'»⁽²⁰⁾.

مرةً أخرى، لا يعطي علماء السوسيولوجيا التاريخية تفضيلاً قَبْلِيّاً Apriori للمستويين المحلي أو الدولي⁽²¹⁾. بدلاً من ذلك، يتركون الأمر للبحث، ليقرر متى وماذا وكيف يُؤلّد كل مستوى نتيجة معينة.

(17) يجادل نوربرت إلياس بأن «الاستخدام المعاصر يقودنا إلى الاعتقاد أن 'الفرد' و'المجتمع' هما مفهومان مختلفان يشيران إلى شيئين موجودين بشكل مستقل، إلّا أنهما يشيران إلى مستويين مختلفين، لكن غير منفصلين عن عالم الإنسان». ينظر: Norbert Elias, *What is Sociology* (New York: Columbia University Press, 1970), p. 129.

كما أنه شبه التفاعلات الاجتماعية والسياسية بين الأفراد والدول والإمبراطوريات، أو ما سمّاه «التصورات» برقصة اجتماعية، حيث لا يمكنك التفكير في رقصة منفصلة عن الراقصين. ينظر: Elias, *The Civilizing Process*, p. 482.

(18) يلاحظ أبرامز أن السوسيولوجيا التاريخية «تتعلق في النهاية بعلاقة الفرد، بوصفه وكَيْلاً له أهداف وتوقعات ودوافع، بالمجتمع باعتباره محيطاً مقيّداً للمؤسسات والقيم والمعايير».

Abrams, pp. 7-8.

(19) Ibid.

(20) Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in: Skocpol, Evans & Rueschemeyer (eds.), pp. 184-185.

(21) من المفارقة أن نهج السوسيولوجيا التاريخية للتفاعل المحلي والدولي يتوافق مع الواقعية الجديدة لكينيث والتز، التي عادة ما ينتقدها علماء السوسيولوجيا التاريخية في العلاقات الدولية. ويجادل والتز بأن «القول إنه سيكون مفيداً النظر إلى السياسة الدولية من منظور الأنظمة، لا يعني القول إن النظام يحدد سمات الدول وسلوكها، بل بالأحرى يراد إبقاء السؤال المثير للاهتمام من الناحية النظرية، والمهم من الناحية العملية هو حول ماذا، في أنظمة مختلفة، قد تكون الأوزان السببية المتناسبة لمستوى الوحدة والعوامل على مستوى الأنظمة».

Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, UK: Addison-Wesley, 1979), pp. 48-49.

• الخامسة، تُكرّس السوسيولوجيا التاريخية نفسها للنظرية. وعلى الرغم من أن السوسيولوجيا التاريخية لا تنسب نفسها إلى أي معسكر منهجي أو نظري بعينه⁽²²⁾، فإن ارتباطها بإشكاليات العالم الواقعي والمسارات التاريخية يجعلها ميداناً للحوار بين النظرية والأدلة الإمبريقية. وترفض السوسيولوجيا التاريخية التنظيرات الشاملة التي تحاول تفسير مجموعة واسعة من الظواهر من ناحية، والمقاربات السلوكية التي تتفادى النظرية من ناحية أخرى⁽²³⁾. وتتمثل المهمة الرئيسة للسوسيولوجيا التاريخية في «إحداث توازن بين العمل النظري والإمبريقي، وبين إدراك تعقيد العالم الاجتماعي، مع ضمان عدم التشتت في التفاصيل الدقيقة في الوقت نفسه»⁽²⁴⁾.

إن هذه العناصر المرتبطة بتقليد السوسيولوجيا التاريخية مفيدة لبحث تشكّل الدولة وتفكّكها في العالم العربي. وفي المبحث التالي، ننطلق من هذه الركائز الأساسية للسوسيولوجيا التاريخية، لنطور إطاراً نظرياً خاصاً لتفسير تشكّل الدولة وتفكّكها في العالم العربي.

ثانياً: الدول وبناء الدولة: البنى والمسارات والفاعلون

يُحدّد الإطار الذي نطوره هنا ما يُعرّفه ديتريش روشيمير على أنه «إطار فكري مثمر للبحث»⁽²⁵⁾، والذي يُحدّد ويبرر أهمية عوامل وعمليات ومفاهيم معينة لفهم الظواهر السياسية وتفسيرها. ولفهم الدولة ومسار تشكّلها أو تفكّكها، ثمة حاجة أولاً إلى تحديد البنى والمسارات والفاعلين الرئيسين الذين شكّلوا الدول وحدّدوا مسار تشكّل الدولة في العالم العربي، ومن ثم ربطهم ببعضهم ببعض.

1. البنى: الفضاءات الاجتماعية

تتمثل نقطة الانطلاق لفهم الدولة في العالم العربي في تحديد السياقات الاجتماعية التي نشأت فيها الدولة وتطورت. ونجادل هنا بأن تفكّك الدولة العثمانية داخل ما بات يُعرف بالشرق الأوسط، لم ينتج منه «دول قومية»⁽²⁶⁾ موحّدة وراسخة، بل يمكن مَفهَمُها باعتبارها فضاءات اجتماعية Social Fields تُشكّل السياقات الاجتماعية التي تتشكّل أو تتطور أو تتفكّك الدول فيها⁽²⁷⁾. لم تكن هذه الفضاءات الاجتماعية في الأصل إلا مناطق نفوذ، رُسمت حدودها لمصلحة بريطانيا وفرنسا، لكن ترسيم حدود

(22) Skocpol, pp. 361–362.

(23) Colin Hay, *Political Analysis: A Critical Introduction* (Basingstoke: Palgrave, 2002), pp. 44–49.

(24) George Lawson, "Historical Sociology in International Relations: Open Society, Research Programme and Vocation," *International Politics*, vol. 44, no. 4 (2007), p. 356.

(25) Dietrich Rueschmeyer, "Can One or a Few Cases Yield Theoretical Gains?" in: James Mahoney & Dietrich Rueschmeyer (eds.), *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 318, 329.

(26) يلاحظ هينبوش أن رسم الحدود السياسية تعسفياً أدى إلى خلق «نزعة ترسيخية شاملة»، استمرت في خلق انقسامات سياسية في المنطقة. ينظر:

Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, p. 155.

(27) Saouli, *The Arab State*, pp. 8–28;

بالنسبة إلى نيل فليغستين، تشير الفضاءات إلى «مواقع تتجمع فيها مجموعات منظمة من الفاعلين وتؤطر سلوكهم تجاه بعضهم بعضاً». ينظر:

Neil Fligstein, "Social Skills and Theory of Fields," *Sociological Theory*, vol. 19, no. 2 (2001), p. 108.

هذه الفضاءات وضعها على طريق يتبع مساراً خاصاً ومستقلاً. ويتضمن الفضاء الاجتماعي ثلاثة عناصر بنوية: الحدود الجغرافية (الفضاء)، والبنية المادية (الظروف المناخية والاقتصادية)، والبنية الثقافية (التركيبة القبلية أو الإثنية أو الدينية)، إلى جانب خاصيتين منبثقتين: الميدان السياسي، ومؤسسات الدولة.

أولاً، تنطوي الفضاءات الاجتماعية على حدود جغرافية، ومن ثم اجتماعية، تُميزها من الفضاءات الأخرى. وفي الواقع، هذه الحدود التي أخذت مع الوقت طابعاً سياسياً وقانونياً، والتي اعترفت بها بعض القوى الخارجية، باتت محلّ خلاف مع فاعلين خارجيين من حيث الحفاظ عليها أو حتى إعادة تعيينها، وهي جزء من الصراعات السياسية في طريق بناء الدولة. ولا يُحدّد الموقع الجغرافي للفضاء الاجتماعي دينامياته السياسية الداخلية فحسب، بل أيضاً علاقاته ودوره في النظام الإقليمي الأوسع.

ثانياً، تتضمن البنية المادية للفضاء الاجتماعي البيئة المناخية والسوسيو - اقتصادية التي تُحدّد طريقة تشكّل الدولة. على سبيل المثال، لا يمكن فصل تاريخ تشكّل الدولة السعودية عن الظروف المناخية للصحراء وصعوبة تأسيس سلطة سياسية مركزية، واكتشاف النفط في القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، يمكن فهم تاريخ مصر الممتد في تأسيس الدولة، من خلال وجود نهر النيل المُحاط بالصحاري من جميع الجوانب، ووجود شعب مستقر وحكم سياسي مركزي يقوم بتنظيم الري والزراعة وحلّ النزاعات الاجتماعية. وشكّل اختلاف الظروف المناخية، أيضاً، البنى الاجتماعية والاقتصادية. ففي حين امتلكت دول مثل السعودية والجزائر وقطر موارد طبيعية، مثل الغاز والنفط⁽²⁸⁾، اعتمدت دول أخرى، مثل مصر وسورية، على الاقتصاد القائم على الزراعة؛ ما أدى، على سبيل المثال، إلى صعود أنظمة شعبية أتت بمشاريع وطنية تقدمية في فترة ما بعد الاستقلال⁽²⁹⁾.

ثالثاً، يتألف الفضاء الاجتماعي من بنية أو تركيبة ثقافية تشمل خصائصه الإثنية والدينية والقبلية واللغوية. وتُعدّ بعض الفضاءات الاجتماعية، مثل لبنان والعراق وسورية، غير متجانسة من حيث التركيبة الدينية والإثنية، في حين تُعدّ أخرى، مثل تونس ومصر، متجانسة، أما فضاءات أخرى فهي قبلية، مثل السعودية وقطر والكويت. وأثّرت هذه الأنسجة الاجتماعية المتفاوتة في مسار تشكّل الدولة، سواء خلال بنائها، أو تحديد أنواع الأنظمة، أم خلال عملية احتكار استخدام العنف، كما سنوضح.

تشكل العناصر الثلاثة المذكورة سابقاً المكونات الرئيسة للفضاء الاجتماعي والبيئات الثقافية والمادية التي تجري داخلها الصراعات السياسية. نحن في حاجة إلى تحديد ميدانين آخرين ناشئين في الفضاء الاجتماعي. أولاً، الميدان السياسي، وهو المكان الذي يتنافس فيه الفاعلون السياسيون - سواء كانوا قادة أم قبائل أم أحزاباً سياسية - على السلطة والموارد الاقتصادية والمضامين والمطلوبات الثقافية. وهكذا، تصبح الفضاءات الاجتماعية ساحات تضع فرصاً وقيوداً أمام الفاعلين السياسيين، الذين يقومون في أثناء سعيهم

(28) Steffen Hertog, "The Sociology of the Gulf Rentier Systems: Societies of Intermediaries," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 52, no. 2 (2010), pp. 282-318.

(29) David Waldner, *State Building and Late Development* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

من أجل الهيمنة، بتسييس مكونات البنية الثقافية: الدينية أو الطائفية أو القبلية، أو بنى مادية مثل الطبقة الاجتماعية. وتجد الصراعات السياسية حلّها مع إنشاء مؤسسات في الفضاء الاجتماعي، وهي الميدان الثاني. ويحدث بناء المؤسسات «من خلال محاولة الفاعلين المؤثرين إنتاج قواعد الاشتباك بهدف تحقيق استقرار في وضعهم أمام الفاعلين الآخرين؛ المؤثرين والأقل تأثيراً»⁽³⁰⁾. وإضافة إلى حاجتها إلى تحقيق استقرار في علاقاتها، صُمّمت المؤسسات لإعادة إنتاج الهيمنة، وهو أمر أساسي في مسار تشكّل الدولة، لكنه مهم كذلك لفهم المقاومة لهذه الهيمنة السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك الدولة.

2. المسارات والفاعلون: تشكّل الدولة والأنظمة والخصوم

في التحليل السابق، وصفنا العناصر الأساسية للفضاء الاجتماعي باعتبارها البنية التي يمكننا من خلالها فهم تشكّل الدولة. لكن، ماذا عن المسار ذاته؟ قد يكون من المفيد هنا التوقف والتساؤل عن ماهية الدولة. لقد قدّم ماكس فيبر نموذجاً معيارياً للدولة، يمكن استخدامه لتقييم الحالات الواقعية، لقد مفهم الدولة باعتبارها «تنظيماً سياسياً قهرياً»، حيث «يدّعي إداريوها امتلاك احتكار الاستخدام الشرعي للعنف المادي لإنفاذ نظامها [...] داخل إقليم معين»⁽³¹⁾. والأسئلة الرئيسة لفهم تشكّل الدولة العربية هي: كيف ومتى يُحتكر استخدام العنف المادي؟ وكيف يُصبح احتكار العنف شرعياً؟ لقد شغلت هذه الأسئلة العديد من علماء السوسيولوجيا التاريخية⁽³²⁾.

في محاولة لفهم وتفسير تشكّل الدولة في العالم العربي وتفككها، نجادل هنا بأن هذا المسار ينطوي على احتكار ثلاثة عناصر مترابطة من الحياة السياسية في الفضاء الاجتماعي: احتكار حيازة العنف واستخدامه، والإطار الأيديولوجي، والموارد الاقتصادية التي تُمكن من احتكار العنصرين السابقين. يتمثل العنصر الأول في احتكار العنف عبر أجهزة مثل الشرطة والأمن والجيش، التي تمنع الدولة من خلال مجموعة حاكمية، منافسيها من الحصول على وسائل العنف التي من شأنها تهديد هيمنتها. ويُعدّ احتكار العنف عنصراً حاسماً في تشكّل الدولة، وهو شرط ضروري للتبادل الاقتصادي، ولتأسيس نظام سياسي وقانوني واسع. ونظرياً، تبدأ حالة الحرب والفوضى حين يتفكك احتكار وسائل العنف في الفضاءات الاجتماعية.

في العالم العربي، كما سنرى، كان احتكار العنف نقطة انطلاق لمسارات تشكّل الدولة. وبدءاً من خمسينيات القرن الماضي، وفي الجمهوريات، مثل مصر والعراق وسورية واليمن وليبيا، لوحظت مسارات متفاوتة، لكنها ثابتة، للمنافسة داخل الجيش والسيطرة عليه، امتدّت بعد ذلك إلى مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية والسياسية، مثل الحزب السياسي والمجتمع المدني والاقتصاد. أما في الملكيات، مثل الأردن أو السعودية، فقد احتكرت الأسر الحاكمة العنف بتنصيب حلفائها في مؤسسات الدولة الرئيسة، ومن ثم ضمنت سيطرتها على هذا المجال.

(30) Fligstein, p. 108.

(31) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Guenhner Roth & Cluse Wittich (eds.) (Berkeley: University of California Press, 1978).

(32) Elias, *The Civilizing Process*; Tilly.

جدول يبين مسار بناء الدولة

الفاعلون	المسارات	البنى
الأنظمة وخصومها	تشكُّل / تفكُّك الدولة احتكار:	الفضاء الاجتماعي
	العنف	الحدود الجغرافية
	الأيديولوجيا	التركيبة الثقافية
	الموارد الاقتصادية	البنية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما المجال الثاني، فهو السيطرة على الموارد الاقتصادية. ففي حين كانت جباية الضرائب في سياق تشكُّل الدولة الأوروبية أمراً ضرورياً للملوك من أجل تمويل الحروب وقمع المنافسين الداخليين وبناء الدول في نهاية المطاف⁽³³⁾، فإن السيطرة على الموارد الطبيعية - مثل النفط - منحت الأنظمة الحاكمة في العالم العربي استقلالية نسبية عن القوى الاجتماعية والسلطة الكافية لمكافأة حلفائها أو معاقبة منافسيها، إضافة إلى وسائل تعزيز العنف المادي في نهاية الأمر. في الجمهوريات، مثل مصر وسورية وتونس، أدت السيطرة على الاقتصاد أو التحكم فيه - سواء من خلال إحلال الواردات وإصلاح الأراضي في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، أم من خلال رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism لأنظمة ما بعد الشعبوية - إلى تزويد الأنظمة بأداة اقتصادية فعالة لإعادة إنتاج سلطتها.

ثالثاً، يتنافس الفاعلون السياسيون في مسارات تشكُّل الدولة على احتكار الإطار الأيديولوجي، حيث يحافظون على هيمنتهم من خلال إنتاج، أو إعادة إنتاج، إطار أيديولوجي؛ قد يكون عقيدة سياسية (القومية العربية أو الاشتراكية)، أو فكرة دينية (الإسلاموية)، أو هوية طائفية (الشيوعية). وتخدم هذه الأطر الأيديولوجية أكثر من غرض، فهي: 1. تُميِّز هويات وأعرافاً وقيماً ورؤى معينة تعمل في ما بعد على تحديد معيار السلوك الاجتماعي والسياسي المقبول والمتوقع⁽³⁴⁾؛ 2. لها دور حاسم في عملية بناء الأمة، أي تكوين انتماء قومي وإعادة إنتاجه في سياق تشكُّل الدولة؛ 3. مهمة لتعبئة شرائح المجتمع وتنظيمها ضد الخصوم الخارجيين أو الداخليين؛ 4. تُعدّ محورية في شرعنة هيمنة النظام الحاكم على القوى الأخرى. على سبيل المثال، ناصرت الجمهوريات الثورية العربية في مصر والعراق وسورية وليبيا والجزائر، في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، أفكار القومية العربية والاشتراكية ومناهضة الإمبريالية والاستقلال الوطني؛ بهدف نزع الشرعية عن حكم أسلافهم وتحجيم الأيديولوجيات المنافسة، مثل الإسلاموية والشيوعية. واحتكر النظام السعودي تفسيراً واحداً للإسلام (الوهابية)، وأمدّه بفكر شامل يتجاوز الانقسامات القبلية والمناطقية لشرعنة سلطته.

(33) Tilly.

(34) Saouli, "Back to the Future."

عندما تنجح إحدى المجموعات في احتكار عناصر العنف والاقتصاد والأيدولوجيا، يتشكل النظام الذي يختلف عن الدولة بطبيعة الحال. إن النظام هو تحالف قوى تربطها مصالح أيدولوجية وسياسية واقتصادية تسعى لاحتكار السلطة داخل الفضاء الاجتماعي. ويُحفّز تشكّل النظام بدوره عملية بناء الدولة. ولترسيخ السلطة وإعادة إنتاجها، يُنشئ النظام المؤسسات الأمنية والاستخبارية والشرطة والحزبية والاجتماعية التي تُبنى بوصفها مؤسسات «عامة» أو «حكومية»، إلا أنها تكون في المراحل الأولى لبناء الدولة مؤسسات خاصة لحماية النظام المهيمن، ومع مرور الوقت، فحسب، تبدأ في اكتساب هوية عامة، وهو ما يعتمد تاريخيًا على تمثيل هذه المؤسسات للقوى المجتمعية المختلفة⁽³⁵⁾. وإذا، يُعدّ النظام مجموعة مهيمنة تسيطر على أخرى داخل الفضاء الاجتماعي. وأدرك ماكس فيبر هذا التمييز؛ إذ جادل بأن «الدولة»، كما المؤسسات السياسية التي سبقها تاريخيًا، هي علاقة غلبة جماعة على أخرى، وهي علاقة مدعومة بوسائل العنف الشرعي (أي التي تعتبر شرعية)⁽³⁶⁾.

لكن، ما الذي تريده هذه الأنظمة؟ إن الهدف الجوهري للنظام هو الحفاظ على السلطة، وهو شرط مسبق لتحقيق أي أهداف أيدولوجية أو تنمية. وتعمل هذه الأنظمة ضمن ميدانين، يمكن الفصل بينهما في أثناء التحليل، إلا أنهما مترابطان في الواقع: الفضاء الاجتماعي، والنظام الدولي. وهذا التركيز المفاهيمي على الأنظمة ينقل التحليل من مفهوم «أمن الدولة» المهيمن في حقل العلاقات الدولية، إلى مفهوم أمن النظام؛ أي «أمن أولئك الذين يدعون تمثيل الدولة بما فيها من حدود ومؤسسات». وبناء عليه، يُحدّد الأمن/ انعدام الأمن «تبعًا لنقاط الضعف الداخلية والخارجية التي تُهدّد، أو لديها القدرة، على إسقاط أو إضعاف الأنظمة الحاكمة وهياكل الدولة إقليميًا ومؤسساتيًا»⁽³⁷⁾.

خلاصة القول، عند محاولة مَفهَمة مسار تشكّل الدولة في العالم العربي، فإن من المهم التمييز بين النظام والدولة مفاهيميًا؛ وبذلك يُمكننا اتخاذ خطوة إلى الأمام لفهم ديناميات تشكّل الدولة وتفكّكها. وتدفع هيمنة النظام المجموعات المتضررة داخل الفضاء الاجتماعي إلى مقاومته. ومن ثم، أنتجت كل محاولات بناء الدولة في العالم العربي معارضةً خرجت من الحركات الاجتماعية والسياسية، أو من زعماء المعارضة أو القبائل. ولا تشكّل هذه القوى المعارضة - التي تملك أطرًا أيدولوجية مختلفة في العادة - مجرد معارضة للحكومة القائمة، بل شكّلت أنظمةً بديلة تسعى لبناء الدولة أو إعادة بنائها. ولتحدي الأنظمة القائمة، هدفت قوى المعارضة إلى نزع احتكار النظام الحاكم للأيدولوجيا والاقتصاد، وحتى وسائل العنف. وتنطوي مقاومة هيمنة النظام على التعبئة السياسية لشرائح المجتمع المتضررة، من خلال تنشيط الجماعات داخل الفضاء الاجتماعي التي تنتمي إلى هويات مختلفة أو طبقات اجتماعية واقتصادية.

(35) Elias, *The Civilizing Process*.

(36) Weber, "Politics as a Vocation," p. 2.

(37) Mohammad Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Boulder, CO/ London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 9.

ماذا يعني كل هذا؟ يجب مَفْهَمة الدولة وتشكّلها في العالم العربي على أنها مسار Process ينطوي على دينامية السيطرة والمقاومة من مجموعات مختلفة. وعلى هذا النحو، لا يُعدّ تشكّل الدولة مساراً خطياً يتّجه دائماً نحو الترسّخ، بل يمكن أن تتفكك الدول.

ثالثاً: الاختلافات في أشكال الأنظمة ونشأتها

يمكن تمييز عدة مراحل لتشكّل الدولة في العالم العربي⁽³⁸⁾.

1. عصر الأوليغارشية الليبرالية (1920-1956)

بدأ مسار بناء الدولة في العالم العربي خلال فترة الاستعمار الغربي للمنطقة. كان على القوى الإمبريالية أن تلجأ إلى نخب المنطقة لتحكم من خلالها المناطق المستعمرة؛ فهدفت بذلك إلى إنشاء طبقة حاكمة جديدة، تتكوّن من الأعيان العثمانيين وزعماء القبائل الموجودين سلفاً. وقد سُمح لهؤلاء بتأسيس ملكيّة خاصة وواسعة للأراضي كقواعد للسلطة، وذلك لمنحهم حصّة في النظام الجديد، وبناء عليه نُصّبوا في مناصب حكومية جديدة (أو بُتّبوا في المناصب القديمة). كما استوردت القوى الإمبريالية - أو عزّزت - بنى الدولة القائمة؛ أي البيروقراطيات والجيوش. واستكملت الإمبريالية أيضاً ضم دول إقليمية في النظام الرأسمالي العالمي، حيث كان دورها تزويد الغرب بالمواد الخام (القطن والنفط)، وتوفير أسواق للمصنوعات الغربية؛ ما أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعات التقليدية والسيطرة على سوق المصنوعات وتأخير تكون طبقة صناعية رأسمالية محلّية خلال المراحل الأولى على الأقل. وكانت النتيجة الأكثر أهمية لفرض النظام الويستفالي من الخارج، هي التناقض بين الدولة وحدودها والهوية؛ حيث استمرت الولاءات للهويات المحلية والهويات العابرة للدولة قوية، على حساب الدولة وبنيتها الوحودية، أي حركات إعادة ترسيم الحدود. وقوبلت التجربة الاستعمارية بالشجب على نطاق واسع في معظم أنحاء المنطقة؛ ما أدى إلى ظهور حركات استقلال نجحت في اكتساب سيادة معترف بها لمختلف الدول العربية بالتزامن مع إضعاف القوى الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية⁽³⁹⁾.

لكن، أُعيقَت محاولات بُناة الدولة الجدد منذ البداية، بسبب الشرعية المتزعزعة للدول الجديدة، وبإدراك أن القادة الجدد ظلوا عملاء للغرب. وفي الواقع، هيمنت على المنطقة أنظمة حكم أوليغارشية وملكية استمر بعضها تحت هيمنة بريطانيا وتبعيتها الاقتصادية. وجرى بناء الدولة والنظام بعد الاستقلال، وسط انهيار واسع للسلطة التقليدية، حيث ساد فراغ تنافست فيه القوى الاجتماعية على السلطة. وتحدّت الطبقة الوسطى الناشئة سلطة الأوليغارشيين الليبراليين والملوك الذين ورثوا السلطة

(38) للمحة عامة حول الأعمال الكلاسيكية عن تشكّل الدولة في المنطقة، ينظر:

Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics* (Austin: University of Texas Press, 1994).

(39) للمزيد حول الإمبريالية في الشرق الأوسط وتأثيرها في المنطقة، ينظر:

Jeremy Salt, *The Unmaking of the Middle East: A History of Western Disorder in Arab Lands* (Berkeley: University of California Press, 2008); David Fieldhouse, *Western Imperialism in the Middle East: 1914-1958* (Oxford: Oxford University Press, 2006); David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Avon Books, 1989); Lawson, "Historical Sociology in International Relations".

مع انسحاب الإمبريالية الغربية تدريجيًا من المنطقة. وحُشدت الطبقة الوسطى من أطراف روجوا لأيديولوجيات راديكالية جديدة، حلّت محل الليبرالية الأوليغارشية. وأثارت الحركات القومية العربية المهمة مطالبَ لإنهاء القواعد والمعاهدات الغربية، وروجت للوحدة العربية وتحرير فلسطين، بالتوازي مع مطالبتها بإعادة توزيع الثروة، وخاصة الأرض، وإنهاء التبعية الاقتصادية للغرب من خلال التصنيع الذي ترعاه الدولة.

واجهت الأنظمة الأوليغارشية الليبرالية في فترة ما بعد الاستقلال، التي تتسم بتنافس النخبة الليبرالية ذات التمثيل الجماهيري المتواضع، تمرّدًا من الطبقة الوسطى الناشئة والعمال والفلاحين. وسعت الطبقة الوسطى لحشد العمال والفلاحين. وعلى الرغم من أنهم حققوا بعض النجاح في الكثير من الأحيان، فإنهم كانوا في وضع غير مواتٍ في أثناء الانتخابات التي خضعت للمحسوبية. ونتيجة لذلك، لجؤوا إلى الجيش، حيث كان الضباط غالبًا تحت سيطرة ضباط آخرين من الطبقة الوسطى ميسّسين لتحدي نخبة الطبقة العليا.

تمثّلت نقطة التحول الرئيسة في نزع الشرعية عن الأوليغارشين الليبراليين، في فشل الدول العربية المستقلة حديثًا في منع قيام إسرائيل؛ ما أدى إلى نفور الضباط الشباب في الجيش على نحو خاص. وبدءًا من عام 1949، أي بعد فترة وجيزة من حرب فلسطين، دمرت موجة من التدخلات العسكرية الحكم البرلماني للأعيان في معظم أنحاء المنطقة. وبدلاً من تحقيق نظام مستقر وجديد، بدأت حقبة من عدم الاستقرار، سادتها الانقلابات والثورات التي استمرت حتى سبعينيات القرن العشرين⁽⁴⁰⁾.

أما الدول العربية الضعيفة وغير المستقرة، إلى درجة عدم استطاعتها إدارة سياسات خارجية عقلانية، فانتهجت خطابًا مناهضًا للإمبريالية لإرضاء المعارضة الداخلية، أو لجأت إلى جهود لتحقيق ضمانات أمنية خارجية ضد هذه المعارضة. كانت تركيا وإيران الاستثناء في المنطقة؛ إذ تمتعت هاتان الدولتان اللتان كان بُنائهما من السكان الأصليين بشرعية أكبر من تلك التي امتلكتها الدول ذات السيادة الأجنبية، ما منح قادتها الاستقلالية في صنع السياسة الخارجية، ومكّنتهم من اتباع سياسات تحاكي الفهم الكلاسيكي للدولة، وتتوجّه بشكل أساسي نحو التهديدات الخارجية المتصورة.

تعني هذه الاختلافات في تشكل الدولة، الناشئة من استقلال تركيا باكراً وزرع الصهيونية في المنطقة، أن الدول العربية واجهت خصوصاً أقوى من غير العرب. قبل فترة طويلة، دفعت القدرات العسكرية المحدودة للأنظمة العربية والأيدولوجية السلالية (المرتبطة بالسلالة)/ الأوليغارشية، إلى قبول قواعد النظام المتعدد الأقطاب، أي ألا تُعرّض أي دولة مصالح جيرانها الحيوية للخطر⁽⁴¹⁾. لكن سرعان ما أُحبط ذلك من خلال اجتماع عدة قوى. ولم تستطع الأنظمة الأوليغارشية ذات القاعدة الجماهيرية الضعيفة التي تعاني نزع الشرعية، بسبب ارتباطها بالقوى الإمبريالية القديمة، احتواء القومية المتصاعدة

(40) Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

(41) Bruce Maddy-Weitzman, *The Crystallization of the Arab State System: 1945–1954* (New York: Syracuse University Press, 1993).

للطبقة الوسطى. والطبقة الأخيرة احتضنت أشكالاً من الهوية العربية أو الإسلامية باعتبارها أكثر الأسلحة فاعلية ضد نظام الأوليغارشية، وخاصة أنها تسللت إلى الجيش، واستولت على الجهاز القومي للأوليغارشية. وباستثناء بعض الممالك الخليجية الأقل تعبئةً، سقطت هذه الأنظمة في جميع أنحاء المنطقة في خمسينيات القرن الماضي، وفتحت الباب لعصر جديد أمام المنطقة.

خلال هذه الفترة، ظلت الفضاءات الاجتماعية محل نزاع شديد، وخصوصاً بسبب التعارض بين الحدود الجغرافية المفروضة من الخارج، والحدود الاقتصادية والاجتماعية - القبليّة والإثنية والطائفية - التي كانت عابرة للحدود، على الرغم من أنها أقل وضوحاً بكثير في حالات قليلة، مثل مصر، حيث كان الاجتماع السكاني أكبر بكثير حول وادي النيل. كما لم تنجح أي مجموعة في احتكار موارد بناء الدولة. وبناء عليه، ربما سيطرت الأوليغارشية الحاكمة على الموارد الاقتصادية، ولا سيما العقارات والنفط في منطقة الخليج، لكنها كانت تفتقر إلى ضمان السيطرة على أجهزة العنف، كما عانت اضطرابات أيديولوجية. وهكذا، ظلت الأنظمة والدول ضعيفة جداً وغير آمنة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

كان عصر الوحدة العربية (1950-1970) بمنزلة ردة فعل على الأوليغارشية والإمبريالية، تحقق من خلال إنهاء الاستعمار عالمياً. وأدت حرب فلسطين والنضال من أجل التخلص من الإمبريالية، إضافة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى تسريع التعبئة السياسية في المنطقة العربية، وهو ما زعزع استقرار معظم أنظمة المنطقة، وأحال إلى عقد من الانقلابات العسكرية والثورات التي قادها الجيش في كثير من الأحيان. وأدى ذلك بدوره إلى انعدام استقرار «بريتوري» Praetorian، أي انقلابات الجيش وثورات الطلاب. وبحلول ستينيات القرن العشرين، كانت سياسات المنطقة تركز أساساً على مساعي بناء النظام لتأسيس السلطة أو استعادتها. ومع انهيار الأوليغارشية الليبرالية في جميع أنحاء المنطقة (مع بقائها في لبنان فحسب) وإطاحة الجيش بسلسلة من الملكيات، ظهر نموذجان متنافسان مُهيمنان على الحكم: الملكيات الريعانية «التقليدية»، والجمهوريات السلطوية «الشعبوية»⁽⁴²⁾. وهكذا، ذهب تشكُّل الدولة في المنطقة في مسارين مختلفين تماماً.

استغرقت الجمهوريات السلطوية بعض الوقت لتوطيد سلطتها، فقد ظهرت حيث فقدت الأوليغارشية الحاكمة شرعيتها. لكن الحكام الجدد - عادة يكونون ضباطاً عسكريين - عانوا أيضاً عجزاً في الشرعية في البداية؛ إذ لم يكن لديهم شرعية تقليدية ولا ديمقراطية، فقد نشأت أنظمة أتت من الطبقة الوسطى - مكونة من ضباط وطنيين - أطاحت بالنخب التابعة للغرب، إلا أنها لم تمتلك شرعية ديمقراطية أو شعبية. وبناء عليه تطلّب مسار بناء الدولة معارضة الطبقات العليا المتشظية، وكذلك وجود عداء غربي؛ ما يتطلّب، إذاً، قدرًا من الدعم الشعبي من خلال إعادة توزيع الثروة. وقُلِّص الاعتماد الاقتصادي على الغرب، حينما انتشرت المساعدات والأسواق في الكتلة الشرقية، ومن ثم كانت الثنائية القطبية على المستوى الدولي شرطاً أساسياً لنجاح هذا المسار.

(42) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton: Princeton University Press, 1963).

سعت النخب السياسية الجمهورية لإقامة أنظمة سلطوية تحديثية، تُشرعن من خلال كاريزما القائد، وتعزز الأيديولوجيات القومية والإصلاحية الاجتماعية أيضاً، وبإنشاء بنى السيطرة - الجيوش، والبيروقراطيات، والاستخبارات - التي تستطيع احتكار العنف المشروع على أراضي الدولة، وهو معيار فيبر لشكل الدولة. كانت المشكلة الرئيسة والمباشرة لهذه النخب الجديدة هي الحفاظ على موثوقية جهاز العنف، وفشل معظمها طوال عقد في اختبار «منع الانقلاب». في موازاة ذلك، جرى تبني نظام الحزب الواحد على نطاق واسع لإرضاء ضغوط المشاركة وحشد المؤيدين. كان الائتلاف الحاكم تحت سيطرة «البرجوازية الصغيرة» (أصحاب الأملاك الصغيرة، والطبقات الحاصلة على رواتب)، قد شرع في مسار التنمية «رأسمالية الدولة»؛ أي استخدام القطاعات العامة لدفع التنمية الرأسمالية الوطنية، بينما استخدم سياسات إعادة التوزيع الشعبوية لتعبئة الطبقات الدنيا (العمال والفلاحون) من خلال الإصلاح الزراعي والوظائف الحكومية وحرية التعليم والخبز المدعوم. وسعت جميع هذه الأنظمة الجمهورية إلى إضفاء الشرعية على القومية الراديكالية، ومن هنا اتخذت السياسة الخارجية شكل الخطاب المناهض للإمبريالية والصهيونية.

كانت مصر تحت حكم جمال عبد الناصر النموذج الأمثل للنظام الجمهوري الذي نجح منذ البداية في بناء أساس جديد للسلطة؛ إذ قامت النخبة الجديدة المكوّنة من «الضباط الأحرار» بقمع كل المنافسين على السلطة، سواء كانوا ليبراليين أم من الإخوان المسلمين، وركزت السلطة في أيديها. وبرز عبد الناصر بوصفه قائداً كاريزماً بسبب حملاته المناهضة للإمبريالية، ولا سيما تأمين قناة السويس وممتلكات الأجانب وإعادة توزيع الإصلاحات الاجتماعية. لقد ركّز عبد الناصر قوته في رئاسة قوية وصقل الجيش كقاعدة لسلطته، ووسّع البيروقراطية إلى حد بعيد، ونظم أنصاره في حزب حاكم واحد، كما اختار مجموعات أخرى في برلمان تابع. وعكس ذلك استراتيجية تقليص التنافس بين النخبة وتركيز «السلطة السلطوية» بالمجاورة مع توسيع الضم الجماهيري، من خلال سياسات اجتماعية لإعادة التوزيع والتنمية الاقتصادية الوطنية. وسمحت «انتصارات» سياسة عبد ناصر الخارجية على الإمبريالية بتأكيد القيادة العربية الإقليمية التي عزّزت سلطته في الداخل. وكذلك، تبوّأت مصر مكانة بارزة بين الجمهوريات من خلال مزيج من جاذبية عبد الناصر العروبية، إضافةً إلى أنها كانت أكثر سلطة عربية استقراراً وتماسكاً ومواجهةً للأوليغارشية الضعيفة والأنظمة العسكرية غير المستقرة في الدول العربية الأخرى⁽⁴³⁾.

وقد استغل عبد الناصر انتقال العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام ثنائي القطبية، فناشد الحماية السوفياتية وحشد للقومية العربية إقليمياً لدحر الهيمنة البريطانية، منادياً بمنطقة عربية مستقلة. وقلّدت الطريقة الناصرية على نطاق واسع في الجمهوريات الأخرى، وإن كان مع بعض الاختلافات. فعلى سبيل المثال، في سورية والعراق، وضع بناء الدولة البعثيون حزباً حاكماً أكثر قوةً، مبنياً على أسس لينينية، لكنهم اضطروا إلى استخدام العنف ضد المعارضة، أكثر مما فعل

(43) Steven Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), p. 53; Paul Noble, "The Arab System: Pressures, Constraints, and Opportunities," in: Bahgat Korany & Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), pp. 61-65, 74-75.

عبد الناصر؛ ما أدى إلى إنتاج أشكال «ضارية» من السلطوية الشعبوية، لأن المجتمعات المنقسمة هوياتيًا كانت أقل قابلية للحكم من مصر الأكثر تماسكًا، ولأنه لم يظهر زعيم كاريزمي مثل عبد الناصر. وفي تونس الصغيرة حجمًا والتماسكة هوياتيًا، ظهرت القيادة الكاريزمية للحبيب بورقيبة، وتأسس النظام من حركة استقلال جماهيرية، أصبحت حزبًا حاكمًا، بدلًا من الانقلاب العسكري، فكانت الشرعية أكبر، بينما القمع أقل حضورًا؛ ما أدى إلى ظهور شكل «لين» من السلطوية الشعبوية⁽⁴⁴⁾.

اعتُبرت الأنظمة الملكية، حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، أكثر هشاشة من الجمهوريات، وعانت ما أطلق عليه منتقدون «معضلة الملك». وكانت هذه الأنظمة تقليديًا قائمة على نخب المنطقة والقبيلة، فمن أجل البقاء، كان عليهم القيام بالتحديث، إلا أن ذلك عزز القوى التي يمكن أن تقوضهم، ولا سيما الطبقة الوسطى الجديدة التي رفضت السلطة التقليدية. ومع صعود أنظمة القومية العربية الملكية، باتت التحالفات الغربية للملكيات عبئًا على شرعيتها. وكان التهديد الرئيس منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي هو القومية العربية التي رعتها مصر، والتي وجدت صدى بين الطبقات المتوسطة والعامة التي كانت غير راضية، على الرغم من صغر حجمها. كما تطلبت هذه الدول الضعيفة جغرافيًا وسياسيًا الحماية الغربية من التهديدات الإقليمية، وتجلّى ضعفها في الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالعديد من الملكيات في المنطقة خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته (مصر في عام 1952، والعراق في عام 1958)، على الرغم من أن هذه الملكيات ظهرت في مجتمعات مستقرة (غير مرتحلة)، كانت قد تمكنت من الحفاظ على وجودها في مجتمعات قبلية ذات كثافة سكانية صغيرة غير مستقطبة أو مجتمعات منقسمة، في الأطراف القبلية للمنطقة (شبه الجزيرة العربية غالبًا).

بدأت الملكية في السعودية قوية، حيث تمكن النظام من احتكار وسائل العنف والأيدولوجيا والاقتصاد اللازمة لبناء الدولة. ولم تخضع الملكية هناك للسيطرة الإمبريالية، كما ظهرت ضمن حركة قبلية دينية (الوهابية الإسلامية) من النوع الخلدوني؛ فقد امتلكت امتياز الشرعية «التقليدية» الذي نجّاه بسهولة بسبب الطبيعة القبلية للمجتمع والاستراتيجيات الانتقائية للتحديث، الذي بدوره حفظ القيم التقليدية ومن ثم السلطة. وحافظ النظام على الجيش صغيرًا، بينما عملت الأسرة الحاكمة الكبيرة بطريقة «حزب واحد» بديل، امتد في جميع أنحاء المجتمع. وكانت الثروة النفطية المتنامية من الأمور الحاسمة التي سمحت للطبقة الوسطى بالاندماج من خلال تعيينهم في وظائف الدولة، بينما استرضى الشعب من

(44) حول الجمهوريات الثورية، ينظر:

Richard Dekmejian, *Egypt under Nasser* (New York: State University of New York Press, 1975); John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1983); Halpern; Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977); Elizabeth Picard, "Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State," in: Dawisha & Zartman (eds.), pp. 116–146; Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Routledge, 1992); Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton: Princeton University Press, 1978); Maridi Nahas, "State Systems and Revolutionary Challenge: Nasser, Khomeini and the Middle East," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 17, no. 4 (1985), pp. 507–527.

خلال دولة الرفاه، خاصة بعد الطفرة النفطية في السبعينيات. وكان الاصطفاف مع الغرب ميزةً إضافيةً للملكيات التي نظرت إليها على أنها تتمتع بالحماية من القوى الثورية⁽⁴⁵⁾.

وكان أكثر الفروق وضوحاً بين الملكيات والجمهوريات هو تأثير الإمبريالية؛ حيث أدى طول الصراع من أجل الاستقلال وشدته إلى تعبئة القوى الاجتماعية، كما في مصر أو عدن، أو إلى فرض نظام إقليمي أحبط مصالح السكان الأصليين وهويتهم، وولّد شعوراً لديهم بأن الحدود القائمة غير نهائية وثمة حاجة إلى تغييرها، وبناء عليه ظهرت الجمهوريات الثورية المتناقضة مع القوى الإمبريالية الغربية السابقة، كما في سورية والعراق. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت الدول الجديدة أكثر إرضاءً نسبياً لمصالح السكان الأصليين وهويتهم، كما هي الحال في تركيا أو السعودية، أو حيث تحقق الاستقلال من دون تعبئة سياسية، كما في الخليج العربي، نجت النخب الراهنة آنذاك واتبعت الدول المستقلة حديثاً سياسات تتكيف مع الغرب.

مع بداية الحرب الباردة، انقسم العالم العربي، بحسب نوع النظام، حول كيفية الرد على المحاولات الغربية لإضفاء طابع مؤسسي على النظام الأمني الإقليمي ما بعد الإمبريالية، في الوقت الذي اعتبر قيام إسرائيل مساهمةً غربية. وفي حين تبنت الأنظمة الموالية للغرب هذا المشروع، اعتبره عبد الناصر في مصر شكلاً من أشكال الإمبريالية الجديدة، ودافع عن ميثاق أممي جماعي عربي بديل. وأدى اعتباره بعد حرب السويس في عام 1956 بطلاً عربياً شعبياً، إضافة إلى الإطاحة بالنظام العراقي الموالي للغرب في عام 1958، إلى وضع قاعدة عربية متينة معارضة للمعاهدات والقواعد الأجنبية. وجعلت جاذبية عبد الناصر القوية لدى شعوب الدول الأخرى من الاصطفاف العلني مع الغرب عبئاً شرعياً، كما ألهم عبد الناصر الحركات القومية العربية التي أطاحت بحكم الأقلية في عدد من الدول وأنشأت أنظمة قومية عربية مماثلة⁽⁴⁶⁾.

لقد مكّن النظام القومي العربي من خلال النظام العالمي الثنائي القطبية؛ فالحرب الباردة وإضعاف القوى الإمبريالية القديمة، فتحة نافذة ضيقة من الفرص؛ حيث قامت القوة السوفياتية المضادة، إلى حد ما، بحماية العالم العربي من التدخل الغربي المباشر أو عواقبه الكاملة. ومع ذلك، فإن الممارسة التي حاولت بها الأنظمة العربية المتنافسة «المزايدة» بعضها على بعض باسم القضية الفلسطينية، والتي نظرت إليها باعتبارها مصدراً رئيساً لشرعيتها الوطنية، أدت بسورية ومصر إلى التخبط بفعل هزيمة حرب

(45) لمزيد من الأمثلة حول أدبيات بقاء الملكيات، ينظر:

Lisa Anderson, "Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East," *Political Science Quarterly*, vol. 106, no. 1 (1991), pp. 1–15; Joseph Kostiner, *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000); Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (New York: State University of New York Press, 1999); Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); Gregory Gause, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994).

(46) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Jamal Abd Al-Nasir and his Rivals, 1958–1970* (Oxford: Oxford University Press, 1971); Seale.

عام 1967 أمام إسرائيل. وأفسد هذا هيمنة مصر المادية والرمزية⁽⁴⁷⁾، ووضع صعود الأنظمة الجمهورية القومية الملكيات في موقف دفاعي. وكان هذا بمنزلة نقطة تحول في اتجاه التدهور النهائي لمشروع بناء الدولة الجمهورية الشعبوية.

في هذه الفترة، تمكنت الأنظمة الحاكمة من إنشاء احتكارات للعنف والسيطرة على الموارد الاقتصادية وإضفاء الشرعية على أيديولوجياتها، بينما ظلت الفضاءات الاجتماعية موضع نزاع في العديد من الأماكن. ومن المفارقات أن الاحتكارات الناجحة جعلت الدول تمثل تهديدات بعضها لبعض أكثر من المنافسين الإقليميين، لكنها نجحت في استخراج الدعم والموارد من النظام العالمي لتفادي تهديدات هؤلاء المنافسين.

2. عصر الواقعية: الحرب ودول الأمن القومي (1975-1990)

ظهرت مرحلة ثالثة لتشكّل الدولة بحلول سبعينيات القرن الماضي، وهي توطيد أكبر لكل من الملكيات والجمهوريات، وإن كان غير مكتمل. كان الدافع وراء ذلك هو استجابة بُناة الدولة للنزعة البريتورية، ولانعدام الاستقرار الناجم عن الفترة الثورية، وكذلك بسبب إعطاء أولوية للتصدي للتهديد العسكري الخارجي المتنامي، ولا سيما لدول الجبهة العربية في الصراع مع إسرائيل؛ ما عجلَ بجهود الاستعداد للحرب، وهي الجهود التي أقامت دول أمن قومي واسعة.

ما الذي يفسر الاستقرار الواضح والمتزايد وصمود الأنظمة في منطقة كانت، وما زالت، غير مستقرة إلى حد بعيد؟ كان إنشاء أجهزة عنف ضخمة جزءاً من هذه المعادلة، إلا أن الصراع من أجل احتكار استخدام العنف لم يكن كافياً لتفسير هذا الاستقرار؛ لأن المصدر الرئيس لانعدام الاستقرار كان ولا يزال على وجه التحديد هو انعدام إمكان الثقة بأجهزة العنف. إن إنشاء مؤسسات قادرة على موازنة الجيش واحتوائه وإخضاعه للمراقبة الاستخباراتية، إضافة إلى الحفاظ على ضباط موالين، ساهما في تحصين الأنظمة أمام الانقلابات. وكانت زيادة توافر الريع في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي أمراً حاسماً، وهو الذي مكّن من إنشاء بيروقراطيات الدولة الواسعة والأجهزة العسكرية واستمالة الطبقة الوسطى (الثورية حتى الآن)، مع توفير الرعاية للشبكات الزبائية والحفاظ على موالاة النخب التي جعلت الأنظمة أكثر استقلالية بشأن مجتمعاتها. وكذلك، اخترقت المؤسسات البيروقراطية المجتمع، وأصبحت أجهزة الحراك الاجتماعي.

إلا أن الأهم من ذلك هو أن الجمهوريات والملكيات تقاربت في هذه الفترة من خلال ممارسات تراثية جديدة مماثلة، تجمع بين عصبية النخبة والبيروقراطية الحديثة والمحسوبية. وتعرّض حكم القانون - العقلاني للتشويه أيضاً، من خلال الممارسات «التقليدية»، على سبيل المثال المحسوبية والمحاباة، حتى مع بناء المؤسسات البيروقراطية وتوسيعها؛ ما أدى إلى فقدان البيروقراطيات التنموية

(47) Avraham Sela, *The End of the Arab-Israeli Conflict: Middle East Politics and the Quest for Regional Order* (New York: State University of New York Press, 1998); Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998); Fawaz Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

طاقاتها السياسية، بينما بدأ الفساد والإنفاق العسكري في إضعاف تراكم رأس المال القائم على الدولة⁽⁴⁸⁾. وهكذا، في حين يمكن القول إن تشكّل الدولة وصل إلى قمته في هذه الفترة، كانت بذور الانحدار تُزرع بالفعل. وحذر نزيه الأيوبي من «تضخم الدولة العربية» التي تفتقر إلى الهيمنة التي تتماشى مع قاعدة طبقية آمنة؛ فهي «شرسة» وليست قوية، وتعتمد بصفة مفرطة على العنف، وغير قادرة على تحمّل أي معارضة أو تخفيف مراقبتها للمجتمع⁽⁴⁹⁾.

في الوقت نفسه، كان تشكّل الدولة يدل على التفاعل مع النظام الدولي. لقد ولدت الحروب معضلات أمنية Security Dilemmas؛ ما أدى إلى موازنة القوى الواقعية عبر سباقات التسلح وتشكيل التحالفات. وكانت الحروب ومستويات التهديد أعلى في سورية والعراق، وأنشأت دول أمن قومي وحقت مستويات استثنائية من التعبئة العسكرية والتسليح. أما بالنسبة إلى الأنظمة الملكية، فعملت دول الرفاه ذات الموارد النفطية على استقرارها أيضاً، لكنها ما زالت غير قادرة على الوثوق بالطبقة الوسطى؛ فقد أبقت على جيوشها صغيرة، ما تطلّب منها الاعتماد في تأمينها على الوجود المتنامي للبحرية الأميركية في الخليج بعد عام 1980.

كان للتقدم الجزئي في ترسيخ الدولة عواقب على السياسة الخارجية كذلك. وما زالت النخب العليا التي ترسخت قوتها نسبياً تفتقر إلى استقلالية بشأن المجتمع في صنع السياسة الخارجية. في الجمهوريات، خففت النخب الراديكالية التي تشبّتت أو تأثرت بالهزيمة في الحرب من راديكالية الأيديولوجيا التي أنهت إلى حد بعيد الانقسام الأيديولوجي المسبق في النظام الإقليمي، كما في سورية الأسد. هذا إضافة إلى تراجع الضعف تجاه الأيديولوجيا العابرة للدول، مع تراجع القومية العربية ونشاط الدول، بالتوازي مع التهديدات المتزايدة من الدول المجاورة؛ ما أدى إلى إحداث مزيد من الثقل، مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الجيوسياسية للدولة أكثر من قضايا الهوية في صنع السياسة الخارجية.

وفي حين بدا أن النظام الدولي يتّجه نحو النظام الويستفالي، فإنه لم يحدث بعد في الدول القومية الكلاسيكية؛ لأن أنظمة العالم العربي لم تكن قادرة على بناء هويات منفصلة ومقنعة بما يكفي لتهميش الهويات الفرعية والعابرة للدولة المتنافسة، وإضفاء الشرعية على تماسك جوهرها. ومن المؤكد أن حرب حزيران/ يونيو 1967 أساءت إلى القومية العربية العابرة للدول، لكن الهويات لم تكن مرتبطة بالضرورة بالدول الفردية، ويرجع ذلك جزئياً إلى افتقارها إلى المؤسسات السياسية الديمقراطية التي كان من الممكن أن تقنع الجماهير بأن الدولة «ملكها».

(48) للمزيد عن ترسيخ الأنظمة، ينظر:

Dawisha & Zartman (eds.); Malik Mufti, *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq* (Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 1996); Eberhard Kienle, *Ba'th vs. Ba'th: The Conflict between Syria and Iraq* (London: I. B. Tauris, 1990).

للمزيد عن النيوباتريمونية، ينظر:

Gokhan Bacik, *Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan and Iraq* (New York: Palgrave Macmillan, 2008).

(49) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995).

وبدلاً من ذلك، مُلئ الفراغ الأيديولوجي من أيديولوجيا منافسة عابرة للدولة، وهي الإسلام السياسي، التي أصبحت تمثل المعارضة الرئيسة لجميع الأنظمة العربية، والتي استوحت بعد عام 1979 الثورة الإسلامية في إيران التي شرّعت الجمهورية الجديدة في تصديرها. ومع ذلك، واجهت الحركات الإسلامية دولاً أقوى مما كانت عليه في السابق، واحتوت الثورة الإسلامية الإيرانية من خلال القوة المادية المشتركة للغرب والعراق⁽⁵⁰⁾.

بإيجاز، كان التطور الرئيس في هذه الفترة هو زيادة احتكار الأنظمة للعنف والأيديولوجيا والموارد الاقتصادية، إضافة إلى بناء المؤسسات التي مكّنتها من تعزيز سيطرتها على فضاءاتها الاجتماعية بطرائق لم نشهدها من قبل، وفي مسار عزل أنفسهم إلى حد ما عن الاختراق الأيديولوجي العابر للحدود، مع احتواء تفاعلات الفئات الاجتماعية مع «أقاربها» في البلدان المجاورة. ولفترة من الزمن، بدا أن بناء النظام أدى إلى إحراز تقدم في بناء الدولة.

3. التطور ما بعد الشعبوية: إضعاف الدولة وتحديات الإسلاميين والديمقراطية

بحلول الثمانينيات وبعد عام 1990 تحديداً، كان معلوماً على نطاق واسع أن النسخة الشعبوية الدولانية من السلطوية، التي أسست الجمهوريات ذاتها، أفسحت المجال في البداية لمرحلة ما بعد الشعبوية Post-populist، المتمثلة في تحوّل واسع تجاه اللبرلة الاقتصادية. كان هذا مدفوعاً بعوامل بنوية: محلياً، مَوَّل ريع النفط موجةً من مسارات بناء الدولة والعسكرة التي انتهت بدول مُفرطة التنمية تفوق قدرة قواعدها الاقتصادية على الاستمرار. وحينما انهارت أسعار النفط، كان على الأنظمة أن تبحث عن مصادر بديلة للاستثمار والعائدات، فكان التحول إلى رأس المال الخاص والأجنبي يتطلب إعطاء الأولوية لمطالب رؤوس الأموال هذه بمناخ استثماري مواتٍ.

وفي حين أن الإخفاقات الاقتصادية للدولة فسّرت جزئياً تحوّل ما بعد الشعبوية، كانت الفاعلية بالأهمية نفسها؛ إذ تحوّلت النخب السياسية البرجوازية الصغيرة السابقة إلى «برجوازية دولة» باستخدام سلطتها لتحسين وضعها، وهو ما أوجد فرصاً للمزيد من الاستفادة، مع تعثّر الدولة من خلال الدخول في الأعمال التجارية وسط التحفيز الجديد لعودة ظهور القطاع الخاص، ولا سيما من خلال تدفق رأس المال الأجنبي الذي كان محظوراً في السابق، وبالتحديد في المشاريع المشتركة.

بهذه الطريقة، أدت اللبرلة الاقتصادية بلا هوادة إلى تحالفات بين الدولة ورأسمالية المحاسبين، وتحالفات بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الأجنبية وبرجوازي الدولة، التي حلّت محل مقوّمات الدولة الشعبوية السابقة، والطبقة الوسطى الحاصلة على أجر والعمال والفلاحين. كان هذا النموذج رائداً في مصر في عهد محمد أنور السادات، وانتشر بسرعة إلى الجمهوريات الأخرى، بما في ذلك سورية والجزائر.

(50) Simon Murden, *Islam, the Middle East, and the New Global Hegemony* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002).

بعيداً عن حدوث الليبرلة الاقتصادية بالتوازي مع الليبرلة السياسية، استمرت السلطة السلطوية، لكنها استُخدمت الآن لأغراض مختلفة عما كانت عليه في الفترة الشعبية؛ أي لفرض التكيّف الهيكلي (التقشف الجماهيري) وخصخصة القطاعات العامة أمام مقاومة «المهمشين» والدفاع عن التفاوتات الجديدة من خلال تسريح الجماهير واستبعادها من الائتلافات الحاكمة⁽⁵¹⁾. وتحركت الأنظمة الجمهورية، التي بنت شرعيتها على عقد اجتماعي توزيعي، نحو سياسة رأسمالية المحسوبية التي أدت إلى تآكل قواعد الدعم الاجتماعي للدول.

مع ذلك، لا يمكن فهم هذا التطور بعيداً عن فهم تزامن الضعف المحلي مع التغييرات الرئيسة في النظام الدولي، أي نهاية الثنائية القطبية، إضافة إلى الانتصار العالمي للرأسمالية الليبرالية الجديدة والهيمنة الأميركية على الاشتراكية التي تركت انطباعاً بأنه لا يوجد هناك مسار بديل للتنمية الإقليمية⁽⁵²⁾. وفي الوقت نفسه، خلف انهيار أسعار النفط في تسعينيات القرن الماضي العديد من دول المنطقة مثقلة بالديون؛ ما زاد كثيراً من تعرضها للضغوط الغربية من أجل التكيّف البنوي والانفتاح الاقتصادي على السوق.

مع تراجع الكتلة الشرقية، ما عاد هناك مصدر بديل لرأس المال أو الأسواق أو التكنولوجيا. علاوة على ذلك، تزامن تراجع الاتحاد السوفياتي وانهياره لاحقاً مع اختراق غير مسبوق للمنطقة من القوة العسكرية الأميركية، ولا سيما في حربين كانتا ضد العراق في عامي 1990 و2003. فمن ناحية، ترك الانهيار السوفياتي الجمهوريات مكشوفةً ومن دون الحماية السياسية التي احتاجت إليها أمام الاختراق الغربي القوي، كما تركتها في حاجة إلى إعادة الاصطفاف مع الغرب؛ ما من شأنه أن يرضي الهيمنة الأميركية. ومن ناحية أخرى، أظهرت ممالك النفط المتاخمة لدول أكبر بكثير وأقوى عسكرياً (إيران والعراق) وخاصة أثناء الغزو العراقي للكويت في عام 1990، أنها لا تستطيع البقاء في عالم من الجيران الأقوياء الشرسين بلا تعزيزات كبيرة وحماية من الغرب. وكانت النتيجة وجود غربي أكثر علانية (قواعد ومعاهدات) في المنطقة. وفتحت دول المنطقة الضعيفة الباب للتغلغل الخارجي بطرائق لم نشهدها منذ ما قبل عهد عبد الناصر.

في الواقع، ونظراً إلى أن المشكلات الاقتصادية أدت بالدول إلى «المقايضة» بسياسة خارجية صديقة للغرب من أجل مساعدتها اقتصادياً واستثمارياً، أصبحت الدول الإقليمية ممرات لفرض العولمة

(51) للمزيد عن التنمية ما بعد الشعبية للأنظمة السلطوية، ينظر:

Samih Farsoun & Christina Zacharia, "Class, Economic Change, and Political Liberalization in the Arab World," in: Rex Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble (eds.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab world*, vol. 1 (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995), pp. 261–280; Stephan King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa* (Bloomington: Indiana University Press, 2009); Steven Heydemann, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited* (New York: Palgrave Macmillan, 2004); Laura Guazzone & Daniela Pioppi, *The Arab State and Neo-Liberal Globalization: The Restructuring of the State in the Middle East* (Reading, UK: Ithaca Press, 2009).

(52) حول دور النظام العالمي والقوى الأساسية في تشكيل الأنظمة، ينظر:

Abbas Alnasrawi, *Arab Nationalism, Oil and the Political Economy of Dependency* (New York/ London: Greenwood Press, 1991); Anoushiravan Ehteshami, *The Middle East in the New World Order* (London: Macmillan 1997).

الغربية المتمركزة في التكيّف النبوي ومعاهدات السلام غير الشعبية وغير العادلة مع إسرائيل والتعاون معها. إن الحملات الأميركية ضد «الإرهاب»، وما يسمى «الدول المارقة»، أدت إلى تآكل شرعيتها المحلية الهشة بالفعل. وكان أبرز محدّد للسياسة هو جهد الأنظمة لتحقيق التوازن بين المطالب الدولية (الغربية) المتزايدة عليها والمقاومة المحليّة لهذه المطالب.

وبناء عليه، ما بدا كأنه دولة قوية ومرتسّخة بات بعد عقود من بناء الدولة والاستقلال، منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ضعيفاً. وتجلّى التدهور الاقتصادي المتزايد وفقدان الشرعية الداخلية؛ بسبب مجموعة من العوامل: الحروب الفاشلة، والاصطفاف مع الغرب، والأزمة الاقتصادية، والتصدّع الاقتصادي، وتآكل الدولة الريعية، والفشل في استيعاب مطالب المشاركة السياسية من خلال المؤسسات السياسية، ومن ثم المساءلة المنخفضة التي أتاحت إساءة استخدام السلطة، التي تجلّت في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

ومن غير المستهجن أنه بالتوازي مع هذا التطور وضعت قوى اجتماعية مختلفة نفسها في تحد مع سلطة النظام، وطالبت بإصلاحات أساسية. بدأت الطبقة الرأسمالية الجديدة والغنية اعتماداً على اللبلة الاقتصادية في المطالبة بحصة من السلطة مع الدولة شرطاً للاستثمار. أما الطبقة الوسطى العلمانية (المهنيون والعمال ذوو الياقات البيضاء) التي خاب أملها بفشل الدولة، فبدأت تطالب بإرساء الديمقراطية. وبالنسبة إلى ضحايا اللبلة الاقتصادية (الطبقات الدنيا والمتوسطة الدنيا) الذين يرون الحل في العودة إلى الإسلام، فقد بدؤوا يطالبون بأسلمة الدولة.

كانت الحركات الإسلامية السياسية الصاعدة هي المعارضة الرئيسة للأنظمة الحاكمة، وانتشرت مع تراجع الأيديولوجيات العلمانية، بما في ذلك القومية العربية والثورة الإسلامية الناجحة في عام 1979 في إيران. وسعت العديد من الحركات الإسلامية لأسلمة سلمية من أسفل. فعلى سبيل المثال، حينما تراجعت الجمهوريات عن وظائفها الاجتماعية، ملأت الحركات الإسلامية هذا الفراغ بمجتمع مدني إسلامي مكوّن من جمعيات خيرية ومؤسسات تعليمية وبنوك وما إلى ذلك. وحاول إسلاميون آخرون اتباع نهج الثورة العنيفة التي فشلت في الجزائر ومصر وسورية. واستلزمت استراتيجيات النظام للتعامل مع الإسلامية أشكالاً متباينة من القمع (كما هو واضح أكثر في الجمهوريات)، والتنازلات (أسلمة محدودة للدولة وتضمين الشريعة في القواعد القانونية على سبيل المثال)، إضافة إلى استغلال الصراع بين العلمانيين والإسلاميين لمنع اندماجهم في النظام، وكذلك الاستقطاب الذي كان أكثر وضوحاً في الأنظمة الملكية.

من ناحية أخرى، شجّعت نهاية الحرب الباردة والموجة الثالثة من التحوّل الديمقراطي على بدء المطالبة بإصلاحات ديمقراطية من النمط الغربي في المنطقة. وأدى التحديث إلى خلق حد أدنى من الظروف للانتقال الديمقراطي؛ أي ارتفاع نسبة التعليم والوعي السياسي. وكان هناك ما يشبه الديمقراطيات في المنطقة، على سبيل المثال تركيا التي انتقلت إلى الديمقراطية الانتخابية في وقت مبكر من عام 1950، على الرغم من عدم استقرارها في الكثير من الأحيان بسبب التدخل العسكري أو النزعات السلطوية للنخب السياسية. ونجت الديمقراطية التوافقية في لبنان من عدة حروب أهلية. واستجابةً للموجة الديمقراطية،

أُمِلَّت لبرلة سياسية محدودة في عدد من دول المنطقة في تسعينيات القرن العشرين، لكنها أصبحت بديلاً، وليس خطوة في اتجاه التحول الديمقراطي؛ فقد احتفظ التنفيذيون بالسلطة المهيمنة، على الرغم من الانتخابات البرلمانية المتعددة الأحزاب التي لديها سلطات محدودة فحسب تُمكنها من محاسبتهم.

بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت توقعات التحول الديمقراطي في المنطقة مخيبة للآمال إلى حد بعيد، وبدأت السلطوية مرنةً على نحو استثنائي. ويمكن القول إن شيئاً ما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان يقطع الصلة بين التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتغيير السياسي المفترض في نظرية التحديث⁽⁵³⁾، ولا سيما بالنظر إلى ضعف الأنظمة ذات القواعد الاجتماعية المتدهورة وشرعيتها أمام مطالب الجماهير المتعلمة والمعبأة اجتماعياً على نحو متزايد. وقدم نهجان شرحاً لذلك:

أُلفت أطروحة الاستثناء الثقافي اللوم على الثقافة السياسية؛ أي عدم وجود إجماع أساسي حول المجتمع السياسي بسبب تجزئة الهوية والتراث السلطوي والتيار المعادي للديمقراطية والتأويلات المختلفة للإسلام، أو على الأقل الصراع بين الإسلام السياسي والعلمانيين في المجتمعات الإسلامية. أما نهج الاقتصاد السياسي المقابل، فأرجع الافتقار إلى التحول الديمقراطي إلى الريعية الناتجة من ريع النفط والغاز في المنطقة؛ فقد جعل الأنظمة أكثر استقلالية بشأن مجتمعاتها وأقل اعتماداً عليه في الضرائب، كما قلل المطالبة بالديمقراطية، لأن الأنظمة تستطيع تبادل المنافع الاقتصادية في مقابل اللافاعلية السياسية⁽⁵⁴⁾.

ثمة أطروحة أخرى مفادها أن الأنظمة ما بعد الشعبية أفادت الرأسماليين المحاسبين Crony Capitalists، بينما فرضت التقشف على شعوبها، كونها لا تستطيع تحمل تكلفة تمكين الناخبين⁽⁵⁵⁾. لكن تبعية الحكام السلطويين كانت مهمة أيضاً، وسمحت لهم استراتيجيات «الترقية السلطوية» Authoritarian Upgrading بتخفيف الضغوط عليهم من أجل إجراء تحول ديمقراطي⁽⁵⁶⁾. وأثبتت السلطوية الانتخابية Electoral Authoritarianism (انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب) أنها بارعة في تقسيم المعارضة. وولدت خصخصة القطاعات العامة رأسماليين محاسبين جددًا، يشتركون في المصالح مع الحكم السلطوي. وبدأت العديد من الدول السلطوية التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، مثل العراق والسعودية، مُحَصَّنَةً ضد ضغوط التحول الديمقراطي.

وهكذا، أدى تفضيل الرأسماليين المحاسبين والمستثمرين الأجانب وإقصاء الشعوب إلى «سلطوية ما بعد الشعبية» التي بدت مرنة. وفي وقت كان الإسلام السياسي يحشد المهتمين، لم تُحرز الديمقراطية أي تقدم يذكر. ومع ذلك، أنتج إضعاف الدولة، المقترن بالتعبئة المتزايدة للقوى الاجتماعية المعارضة للسلطوية ما بعد الشعبية، أرضية خصبة للانتفاضات العربية التي بدأت في عام 2010.

(53) Raymond Hinnebusch, "Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique," *Democratization*, vol. 13, no. 3 (2006), pp. 373–395.

(54) Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, *The Rentier State* (London: Croom–Helm, 1987).

(55) Farsoun & Zacharia, pp. 261–280.

(56) Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," *Analysis Paper*, no. 13, The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution (October 2007).

في هذه الفترة، ولّد الاحتكار المتزايد للسلطة (مع استبعاد القوى الاجتماعية التي ما زالت مدمجة) والموارد الاقتصادية المتمركزة في أيدي الرأسماليين، إضافة إلى فقدان الهيمنة الأيديولوجية، مقاومةً متزايدة. وفي الوقت نفسه، زادت تبعية الدول إلى القوى الخارجية. لكن على عكس الفترة السابقة، ما عاد النظام العالمي داعماً لترسيخ الدول، بل على العكس من ذلك، أضعفها.

4. الانتفاضات العربية: فشل الدولة وعودة السلطوية (2010-الآن)

كشفت الانتفاضات العربية نقاط الضعف الخفية للأنظمة السلطوية، التي كان يُنظر إليها كثيراً على أنها استجابة لانعدام المساواة والقمع السياسي لعقدي ما بعد الشعبوية⁽⁵⁷⁾. خلال مراحلها الأولى، أثّرت توقعات حول الديمقراطية؛ إذ نجحت الحركات التي قادها شباب الطبقة الوسطى، والتي طالبت كثيراً بالحقوق السياسية، في الإطاحة بالعديد من الرؤساء السلطويين؛ ومكّنت أيضاً الحركات الإسلامية الديمقراطية على ما يبدو، حيث انهارت الأنظمة السلطوية. لكن سرعان ما اختفت توقعات الإصلاح السياسي الكبير؛ فقد أثبتت الأنظمة الملكية أنها مُحصّنة إلى حد بعيد ضد الانتفاضة، حيث جرى في جمهورية واحدة فقط، وهي تونس، تحوّل ديمقراطي، أما غير ذلك، فشهدت إما عودة السلطوية (مصر)، وإما حرباً أهلية ودرجات متفاوتة من تفكك الدولة (سورية، واليمن، وليبيا، والعراق).

كانت النتيجة الرئيسة للانتفاضة هي زيادة ضعف الدولة؛ فانهيار النظام في المجتمعات الأكثر انقساماً كلياً أو جزئياً، كما هي الحال في ليبيا واليمن وسورية، ولّد حرباً أهلية وحالة من انعدام الأمن، وترتّب أمراء الحرب من خلال الحماية وتسليح الحركات الجهادية العابرة للدولة، ومن ثم ملأت فراغ السلطة. ومع انهيار الأنظمة في بعض الدول، تحوّل ميزان القوى الإقليمي، في حين تُرك آخر قائماً، فقد تبدّت القوة بعيداً عن الجمهوريات العربية، مثل مصر وسورية التي شهدت انتفاضات، وصولاً إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران وتركيا، التي سعت للتدخل والتأثير في نتائج الجمهوريات العربية. وهدّدت الانتفاضة السورية بكسر محور المقاومة الذي كان نظام الأسد في قلبه، والذي مثّل العائق الرئيس أمام الهيمنة الأميركية الكاملة على المنطقة. واتخذ صراع القوى الإقليمي طابعاً طائفيّاً مع توسع الحرب بين المحاور السنية والشيعية التي تضع السعودية وتركيا في مواجهة إيران، وتخلق تنافساً بينهما. ومع ذلك، تجاوزت الملكيات وتركيا حدودها، وعجلت بالتدخل الروسي في سورية؛ ما أعاد توازن القوى. أما في مصر، فمكّنت استعادة السلطوية شكلاً أكثر صرامة من السلطوية، وفي سورية حصل أمر شبيه.

أ. الدولة الفاشلة والحروب بالوكالة

إذا كانت الدولة بمعيار فيبر تأتي في قمة النظام الويستفالي، فالدولة الفاشلة تأتي في قاعه. وبعيداً عن كونها حالات شاذة، تشكل الدول الفاشلة خمس دول العالم (40 دولة من أصل 200)؛ ما يُمثّل انتقالاً، كما يقترح إدوارد نيومان⁽⁵⁸⁾، إلى عالم ما بعد ويستفالي، حيث تفسح السيادة الطريق أمام التدخلات

(57) Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising* (London: Saqi Books, 2013).

(58) Edward Newman, "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World," *Contemporary Security Policy*, vol. 30, no. 3 (December 2009), pp. 421–443.

والحروب داخل الدولة، أو بالوكالة، بدلاً من النزاعات العسكرية بين الدول. وتُعزى هذه الموجة من فشل الدولة على نطاق واسع إلى «الكمّاشة» التي تُمسك بالدول؛ أي العولمة من أعلى والمقاومة (الجهاد) من أسفل، بوساطة حركات الهوية (التي غالباً ما تكون مُفتّنة).

كانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما دول المشرق العربي، ضعيفةً بصفة خاصة؛ بسبب هويتها الأولية، وتناقض المنطقة، وانحدار ما بعد الشعبوية. في سورية والعراق وليبيا، قام مسار بناء الدولة في الفترة 1950-2000 بزيادة نقاط ضعف النظام، بسبب ثلاثة عوامل مترابطة. أولاً، أدت الصراعات داخل النظام والمجتمع على السلطة إلى احتكار نخبة صغيرة للسلطة؛ ما أدى إلى استبعاد سياسي جماعي. ثانياً، لجأت الأنظمة الحاكمة إلى روابط القرابة (العائلية أو الطائفية أو القبلية) للحفاظ على السلطة؛ ما أدى إلى تنشيط انقسامات الهوية وزاد من حدّتها (تلك الانقسامات التي حاول الفكر القومي العربي تقويضها في المراحل السابقة). ثالثاً، أدّى القمع الداخلي وانقسامات الهوية إلى تعريض الأنظمة المختلفة للتدخل الخارجي؛ ما تسبب بدوره في زيادة شعور الأنظمة بانعدام الأمن، ومن ثم في زيادة قمعها⁽⁵⁹⁾.

لكن العوامل العاجلة على المستوى الدولي أدت إلى تحوّل الدول الضعيفة إلى دول فاشلة، أي تفكك العراق بسبب الغزو الأميركي والحرب الأهلية الطائفية فيه؛ ما تسبب في زعزعة الاستقرار الإقليمي. وباندلاع الصراع الأهلي في العديد من الدول، أدى تنافس القوى الدولية والإقليمية، ومن ثم انضمامها إلى حروب بالوكالة، إلى مزيد من الإخفاقات. وفي حين بدأ، فترة من الزمن، أن ضعف الدولة يفتح الباب أمام إعادة النظر في الحدود الطويلة الأمد للنظام الدولي، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والحركات الانفصالية الكردية، فإن ذلك قابل بمعارضة التحالف المناهض لداعش والدول الإقليمية. وإجمالاً، بدت مرونة الحكم السلطوي والنظام الدولي السلطوي مثاليين إلى حد بعيد.

ب. بقاء النظام

خلال الفترة الأخيرة، فقدت أنظمة عديدة احتكارها للسلطة وهيمنت عليها المقاومة؛ ما أدى إلى صراع جديد بين القوى المتنافسة لإعادة احتكار السلطة. وأدى انهيار الأنظمة في بعض الأماكن إلى استئاف الصراع، ليس على السلطة والموارد الاقتصادية فحسب، بل على الفضاءات الاجتماعية أيضاً، خاصة مع انهيار سيطرة الدولة على الحدود. وحافظت بعض الأنظمة، ولا سيما الملكيات، على احتكار كافٍ للأيديولوجيا والموارد الاقتصادية للنجاة من موجة الانتفاضات. ومن المؤكد أن الأنظمة في السعودية والأردن والمغرب كانت تعدّ الانتفاضات تهديدات في مراحلها الأولى.

أدت خسارة السعودية نظامين حليفين، في مصر وتونس، إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي الذي تعتمد عليه السلطة السعودية لبقائها. وأدى صعود جماعة الإخوان المسلمين، أو الحركات الجهادية السلفية وما وضعته من تهديدات، إلى تحدي الإطار الأيديولوجي الإسلامي للسعودية، ومن ثم تحدي قدرتها على إبراز قوتها في الخارج. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإنه لا يزال في إمكان السعودية (والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة)، الحفاظ على وسائل البقاء.

(59) Saouli, "Back to the Future," pp. 315–334.

على المستوى المحلي، أكدت المؤسسة الدينية أن التمرد على الحاكم لا يُعدّ ذنباً فحسب، بل خطراً كذلك. كما وسّعت الدولة نطاق أحكامها الاجتماعية والاقتصادية، من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة مثلاً، وشجعت السعي وراء أهداف السياسة الخارجية التي ترمي إلى دعم قوى الوضع الراهن وإضعاف شوكة القوى التصحيحية، سواء كانت حركات ديمقراطية أم إسلاموية. وكذلك، استخدمت الأنظمة المختلفة في الأردن والمغرب وسائل في حوزتها تتمثل في وعود بالانفتاح السياسي وتقسيم المعارضة ومحاولة السيطرة عليها، والتحلي بالصبر الاستراتيجي مع «الربيع العربي» الذي أصبح دموياً في العديد من البلدان، ليس أقلها سورية واليمن وليبيا.

خاتمة: المنحنى الجَرسِي لتشكل الدولة العربية

بعبارة موجزة، لا يمكن وصف تشكّل الدولة العربية بمقاربة خطيّة تدريجية مثل النظام الويستفالي، بل بمنحنى جَرسِي (على شكل جرس)، وصلت فيه محاولات بناء الدولة إلى أقصاها؛ انطلاقاً من نقطة البداية التي تكون فيها الدولة ضعيفة جداً، إلى ذروة المنحنى، ووصولاً إلى تدهورها. وشارك في تشكيل هذا المسار تفاعل القوى على المستوى الدولي بقيود وتدخلات وموارد، إلى جانب المشاريع الإقليمية لبناء الدولة.

وهكذا، كانت الأنظمة التي أتت بعد الاستقلال مباشرةً ضعيفةً وغير مستقرةً ومعرضةً للانقلابات الانفصالية والعسكرية. وكانت الدول أيضاً أضعف من أن تُقدّم سياسات الإصلاح التي تتوقعها الطبقة الوسطى الناشئة. ومنذ ستينيات القرن العشرين، مكّنت الإيرادات القادمة من الحلفاء من القوى العظمى والطفرة النفطية، من احتكار العنف والسلطين الاقتصادية والأيدولوجية، عبر أشكال أكثر شمولية لأنظمة نيوباتريمونيالية Neopatrimonial قائمة على عقد اجتماعي شعبي في الجمهوريات والملوكيات. وأظهرت الجمهوريات على نحو خاص بعض قدرات البنية التحتية على تحقيق إصلاحات اجتماعية مهمة، ومواجهة التهديدات الخارجية.

وبحلول تسعينيات القرن العشرين، كان تراجع الدولة قد بدأ لمصلحة العولمة النيوليبرالية التي رعتها الولايات المتحدة؛ ما أدى، إلى جانب انخفاض الربيع، إلى تراجع شمولية أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت ضغط برنامج «التكيف الهيكلي» الذي روّج له صندوق النقد الدولي، وصعود المحسوبية الرأسمالية التي مكّنتها خصخصة القطاعات العامة التي فرضها كذلك صندوق النقد الدولي. وفي حين أثبتت الأنظمة السلطوية مرونتها التامة في التكيف مع النيوليبرالية، واحتفظت باحتكارها للعنف، وخلقت قواعد جديدة من الرأسماليين المُقربين، وتوقفت عن تحميل الإسلاميين مسؤوليات الرعاية الاجتماعية، كانت تزرع تحت السطح البذور التي ستقود الانتفاضات العربية، والتي أفقدت الجميع - الجمهوريات على وجه الخصوص - احتكارها للشرعية الأيدولوجية أمام حركات المعارضة؛ بسبب تنصّلها من العقود الاجتماعية الشعبية التي أسست عليها قواعدها الاجتماعية.

لقد تراجع ضحايا النيوليبرالية عن ولائهم للدولة، ومنحوه للحركات والهويات الفرعية والعبارة للدول والإسلاموية والطائفية والإثنية. ومع تراجع قوة الدولة، ازداد تغلغل القوى الدولية، وتأثرت الدولة

نسيباً بتعبئة الحركات ذات الهويات الفرعية والعابرة للدولة، ما مهد الطريق أمام أشكال مختلفة من فشل الدولة. وحتى في خضمّ التراجع غير المسبوق للدولة، استمرت الأنظمة السلطوية في إظهار مرونة كبرى، ولا سيما في الملكيات، وفي مصر أيضاً، وحتى حيث فشلت الدولة، كما هي الحال في سورية؛ إذ استمر النظام المدعوم خارجياً مدة عقد تقريباً بعد الانتفاضة.

References

المراجع العربية

- الأيوبي، نزيه ن. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- الشرجي، عادل مجاهد [وآخرون]. أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. ط 8. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.
- غليون، برهان. المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- النقيب، خلدون حسن. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

الأجنبية

- Abrams, Phillip. *Historical Sociology*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982.
- Alnasrawi, Abbas. *Arab Nationalism, Oil and the Political Economy of Dependency*. New York/ London: Greenwood Press, 1991.
- Anderson, Lisa. "Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East." *Political Science Quarterly*. vol. 106, no. 1 (1991).
- Ayoob, Mohammad. *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System*. Boulder, CO/ London: Lynne Rienner Publishers, 1995.
- Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995.
- Bacik, Gokhan. *Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan and Iraq*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.
- Barnett, Michael. *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order*. New York: Columbia University Press, 1998.

- Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*. Princeton: Princeton University Press, 1978.
- Beblawi, Hazem & Giacomo Luciani. *The Rentier State*. London: Croom–Helm, 1987.
- Bromley, Simon. *Rethinking Middle East Politics*. Austin: University of Texas Press, 1994.
- Brynen, Rex, Bahgat Korany & Paul Noble (eds.). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995.
- Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.
- Dawisha, Adeed I. & I. William Zartman (eds.). *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. London: Croom Helm, 1988.
- Dekmejian, Richard. *Egypt under Nasir*. New York: State University of New York Press, 1975.
- Ehteshami, Anoushiravan. *The Middle East in the New World Order*. London: Macmillan, 1997.
- Elias, Norbert. *What is Sociology*. New York: Columbia University Press, 1970.
- _____. *The Civilizing Process: Sociogenetic and Psychogenetic Investigations*. Eric Dunning, Johan Goudsblom & Stephen Mennell (eds.). Oxford: Blackwell, 2000.
- Fieldhouse, David. *Western Imperialism in the Middle East: 1914–1958*. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- Fligstein, Neil. "Social Skills and Theory of Fields." *Sociological Theory*. vol. 19, no. 2 (2001).
- Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York: Avon Books, 1989.
- Gause, Gregory. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1994.
- Gerges, Fawaz. *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955–1967*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
- Gerth, Hans Heinrich & Charles Wright Mills. *From Max Weber: Essays in Sociology*. London: Routledge, 2001.
- Gilbert Achcar. *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*. London: Saqi Books, 2013.
- Guazzone, Laura & Daniela Pioppi. *The Arab State and Neo–Liberal Globalization: The Restructuring of the State in the Middle East*. Reading, UK: Ithaca Press, 2009.
- Halliday, Fred. *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
- Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton: Princeton University Press, 1963.
- Hay, Colin. *Political Analysis: A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave, 2002.
- Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. New York: State University of New York Press 1999.
- Hertog, Steffen. "The Sociology of the Gulf Rentier Systems: Societies of Intermediaries." *Comparative Studies in Society and History*. vol. 52, no. 2 (2010).

Heydemann, Steven. *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*. New York: Palgrave Macmillan, 2004.

_____. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." *Analysis Paper*. no. 13. The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution (October 2007).

Hinnebusch, Raymond. *The International Politics of the Middle East*. Manchester: Manchester University Press, 2003.

_____. "Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique." *Democratization*. vol. 13, no. 3 (2006).

_____. "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States." *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 42, no. 1 (2015).

Hobden, Stephen & John M. Hobson (eds.). *Historical Sociology of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven/ London: Yale University Press, 1968.

Jackson, Patrick Thaddeus & Daniel H. Nexon, "Relations Before States: Substance, Process and the Study of World Politics." *European Journal of International Relations*. vol. 5, no. 3 (1999).

Kamrava, Mehran. *Inside the Arab State*. Oxford: Oxford University Press, 2018.

Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: Jamal Abd Al-Nasir and his Rivals, 1958–1970*. Oxford: Oxford University Press, 1971.

Kienle, Eberhard. *Ba'ṭh vs. Ba'ṭh: The Conflict between Syria and Iraq*. London: I. B. Taurus, 1990.

King, Stephan. *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 2009.

Korany, Bahgat & Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change*. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Kostiner, Joseph. *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Lawson, George. "Historical Sociology in International Relations: Open Society, Research Programme and Vocation." *International Politics*. vol. 44, no. 4 (2007).

_____. "The Eternal Divide: History and International Relations." *European Journal of International Relations*. vol. 18, no. 2 (2010).

Maddy-Weitzman, Bruce. *The Crystallization of the Arab State System: 1945–1954*. New York: Syracuse University Press, 1993.

Mahoney, James & Dietrich Rueschemeyer (eds.). *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Migdal, Joel Samuel. *State in Society: Studying how States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

- Mufti, Malik. *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq*. Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 1996.
- Murden, Simon. *Islam, the Middle East, and the New Global Hegemony*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002.
- Nahas, Maridi. "State Systems and Revolutionary Challenge: Nasser, Khomeini and the Middle East." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 17, no. 4 (1985).
- Newman, Edward. "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World." *Contemporary Security Policy*. vol. 30, no. 3 (December 2009).
- Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. London: Routledge, 1992.
- Pierson, Paul. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis*. Princeton: Princeton University Press, 2004.
- Salt, Jeremy. *The Unmaking of the Middle East: A History of Western Disorder in Arab Lands*. Berkeley: University of California Press, 2008.
- Santini, Ruth Hanau. *Limited Statehood in Post-Revolutionary Tunisia: Citizenship, Economy and Security*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.
- Saouli, Adham. *The Arab State: Dilemmas of Late Formation*. London: Routledge, 2012.
- _____. "Back to the Future: The Arab Uprisings and State (re) Formation in the Arab World." *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015).
- Schwarz, Rolf. *War and State Building in the Middle East*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2012.
- Seale, Patrick. *The Struggle for Syria*. Oxford: Oxford University Press, 1965.
- Sela, Avraham. *The End of the Arab-Israeli Conflict: Middle East Politics and the Quest for Regional Order*. New York: State University of New York Press, 1998.
- Skocpol, Theda, Peter B. Evans & Dietrich Rueschemeyer (eds.). *Bringing the State Back in*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Skocpol, Theda. *Vision and Method in Historical Sociology*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
- Smith, Dennis. *The Rise of Historical Sociology*. Cambridge: Polity Press, 1991.
- Waldner, David. *State Building and Late Development*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.
- Walt, Steven. *The Origins of Alliances*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.
- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, UK: Addison-Wesley, 1979.
- Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
- Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Guenhner Roth & Cluse Wittich (eds.). Berkeley: University of California Press, 1978.

عبد القادر عبد العالي | Abdelkader Abelali *

الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر

State and Hegemony over Society The Corporatist Authoritarian State and the Restrictions of Democratic Transition in Algeria

ملخص: تتناول هذه الدراسة نمط الدولة الكوربوراتية التسلطية باعتباره، مركبًا بنيويًا تنظيميًا، وشكلًا من العلاقة السياسية بين الدولة والمجتمع تؤدي مخرجاته إلى تحوّل ديمقراطي مشوّه ومقيّد وغير مكتمل، تسعى فيه الدولة الكوربوراتية إلى الهيمنة على كل المجتمع. لكن هذا النمط من الدولة لا يُعدُّ قويًا مؤسسيًا؛ إذ تؤدي سيطرة الدولة على نظام تمثيل المصالح وعلى كل أشكال الجماعات، إلى ضعف المجتمع المدني وفرص التغيير السياسي الفعلي والوقوع في أزمات متكررة. وللتحقق من هذه الفرضية، تبحث هذه الدراسة الحالة الجزائرية؛ لأنها تمثل نموذجًا لهذا المركب الكوربوراتي التسلطي؛ ما يُمكن من بناء تعميم تحليلي استنتاجي لسائر الحالات في المنطقة العربية، وكشف طريقة عمل الدولة الكوربوراتية التسلطية بصفقتها نمطًا خاصًا من نسق التنظيم.

كلمات مفتاحية: الدولة الكوربوراتية التسلطية، الدولة، الدولة في المجتمع، المجتمع اللامدني، الانتقال الديمقراطي.

Abstract: The authoritarian corporatist state is an organizational structure of state form and a political relationship between the state apparatus and society, that make distorted, restricted, and incomplete democratic transformation, due to its domination on society. this pattern of state structure have low institutionalization level, compensate it by control over the system of interest's representation on all forms of societal groups, this leads to the weakness of civil society and establishing a kind of recurring political crises. In order to examine

* أستاذ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

Professor, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, University Dr. Moulay Tahar, Saida, Algeria.

this hypothesis, through analyzing the Algerian case, as a representative case of authoritarian corporatist state, this analysis may establish a deductive analytical generalization to the rest of cases in the Arab region, by revealing the modus operandi of the authoritarian corporatist state as a special type of domination's system hampering the democratic transition process.

Keywords: The Authoritarian Corporatist State, Statism, the State in Society, the Uncivil Society, the Democratic Transition.

مقدمة

واجهت الدول في المنطقة العربية موجات من الاضطرابات السياسية الداخلية من حين إلى آخر، قبل أحداث عام 2011 وبعدها. فبعد أن كان رهانها الأساسي يتمثل في التنمية والتحول الاجتماعي وبناء الدولة، في إثر ظهورها كدول مستقلة ما بعد كولونيالية، أخذت وجهة أخرى في توسع عمليات الدولة Statism ووظائفها نحو الهيمنة على المجتمع والمجتمع المدني، لكن من دون أن يعني هذا تزايد القوة والاستقلالية المؤسسية للدولة وتعزيزها⁽¹⁾. وتتطلب هذه المفارقة الواقعية تحديث Updating نظرية الدولة وسياقها السوسيولوجي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ورصد التغيرات الطارئة أيضاً على بنيتها المؤسسية وطبيعتها علاقتها مع المجتمع، وتحسين المعطيات والتفسيرات الخاصة بتحويلات الأنظمة والدول في المنطقة وفق ما يعرف بالسلطوية الجديدة وتحديثها. ذلك أن الإطار النظري الخاص بمفهوم الدولة «الكوربوراتية السلطوية»⁽²⁾ يمكنه أن يقدم تفسيراً جديداً لآليات عملها وأثرها في إفراغ التحول الديمقراطي من محتواه وعرقلة الانتقال الديمقراطي، بإضعاف مؤشرات المفاتحة، مثل المشاركة السياسية والحريات المدنية والتداول على السلطة. كذلك، يسمح الانطلاق من دراسة الحالات الفردية، بصفتها حالات أولية في إطار منهج دراسة الحالة، بإمكان توقع موجة انتشار السلطوية المتجددة في المنطقة وديناميتها الداخلية.

تدور مشكلة الدراسة حول أعراض الكوربوراتية السلطوية للدولة، وكيفية إعادة الدولة إنتاج أبنية الهيمنة على المجتمع، وكيفية تأثير هذا الأمر في تقلص فرص التحول الديمقراطي. ويمكن تقسيم ذلك من خلال ثلاثة مجالات: أولاً، جهاز السلطة والنسق السياسي والنظام السياسي للدولة، وكيفية إعادة إنتاج نفسه وشرعيته، فضلاً عن قواعد اللعبة التي تضمن بقاء النخبة الحاكمة في السلطة. أما المجال الثاني، فهو يتناول البعد الخاص بعلاقة الدولة بالمجتمع والمجتمع المدني، وإن كانت الدولة استطاعت احتواء المجتمع والهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني، أم أنه ما زالت هناك مقاومة لهذه الهيمنة، إضافة إلى وجود هامش لمجتمع مدني متخلق، أو وجود اختراق مضاد من القوى الاجتماعية والانتماءات الأولية، كآلية سببية ارتدادية. في حين يُعنى البعد الثالث الخاص بالاقتصاد والسوق، وكيفية تحويل الدولة احتكار

(1) حول مفهوم الدولة، وتوسع وظائف الدولة ضمن سياقات ثقافية واجتماعية، يُنظر:

John P. Nettl, "The State as a Conceptual Variable," *World Politics*, vol. 20, no. 4 (1968), pp. 559-592.

(2) نختار هذا المصطلح كما هو، نظراً إلى أن العديد من الترجمات لم تستوفِ معناه المتكامل، فالكوربوراتية تترجم بـ «التضامنية»، و«التعاضدية»، و«التشاركية»، وهذا المصطلح الأخير، بعيد عن توصيفها؛ فهي ليست تشاركية دائماً، وإلا كانت أحد الأبعاد المهمة في تطوير الديمقراطية الاجتماعية والمساواتية.

الموارد إلى ممارسة ريعية تتقوّى بها على أي محاولات احتجاجية لإصلاح الأوضاع، وأداة لاستدامة الهيمنة وتبعية كل تنظيمات المجتمع المدني وقوى السوق للدولة السلطوية.

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية تتمثل في تأثير شكل محدد من الكوربوراتية يسمى «كوربوراتية الدولة السلطوية»، وأن سيطرتها على مجال المجتمع هو المتغير المفتاحي في عرقلة التحول الديمقراطي ومحدوديته في المرحلة الراهنة. وتكون إحدى النتائج المباشرة لذلك متمثلة بتراجع المشاركة السياسية نتيجة تقليص الخيارات وانغلاق اللعبة السياسية، بقدر أكبر من كونه نتيجة للخوف من المشاركة. ونعني بكوربوراتية الدولة هنا سعي النظام السياسي لاحتكار تمثيل المصالح في عدد محدود من المنظمات التابعة له، بل السيطرة على التمثيل في حد ذاته، وهو منطق بعيد عن أنه يعكس السلوكية التشاركية اللازمة لبناء الديمقراطية، بل تؤدي إلى تسلطية قائمة على الاحتكار وتقييد التعددية السياسية والاجتماعية. فضعف المجتمع المدني هو نتيجة ملازمة لاستراتيجية البقاء المرتبط بتقنيات التنظيم الكوربوراتي في الدولة في العالم العربي، وتكون إحدى وسائله المباشرة ممارسة القهر والفساد. وإذا كانت هذه البنية المتخصصة في الهيمنة على المصالح تؤدي إلى بقاء السلطة وتجديدها، فإنها تضعف المجتمع المدني وشبكات التضامن المشكّلة له، وهي بدورها ستؤدي إلى إضعاف الدولة أيضاً.

لدراسة المتغيرات المحددة في الدراسة، تجري دراسة الحالة الجزائرية باعتبارها حالة شبه نموذجية؛ كونها تشابه الكثير من الدول العربية في الكثير من الحالات، فهي تشبه الدول الخليجية في وجود ريع نفطي وأهميته في شراء السلم الاجتماعي، وتشبه الحالتين المصرية والسورية في كونها نظاماً جمهورياً يستند إلى نفوذ المؤسسة العسكرية، وتشابه الحالات العراقية والسودانية لكونها تمثل حالة متوسطة من حيث أهمية عامل الانقسام الاجتماعي والتصدعات الاجتماعية Social Cleavages.

تُقسم الدراسة أربعة مباحث؛ يتناول أولها نظرية الكوربوراتية والتحليل الكوربوراتي لعلاقة الدولة بالمجتمع والمجموعات؛ ويُعنى الثاني بمركبات الكوربوراتية الجديدة من خلال الحالة الجزائرية، باعتبار الكوربوراتية بنية تنظيمية وأداة للتسلطية الجديدة؛ ويبحث الثالث في الدولة الكوربوراتية السلطوية كعلاقة بين الدولة والمجتمع قائمة على الهيمنة، وإعادة نشر الهيمنة وما تتركه من مظاهر التناقض بين الفشل الدولي ومجتمع لامدني. في حين يسلط القسم الرابع الضوء على الاقتصاد السياسي للكوربوراتية السلطوية من حيث فشل النموذج الاقتصادي الأول القائم على الدولة، مع انفتاح اقتصادي محدود قائم على احتكارية جديدة وبقاء ممارسات الريع القائمة على منح تراخيص لاحتكار الريع في قطاعات مضمونة الأرباح.

أولاً: الدولة الكوربوراتية السلطوية بين الهيمنة على المجتمع واحتكار تمثيله

تعني الدولة الكوربوراتية السلطوية Corporatist Authoritarian State نمطاً من الدولة لها علاقة بالمجتمع، تتسم بالتسلطية ومحاولة السيطرة على المجتمع المدني وتشويه نموه وإضعاف استقلاله.

عن طريق إنشاء نسق من التنظيم System of Organization الخاص بتمثيل المصالح، يكون امتداداً لأذرعها السلطوية بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وتُحيل الكوربوراتية إلى مجموعة متعددة من المفاهيم والمعاني التي تتفاوت بين التسلطية واحتكار التمثيل، وإلى نمط من تمثيل المصالح يتكامل مع التمثيل السياسي الانتخابي، إضافة إلى كونها نمطاً من النظام الاقتصادي والاجتماعي، اشتهرت به الأنظمة الفاشية في أوروبا. وضمن هذا الإطار، تكتسب الكوربوراتية ثلاثة مدلولات أيديولوجية ومؤسسية وثقافية. فهي ذات مدلول مؤسسي لتشير إلى نوع من البنى التنظيمية لتمثيل المصالح الاجتماعية من الحكومات، يتسم بالحصرية والاحتكارية وإشراف الحكومة المباشر عليه، وهي نوع من الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات التي تعني وجود بنية اجتماعية، تنظم توجهات الأفراد وانتماءاتهم العضوية، وتعني أيضاً نوعاً من التوجهات الأيديولوجية التي قد تكون بديلاً وتنقيحاً للديمقراطية الليبرالية، وقد تصل إلى حد التطرف الفاشي الشمولي، أو تدعي وجود طريق ثالثة بين الرأسمالية والشيوعية، وتُعطي أهمية للجماعية Communitarianism وتتقد طريقة التمثيل الانتخابي الليبرالية وتحافظ على المصالح الطبقية العليا في المجتمع.

1. الكوربوراتية من تعريفها بوصفها ظاهرة إلى كونها اقتراباً نظرياً

تعدّ الكوربوراتية من الناحية المؤسسية ظاهرة ونسقاً من التنظيم عرفتھا النظم السياسية الأوروبية، ابتداءً من الثلاثينيات، في انتقالها من الليبرالية التعددية إلى نمط من التشاركية بين رأس المال والعمل والحكومة في القرن العشرين. ويراها منظراً الأول الروماني مانويلسكو نوعاً من «التضامن الاقتصادي الوطني»⁽³⁾، وتعني، بحسب شميتير وفياردا، تحولاً في وظائف الدولة الحديثة نحو وظائف تنظيمية واجتماعية متوسعة، بعثت النقاش المعياري المتعلق بنظرية الدولة The State Theory بين الاتجاه التعددي المهيمن الذي كثيراً ما رأى فيها انحرافاً وحالة شاذة عن نمط تمثيل المصالح بطريقة ديمقراطية تعددية ضمن حفاظ الدولة على تدخلها في السوق والمجتمع في حدوده الدنيا، بينما يرى التوجه المؤيد لها (أي الكوربوراتية) أنها نسق جديد في تمثيل المصالح بين الحكومة وجماعات المصالح المهنية النقابية ومصالح أرباب العمل، بدأ يظهر بصفته نوعاً من تكيّف الرأسمالية مع مسار التحديث والأزمات الاقتصادية التي عرفتھا المجتمعات الرأسمالية⁽⁴⁾. أما هوارد فياردا، فهو يؤكد - في محاولة إبعاد السمة القدحية والتاريخية للكوربوراتية والمرتبطة بممارسات النظم الفاشية والنازية⁽⁵⁾ - أنّ الكوربوراتية الشمولية التي عرفتھا النظم الفاشية، والتي سمّاها الكوربوراتية الأيديولوجية، ليست

(3) Mihaïl Manoilescu, *Siècle du corporatisme: Doctrine du corporatisme intégral et pur* (Paris: Librairie Felix Alcan, 1934), p. 35.

(4) Philippe C. Schmitter, "Still the Century of Corporatism?" *The Review of Politics*, vol. 36, no. 1 (1974), pp. 85-131; Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great 'Ism'*, Comparative Politics Series (Armonk: M. E. Sharpe, 1997).

(5) Howard J. Wiarda et al., "Corporatism versus Pluralism and Authoritarianism as Association Contexts," in: David Horton Smith, Robert A. Stebbins & Jurgen Grotz (eds.), *The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations*, vol. 1 (London: Palgrave Macmillan, 2016), p. 1118.

سوى أحد الأشكال التنظيمية المتعددة لها⁽⁶⁾، وأن المعنى الأصلي لها ارتبط بوصف النظام الاجتماعي للمجتمعات الكاثوليكية في جنوب أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية، حيث تقوم الكنيسة بدور كبير في ربط المجتمع وتمثيل المصالح والتماسك المجتمعي⁽⁷⁾. وبهذا المنحى المتعدد الأبعاد للكوربوراتية، يرى فياردا أن الأنماط التنظيمية في ربط المصالح بين الدولة والمجتمع تختلف باختلاف الأنظمة، وتوجد في كل المجتمعات؛ ما يجعل الكوربوراتية اقتراباً نظرياً Approach في تفسير أشكال تمثيل المصالح عبر المجتمعات، قد تكون له دقة نظرية أكثر من اقتراب الدولة في المجتمع عند ميغdal⁽⁸⁾.

لذا، المفهوم الأكثر شيوعاً وشهرة وتداولاً في تعريف الكوربوراتية هو ذلك الذي قدمه فيليب شميتز، والذي مفاده أنها: «نظام لتمثيل المصالح، يتم فيه تنظيم الوحدات التأسيسية في عدد محدود من الفئات الفردية والإلزامية وغير التنافسية والهرمية التنظيم والمتميزة وظيفياً، معترف بها أو مرخصة (إذا لم يتم إنشاؤها) من الدولة، ومنحها الاحتكار التمثيلي ضمن فئاتهم في مقابل ذلك. وذلك من أجل مراقبة بعض الضوابط على اختيار القادة والتعبير عن المطالب والدعم»⁽⁹⁾.

هنا، يقترح شميتز فرضية أن كوربوراتية تمثيل المصالح مرتبطة بإحدى الحاجات الملحة للرأسمالية لإعادة إنتاج شروط وجودها، ومن أجل الاستمرار في تراكم الموارد⁽¹⁰⁾. وتباعد ملامح الكوربوراتية عن كونها نموذجاً واحداً، كما يؤكد ذلك كل من تطرق إلى النظرية الكوربوراتية⁽¹¹⁾. وكل النماذج التي تم عرضها في الكثير من الدراسات، على غرار الكوربوراتية الجديدة التي تعرفها دول الرفاه الأوروبية، أو الكوربوراتية الشمولية التي عرفتها إيطاليا أو الكوربوراتية السلطوية في المجال اللاتيني لشبه الجزيرة الأيبيرية الأوروبية وأميركا اللاتينية، تؤكد سماتها المشتركة بشأن قيام نسق تنظيمي حصري وهيراركي وسلطوي حكومي لتمثيل المصالح، وأن اختلاف السياق التاريخي والثقافي للمجتمعات

(6) بحسب تنظير هوارد فياردا، تتعدد أشكال الكوربوراتيات في أربعة أنماط أساسية تنتشر في كل المجتمعات، أي إنها طرائق تنظيم كل المصالح داخل الدولة والمجتمع، وهي تُقسم إلى الكوربوراتية التقليدية الطبيعية أو التاريخية، والكوربوراتيات الأيديولوجية في الأنظمة الفاشية، والكوربوراتية المعلنة، والكوربوراتية الليبرالية الجديدة.

(7) Wiarda, p. 23.

(8) في محاور نظرية بين الاقتربين، يدافع فياردا عن اقتراب الكوربوراتية وإدراجها ضمن اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، وكيفية سعي الدولة للهيمنة عن طريق تنظيم المصالح، وهو نوع من فرض القواعد على المجتمع بحسب ميغdal، وتقنية أشد فاعلية في السيطرة على المجتمع. يُنظر:

Joel S. Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2001), pp. 206–208.

(9) Schmitter, pp. 93–94.

(10) Ibid., p. 107.

الفرضية بالنسبة إلى الحالة العربية: كوربوراتية الدولة، بما هي هيمنة على التنظيمات المجتمعية والسياسية، لا تهدف إلى تمثيل المصالح، بقدر ما تميل إلى توزيع الموارد والإخضاع، وهي أكثر ارتباطاً بإعادة إنتاج شروط بقاء التسلطة، وتستهدف الاستمرار في تعبئة الموارد وتوزيعها.

(11) Dong–One Kim & Ji–Young Ahn, "From Authoritarianism to Democratic Corporatism? The Rise and Decline of Social Dialogue in Korea," *Sustainability*, vol. 10, no. 12 (2018), pp 2–3; Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics*; Howard J. Wiarda, *Comparative Politics: Approaches and Issues* (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2007).

الأوروبية للحوض الشمالي للمتوسط المرتبطة بالتقاليد الكاثوليكية والتنظيم الاجتماعي الإقطاعي، لم يمنع كلّه من توسيع تطبيقها في دول الرفاه والديمقراطية الاجتماعية للدول الإسكندنافية⁽¹²⁾. ودرس احتشامي ومورفي أعراض الدولة في الشرق الأوسط وتحولاتها، واعتبارها نوعاً من التحول السياسي والاقتصادي الذي كرّس لاستمرارية بقاء الأنظمة السلطوية والتفافها على الموجة الديمقراطية الثالثة. لذا، يعطيانها مدلولها الخاص بالتجربة الشرق أوسطية كونها كوربوراتية عضوية توظف فيها الدولة التكوينات المجتمعية في بسط سيطرتها على المجتمع؛ فهي من الناحية التصورية تعتبر المجتمع وحدة عضوية، لها مهمات مختلفة، وتكون الحكومة بمنزلة العقل، والحزب (الواحد أو المهيمن) بمنزلة الجملة العصبية التي تتحكم في سائر الأعضاء، لتشتغل بطريقة متناسقة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها⁽¹³⁾. أما جي هيانغ جانغ ونزيه الأيوبي، فيتفقان على أن الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي اتّسما بالضعف البنوي لدولة ضعيفة ومجتمع ضعيف ومنقسم يفتقر إلى تكامل وطني؛ لذا تطوّرت بنية سلطوية تسلطية تتسم بالشعبوية وغياب واضح للأيديولوجيا، كما يرى هوتشانغ شهابي وخوان لينز⁽¹⁴⁾. وترى الدراسة، من هذا المنطلق، أن الكوربوراتية الشعبوية في المنطقة العربية، بما فيها الجزائر، كانت مشروعاً لتوسيع سيطرة الدولة وهيمنتها، من دون أن تنجح، بالضرورة، في إحداث تغييرات سياسية نحو الديمقراطية، بل اقتصر الأمر - بحسب جانغ والأيوبي - على تحويلها إلى دول قاسية قمعية، تُعيد إنتاج تسلطية جديدة؛ فهي قاسية بلجوتها إلى القمع والقسر من أجل بقائها، وضعيفة نظراً إلى ضعف شرعيتها ومؤسساتها⁽¹⁵⁾. وأدّت أيضاً إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتحطيم البنى الوسيطة، مثل الأحزاب السياسية؛ ما أنتج سلسلة من الحركات الاحتجاجية التي فقدت الثقة بكل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بالدولة. فالكوربوراتية التي تتسم بها المنطقة الشرق أوسطية والعربية، هي كوربوراتية الدولة State Corporatism في لامركزيتها السياسية الشديدة وضعف مؤسساتها التمثيلية ونزعتها السلطوية، وليست من قبيل الكوربوراتية المجتمعية Societal Corporatism التي تتسم بمجتمع مدني قوي وحكومات ذات حكمة جيدة وتوجهات حزبية يسارية قوية وبرامج رفاه اجتماعي قوي وفعال، وتختلف أيضاً عن الدولة التنموية في ضعف مؤسساتها وإحباطاتها التنموية⁽¹⁶⁾. لذا، يرى جانغ أن هناك نوعين من النمط الكوربوراتي الخاص بكوربوراتية الدولة في الحالة العربية، تكيّفت معهما الأنظمة السياسية لهذه الدول واستفادت منها في إعادة إنتاج السلطوية: الكوربوراتية المحافظة في مقابل الكوربوراتية الشعبوية، فالأولى هي أكثر عضوية وتضامنية

(12) Alan Siaroff, "Corporatism in 24 Industrial Democracies: Meaning and Measurement," *European Journal of Political Research*, vol. 36, no. 2 (1999), pp. 175-205; Lucio Baccaro, "What Is Alive and What Is Dead in the Theory of Corporatism," *British Journal of Industrial Relations*, vol. 41, no. 4 (December 2003), pp. 683-706.

(13) Anoushiravan Ehteshami & Emma C. Murphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East," *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 4 (1996), p. 755.

(14) Houchang E. Chehabi & Juan J. Linz (eds.), *Sultanistic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), p. 17.

(15) Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London/ New York: Tauris, 2001), p. 399; Ji-Hyang Jang, "Weak State, Weak Civil Society: The Politics of State-Society Relations in the Arab World," *Journal of International and Area Studies*, vol. 16, no. 1 (2009), pp. 85-86.

(16) Ibid., p. 85.

وجماعية، والثانية أكثر تنظيمية وشعبوية وتعبوية على أساس تمثيل المصالح. فالدولة، في الحالة الأولى، أقل انعزالية وأكثر انغماساً في الشبكات الاجتماعية من الحالة الثانية⁽¹⁷⁾. وما يمكن تأكيده هو أن للعالم العربي نمطه الخاص من الكوربوراتية، يتسم بنوع من السيطرة القمعية والاحتكارية على المجتمع والإخضاع القسري لفئاته الطبقية والمهنية، ونزع أي محاولة استقلالية داخل قوى المجتمع المدني الناشئ، مع حالة مأسسة ضعيفة، تجعلها تختلف بوضوح عن الكوربوراتية الشمولية التي شهدتها ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، والتي تتسم بمأسسة عالية وسيطرة قوية على كامل المجتمع؛ نظراً إلى بنيتها الصناعية المتطورة. وتختلف عن الكوربوراتية الدولية التي كانت تتسم بها دول أميركا اللاتينية والبرتغال وإسبانيا بوجود مأسسة وبيروقراطية سلطوية سهّلت عملية الديمقراطية الداخلية، وإحداث مستوى من التنمية والانتقال الديمقراطي. وتختلف عن الكوربوراتية الاجتماعية في الأنظمة الديمقراطية في أوروبا التي تتسم باحتكارية تنظيم جماعات المصالح، مع الحفاظ على التعددية والمشاركة السياسية العالية.

2. دولة الكوربوراتية التسلطية في العالم العربي

ما الذي يجعل النظم العربية في المنطقة تميل إلى الكوربوراتية التسلطية، أو الشعبوية الكوربوراتية، باعتبارها أداة للهيمنة على المجتمع؟ يتطلب هذا السؤال النظر في جملة من المؤشرات والعوامل التي تكشف عن آليات وطرائق تغلغل الدولة في المجتمع وفرض هيمنة الدولة عليه. وهي طرائق وآليات قد تدفع الدولة الكوربوراتية إلى إنشاء تنظيمات تمثيلية رسمية وغير رسمية مرتبطة بها عضوياً، تقوم بتوجيه التعبئة السياسية بما يتلاءم مع مصالح النخبة المسيطرة، وفق تمثيل فتوي وطبقي ومهني للمصالح، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى توليد حركات نقابية قوية معارضة للسلطة؛ لأنه تمثيل إقصائي وحصري متحكم فيه، لا يهدف إلى تمثيل الفئات الاجتماعية، بقدر ما يهدف إلى السيطرة عليها وضبط مطالبها. لكن هذا يفترض وجود دولة ذات مؤسسات قوية ومعقدة، ونظراً إلى عدم تحقق ذلك؛ تحوّلت كوربوراتية الدولة إلى نمط كوربوراتي مشوّه وزائف، كما ينقل الأيوبي عن فيليب سيرني Philip G. Cerny⁽¹⁸⁾، حيث تركزت ممارسات زبونية وولائية، هدفها السيطرة على التمثيل في حد ذاته والسيطرة على الفئات والتنظيمات الاجتماعية ذات الشأن القيمي، مثل المؤسسات الدينية والنقابات، أو تشكيل هيئات وسيطة تحت وصاية الدولة المباشرة وغير المباشرة للسيطرة على كل الفئات الاجتماعية، وإدارة الحركات الاحتجاجية للتحكم في أي تغيير يُهدّد البقاء والاستقرار. وما يجعل الدولة في المنطقة العربية تدخل ضمن نمط الدولة الكوربوراتية هو نزعتها التدخلية والتوجيهية تجاه الاقتصاد والمجتمع⁽¹⁹⁾؛ فهناك العديد من التشخيصات التحليلية التي قدّمت بشأن موضوع علاقة الدولة بالمجتمع في العالم العربي، وهناك أيضاً توصيفات وأوصاف متعددة للدولة في

(17) Ibid., p. 86.

(18) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 436.

(19) Ayubi; Ehteshami & Murphy, pp. 216–217.

العالم العربي، تتفاوت بين كونها دولة ما بعد كولونيالية، أي باعتبارها وريثاً استعمارياً في بيروقراطيته ومؤسساته الحديثة، أو دولة تنمية تحكمها نخب تحديثية لها مهمة تحويل المجتمع الذي يتسم بأنه أكثر تقليدية من الدولة، نحو الحداثة والتحديث. لكنّ هذه التحليلات الوصفية التي سادت في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، ضمن سيطرة المنظور التنموي ونظريات التنمية السياسية، تكاد تغفل التطورات الاجتماعية الجذرية التي حدثت في هذه المنطقة؛ فقد تحسّنت مؤشرات التنمية الإنسانية من تعليم وصحة وحراك اجتماعي وطبقي، وهي جملة من المؤشرات المهمة التي تدل على حدوث تغيرات اجتماعية وجيلية متسارعة، لم تُسأرها الدول، ولم تتنبه إلى تلك الاستحقاقات التي يتطلبها التحديث السريع وتوسع المدن وازدياد الحجم الديموغرافي وتسارعه خلال عقود قليلة.

لقد تناولت العديد من التوجّهات النظرية في علم السياسة وفي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا مسألة الدولة في العالم العربي عبر عدة حالات لدول عربية، وذلك ضمن دراسات معروفة في هذا المجال⁽²⁰⁾. ومن أجل تأصيل نظرية للدولة والمجتمع في المجال العربي، يمكن اعتبار عبد الرحمن بن خلدون أول من نظّر للدولة في المجال المغربي، لكن مع الانتباه إلى تشخيصه تلك الأزمة المؤسسية العميقة التي كانت تعانيها الدول في المغرب الإسلامي بارتهاؤها إلى العصبية القبلية وعدم القدرة على الانفكاك منها، والتي كانت بمنزلة بذور ضعف الدولة وانهارها بصفة دورية. وهو واقع بنيوي ما زالت الدولة في هذا المجال تعانيه بدرجات مختلفة، يحول دون انتقالها إلى مركّب مؤسسي قوي ومستقل يُوجّه الإصلاحات الاجتماعية والتنموية بفاعلية. وبناءً على هذا، هناك دراسات تحاول البرهان على وجود ثقافة تتسم بالکوربوراتية التقليدية في هذه المجتمعات، مثل دراسات روبرت بيانشي بشأن تركيا ومصر⁽²¹⁾، ودراسات لويس كانتوري التي جرى فيها تناول البديل الكوربوراتي في الشرق الأوسط⁽²²⁾، وكيفية تأثيره وصُنع الاستثناء الديمقراطي فيه. وهو ما يؤكد أن الكوربوراتية السلطوية والشعبوية Populist متلازمةً بنيوية Strucural Syndrome وتفاعلية، مُعرّقة للدمقرطة في المنطقة العربية⁽²³⁾، لكنها لم تُبين بوضوح وتحليل كيفية تأثير هذه البنية الكوربوراتية، من خلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ضعف محاولات التحوّل الديمقراطي في هذه المنطقة. وبدلاً من ذلك، هناك محاولة تفسير ثقافي للکوربوراتية السلطوية؛ كونها تتمفصل مع الشعبوية أسلوباً في الحكم، فهي ضرورة سلطوية حين ترتبط الشعبوية مع الكوربوراتية في الشرق الإسلامي لخلق عضوية أمّية (من الأمة) ومجتمع عضوي وكُلّاني ومصدر للشرعية السياسية يكون بديلاً لكل من الشيوعية

(20) لا بد من التنويه بأنّ هناك عدداً كبيراً من المؤلفات التي تناولت تحولات الدولة المعاصرة في الشرق الأوسط، ووظيفة الدولة، وسوسيولوجيا الدولة وبنيتها وعلاقتها بالمجتمع والمجموعات الاجتماعية (من أبرزها مؤلّف متعلّق بتضخيم الدولة العربية لنزيه ن. الأيوبي، وآخر متعلّق بسلطوية الدولة في المشرق العربي لخلدون حسن النقيب)، لكنها تحتاج إلى تحديث مع المستجدات الحالية.

(21) Robert Bianchi, "The Corporatization of the Egyptian Labor Movement," *Middle East Journal*, vol. 40, no. 3 (1986), pp. 429-444; Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

(22) Louis J. Cantori, "Civil Society, Liberalism and the Corporatist Alternative in the Middle East," *Middle East Studies Association Bulletin*, vol. 31, no. 1 (July 1997), pp. 34-41.

(23) Jang, p. 89.

والليبرالية الديمقراطية⁽²⁴⁾. ولعل دراسة احتشامي ومورفي من بين الدراسات التي توصّلت وتنبّهت إلى تطور السلطوية الجديدة في المنطقة العربية، وكيفية وجود صيغة مبتكرة في الهيمنة على المجتمع عن طريق احتكار تنظيم نظام المصالح والسيطرة عليه، باعتباره بنية سياسية للدولة السلطوية في المنطقة⁽²⁵⁾.

وهناك توجّهات دراسية وبحثية حاولت تحليل كيفية صياغة المشهد السلطوي الجديد، مثل دراسة جانغ حول ضعف الدولة والمجتمع المدني في آن معاً⁽²⁶⁾. وتكاد تتفق هذه الدراسات، المشار إليها، على وجود ضعف في البنية الكوربوراتية وضعف الدولة في المنطقة⁽²⁷⁾، لكنها تدفع إلى المزيد من البحث عن أهمية الانتباه إلى تحليل علاقة الدولة بالمجتمع، والقوة النسبية للدولة بالنسبة إلى المجتمع نفسه، وضعف المجتمع المدني واتسامه باللامدنية Uncivil Society⁽²⁸⁾، حين تقوم بإزائه شبكة من التنظيمات الموازية التي تُنشئها الدولة السلطوية وتحتكر بواسطتها وتُهيمن على تمثيل مصالح مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية، وتكون امتداداً لوصاية الجهاز البيروقراطي والأمني، وهو مظهر من مظاهر السيطرة السياسية السلطوية في المشهد التمثيلي السياسي والاقتصادي على السواء.

يرى ريموند هينبوش أن السلطوية في المنطقة العربية استعملت البنى الكوربوراتية لتنظيم التوازن بين القوى الاجتماعية ضمن تحالف واسع⁽²⁹⁾، ضمن سياق لبناء الدولة الحديثة في المنطقة، واجه ثلاثة تحديات على الأقل: بناء الأمة، وإنجاز التنمية الاقتصادية، وبناء السلطة، وضمن سياق دولي يتسم باختفاء الثنائية القطبية وتعميق العولمة، وسياق إقليمي يتسم بالحروب التي يتداخل فيها النفط مع الهويات، وسياق داخلي يتسم بنوع من الثقافة السياسية اللاتعددية وبضرورة الحفاظ على التوازن بين الطبقات أو إنكار واقع الصراع الطبقي⁽³⁰⁾. لذا، تم تبني استراتيجيات مختلطة في كل من الأنظمة الجمهورية والملكية، تلجأ إلى الحل الكوربوراتي الصوري الذي يعني الهيمنة عن طريق استعمال بنى تنظيمية ملحقة بأجهزة الدولة لفرض الولاء والرقابة على التمثيل، فالأولى استعملت الوراثة الأبوية

(24) Manochehr Dorraj, "Populism and Corporatism in the Middle East and North Africa: A Comparative Analysis," *Chinese Political Science Review*, vol. 2, no. 3 (September 2017), pp. 288–313.

(25) Ehteshami & Murphy, p. 757.

(26) Jang, p. 85.

(27) Ayubi, p. 191.

(28) ظاهرة لامدنية المجتمع المدني، هي ظاهرة جرّت دراستها في بلدان أوروبا الشرقية التي عرفت انتقالاً من الشيوعية إلى الديمقراطية والليبرالية، لكن مع بقاء هيمنة الدولة وعدم فاعلية المجتمع المدني، وهي تشير إلى اختراق عميق للدولة في ثنايا المجتمع، أو ظهور توجّهات قومية وعنصرية غير مدنية، ومن بين الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة:

Petr Kopecký & Cas Mudde, *Uncivil Society? Contentious Politics in Post-Communist Europe* (London/ New York: Routledge, 2003), p. 11.

وعلى مستوى العالم العربي، يُنظر:

Maha Abdel Rahman, "The Politics of 'Uncivil' Society in Egypt," *Review of African Political Economy*, vol. 29, no. 91 (March 2002), pp. 21–35.

(29) Raymond Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East," *Middle East Critique*, vol. 19, no. 3 (September 2010), p. 207.

(30) Ibid., p. 202.

Patrimonialism والتوريث لوضع حد للصراع على السلطة، لكن مسار الدولة، بمفهوم نيتل⁽³¹⁾، تحول إلى مسار لشخصنة نظام الحكم Personalist Regimes. أما الاستراتيجية الثانية، فقامت بتوسيع العائلة الملكية وحوّلها إلى ما يُشبه الحزب الواحد. وفي نهاية الأمر، أصبحت النظم الجمهورية أقل اندماجية باعتمادها معايير إقصائية في تجنيد النخبة، بينما أصبحت النظم الملكية أكثر اندماجية منها في توزيعها مزيداً من الرّيع على الطبقات الوسطى⁽³²⁾.

3. الاقتربات النظرية للتسلطية الكوربوراتية في المنطقة العربية

طرح الأدبيات المتعلقة بالمنطقة العربية العديد من التفسيرات حول استدامة التسلطية وعوائق الديمقراطية، التي لا تكاد تخرج عن ثلاثة تقاليد تفسيرية: أولاً، التقليد البنيوي الذي يدين بكامل تراثه إلى جزء كبير من الاجتهادات التي تدور حول التحليل الطبقي، في غياب طبقة مهيمنة وضعف الطبقة الوسطى وغموض وضعها وضآلة الطبقة البرجوازية في هذه المجتمعات، حيث يرى بارينغتون مور استحالة التحول الديمقراطي من دون طبقة برجوازية تأخذ زمام الأمور من الطبقات الأرستقراطية التقليدية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية⁽³³⁾، أو لغياب الشروط الاقتصادية الموضوعية لقيام الديمقراطية، كما يرى مارتن ليبست⁽³⁴⁾. والتقليد الثاني نجده في التفسير الثقافي الذي تتعدد تحليلاته التي تنطلق من مفهوم ماكس فيبر حول السلطانية والإرثية في العالم الإسلامي⁽³⁵⁾، وكيف تسود في الثقافة السياسية علاقة الزبونية والمحاسبية، وعلاقة السيد بالزبون، والشيخ بالمُريد⁽³⁶⁾، وأنها تقوم على نوع من الثقافة الأبوية، تسمح باستدامة النظم التسلطية الأبوية في المنطقة، كما جاء عند هشام شرابي⁽³⁷⁾. ويبدو التقليد الثالث حديثاً نسبياً، لكنه لا يكاد يبرز بوضوح، حيث لا يزال في بواكيره النظرية ولم ينضج بعد؛ إنه التفسير القائم على التفسير العقلاني لنماذج الفعل ومساراته المؤسسية والبنوية، ومحاولة صياغة رؤية تكاملية تجمع بين البنية والفاعل والمصلحة⁽³⁸⁾. وفي هذا الصدد، لم تعد الكوربوراتية التسلطية مجرد نظام سياسي، أو مجرد نمط أو بنية، بل هي نسق فعل مركب من

(31) Nettl, p. 591.

(32) Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East," p. 209.

(33) Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, vol. 268 (Boston: Beacon Press, 1993), p. 418.

(34) Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959), pp. 69–105.

(35) Juan José Linz, *Totalitarian and Authoritarian Regimes* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2000); Zenonas Norkus, "Max Weber's Interpretive Sociology and Rational Choice," *Rationality and Society*, vol. 12, no. 3 (August 2000), pp. 259–282.

(36) عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط 4 (الدار البيضاء: دار توبقال، 2010).

(37) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 3 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984)؛ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

(38) Hinnebusch, "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East"; Raymond Hinnebusch, "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1 (2015), pp. 12–30.

الأبعاد الثلاثة المشار إليها (شعبوية وأنوقراطية الحكم، لامدنية المجتمع المدني وريعية الاقتصاد واحتكار الدولة له) (ينظر الشكل) التي تحتوي بدورها على مخرجات أزمة تضع حدوداً للتحوّل الديمقراطي.

شكل يوضّح مركّب الدولة الكوربوراتية التسلطية



المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيًا: الدولة والهيمنة بالكوربوراتية في الجزائر: من الشعبوية إلى الأنوقراطية

يمكن رصد تطور بنية سلطة الدولة الجزائرية من خلال المسار التاريخي لنشأتها، فبعد نيلها الاستقلال في عام 1962، ورثت تركة الدولة الكولونيالية الفرنسية الخاصة بالمؤسسات والأملاك، حيث مثّلت استمرارية إدارية وتنظيمية في مجال الثقافة السياسية وذهنية التسيير مع نفوذ الفرنسية في الإدارات العليا المدنية والعسكرية، وتكاد تتشابه الدول العربية التي خضعت للاستعمار في هذه الخاصية. لكنّ هيمنة المؤسسة العسكرية، منذ البداية، مثّلت مساراً مؤسسياً نحو هذه التسلطية الشعبوية، ونحو نظام عسكري تسلطي ذي واجهة مدنية، من خلال انتصار هيئة أركان جيش الحدود برئاسة هواري بومدين وطرده الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة في صيف 1962. وواجهت الحكومة الجديدة برئاسة أحمد بن بلة، المدعومة من جيش الحدود، بعض الخصومات السياسية التي سرعان ما جرى إخمادها وفرض الأمر الواقع. وعزز سيطرتها على المجتمع سياساتها ذات الطابع الشعبوي في الخطاب والممارسة، القائمة على الانغلاق والنجسية الوطنية، واتهام المعارضين بالعمالة للخارج، ونسبة فشل السياسات إلى الأيدي الخارجية⁽³⁹⁾.

1. المؤسسة العسكرية الجزائرية وتشكّل الهيمنة السياسية

تمكّنت القوة العددية والتسليحية والتنظيمية لجيش الحدود، الذي كانت تقوده «نخبة وجدة»، من السيطرة على مقاليد الحكم وتفكيك المعارضة العسكرية والسياسية التي مثّلتها كل من الولاية الرابعة والثالثة، ثم سائر المعارضة السياسية الحزبية الناشئة؛ ما سمح لنظام بن بلة بتوطيد أركان التسلطية الفردية القائمة على نموذج الحزب الواحد ونفوذ المؤسسة العسكرية، وضمن التوجّه الأيديولوجي للاشتراكية التي كانت تتوافق مع فلسفة جبهة التحرير ذات التقاليد اليسارية، إضافة إلى ارتباط النظام الجديد وتحالفه مع الناصرية في مصر وتأييده وانضمامه إلى محور عدم الانحياز، واختياره النهج

(39) ساعد في توطيد هذه الشعبوية ما قبل الاستقلالية الخطر الخارجي الجديد الذي مثّله مملكة المغرب ومطالباتها بمزايم ترابية، فحرب عام 1963، مع المغرب، انتهت إلى تسويات داخلية في ما بعد، مثّلت مرحلة في بناء الدولة الجزائرية، وقد ساهم ذلك في إضعاف واختفاء كل الحركات الاحتجاجية والعسكرية التي بدأت تنشأ نتيجة النزعة الكاريزمية والزعاماتية لشخصية الرئيس بن بلة، ثم هواري بومدين.

الاشتراكي وتحالفه مع الاتحاد السوفياتي، مع بقاء علاقات براغماتية مع الغرب والولايات المتحدة. لكن تناقضات هذا النموذج التسلطي تجسدت أيضاً في إلغاء إمكان التعددية الحزبية، مع الإبقاء على المؤسسات السياسية التمثيلية للبرلمان، فترة وجيزة، بين عامي 1963 و1965، ومحاكاة النظام الدستوري الفرنسي نصف الرئاسي بوجود سلطة تنفيذية قوية لرئيس منتخب، رشح هيمنة المؤسسة الرئاسية على سائر المؤسسات الأخرى من الناحية الشكلية الدستورية، ورشح نفوذ الجيش وسيطرته على سائر المؤسسات والقطاعات الحكومية والخدمية⁽⁴⁰⁾. لكن النزعة الشخصية والزعامية لشخصية بن بلّة، واحتكاره عدة مناصب وزارية، ومحاولة استبعاده قادة جيش الحدود، ومحاولة إقالة وزير دفاعه هوارى بومدين، جعل الأخير يسرع إلى إطاحته، من خلال الاستعانة بحلفائه السياسيين وفريق رئاسة الأركان الذي يدين له بالولاء.

ترتب على هيمنة المؤسسة العسكرية أن أصبحت هي المؤسسة التي تنفرد بتعيين الرؤساء، من دون أن تكون في الواجهة، باستثناء حالات محدودة: بعد انقلاب عام 1965، المسمى بالتصحيح الثوري، ضد الرئيس بن بلّة، والتدخل العسكري في عام 1992 ضد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإيقاف المسار الانتخابي.

2. المؤسسة الرئاسية من الشعبوية التسلطية إلى الأنوقراطية

فتحت مرحلة حكم بومدين مرحلة من التسلطية الشعبوية، مدعّمة بالمؤسسة العسكرية، فقد برزت مؤسسة المخابرات العسكرية في عهده باعتبارها مؤسسة نافذة في الحكم، يديرها أقرب الشخصيات وأكثرهم ثقة لديه، تسيطر وتراقب كل التعيينات في المراتب السامية، وتحوّل الحزب الواحد إلى جهاز للتعبة وتنفيذ أوامر القيادة العليا للرئاسة⁽⁴¹⁾. لكن بعد وفاته وتولّي الرئيس الشاذلي بن جديد الرئاسة، بتوصية من المؤسسة العسكرية، شهدت الجزائر مرحلة من التكيّف والتأقلم مع المحيط المحلي والدولي والتراجع عن الخيار الاشتراكي، من دون مضامينه الشعبوية، لكن حقّزت الصدمة النفطية التي بدأت في عام 1986، وأحداث تشرين الأول/أكتوبر 1989، النظام السياسي الشعبي كي يدخل مرحلة التعددية مع تبني دستور عام 1989 الذي كان فرصة للنظام ليتحوّل من الأنوقراطية المنغلقة ذات النزعة الشعبوية الاشتراكية إلى الأنوقراطية المنفتحة بالسماح بالتعددية الحزبية وتحوّل حزب الدولة السابق

(40) يؤكد دارسون كثيرون أن هذا النفوذ الذي تختص به المؤسسة العسكرية هو الذي يرسم المشهد السياسي للكثير من دول المنطقة ذات النظام العسكري والواجهة المدنية، يُنظر: نوري دريس، «الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيولبرموينية»، سياسات عربية، العدد 35 (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، ص 27-34، شوهد في 2021/6/22، في: <https://bit.ly/2Snwn0U>؛ ناصر جابي، «الحالة الجزائرية»، في: نيفين مسعد (محرر)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 81-142. ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، أن ستيفن كوك يرى أن النظام الجزائري والمصري والتركي ليست أنظمة عسكرية بالمعنى الأميركي اللاتيني، بل هي أنظمة ذات هيمنة عسكرية، يُنظر:

Steven A. Cook, *Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 15.

(41) جابي، ص 83.

إلى أحد الأحزاب المتنافسة⁽⁴²⁾ التي سرعان ما تنتكس فيها الوضعية نحو تسلطية شديدة أو أنوقراطية منغلقة، أو تتقدم بخطوات قليلة نحو أنوقراطية منفتحة، تقترب من النظم الهجينة والقريبة من الانتقال الديمقراطي⁽⁴³⁾.

وحافظت الأنوقراطية الجزائرية الجديدة على مجموعة من الثوابت التسلطية، تتمثل في الطابع الرئاسوي Presidentialist المشوّه من النظام النصف الرئاسي الفرنسي Semi-presidentialist⁽⁴⁴⁾، حيث يملك رئيس الجمهورية صلاحيات حكم واسعة، غير قابلة للتقييد والمحاسبة دستورياً. وعلى الرغم من وجود صلاحيات شكلية للمؤسسات السياسية الأخرى، مثل البرلمان والقضاء، فإن هذه البنية المؤسساتية بعيدة عن كونها تعكس التعددية المؤسسية وتعددية قوى القرار السياسي بمفهوم البولياركية Polyarchy عند روبرت داهل؛ لأنها ضعيفة الصلاحيات ومحدودة الاستقلالية. بل حتى المؤسسة الرئاسية التي تنحصر فيها القوة الرمزية للنظام السياسي ومركزيته من الناحية الرسمية، تبقى تحت رحمة سلطة المؤسسة العسكرية⁽⁴⁵⁾، وتحت تأثير القوى غير الدستورية للدولة العميقة المُشكّلة من الرسميين النافذين.

لكن أدت هذه الاستراتيجية السلطوية إلى الوقوع في الأزمة مجدداً، في عام 1992، بفوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البرلمانية، بعد فوزه في الانتخابات البلدية قبل عام، ما أدى إلى تدخل الجيش وإلغاء المسار الانتخابي، بهدف إعادة سيطرة الدولة الكوربوراتية على زمام الأمور. ومن أجل إعادة فرض شرعية النظام عن طريق الانتخابات، صمّم النظام السياسي الجزائري مجموعة من التشريعات القانونية والسياسات انطلاقةً من انتخابات عام 1995 بانتخاب اليامين زروال، اللواء السابق في الجيش، رئيساً للجمهورية، وسُنّ دستور جديد في عام 1996، استُحدثت فيه مجموعة من المؤسسات التي تهدف إلى السيطرة على المعارضة البرلمانية وزيادة تعزيز السلطة الرئاسية، بإنشاء مجلس الأمة ومنح الرئيس

(42) اخترنا مصطلح الأنوقراطية، لوصف وضعية النظام الانتقالية بين التسلطية التقليدية والجديدة التي أدخلت إصلاحات ديمقراطية، وتعني نظاماً لم تكتمل فيه الديمقراطية، أو يشهد مرحلة من الديمقراطية الزائفة أو الشكلية أو ديمقراطية الواجهة. إن السمة المشتركة لكل الأنظمة غير الديمقراطية التي تقع في مرحلة انتقالية أو وضعية وسطية بين التسلطية المنغلقة والديمقراطية هي استعمال المنظمات والتنظيم من أجل السيطرة والبقاء السياسي الذي له أولوية على توسيع المشاركة السياسية، إنه تنظيم تفرضه الدولة على المجتمع، ولا يفرضه المجتمع على الدولة، من أجل توسيع المشاركة وإبراز مطالب جديدة.

(43) حول طبيعة الأنظمة الأنوقراطية باعتبارها نمطاً متكيفاً من الأنظمة التسلطية يحاول الانتقال نحو الديمقراطية، ينظر:

Norman Schofield & Maria Gallego, "Autocracy and Anocracy," in: Gonzalo Caballero (ed.), *Institutions, Economic Governance and Public Policies* (Stanford: Hoover Institution, 2011); Josep M. Colomer, David Banerjee & Fernando B. de Mello, "To Democracy through Anocracy," *Democracy & Society*, vol. 13, no. 1 (2016), pp. 19–25.

(44) أكدت الدساتير الجزائرية المتلاحقة: 1963، 1976، 1989، 1996، 2008، 2020، هذا الطابع وحرص المشرع وصاحب السلطة على بقاء هذا الطابع الدستوري بشأن وجود صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، مع ازدواجية السلطة التنفيذية، وعدم استقلالية القضاء والسلطة التشريعية.

(45) يمثل هذا أحد ملامح النظام التسلطي العسكري ذي الواجهة المدنية، الذي يشهد مرحلة انتقالية طويلة وغامضة المعالم منذ تسعينيات القرن العشرين. وفي هذا الصدد، يرى دال أنّ جوهر الديمقراطية من الناحية العملية يكمن في تعدد مراكز القرار السياسي، لكن مع سيطرة الجيش ومركزيته وهياريته تكون البولياركية غير ممكنة من دون ابتعاد الجيش عن السياسة وتمكين الحكم المدني. يُنظر:

Robert Alan Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1998), p. 50.

صلاحية تعيين ثلثه وتحويله إلى مؤسسة تضبط إيقاع البرلمان⁽⁴⁶⁾. ومع ذلك، أُلقت الأزمة الأمنية بتأثيرها على المشهد السياسي، وانتهت باستقالة الرئيس زروال في أيلول/سبتمبر 1998، ليقترح الجيش شخصية عبد العزيز بوتفليقة⁽⁴⁷⁾ لتولي الحكم عن طريق انتخابات رئاسية في عام 1999، انسحب فيها المرشحون المنافسون له بسبب ما سمّوه انحياز الإدارة إلى مصلحة مرشح الجيش.

تحوّلت المؤسسة الرئاسية إلى مركز للقرار السياسي في عهد بوتفليقة، وتمكّن تدريجيًا من التعامل مع سطوة المؤسسة العسكرية وتصفيه منافسيه المحتملين فيها، بعد دخوله إلى الساحة السياسية بمشروع المصالحة الوطنية الذي كان مشروعًا موضوعًا على الطاولة، تم إعداده في فترة الرئيس زروال. لكنه، كعادة غيره من رؤساء الجمهورية، قام بمجموعة من التعديلات الدستورية، حتى تتناسب مع طموحاته في صلاحيات واسعة جدًا، على حساب المؤسسة البرلمانية التي لم تحظَ باهتمام كبير منه⁽⁴⁸⁾. وأعاد تقليد الحكم الرئاسي في السياسات الشعبية، لكن ضمن سياق للأنوقراطية المفتوحة والمتناسبة مع ظروف الخروج من حالة أمنية حساسة، سُمّيت «العشرية السوداء»، وإعادة بسط هذا الحكم عن طريق تفعيل جهاز البيروقراطية الحكومية والأمنية⁽⁴⁹⁾. وعلى الرغم من الانفتاح الجزئي للحريات الإعلامية والسياسية المحدودة في بداية العهدة الأولى والثانية، فإنه أضعف الحركات الحزبية المعارضة، وتمكّن من تفعيل جهاز كوربوراتي شبيه بنموذج الكوربوراتية العضوية التقليدية، قائم على تقديم الموارد إلى شبكة واسعة من الزبائن في المنظمات الحزبية والنقابية والجمعيات التي تحوّلت إلى لجان مساندة لحكمه. ولم تعد الأحزاب السياسية المتحالفة في الحكومة تتميز من بعضها بهويتها الحزبية والبرنامجية، بقدر ما كانت امتدادًا لجهاز الهيمنة الكوربوراتية تحت شعار: التحالف الرئاسي وتطبيق برنامج الرئيس، بدلًا من أن يطرح كل حزب برنامجه السياسي الخاص به. وتوسّعت شبكة الولاء الكوربوراتية القائمة على تمثيل الحصص «الكوتا» وتوزيع الغنائم إلى كوكبة من الأحزاب الصغيرة الموالية للرئيس، إضافة إلى الأحزاب المتحالفة في الحكومة. وساهم هذا التمهيد بين الأنوقراطية والكوربوراتية في تشكيل تحالف من المنظمات الحزبية وجمعيات ما يسمّى المجتمع المدني، كان بمنزلة حزب مهيمن واحد. وذلك تمامًا وفق التوصيف الذي عرضه ماسن وكريغ: «تمثل البنى الكوربوراتية التي ترعاها الدولة الوسائل التي يتفادى بها الحزب المسيطر ظهور منظمات اجتماعية مستقلة يمكنها تحدي سلطتها أو توفير قاعدة دعم منظمة للأحزاب المتنافسة»⁽⁵⁰⁾.

(46) دستور عام 1996، المواد: 98، 101 و 120.

(47) وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس هوارى بومدين.

(48) من اللافت للانتباه أنّ الرئيس بوتفليقة لم يُلقَ خطابًا واحدًا في البرلمان طوال فترة حكمه.

(49) قُبيل تنصيبه رئيسًا وبعده، جرت تغييرات في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وجرى التخلص من قائده، عبد الحميد مهري، الذي يحظى بشعبية واسعة، ونُصّب بوعلام بن حمودة أمينًا عامًا له، في عملية إطاحة قيادته سُمّيت المؤامرة العلمية. ثم تسلم القيادة بعده: علي بن فليس الذي كلّفه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برئاسة الحكومة، وسرعان ما عُزل عن رئاسة الحزب بعد إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية ومنافسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (عام 2005)، ليخرج بن فليس من الحزب ويُعلن عن تأسيس حزب معارض تحت اسم «طلائع الحريات».

(50) T. David Mason & J. Michael Greig, "State Capacity, Regime Type, and Sustaining the Peace after Civil War," *International Interactions*, vol. 43, no. 6 (2017), p. 51.

3. كرتلة الأحزاب السياسية: النزعة الاحتكارية لإضعاف المعارضة السياسية

توطدت ملامح الدولة الكوربوراتية التسلطية وترسّخت في فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة، من خلال تطويره أساليب تسلطية بتكريس الانتخابية الإجرائية الخالية من أي مضمون دستوري ديمقراطي، على نحو تحكمه ثلاث آليات للاحتكار والهيمنة، أدّت إلى انتشار المنطق الكوربوراتي في النظام الحزبي عبر ثلاث مراحل:

إعادة هندسة النظام الحزبي، وتحويله إلى نظام الحزب المهيمن.

1. السيطرة على الأحزاب السياسية من الداخل.

2. تحويلها إلى أحزاب احتكارية ضعيفة الصلة بالمجتمع المدني.

3. تظهر السمة الاحتكارية الأولى بهندسة انتخابية وحزبية متحكم في مخرجاتها، أفرزت نظاماً حزبياً مُهيمنًا *Dominant Party System* يسيطر عليه حزباً الإدارة والمواولة: جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد سابقاً، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أُسس في عام 1997، وتصدّر الفوز في الانتخابات التشريعية في العام نفسه، أمام الاتهامات المثارة حول عملية التزوير الواسعة التي فاز فيها هذا الحزب بأغلبية المقاعد. وفي كل مناسبة انتخابية، تشكو الأحزاب السياسية المعارضة من وجود تحيّز واضح من الإدارة لمصلحة حزبي السلطة هذين. وهذا يكشف عن وجود تكيفات في النزعة الكوربوراتية للدولة ذات النظام التسلطي الأنوقراطي، بتحول الهيمنة في المجال السياسي إلى تنافس سياسي محدود، ليست فيه قابلية فعلية للتناوب على السلطة، مع زيادة تشتت الأحزاب السياسية عن طريق النظام الانتخابي التناسبي؛ ما أدى إلى إضعاف المعارضة السياسية وإذلالها في المنافسات الانتخابية. ويوضح الجدول هذه الهيمنة على مستوى الانتخابات التشريعية، مع تراجع قوة الأحزاب الإسلامية، باعتبارها المنافس المحتمل لأحزاب النظام.

جدول بنتائج الانتخابات التشريعية بين عامي 1997 و2017

سنة الانتخابات	مقاعد جبهة التحرير	نسبة مقاعد جبهة التحرير في البرلمان	النسبة المئوية لمقاعد جبهة التحرير + التجمع الوطني الديمقراطي (أرندي)	الإسلاميون (النسبة المئوية)	الديمقراطيون (النسبة المئوية)	الأحزاب الصغيرة (النسبة المئوية)	المستقلون (النسبة المئوية)	مؤشر التجزئة
1997	62	0.16	57	27	11	2	3	4.13
2002	199	0.51	63	21	6	1	8	3.25
2007	136	0.35	51	15	13	11	8	5.52
2012	220	0.48	62	13	9	7	4	3.76
2017	164	0.35	56	11	12	8	6	5.38

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على معطيات الانتخابات.

في المرحلة الثانية، توسعت هذه الآلية الكوربوراتية التسلطية لتشمل إخضاع كل الأحزاب للسلطة الرئاسية والمركز السياسي؛ فقد استعمل النظام الأنوقراطي آليات التحويل، بمفهوم غرامشي، ليتحوّل كثير من المعارضين إلى موالين، وذلك بإضعاف النواة الصلبة للمعارضة الحزبية داخل الأحزاب، بتفجيرها من الداخل، عن طريق «حركات تصحيحية» مسّت الكثير من الأحزاب السياسية والتجمعات النقابية، وذلك بتغيير القيادات التي تستعصي على الخضوع وشراء موافقها بموالين جدد. ومن ثمّ، تحوّلت إلى أحزاب موالاة رسمية وغير رسمية، خاضعة لهيمنة الأجهزة الأمنية والمؤسسة الرئاسية، وتحوّلت الحياة السياسية الحزبية في الجزائر إلى مجموعة متنوعة من الأحزاب تشكّل حزباً واحداً هو «حزب الرئيس»، ينادي بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، سواء بالنسبة إلى التحالف الرئاسي الذي تشكل فترة طويلة من ثلاثة أحزاب: حزباً السلطة: حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب إسلامي يمثل الإخوان المسلمين؛ هو حركة مجتمع السلم «حمس»⁽⁵¹⁾. وحتى تلك الأحزاب التي ظهرت في البداية باعتبارها أحزاباً لها صدقية من النضال والمعارضة الحزبية والتوجه الأيديولوجي، تحوّلت تدريجياً إلى أحزاب مساندة للمؤسسة الرئاسية. واستغرب كثير من الملاحظين كيفية تأييد أحزاب كثيرة من المعارضة مشروع العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة، ولم تعترض على التعديل الدستوري الذي أدخله⁽⁵²⁾؛ إذ يعلّق ناصر جابي على ذلك، بقوله إنه حدث أدى إلى تطويع الأحزاب السياسية، حيث «تحول جل الأحزاب السياسية في العلاقة مع السلطة الفعلية إلى ما يشبه العلاقة القديمة مع حزب جبهة التحرير في ظل الأحادية»⁽⁵³⁾.

لقد تمدّدت الكوربوراتية لتشمل التدخل في الشأن الداخلي للأحزاب السياسية عن طريق الاختراق والحركات التصحيحية⁽⁵⁴⁾؛ ما أدى في نهاية الأمر إلى تعزيز سيطرة السلطة على التنظيمات الحزبية. لكن هذا لم يُعزّز قوة مؤسسة الدولة، وما يتضمن ذلك من استقلالية السلطات بعضها عن بعض وحكم القانون واستقرار الدستور وحيادية الهندسة السياسية والإصلاحات الإدارية، بقدر ما كان أداة من أدوات بقاء النخبة الحاكمة التي أصبحت تتدخل حتى في من يحق له تولّي المناصب القيادية حتى داخل الأحزاب السياسية الكبرى.

تمّت الآلية الكوربوراتية التسلطية الثالثة بتحول الأحزاب السياسية إلى أحزاب احتكارية Cartel Party انتخائية، وكانت إحدى وسائل تعميق هذه «الكرتلة» الحزبية مجموعة من التشريعات والقوانين

(51) انضمّ إلى هذا التحالف الرئاسي في عهد الرئيس بوتفليقة أحزاب أخرى، مثل حزب تجمع أمل الجزائر «تاج»، المنشق عن حزب حركة مجتمع السلم، وحزب الحركة الشعبية الجزائرية بقيادة عمارة بن يونس، المنشق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعروف اختصاراً بالأرسيدي، ولاحقاً حزب حركة البناء، المنشق عن «حمس» أيضاً.

(52) من أجل أن يستمر في عهديات متواصلة ومفتوحة وأبدية، لولا المرض الذي اعترضه في عام 2014، وأوقع البلاد في فراغ سلطوي غير رسمي أدى إلى انفجار الوضع مع مشروع العهدة الخامسة واندلاع الحراك الشعبي المعارض له الذي أعطى القيادة العسكرية فرصة ممثلة في نائب وزير الدفاع وقائد الأركان القايد صالح لفرض حالة شغور منصب الرئيس، ومن ثمّ إسقاط حكم الرئيس وشقيقه مستشار الرئاسة الذي كان يمثل الحاكم الفعلي في أثناء مرض الرئيس.

(53) جابي، ص 143.

(54) لعل عبد الله جاب الله، يُعتبر أهم شخصية سياسية حزبية كانت ضحية لهذه الحركات التصحيحية، فقد انقلب عليه قادة حزب النهضة الذي كان يرأسه، ليؤسس من جديد حزب الإصلاح، الذي بدوره انقلب عليه قاداته، ليشكل من جديد حزب العدالة والتنمية الذي يقوده حالياً.

والممارسات التي شجعت على تقوية مركز القيادات الحزبية في تعيين المرشحين المرغوب في أن يكونوا على رأس القوائم في الانتخابات التي تقوم على نظام القائمة المغلقة. فحول هذا الأمر الكثير منها إلى ماكينات انتخابية تستقطب رجال المال، ومن يدفع أكثر، ومن هو أقرب إلى شبكة الولاء المركزية في الحزب كي يحظى بالمركز الأول في القائمة الانتخابية. وتوسعت شبكة الزبونية بهذا الوضع لتشمل أغلبية الأحزاب السياسية⁽⁵⁵⁾.

ثالثاً: الدولة والهيمنة الاجتماعية: كوربوراتية الدولة والمجتمع اللامدني

ما يميز النظم السلطوية الكوربوراتية هو توظيف الجانب التنظيمي لتمثيل المصالح في الهيمنة على منظمات المجتمع المدني، وإخضاعها له، كما يرى غاليرمو أودونيل⁽⁵⁶⁾، ويكون ذلك على حساب تعزيز الوحدة والتكامل الاجتماعيين. ففي سياقات مختلفة، خصوصاً في الدول العربية، غالباً ما تؤدي هذه السياسات إلى تشجيع مظاهر الانقسام الاجتماعي بصراعيته المفتتة والهدامة، مثل تصاعد أعمال العنف المحلية على خلفيات طائفية وإثنية، وضمور نفوذ منظمات المجتمع المدني المستقلة والمعارضة لسيطرة الدولة السلطوية، وظهور المنظمات الموالية للسلطة والداعمة لحملات الرئيس في إعادة ترشيحه، واتسامها بقدر كبير من الشوفينية القطرية أو الوطنية. وينطبق تشخيص بيتر ويليامسن بشأن الكوربوراتية السلطوية إلى حد بعيد على الحالة الجزائرية؛ فهو يرى أن هدف الأنظمة الكوربوراتية (السلطوية) هو خلق نقابات احتكارية مرخصة من الدولة، لا تعكس تمثيلاً ديمقراطياً في هيكلها التنظيمي، ولا مفتوحاً لجميع العمال، وعادة ما يتم تعيين الممثلين من المسؤولين الأمنيين والبيروقراطيين الحكوميين، وحتى المثل التي تدعو إليها الكوربوراتية بالتضامن الأخلاقي لا تجد صدًى له في الواقع الذي تتحول فيه النقابات إلى امتداد لأذرع الحكومة؛ تساعد في التحكم في حركات الإضراب العمالية وفي خفض الأجور الفعلية والحيولة دون المطالبة بارتفاعها⁽⁵⁷⁾.

لكن هذه السيطرة لا تتسم بالاكتمال والقوة على الطريقة الشمولية Totalitarianism؛ فنتيجة لاحتكار الدولة هذا المجال من المجتمع اللامدني، تنفجر الحركات الاحتجاجية على هامش المشهد السياسي الرسمي، وتكون محلية الطابع وقابلة للانتشار وطنياً. وفي هذا الصدد، عرفت الجزائر العديد من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، منذ بداية الاستقلال حتى بداية الحراك الحالي منذ عام 2019،

(55) انتبه كاتز ومايبر، المتخصصان في دراسة التنظيمات الحزبية، إلى تغير طبيعة الأحزاب السياسية ووظيفتها، وتحولها من أحزاب جماهير إلى أحزاب آلة، ثم إلى أحزاب كارتيل أكثر اهتماماً بالانتخابات، والحصول على المناصب الحكومية، والدعم المالي الحكومي؛ ما جعلها أقرب إلى السلطة من المجتمع المدني، وهو مسار يعكس زيادة في الاحترافية السياسية وتراجع النزعة النضالية في الأحزاب، حيث يرى كاتز ومايبر أنها ظاهرة عالمية لم تُعد تقتصر على المجال الأوروبي. ينظر:

Richard S. Katz & Peter Mair, *Democracy and the Cartelization of Political Parties*, Comparative Politics (Oxford: Oxford University Press, 2018); Richard S. Katz & Peter Mair, "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party," *Party Politics*, vol. 1, no. 1 (1995), pp. 5–28.

(56) Guillermo A. O'donnell, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*, vol. 9 (Berkeley: Institute of International Studies/ University of California, 1973), p. 91.

(57) Peter J. Williamson, *Corporatism in Perspective: An Introductory Guide to Corporatist Theory* (London: Sage, 1989), p. 36.

لكن النظام السياسي تمكّن من التعامل معها واكتسب نوعاً من التنشئة الاجتماعية تجاه تطويع هذه الحركات الاحتجاجية واستيعابها.

1. الدولة الكوربوراتية والتصدعات الاجتماعية وإدارة الحركات الاحتجاجية

تتناسب كوربوراتية الدولة التسلطية مع الطبيعة الاجتماعية والثقافة السياسية الفرعية في هذه المجتمعات التي تتسم بالولاءات الأولية العائلية والقبلية والعشائرية والمحلية، والتي تضعف كل مساعي تمدين الحياة السياسية من الأحزاب السياسية. وستعتمد الدولة في هذه الوضعية نوعاً من الكوربوراتية العضوية الضعيفة المؤسسة، لكنها فعالة في السيطرة الاجتماعية على المجتمعات التي تعطي أولوية للحفاظ على نوع من الجماعاتية. وتنجز ذلك، من دون أن تلغي الفردية بالضرورة وتطورها مع تطور الحياة الحديثة في المدن وتوسع الطبقات المتوسطة وعولمة أنماط الحياة، بل تكون فيها هذه الثقافة المجتمعية ضعيفة، خصوصاً المجتمعات في الشرق الأوسط والجزائر، وتنتمي إلى ذلك النمط الذي يعطي أولوية للجماعية التقليدية على حساب المواطنة والفردية، التي تتعدد تشكيلاتها الاجتماعية وتنوّع، وتشكّل في بعض الأحيان عائقاً جدياً أمام ممارسة المواطنة والمدنية. فما زالت الجماهير الجزائرية مرتهنة بالثقافة السياسية الشعبوية التي توظف الذاكرة التاريخية لثورة التحرير ومنجزات دولة الاستقلال؛ إنها تُعطي أولوية للمساواة والعدل والأخلاقيات التقليدية الفردية على حساب القيم الأخرى المتعلقة بالانضباط والإنجاز والمصلحة العامة، وتُحبذ العلاقة المباشرة بين الزعيم والشعب، وتستند هذه الشعبوية إلى تعبئة الحس الوطني والرموز الوطنية الثورية⁽⁵⁸⁾.

تعيش الجزائر مجموعة من التصدعات الاجتماعية، تعكس الصراع بين المركز والأطراف؛ حيث يحاول المركز السياسي التسلطي أن يفرض نوعاً من الثقافة السياسية المهيمنة، تفتقر إلى الوضوح والانسجام. وحتى البعد الأيديولوجي، يغيب لتحلّ محلّه ذهنية الحكم، كما يرى خوان لينز في تفريقه بين النظم الشمولية والنظم التسلطية⁽⁵⁹⁾، ويدير في الوقت نفسه التوازنات بين الجهات والجماعات الضاغطة والعصب والأجنحة الفرعية المختلفة التي تعكس هذه التصدعات الاجتماعية والاستقطابات الأيديولوجية والجهوية⁽⁶⁰⁾.

(58) Azzedine Layachi, "People's Democratic Republic of Algeria," in: Sean Yom (ed.), *Government and Politics of the Middle East and North Africa* (New York: Routledge, 2017), p. 330.

(59) Linz, p. 162.

(60) نجح النظام السياسي في توظيف الانقسامات والحركات الاحتجاجية والسياسية التي تعكس ثلاثة تصدعات اجتماعية سياسية على الأقل: التصدع اللغوي القائم بين المعربين والمفرنسين، والتصدع الهوياتي القائم بين دُعاة ترسيم الأمازيغية ودُعاة الحفاظ على مكانة العربية لغة رسمية وحيدة، والتصدع الديني العلماني القائم على مدى احترام الدولة مبادئ الإسلام وقيمه واحترام القوانين مبادئ الشريعة الإسلامية، خصوصاً قانون الأسرة والميراث. وتُرجمت هذه التصدعات الاجتماعية القيمة إلى تصدع سياسي بين ثلاثة مشاريع على الأقل، تمثل ثلاث عائلات حزبية كبرى في الجزائر: العائلة الحزبية الأولى هي ما يسمى بالأحزاب الوطنية التي تدور حول حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحاول الإعلام والساسة المحنكون فيه أن يبدو حزباً وسطاً ومحافظاً على القيم الجزائرية، بعد أن كان حزباً يسارياً واضح المعالم في عقود تأسيسه الأولى، كحزب واحد، بعد أن كان جبهة كفاح ضد الاستعمار. أما العائلة الحزبية الثانية، فهي عائلة الأحزاب الإسلامية التي تعكس التصدع الديني - العلماني بوضوح، وتتعارض أهدافها الأيديولوجية مع العائلة الأولى والعائلة الثالثة التي هي عائلة الأحزاب الديمقراطية-العلمانية التي تؤكد علمانية الدولة شرطاً ضرورياً لقيام الديمقراطية واستمرار الجمهورية.

يبرز نجاح النظام السياسي، نسبيًا، في إدارة الحركات الاحتجاجية وتحويل مطالبها الراديكالية من خلال عدة محطات مختلفة، لعل أهمها احتجاجات 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 التي حولها النظام إلى استجابة سياسية؛ لاستحالة تحقيق مطالب اقتصادية لدولة تعاني أزمة اقتصادية بسبب تراجع إيرادات النفط في تلك الفترة وندرة السلع وتدهور الخدمات العامة. وتمكّن النظام، أيضًا، من احتواء حركة الاحتجاج الجهوية الخاصة بمنطقة القبائل التي تصاعدت إلى أعمال احتجاج عنيفة في عام 2000 (سُميت الربيع الأسود)، مرورًا بسلسلة من الحركات الاحتجاجية القطاعية والمحلية التي امتدت من بداية الألفية الحالية حتى اندلاع أحداث الربيع العربي، وصولًا إلى احتجاجات الحراك في عام 2019 التي كشفت عن تآكل الشرعية وتقنيات السيطرة الكوربوراتية المختلفة.

2. الدولة الكوربوراتية التسلطية والمجتمع اللامدني لإضعاف المجتمع المدني

بعد إقرار التعددية الحزبية وحرية تشكيل الجمعيات في عام 1989، عرفت الجزائر تنوعًا في الحركات الجمعوية الخيرية، الدفاعية والنقابية والمهنية، لكن تمّ إضعافها لاحقًا عن طريق العديد من تقنيات الإخضاع والرقابة. فقد أُعيد الاعتبار إلى المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، وأصبحت بمنزلة تنظيمات كوربوراتية تُهيمن على تمثيل المصالح الفئوية والنقابية، وتكاد تحتكر تمثيل هذه المصالح بالنسبة إلى علاقتها بالحكومة. وتمثل المركزية النقابية مثالاً أوضح للهيمنة على التمثيل النقابي في جزائر التسعينيات وطوال فترة حكم الرئيس بوتفليقة (1999-2019)، وكانت في فترة الأحادية الحزبية امتدادًا لسيطرة الدولة والحزب على سائر الفئات الاجتماعية عن طريق ما يسمى المنظمات الجماهيرية الخمس⁽⁶¹⁾. وحتى المنظمات المستقلة والمعارضة، تعرّضت لحملة من الإغراء والإخضاع والتقسيم، من أجل إضعافها، إلى درجة أن بعضها كاد يختفي من المشهد⁽⁶²⁾. فإذا كان هناك هامش من المجتمع المدني يُمثله بعض الجمعيات الأهلية والمحلية والنقابية والدفاعية، فهناك مجتمع لامدني مواز وموال للسلطة أكثر تعبئة وتنظيمًا، توظّفه في دعم مرشح الرئاسة الموالي للسلطة الحاكمة وتنشط حملاته الانتخابية، مشكّل من شبكة واسعة من الجمعيات الولائية والوطنية التي تحظى بدعم مالي سخّي من الإدارة المكلفة بالجمعيات والتابعة لوزارة الداخلية⁽⁶³⁾.

يبرز المظهر الكوربوراتي في علاقة الدولة بالمجتمع من خلال محاولة النظام السياسي إلحاق كل التنظيمات المصلحية والجمعيات بأجهزة الدولة والإشراف الحكومي المباشر وغير المباشر عليها.

(61) هي: المنظمة الوطنية للمجاهدين، والمنظمة الوطنية للنساء الجزائريات، والمنظمة الوطنية للفلاحين الجزائريين، والمنظمة الوطنية للشبيبة الجزائرية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

(62) يسجل بعض السياسيين من خلال كتاباته، أن الدولة، من أجل محاولة إضعاف الحركات الإسلامية، نزعَت شرعية حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأضعفت الأحزاب الإسلامية الأخرى؛ عبر إقحامها في لعبة الانتخابات والمشاركة في الحكومة، ومن خلال محاصرة العمل الخيري والاجتماعي، بإنشاء وزارة التضامن، حيث أضعفت - إلى حد بعيد - نشاط الجمعيات الخيرية الذي يُحسّنه المسلمون. يُنظر: عبد الرزاق مقري، «التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية»، شوهد في 2021/6/6، في: <http://cutt.us/ap2B>

(63) عُدّل قانون الجمعيات الذي أقرّ في فترة الرئيس بوتفليقة، حيث أثار العديد من الجدل، بشأن احتفاظ البيروقراطية الحكومية والأجهزة الأمنية بالرقابة الكلية على نشاط الجمعيات، والقيود القانونية الخاصة بتمويلها، وحصره في كفاءات ومصادر محدودة؛ بحيث تحوّلت معظم الجمعيات إلى متلقٍ للإعانات الحكومية بصفة شبه حصرية، باستثناء الجمعيات الخيرية والدينية الخاصة بالمساجد التي فتح لها الترخيص المقيد لجلب بعض التبرعات المالية للمساجد.

فهذه البنية التنظيمية تقترب بالتعبئة الشعبية حول الوطنية والشرعية الثورية، وتقترب من تحليل أودونيل للأنظمة السلطوية في أميركا اللاتينية التي تستعمل التنظيمات البيروقراطية المتخصصة من أجل السيطرة على المجتمع⁽⁶⁴⁾. لذا، يؤيد نزيه الأيوبي الفكرة المتمثلة بأن هذا النوع من التنظيم المصلحي تستعين به هذه الأنظمة الشعبية بصفته ضرورة لبقائها، وليس مرتبطاً بالضرورة بخصائص ثقافية موروثية في هذه المجتمعات، بل هي من ضرورات سياساتها للبقاء والتكيف⁽⁶⁵⁾. لكن في الفترة الأخيرة من حكم بوتفليقة، لم تعد هذه السياسات ناجعة، مع احتفاظ الدولة ببنية كوربوراتية ليّنة، وتمثل حالة المركزية النقابية مثلاً حياً لعودة محاولة هيمنة هذه النقابة على الحركة النقابية في الجزائر مع وجود حركات نقابية قطاعية منافسة لها. فعلى الرغم من أن عهد التعددية الحزبية الذي افتتحه الشاذلي بن جديد وفق دستور عام 1989، الذي سمح بحرية إنشاء جمعيات سياسية⁽⁶⁶⁾ وحرية تشكيل النقابات المستقلة أيضاً، فإن قوة الإسلاميين برزت منافسة ومهددة لسيطرة الحزب الواحد التقليدية، وبرزت النقابة الإسلامية للعمل (SIT)، فترة قصيرة، منافساً قوياً للنقابة العتيدة، لكن التدخل العسكري أعاد الأمور إلى نصابها، بعودة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى احتكار العمل النقابي طوال أكثر من عشر سنوات.

كما تعكس تركيبته بعض المنظمات الجموعية المقربة من السلطة، وطريقة تعيين كبار الممثلين النقابيين، التقاليد الاحتكارية والتدخلية لجهاز الأمن وكبار المسؤولين في تعيين مكتبها التنفيذي الذي سيطرت عليه شخصيات موالية للسلطة، على غرار سيدي السعيد الذي فاقت ولايته على المركزية النقابية أكثر من عشرين سنة⁽⁶⁷⁾. وتمثل نقابات التعليم الأساسي والثانوي استثناءً من قاعدة الهيمنة النقابية التي انتهجتها السلطة تجاه التمثيل النقابي، وذلك نظراً إلى ميزة الكتلة العددية الهائلة لسلوك التعليم وتراكم المشكلات المهنية في هذا القطاع؛ ما أدى إلى بروز نقابات قوية منافسة لنقابة السلطة، تمكنت من افتتاح بعض المطالب الحيوية لهذا القطاع. لكن النقابات المستقلة في الكثير من القطاعات الأخرى تعرضت للتفكيك والإضعاف والمضايقات.

يظهر أحد المخرجات المهمة للدولة الكوربوراتية السلطوية في تزايد مظاهر القمع وتآكل هامش الحريات المدنية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والمتكررة؛ حيث سيُظر إلى كل محاولة تنظيمية خارج توجيهات السلطة ودائرة ولائها على أنه خروج على القانون واستهداف للاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يستدعي تدخلاً أمنياً، أو التعامل معه بمستويات مختلفة من العنف الحكومي، وبمجموعة من القوانين التي تُقيد العمل الميداني للأحزاب السياسية وتقوم بحظر الجمعيات. فقد شرّعت الدولة الجزائرية، منذ عقدين على الأقل، سلسلة من القوانين والتشريعات

(64) O'donnell, p. 68.

(65) Ayubi, p. 219.

(66) دستور 1989، المادة 40 الخاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

(67) رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين على امتداد فترة طويلة، وهي أكبر نقابة عمالية في الجزائر، تمثل نموذجاً بارزاً للتنظيمات الكوربوراتية التي تمثل بدورها امتداداً للسلطة.

التي تُقيّد العمل الجماعي وتُقيّد الحريات العامة⁽⁶⁸⁾، حيث تنظر التقارير الدولية إلى الجزائر على أنها دولة مُقيّدة للحريات والعمل الصحفي والجماعي وحرية التجمع وتشكيل النقابات، وتقع في المستوى نفسه من مقاييس الحرية عبر كل الدولة العربية⁽⁶⁹⁾.

رابعاً: الدولة والهيمنة الاقتصادية بين الاقتصاد الريعي وأسمالية المحاسب

تبتدئ هيمنة الدولة الكوربوراتية على السوق من خلال تبعية الاقتصاد والقطاع الخاص، وخضوعهما للسيطرة الحكومية وغلق السوق الداخلية أمام المنافسة المحلية أو الدولية، باستثناء قطاع المحروقات الذي تستثمر فيه الشركات النفطية العالمية، الفرنسية والبريطانية والأميركية، مع احتكار شركة سوناطراك الجزائرية هذا القطاع، باعتبارها شركة وطنية تابعة للدولة، إضافة إلى احتكار التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة ووكلائها المحليين عبر تسليم مجموعة من الرخص الخاصة بالاستيراد إلى عدد محدود من رجال الأعمال المُقربين من السلطة. وهو البعد الثالث من أبعاد الكوربوراتية التسلطية الدولية التي تحكم علاقة الدولة بالمجتمع، منذ بداية الاستقلال عن فرنسا في عام 1962، بانتهاج الخيار الاشتراكي في بداية عهد الاستقلال، وهو خيار واضح منذ البداية في ميله إلى دولة الاقتصاد؛ لأنه قائم على الاقتصاد الموجه واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما نصّ على ذلك دستور عام 1976⁽⁷⁰⁾. وحتى الانفتاح السياسي والاقتصادي، الذي شرعت فيه الدولة منذ التسعينيات، لم يُغيّر من واقع سيطرة الدولة على الاقتصاد وكل نشاطاته المختلفة، وبقاء الممارسات القائمة على الاحتكار والسيطرة على القطاع الخاص عبر الريع والممارسة الريعية واحتكار المنافع والرخص في يد فئة محدودة من المقاولين ورجال الأعمال المُقربين من السلطة. ولم تؤدّ الإصلاحات الاقتصادية بعد مطلع التسعينيات، تحت ضغط تزايد المديونية وضغوط المؤسسات الدولية، إلّا إلى تغييرات سطحية، لم تؤدّ إلى انفتاح اقتصادي يسمح بتدفق الاستثمارات الخارجية، ولا إلى وجود حركية لرؤوس الأموال داخل البلاد، إضافة إلى المشكلات المزمنة المتعلقة

(68) عرفت التشريعات مزيداً من القيود على العمل الصحفي، وسجن الإعلاميين، واعتقال الناشطين السياسيين، والتضييق على بعض مظاهر الحريات المدنية، وإصدار تشريع ينظم ممارسة الشعائر الدينية، واعتقال الناشطين السياسيين في مناسبات مختلفة، بل إنّ الأمر وصل في بعض الحالات إلى حالات درامية، مثل وفاة بعض الصحفيين في أثناء الاعتقال (حالة محمد تامالت).

Human Rights Watch, *World Report 2018: Events of 2017* (New York: 2018), p. 25, accessed on 22/6/2021, at: <https://bit.ly/3gMjtTo>

(69) ينظر: تقارير بيت الحرية حول وضعية الجزائر والدول العربية في تصنيف الحريات، والتي لا تتعدى قيمة 35 من 100، وتصنيف مؤشر الإيكونوميست حول الديمقراطية حيث لا يتجاوز المؤشر 4 من 10؛ ما يجعلها ضمن النظم التسلطية، والاستثناء الوحيد كان عام 2019، حين بلغ مؤشر الديمقراطية حينئذ 4.01 من 10.

Freedom House, *Algeria: Freedom in the World 2018 Country Report* (Washington, DC: 2018), accessed on 6/6/2021, at: <https://bit.ly/3gj8aBQ>; Laza Kekic, "The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy," *The World in 2007* (London: The Economist Group, 2007), p. 5, accessed on 6/6/2021, at: <https://econ.st/2TnuVM4>; The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2019 A Year of Democratic Setbacks and Popular Protest* (London: The Economist Group, 2019), p. 12.

(70) نصت المادة 14 من دستور 1976 الاشتراكي في فقرتها الأخيرة على ما يلي: «يشمل احتكار الدولة، بصفة لا رجعة فيها، التجارة الخارجية وتجارة الجملة».

بسوء التسيير المالي والتحصيل الضريبي ووجود كتلة نقدية معتبرة خارج التداول الرسمي، تعكس عجز الدولة في قدرتها الاستخراجية، على الرغم من ارتفاع الجبايات وتعددّها.

1. الاقتصاد الريعي للدولة الكوربوراتية التسلطية

تم ترسيخ الحكم التسلطي، في الكثير من الدول النامية، تحت مظلة السعي نحو التنمية، وهو نوع من شرعية الإنجاز التي ترافق الغالب بانتهاج نمط التسيير الاشتراكي ذي الممارسات الريعية. قام في البداية على ما يسمى التسيير الذاتي في عهد الرئيس بن بلة، وأثبت فشله، فتم في عهد الرئيس بومدين اعتماد سياسات الصناعات المصنعة وتضخيم القطاع العام على حساب مجالات القطاع الخاص التقليدية في مجال الصناعات الصغيرة الإنتاجية، وتأميم الأراضي الفلاحية الكبرى، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين، وإنشاء القرى الاشتراكية تحت شعار الثورة الزراعية وتأميم المحروقات.

تحوّلت الجزائر، مع تأميم النفط، خلال أقل من عشر سنوات، من دولة تعتمد على الصادرات الفلاحية، وعلى صناعات خفيفة للتصدير، إلى دولة تعتمد على النفط في صادراتها، على نحو يمثل أكثر من 90 في المئة منها. وأدى الطابع غير المستقر لأسعار النفط في السوق الدولية، واعتماد الجزائر على تصدير المحروقات، إلى اختلال مزمن في الميزان التجاري، وأضعف القطاعات الصناعية الأخرى في حصة الإنتاج ونسبة الصادرات، وتزايدت الواردات من الخارج لتشمل استيراد الكثير من السلع التي يمكن إنتاجها محلياً. وهذا يعني أن كل عقود الاشتراكية وسياسات التصنيع وسياسة إحلال المنتجات المحلية، باءت كلها بالفشل؛ بحيث أصبح النظام الاقتصادي الجزائري يعاني الركود، وعدم القدرة على إحداث تغييرات جذرية داخله، وأصبح بمنزلة الحي الميت (الزومبي)⁽⁷¹⁾ الذي لا يتفاعل مع التحوّلات الدولية وعولمة الاقتصاد والتبادلات التجارية والمالية والبنكية، وبقي على جموده لا يتحرك. وعلى الرغم من إعلان الحكومات المتعاقبة عن خطط للإصلاح الاقتصادي، فإنها لم تغير من جوهر الواقع الاقتصادي الريعي، ولم تمسّ ثوابته الاحتكارية والامتيازات الممنوحة لكبار المستوردين ورجال الأعمال والبيروقراطية الحكومية والشركات العمومية التابعة للدولة، والتي تستفيد من موارد مالية من خزانة الدولة لتعويض عجزها المالي وسوء التسيير الذي يسود داخلها.

2. الممارسات الاحتكارية ورأسمالية المحاسيب

لم تُحسن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومات، ابتداءً من مطلع الألفية، كثيراً من وضعية الاقتصاد المعتمد على المحروقات الذي يتراجع فيه القطاع الصناعي ويتدهور، وتتواضع فيه إسهامات القطاع الفلاحي والسياحي. ويعود هذا الأمر إلى بقاء هذه الإصلاحات ضمن منطق التدخل والتوجيه الحكومي، ومن ضمنها سياسة القيود على الواردات، من خلال رخص الاستيراد وإجراءات أخرى انتهجتها الحكومة بعد انتهاء «عهد البحبوحة المالية»⁽⁷²⁾، ساهمت كلها في ترسيخ ممارسات ريعية ضمن

(71) Dalibor Rohac, "The Zombie Political Economy of Algeria," *Cato Institute*, 11/4/2014, accessed on 27/7/2020, at: <https://bit.ly/2TodLxR>

(72) وهو العهد الذي شهد ارتفاعاً في أسعار النفط وتزايد احتياطي الصرف من العملة الخارجية، ابتداءً من عام 2016، وهي سياسة اقتصادية تلجأ إليها كل الحكومات لمواجهة العجز في الميزان التجاري.

البنية الريعية للاقتصاد، بتوزيع الامتيازات الاقتصادية والتجارية على فئة محدودة من رجال الأعمال الذين هم مقاولون أو شركاء أو وكلاء للناظرين في السلطة والبيروقراطية الحكومية، حيث يقترن الفساد بالممارسة الريعية والاحتكارية⁽⁷³⁾. فقد توجّهت هذه النزعة الدولية الحمائية في تسيير شؤون الاقتصاد والمالية والتجارة في عهد الانفتاح المحدود نحو الرأسمالية المحاسبية Crony Capitalism⁽⁷⁴⁾، وهو نمط من الإنتاج الاقتصادي يتّسم بهيمنة الدولة على الاقتصاد، ورثته الدولة من مسار التأميم في أثناء الفترة الاشتراكية، بالاشتراك مع قطاع خاص تُهيمن عليه شريحة من رجال أعمال مُقرّبين من السلطة، حصلوا على امتياز مشاريع مضمونة الأرباح مقدّمًا، وكونوا ثروات هائلة من القروض الممنوحة إليهم من البنوك العمومية. وكانت هذه الفئات الجديدة المستفيدة من الامتيازات الجديدة الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي المحدود، في السابق، تنتمي إلى الطبقات الوسطى والقرية من أجهزة الدولة، والأقرب إلى الانتفاع من الامتيازات التي تمنحها البيروقراطيات الحكومية، مثل القروض المُيسّرة والإعفاء الضريبي على مشاريع الاستثمار التي كان قسم منها وهميًا، والاستفادة من رخص الاستيراد.

أبرزت هذه الوضعية الاحتكارية قيودًا يعانها الاقتصاد الجزائري بوجود أقلية أوليغارشية طفيلية تحتكر السوق الداخلية وسوق الواردات⁽⁷⁵⁾، والمعاملات التجارية والمالية، فضلًا عن منح الامتيازات الصناعية والتجارية، وتحويل العملة، وعدم النجاح في تحويل الشركات المنتجة إلى شركات مساهمة بفتح رأسمالها أمام المساهمين الخواص والمواطنين الذين يرغبون في استثمار مدّخراتهم. وتمثّل كلها عوائق تحول دون حدوث أي نوع من تراكم الرأسمال أو التنمية الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية المتنوعة ونشاطات الاستيراد. بل أدى هذا الوضع إلى تصفية الكثير من المنشآت الاقتصادية العمومية، وبيعها بالدينار الرمزي في البداية، ثم برزت - لاحقًا - فضائح رجال المال بقرار سياسي (قضية الخليفة، والطريق السيار، وقضيّة سوناطراك 1 و2).

إن احتكار قسم مهم من النشاط التجاري والاقتصادي في يد فئة قليلة من رجال المال المتحالفين مع رجال السلطة السياسية والخاضعين لتوجيهاتهم هو أحد تجلّيات الكوربوراتية السلطوية القائمة على التسييس العالي للاقتصاد، وفق صيغة جديدة تنكيّف مع مقتضيات شروط المؤسسات العالمية في

(73) هذا ما تؤكّده معظم الدراسات التي تتحدث عن الريع بوصفه معرقلًا للديمقراطية ومنتجًا للفساد. يُنظر: نوري دريس، «المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة»، سياسات عربية، العدد 19 (آذار/ مارس 2016)، ص 87، شوهد في 2021/6/22، في: <https://bit.ly/3wQ70sz>

(74) يرى باحثون أن وضعية الدول الغنية جدًا بالنفط، تتحول فيها الرأسمالية المحاسبية إلى رأسمالية مفترسة، نظرًا إلى استقلالية الدولة واستغنائها عن موارد المجتمع المدني، ثم إنّ تواطؤ النخب الحاكمة والمؤسسة العسكرية مع الشركات النفطية المتعددة الجنسيات يجعلها محمية من الضغوط الدولية، ومنتفعة بدعم خارجي عسكري وتكنولوجي أكثر ارتباطًا بتدفقات النفط، وينعكس هذا في نمو اقتصادي ضعيف، وعدالة اجتماعية هشة وطبقة رأسمالية خاضعة لمصالح النخب العليا الحاكمة. يُنظر:

Gregory White & Scott Taylor, "Well-oiled Regimes: Oil & Uncertain Transitions in Algeria & Nigeria," *Review of African Political Economy*, vol. 28, no. 89 (September 2001), p. 329.

(75) كشف قطاع السيارات عن هذه الممارسة، فقد أدى نهج الحكومة في تقييد الواردات، بمحاولة تقييد استيراد السيارات عبر الوكالات التجارية من خلال فرض دفتر شروط على استيراد السيارات، إلى منح رخص محدودة لبعض رجال الأعمال المُقرّبين من الحكومة، وهذا أدى من الناحية الفعلية إلى قيام ورشات صناعة مزيفة للسيارات، وزيادة استنزاف العملة، وارتفاع سعر السيارات داخل الجزائر نتيجة احتكار سوق السيارات من قبل هذه الأقلية التجارية المتنفذة والمستفيدة من أسعار الاستيراد الرخيصة.

تحرير الاقتصاد وتقليص دور القطاع العام، لكن مع الاحتفاظ دومًا بالاحتكار والهيمنة السلطوية على مخرجات ومدخلات العملية الاقتصادية كلها.

3. الحماية والانفتاح الاقتصادي المحدود

تعتبر الجزائر من الدول التي ما زالت تفرض حواجز جمركية عالية على الواردات، وهذا يعتبر بعدًا من أبعاد الهيمنة الكوربوراتية على الاقتصاد والمجتمع. وترجع هذه السياسات الحماية إلى محاولات التصنيع الأولى التي بدأت بها الجزائر غداة الاستقلال. وعلى غرار كل الدول العالم الثالثية والعربية في تلك الفترة، كانت تبدو موفقة في بداية عهدها، وتم الترويج لها لتعزيز شرعية النظام السياسي في سبعينيات القرن المنصرم؛ إذ قام مشروع التنمية على استراتيجية التصنيع الكبير وإحلال الواردات (ISI) واحتكار الدولة التجارة الخارجية. لكن كان الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بعد مطلع التسعينيات محدودًا جدًا، وبقي على محتواه الاحتكاري؛ لأن القطاع الخاص سيطر عليه رجال المال المسندون من الجهاز البيروقراطي والعسكري⁽⁷⁶⁾. ولم تتقدم الإصلاحات الاقتصادية بشيء مهم في مجال تحرير سعر العملة، وتحرير التجارة الخارجية، وخفض التعرفة الجمركية، والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وكان هذا الانغلاق المستمر للاقتصاد لمصلحة النخبة المسيطرة والأوليغارشية التجارية المتحالفة معها، وشكل عائقًا حقيقيًا أمام قيام اقتصاد إنتاجي متنوع وقوي، وعصف بالشرط الضروري لقيام الديمقراطية من حيث عواملها الاقتصادية، بتنامي الصادرات خارج النفط، وارتفاع مستوى الرفاه والدخل الفردي، وتوسع الطبقة المتوسطة، وتنامي مؤشر المساواة الاقتصادية والتمكين الاجتماعي والسياسي للمواطنين. ويُفسّر جالياني هذا الجمود في السياسة التجارية، من خلال نموذج، بغياب صراع بين النخب الحاكمة واستفادتها من الحماية التجارية، وغياب مطالب بتحرير التجارة الخارجية⁽⁷⁷⁾، وبأن النخب السياسية في النظم الأتوقراطية والأنوقراطية لا تكاد تهتم بوضعيات العوامل الاقتصادية، بل تهتم أكثر بطريقة توظيفها واستعمالها في الحفاظ على السلطة السياسية⁽⁷⁸⁾.

خاتمة

يتبين من خلال دراسة الجزائر، بوصفها حالة نموذجية، أن النسق الكوربوراتي للدولة السلطوية، بقدر ما سعى إلى الهيمنة على المجتمع، أضعف مأسسة الدولة وأدى إلى إنتاج مركب أزموي يتشكل من أزمة عدم الاستقرار والشرعية وصراع الأجنحة الداخلية. وتُعبّر أزمة العهدة الخامسة والحراك الشعبي في عام 2019 عن هذه السلسلة الأزموية المتواصلة والمتكررة، على الرغم من تخطيها بنجاح نسبي من خلال انتخاب الرئيس الجديد للجزائر عبد المجيد تبون. وهذا يبرهن على أن كوربوراتية الدولة السلطوية تواجه باستمرار أزمات داخلية تتعلق بقواعد تنظيم التوازنات والصراعات داخل نخب الحكم

(76) Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995* (London: Routledge, 2007), p. 49.

(77) Sebastian Galiani & Gustavo Torrens, "Autocracy, Democracy and Trade Policy," *Journal of International Economics*, vol. 93, no. 1 (2014), p. 174.

(78) Schofield & Gallego, p. 5.

حول من يخلف الحاكم وكيف يتم توزيع الرِّيع والمغانم، من دون أن تفلت الأمور عن السيطرة. كما يتضح من خلال الاقتراب النظري للدولة الكوربوراتية التسلطية، باعتبارها بنية تسلطية-احتكارية، تُعيد إنتاج تسلطية الدولة وتضع سقفاً لا يمكن أن يتعداه الانتقال الديمقراطي بسبب آليات السيطرة التالية:

احتكار العمل السياسي، من خلال عدة آليات قمعية وزبونية أدت إلى إفراغ المؤسسات الديمقراطية الناشئة من فاعليتها ضمن صورة جديدة للتسلطية، تميّزت بهندسة نظام حزبي مهيمن ذي أحزاب احتكارية تدور في فلك الولاء للسلطة الرئاسوية والأجهزة الأمنية، حتى لو تظاهرت بمعارضة سياسات الحكومة، وهي بمنزلة تحوّل في آليات السيطرة وصيغتها من التسلطية التقليدية القائمة على الشعبوية، إلى تسلطية جديدة ناعمة ذات مظهر ديمقراطي شكلي.

• **لامدنية المجتمع المدني،** بمنزلة مجتمع مدني موازٍ وموَالٍ للسلطة، لا يتّسم بالديمقراطية التشاركية، ولا يتم تشجيعه على الروح المدنية القائمة على الاستقلالية والمبادرة، بل يقوم على مراعاة الموالاة للسلطة وتأييد مشاريعها، وأداة للحراك الاجتماعي الفردي عبر الزبونية والولاء، وبالسيطرة على المنظمات النقابية والجمعيات وتحويلها إلى تنظيمات موالية للحكومة، وعن طريق إدارة الانقسامات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية وفق منطق الاحتواء والزبونية.

• **تربيع الاقتصاد،** من خلال التحكم فيه واحتكار موارده الريعية وامتيازاته التجارية، وتحوّل كلّ سلوكه إلى امتياز وريع تسيطر عليه الدولة، وتحكّر فيه رخص التجارة والتصدير على مستوى التجارة الخارجية والامتيازات في مجال الاستثمارات الصناعية التي أصبحت تحتكرها بعض الفئات من رجال الأعمال المتحالفين مع كبار الرسميين من الهيئات البيروقراطية والعسكرية.

وبهذه الآليات الثلاث للكوربوراتية التسلطية للدولة، تمكّنت من تقييد التمثيل والتعبير عن المصالح والسيطرة عليها، ضمن منظمات حصرية وأحادية أو محدودة العدد، لا تتفاوض مع الحكومات بشأن المطالب وصياغة السياسات العامة، كما في نموذج الكوربوراتية الجديدة لدول الرفاه الديمقراطية، بل تتلقّى التعليمات والأوامر الفوقية لتنفيذ خيارات النخبة الحاكمة، أو تضع أمامها الخطوط الحمراء التي لا تتجاوزها. وانعكس هذا أيضاً على فشل السياسات الاقتصادية وتشوّه العملية الاقتصادية برمتها، وهو ما حال دون توليد اقتصاد وطني منتج خارج الريع. وانعكست أيضاً في وجود مجتمع مدني ذي رأسمال ثقافي ضعيف، مليء بعدم الثقة، وأكثر ارتباطاً بالدعم الحكومي، وبسلسلة من الحركات الاحتجاجية المحلية والوطنية التي تتكرر بصفة دورية وانفجارية كردة فعل على انهيار الثقة والاحتجاج على سوء الأداء الحكومي التوزيعي والتهميش وعدم الكفاءة والإهمال والحكم العصبوي. وبموجب ذلك، أصبحت الكوربوراتية التسلطية في إطار جهاز الدولة آليّة للسيطرة على التمثيل وتشويهه بدلاً من تنظيمه. لكن تكشف اختلالات هذا البناء الكوربوراتي أيضاً عن بنية غير مستقرة وقابلة للتطور على احتمالات جديدة، أحدها يمكن أن يفتح الفرصة أمام الانتقال الديمقراطي والخروج من عنق الزجاجة التسلطية، على أن يجري تغيير قواعده المؤسسية الداخلية بالتدرّج،

ومن دون الوقوع في عنف حكومي أو صراع داخلي مدمر؛ نظرًا إلى وجود حد أدنى من المأسسة الديمقراطية في مثل هذه الحالات، كشفت عنها تجارب سابقة مشابهة لها عبر العالم.

References

المراجع العربية

- الأيوبي، نزيه ن. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- حمودي، عبد الله. الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة. ط 4. الدار البيضاء: دار توبقال، 2010.
- دريس، نوري. «الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترونية». سياسات عربية. العدد 35 (تشرين الثاني / نوفمبر 2018). في: <https://bit.ly/2Snwn0U>
- _____ . «المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة». سياسات عربية. العدد 19 (آذار / مارس 2016). في: <https://bit.ly/3wQ7Osz>
- شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- _____ . مقدمات لدراسة المجتمع العربي. ط 3. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.
- مسعد، نيفين. (محرر). كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- مقري، عبد الرزاق. «التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية». في: <http://cutt.us/aP2B>

الأجنبية

- Abdel Rahman, Maha. "The Politics of 'Uncivil' Society in Egypt." *Review of African Political Economy*. vol. 29, no. 91 (March 2002).
- Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London /New York: Tauris, 2001.
- Baccaro, Lucio. "What Is Alive and What Is Dead in the Theory of Corporatism." *British Journal of Industrial Relations*. vol. 41, no. 4 (December 2003)
- Bianchi, Robert. "The Corporatization of the Egyptian Labor Movement." *Middle East Journal*. vol. 40, no. 3 (1986).
- _____ . *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt*. Oxford: Oxford University Press, 1989.
- Caballero, Gonzalo. (ed.). *Institutions, Economic Governance and Public Policies*. Stanford: Hoover Institution, 2011.

- Cantori, Louis J. "Civil Society, Liberalism and the Corporatist Alternative in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*. vol. 31, no. 1 (July 1997).
- Chehabi, Houchang E. & Juan J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.
- Colomer, Josep M, David Banerjee & Fernando B. de Mello, "To Democracy through Anocracy." *Democracy & Society*. vol. 13, no. 1 (2016).
- Cook, Steven A. *Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.
- Dahl, Robert Alan. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1998.
- Dorraj, Manochehr. "Populism and Corporatism in the Middle East and North Africa: A Comparative Analysis." *Chinese Political Science Review*. vol. 2, no. 3 (September 2017).
- Ehteshami, Anoushiravan & Emma C. Murphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East." *Third World Quarterly*. vol. 17, no. 4 (1996).
- Galiani, Sebastian & Gustavo Torrens. "Autocracy, Democracy and Trade Policy." *Journal of International Economics*, vol. 93, no. 1 (2014).
- Hinnebusch, Raymond. "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States." *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 42, no. 1 (2015).
- _____. "Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East." *Middle East Critique*. vol. 19, no. 3 (September 2010).
- Human Right Watch. *World Report 2018: Events of 2017*. New York: 2018. at: <https://bit.ly/3gMjtTo>
- Jang, Ji-Hyang. "Weak State, Weak Civil Society: The Politics of State–Society Relations in the Arab World." *Journal of International and Area Studies*. vol. 16, no. 1 (2009).
- Katz, Richard S. & Peter Mair, *Democracy and the Cartelization of Political Parties*, Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press, 2018.
- _____. "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party." *Party Politics*. vol. 1, no. 1 (1995).
- Kekic, Laza. "The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy." The World in 2007. London: The Economist Group, 2007. at: <https://econ.st/2TnuVM4>
- Kim, Dong-One & Ji-Young Ahn. "From Authoritarianism to Democratic Corporatism? The Rise and Decline of Social Dialogue in Korea." *Sustainability*. vol. 10, no. 12 (2018).
- Kopecký, Petr & Cas Mudde. *Uncivil Society? Contentious Politics in Post-Communist Europe*. London/New York: Routledge, 2003.
- Linz, Juan José. *Totalitarian and Authoritarian Regimes*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2000.
- Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review*. vol. 53, no. 1 (1959).

- Manoilescu, Mihaïl. *Siècle du Corporatisme: Doctrine du Corporatisme Intégral et pur*. Paris: Librairie Felix Alcan, 1934.
- Mason, T. David & J. Michael Greig. "State Capacity, Regime Type, and Sustaining the Peace after Civil War." *International Interactions*. vol. 43, no. 6 (2017).
- Migdal, Joel S. *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2001.
- Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. vol. 268. Boston: Beacon Press, 1993.
- Nettl, John P. "The State as a Conceptual Variable." *World Politics*. vol. 20, no. 4 (1968).
- Norkus, Zenonas. "Max Weber's Interpretive Sociology and Rational Choice." *Rationality and Society*. vol. 12, no. 3 (August 2000).
- O'donnell, Guillermo A. *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. vol. 9. Berkeley: Institute of International Studies/ University of California, 1973.
- Rohac, Dalibor. "The Zombie Political Economy of Algeria." *Cato Institute*. 11/4/2014. at: <https://bit.ly/2TodLxR>
- Schmitter, Philippe C. "Still the Century of Corporatism?" *The Review of Politics*. vol. 36, no. 1 (1974).
- Siaroff, Alan. "Corporatism in 24 Industrial Democracies: Meaning and Measurement." *European Journal of Political Research*. vol. 36, no. 2 (1999).
- Smith, David Horton, Robert A. Stebbins & Jurgen Grotz (eds.). *The Palgrave Handbook of Volunteering, Civic Participation, and Nonprofit Associations*. vol. 1. London: Palgrave Macmillan, 2016.
- The Economist Intelligence Unit. *Democracy Index 2019 A Year of Democratic Setbacks and Popular Protest*. London: The Economist Group, 2019.
- Werenfels, Isabelle. *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995*. London: Routledge, 2007.
- White, Gregory & Scott Taylor. "Well-oiled Regimes: Oil & Uncertain Transitions in Algeria & Nigeria." *Review of African Political Economy*. vol. 28, no. 89 (September 2001).
- Wiarda, Howard J. *Comparative Politics: Approaches and Issues*. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2007.
- _____. *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great 'Ism'* Comparative Politics Series. Armonk: M. E. Sharpe, 1997.
- Williamson, Peter J. *Corporatism in Perspective: An Introductory Guide to Corporatist Theory*. London: Sage, 1989.
- Yom, Sean. (ed.). *Government and Politics of the Middle East and North Africa*. New York: Routledge, 2017.

حامي حسان | Hami Hacene*

تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محك أزمات الاقتصاد والتنمية

Transformations of the Welfare State in Algeria: Social Policies on the Line of Economic and Development Crises

ملخص: تروم هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين تحولات الدولة الرعاية الاجتماعية في الجزائر وإكراهات المسألة الاجتماعية، في سياق وضع اقتصادي متأزم. وتحاول فهم السياقات التاريخية والأيدولوجية التي ساهمت في ظهور الدولة الاجتماعية ورأسمالية الدولة، وكذلك تحولات السياسات الاجتماعية بالنظر إلى أزمات الاقتصاد وتعثر مشروع التنمية. ستمكّن هذه القراءة، المعزّزة بالأرقام والمقارنات الإحصائية، من معرفة راهن الدولة الاجتماعية ومآلاتها في سياق ميّزته حالة الاحتجاج المعبر عن احتقان اجتماعي متراكم خلال السنوات القليلة الماضية؛ إذ كانت ممارسات «خصخصة الدولة»، وانحرافات الأوليغارشية المالية، من أهم أسبابه وعوامله.

كلمات مفتاحية: دولة الرعاية، السياسات الاجتماعية، السياسات العمومية، الريع.

Abstract: This study aims to investigate the relationship between welfare state transformations in Algeria and the coercion of the social question in the context of a crisis economic situation. It attempts to understand the historical and ideological contexts that contributed to the emergence of the social state and state capitalism as well as social policy shifts in view of the economic crises and the Development project failure. This study will try through numbers and statistic comparisons, to learn about present status and the future of the welfare state, in context characterized by the state of protest expressing social outrage

* أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر.

Lecturer in the Sociology Department, Mohamed Lamine Debaghine University, Sétif 2, Algeria.

accumulated over the past few years, where the practices of state privatisation and aberrations of the financial oligarchy are one of their most important causes and factors.

Keywords: Welfare State, Social Policies, Public Policies, Rents.

مقدمة

كان مبدأ دولة الرعاية دائم الحضور في سياق بناء دولة ما بعد الاستقلال الاجتماعية، وذلك منذ النصوص الأولى المؤسسة للدولة الجزائرية، وتحديدًا «بيان أول نوفمبر 1954» الذي أكد أنّ هدف حرب التحرير كان من أجل «إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة»⁽¹⁾، في لحظة ثورية كانت ضدّ كلّ ممارسات الاستعمار وأيديولوجيته الإمبريالية التي صادرت الحرية والسيادة كما صادرت الاقتصاد والثروة والأرض. لقد تأسست الدولة الاجتماعية في الجزائر في ظرف تاريخي ودولي سادت فيه السرديات الاشتراكية والتقدمية أغلب الدول حديثة الاستقلال، وفي سياق حالة من الخلط بين الاستعمار والرأسمالية، وهذا ما ظهر في أغلب النصوص المؤسسة للدولة الجزائرية لاحقًا منذ اللحظة التأسيسية في مؤتمر طرابلس في حزيران/يونيو 1962. فرغم ما ميّز تلك المرحلة من صراع سياسي محموم على قيادة الدولة الوليدة، فإنّ طابع الدولة الاجتماعي والتقدمي كان محلّ اتفاق بين أغلب التيارات السياسية التي شكّلت المشهد السياسي ما بعد الاستقلال.

ظهرت أولى بوادر ذلك النموذج التنموي «العالم ثالثي» بعد استتباب الأمر لهيئة الأركان في انتزاع السلطة وتسيّد المشهد خاصة بعد انقلاب سنة 1965، وهي مرحلة اختلطت فيها الآمال الثورية بمنطق الدولة الاشتراكي في جزائر السبعينيات، مع تعاظم دور الدولة في مشروع التنمية، وقد اختارت له مسارات قسرية احتكرت فيه كل أدوات الإنتاج؛ إذ كان الاقتصاد وقطاعات الإنتاج الكبرى تحت عباءة الدولة، خصوصًا بعد مسار التأميمات منذ سنة 1971، التي جرّت دستورها سنة 1976⁽²⁾ (لا سيما المادة 14 منه)، كضامن ومؤكد لشكل دولة الرعاية، سياسة واقتصادًا، في إطار المشروع الاشتراكي طبعًا.

أنشأ هذا الوضع منظومة تعاقدات، بين مجتمع أريد له الركود ودولة رازقة واجتماعية، اجتذبت فئات اجتماعية واسعة وغير متجانسة تعيش على عطاءاتها، ومعتمدة عليها في تلبية حاجاتها للترقي الاجتماعي، من خلال السعي للتقرب من مراكز السلطة، وموارد الرّيع؛ ذلك أنّ الإطار الوحيد لتحقيق الثروة هو عبرها وبها، وليس بموقعها من نظام الإنتاج والعمل، في إطار نظام مغلق على السوق والمنافسة، وبيئة تكون فيها الزبونية بكل مستوياتها طبيعة مهيمنة على العلاقات بين الدولة والأفراد، وحتى بينها وبين طبقات اجتماعية بأكملها.

(1) «بيان أول نوفمبر 1954»، وزارة الاتصال الجزائرية، 2018/10/31، شوهف في 2021/6/25، في: <https://bit.ly/2UxaRr3>

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس الأمة، دستور 1976، شوهف في 2021/6/25، في: <https://bit.ly/2T65AX5>

لقد استمرت هذه العلاقة عقوداً عرفت خلالها حالات من التشنج ثم الاستقرار، وأدت فيها التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري، وتبدل بنية العلاقات داخله، وكذلك بينه وبين مؤسسات الدولة، دوراً مهماً في رسم راهن مضطرب، مع أخذ الحراك الاحتجاجي مسلكية سياسية أكثر منها اجتماعية قد تكون أكثر عمقاً وشمولية من سابقتها في الثمانينيات. وفي هذا الإطار، ستحاول هذه الدراسة ملازمة هذا الموضوع من خلال طرح جملة من الاستشكالات التي نراها ملحة في هذا السياق، وهي: ما السياقات التاريخية والأيدولوجية المؤسسة لدولة الرعاية والحاملة لمشروع السياسة الاجتماعية في الجزائر؟ هل ساهمت النزعة الاجتماعية في السياسات العمومية للدولة في نجاح مشروع التنمية؟ وهل كانت هذه النزعة مرتبطة فقط بموارد الربيع وسياق تحولات السلطة في الدولة؟ ما مآلات العلاقة بين دولة الرعاية والمجتمع بعد عقود من السياسات الاجتماعية في سياق أزمة الاقتصاد في الجزائر؟

أولاً: في الأسس الفلسفية للدولة الاجتماعية: دولة الرفاه في السياق الأوروبي

لقد ارتبط نشوء الدولة الاجتماعية، أساساً، بأزمة الرأسمالية ومسألة التناقضات الطبقة في سياق تاريخي وسوسيولوجي معقد حكم مسار تحول المجتمعات الأوروبية منذ القرن الثامن عشر؛ ف«هي نتاج التاريخ أولاً وصناعة له ثانياً». وبقدر ما تعزز دولة الرفاه التطور المتدرج لثقافة النزعة الإنسانية، بقدر ما هي جوهرية خاضعة على نحو أوضح لقاعدة حكم رأس المال كعلاقة اجتماعية⁽³⁾. لقد كانت مهمة الدولة الاجتماعية في السياق الأوروبي إعادة إنتاج القوة العاملة، وذلك لصالح رأس المال ومن أجله، بحيث يتحقق توازن الساكنة بين نقطتين: الأولى دينا؛ إذ لا تزداد فيها أعداد العاطلين عن العمل حتى تمثل قوة متماسكة اجتماعياً تهدد رأس المال. أما الثانية، فهي نقطة عليا تبدأ فيها أشكال النقص في العمل على اقتطاع أرباح من خلال أجور أعلى⁽⁴⁾.

وتعرف آسا بريغز Asa Briggs في سياق فلسفة الديمقراطية الاجتماعية، دولة الرفاه، بوصفها ذلك الشكل من الدولة التي تستخدم فيها السلطة المنظمة بتأن وعن قصد، عبر السياسة والإدارة، في التخفيف من تفاعل قوى السوق في ثلاثة مسارات أساسية: أولاً، بضمان دخل أدنى للأفراد والأسر بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم أو ملكيتها. ثانياً، تقليص حالة عدم الأمان لدى الأفراد والأسر عبر تلبية أنواع معينة من الطوارئ الاجتماعية، كالمرض والشيخوخة والبطالة، التي قد تقود إلى أزمات فردية وأسرية. ثالثاً، بضمان أن كل المواطنين، من دون تمييز في المكانة أو الطبقة، سيحصلون على أفضل المستويات المتاحة من الخدمات الاجتماعية⁽⁵⁾، وهو ما تذهب إليه ماري دالي في فهم مبدأ الرفاه على أنه «الكفاية المادية وتوفير الحاجة ضمن خدمة منظمة للمحتاجين والسكان على نطاق

(3) أحمد السيد النجار [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 87.

(4) المرجع نفسه، ص 92.

(5) ماري دالي، دولة الرفاه، ترجمة عمر سليم التل (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 118.

أوسع»⁽⁶⁾. إننا إزاء نموذج نشأ بأشكال مختلفة في أوروبا الغربية، تأسست فيه العلاقة بين الأفراد والدولة والاقتصاد بصورة تتداخل فيها الضريبة مع رأس المال مع قوة العمل، كما ترى ذلك دالي حين تتصور دولة الرفاه على أنها «دولة وَسْطِيَّة تجبي الضرائب وتستثمر مجدداً في إعادة إنتاج طبقة عاملة تباع لرأس المال طاقة عملها المطابقة لمقتضى الحال. وبمقدار ما تحوز الطبقة العاملة الأكثر تعلماً بمزيد من العافية»⁽⁷⁾.

يقود الحديث عن الدولة الاجتماعية في السياق الأوروبي إلى الحديث عن أزمة الرأسمالية مع بدايات القرن العشرين، إننا بصدد مرحلتين تاريخيتين تميزتا بتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصادي:

المرحلة الأولى: هي أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي كانت من أكثر الأزمات الاقتصادية الدورية حدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومظهراً واضحاً من مظاهر ذلك التناقض الحاصل بين الأجور والأرباح، الذي أكد عدم قدرة الأفراد والشركات على تلافي المعضلات الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي؛ ومن ثمة حتمية انخراط الدولة على نحو أوسع في تأطير الاقتصاد وتدخلها في رسم السياسات العامة ومراقبة السوق. لقد اتفق جون مينارد كينز مع كارل ماركس في اعتبار الرأسمالية تنطوي على بعض الخصائص غير الرشيدة⁽⁸⁾، مع التسليم بإنتاجيتها طبعاً. رأى كينز أنّ خلق شكل من الاقتصاد المختلط سيساهم في تثبيت رأسمالية السوق، من خلال إدارة الطلب والتوجه نحو نوع من التأمين في قطاعات بعينها في سياق شكل من الديمقراطية الاجتماعية. عارضت رؤية كينز الماركسية فكرة التصحيح الذاتي للسوق وأن الاختلالات التي تعترى النظام الرأسمالي - وتحديدًا الركود الاقتصادي - لا يمكن اتقاؤها إلا تحت مفهوم «إدارة الدولة للطلب الفعال» الذي يستند إلى الإنفاق العمومي/ الحكومي مقابل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص⁽⁹⁾.

المرحلة الثانية: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1975)، أو فترة الثلاثين المجيدة les trentes glorieuses⁽¹⁰⁾، التي رسمت ملامح عالم جديد تقتسمه، أو تتنازعه، ثلاثة مشاريع أو نماذج:

• نموذج رأسمالي ليبرالي أنكلوساكسوني نشأ في بريطانيا وعاود الانطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على الحرية المطلقة للسوق.

(6) المرجع نفسه، ص 24.

(7) النجار، ص 90.

(8) أنطوني جينز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد [وآخرون] (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2010)، ص 44.

(9) النجار، ص 176.

(10) في فرنسا مثلاً عرفت هذه الفترة حضوراً كبيراً للدولة الاجتماعية بفعل النمو الاقتصادي الكبير ونسب التوظيف شبه التامة؛ إذ كان السبب لهذا النمو هو الاقتصاد الكينزي والتخطيط الاقتصادي الذي بني على التعاون بين الدولة وجهات العمل ونقابات العمل كان الشريك الاجتماعي في رسم السياسة الاجتماعية مسألة حيوية. خطت فرنسا خلال هذه الفترة خطوات متقدمة فيما تعلق بالحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وقوانين الأسرة والحد الأدنى للأجور. ينظر: جون ديكسون [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية في القرن العشرين، ترجمة سارة الذيب (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 164.

- نموذج رأسمالي للدولة الحامية أو دولة الرفاه الاجتماعي يؤيد تدخلاً أكبر للدولة، لضمان التوازن في توزيع الثروة، المستندة إلى فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية⁽¹¹⁾.
- مشروع اشتراكي سوفياتي أو «الرأسمالية دون الرأسماليين» الذي استقلّ عن النظام العالمي المسيطر⁽¹²⁾.

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب، إذًا، ترسيمات جيوسياسية ميزتها ثنائية القطبية مع صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قوتين صاعدتين على أنقاض الإمبراطوريات الأوروبية المحطّمة، إضافة إلى مؤسسات سياسية ومالية كالأمم المتحدة والبنك الدولي في سياق ضرورات إعادة الإعمار وإلحاق مسألة التنمية التي لم تعد مطلبًا أوروبيًا حصريًا، بل ظهرت مطلبًا عالميًا لاحقًا مع حركة الاستقلالات وبروز كتلة الدول النامية التي اعتمدت مقارنة تنموية ترسّخت من خلال التدخل الدولة الحماي⁽¹³⁾.

مثلت الديمقراطية الاجتماعية خيارًا لأغلب الدول الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الصدد، يقول أنطوني غيدنز: «إنّ الديمقراطية الاجتماعية هيمنت على الاشتراكية في الغرب - الاشتراكية البرلمانية المعتدلة - التي تقوم على تدعيم دولة الرفاهية [...] بما في ذلك بريطانيا. لقد كانت دولة الرفاه ثمرة لسياسات اليمين بذات القدر الذي كانت به ثمرة لسياسات اليسار، قبل أن يدعي الاشتراكيون أنّهم أصحاب فكرة دولة الرفاهية»⁽¹⁴⁾، وهو السياق الذي كان فيه للدولة مكانة مركزية في إعادة توزيع الموارد، في مقابل عدم المساواة التي قد تولّدها علاقات السوق. فالهدف هو المساواة في إطار السياسات الاجتماعية⁽¹⁵⁾.

تمدّدت الأحزاب ذات الرؤية الاجتماعية تحديدًا بعد تفكك الكتلة الشرقية السوفياتية سنة 1989 وتحولّ أغلب الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية إلى الاقتراب من طروحات الديمقراطية الاجتماعية⁽¹⁶⁾. إننا إزاء دولة الطبقة الوسطى والعليا، أو دولة التمكين Enabling State، أو دولة الاستثمار الاجتماعي⁽¹⁷⁾، وهو شكل الدولة الذي استمر في كل أنحاء أوروبا إلى غاية بداية الألفية الثالثة حين عرفت أوروبا تحولات داخلية وخارجية معقدة ارتبطت أساسًا بتعاظم تأثير العولمة، خصوصًا الاقتصادية منها، وصعود الأحزاب اليمينية وذلك الانقسام داخل البيت الأوروبي، الاتحاد الأوروبي؛ بسبب الآثار السياسية والاقتصادية التي خلّفتها ظواهر طارئة كالهجرة غير الشرعية والإرهاب.

(11) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين (بيروت: دار الفارابي، 2002)، ص 23.

(12) المرجع نفسه.

(13) Guive Khan-Mohammad, "Le retour de l'Etat développementaliste en Afrique: Une lecture paradigmatique," Working Paper "Developmental State Strikes Back?," Swiss Programme for Research on Global Issues for Development, January 2017, accessed on 25/6/2021, at: <https://bit.ly/2OAemqs>

(14) جيدنز، ص 39.

(15) دالي، ص 92.

(16) جيدنز، ص 52.

(17) دالي، ص 106.

ثانياً: من الدولة التنموية إلى الدولة الاجتماعية: مقارنات وسياقات

يعني مفهوم الدولة التنموية أن الدولة هي القائمة بالتنمية، وهو نموذج يحضر حضوراً كبير في الدول الآسيوية، ظهر مع صعود دول جنوب شرقي آسيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، خصوصاً مع بداية الستينيات⁽¹⁸⁾، وهو نموذج اتبعته لاحقاً دول أميركا اللاتينية وأفريقيا. لقد اتفق هذا النموذج مع السياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه الدول الحديثة الاستقلال، الباحثة عن تثبيت الكينونة السياسية المضطربة لأنظمتها، من خلال التدخل الدولة الموسع في الشأن الاقتصادي، ودعم الاقتصاد الوطني وتقييد السوق. الدولة التنموية، إذًا، هي ذلك النموذج من التنمية المؤسّس على استراتيجية التصنيع بغرض اللحاق بالدول الأكثر تقدماً⁽¹⁹⁾. واتساقاً مع رؤية كانت سائدة آنذاك تعتقد بحتمية أولوية التصنيع في أي مشروع تنمية حقيقي، يمثل قطعة مع البنية الإنتاجية التقليدية ومستويات الإنتاج الضعيفة.

وفي الحالة العربية، ارتبطت مسألة التنمية ارتباطاً كبيراً بمسار تدخل الدولة في الاقتصاد والنمو المطّرد له في القرن الماضي، وهو سياق عام مرّت به أغلب الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث، بغضّ النظر عن الأيديولوجيا التي كانت تؤطر أنظمتها الحاكمة أو تحالفاتها آنذاك؛ اشتراكية، ليبرالية، أو

(18) بعد حالة الإحباط التي أصيبت بها هذه الدول بعد فترة الحرب، وما نتج منها من دمار، تحوّل ذلك الجهد الحربي تلقائياً إلى جهد من أجل التنمية بهدف اللحاق بالغرب المتفوق والمنتهز، وهذا بالتحديد ما أعطى شرعيةً لسياسات الدولة وأهدافها وممارساتها تجاه المجتمع والسوق؛ إذ ارتبطت تجارب التنمية في هذه الدول أساساً بتلك العلاقة المعقّدة الناشئة بينها وبين الغرب. فالحالة الكورية الجنوبية، تأسست تجربتها على القطاع الخاص ذي الفاعلية العالية (مكافحة الفساد، ودناميكية القطاع الخاص على المستوى الدولي)؛ إذ اعتمد مشروع التنمية على المجموعات الكبرى الخاصة الاقتصادية «Chaebols»، في إطار قاعدة تسييرية هي المركزية في التخطيط مقابل اللامركزية في الفعل، إضافة إلى ترك المجال للحكومات المحلية، ومبادرات المؤسسات في سياق عملية توجيه التنمية.

أما التجربة التايوانية، فقد مثّلت مفارقة في بداية تجربتها في التنمية، إذ كانت في خضم صراع وجودي بين ما يعرف بالصين الوطنية، والصين الشيوعية، والذي كان أحد طرفيه جنرال عسكري هو تشيانج كاي-تشك (1886-1975) الذي أسس نظاماً عسكرياً قوياً متحالفاً مع الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الحكومة الصينية الشيوعية، حين انتقله إلى جزيرة تايوان بعد صراع طويل مع الشيوعيين في البرّ الصيني. لقد جرّت عسكرة الدولة والسياسة، لكن الأمر كان مختلفاً حين تعلّق بالاقتصاد والتنمية التي كانت تعتمد على خيار التسيير اللامركزي، وعلى نمط المؤسسات المتوسطة والمصغرة والتسيير الفوقي (Méta Management)، لتنتقل - على نحو لافت للانتباه - إلى دولة حديثة التصنيع في زمنٍ وجيز، رغم الظروف الجيوسياسية المحيطة بها، ينظر:

Taib hafsi, *Le Développement économique de l'Algérie: Expériences et perspectives* (Algérie: Casbah Editions, 2011).

أما الحالة الماليزية، فهي نموذج آخر من الدولة القائمة على التنمية (Etat- développeur)؛ إذ انتقلت من دولة زراعية غداة الاستقلال، حيث 56.4 في المئة من سكانها يزاولون نشاطات زراعية، إلى دولة أصبحت ذات قدرة على تصدير ما نسبته 43 في المئة من تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة سنة 2013. لقد وصلت هذه الدولة إلى هذا المستوى من الفعالية الاقتصادية بالنظر إلى اتباعها نموذج الدولة التنموية في السبعينيات إلى غاية الثمانينيات، تحت مظلة نظام بيروقراطي قوي مسؤول عن التخطيط الصناعي، وبقيادة نخبة سياسية متفرّدة ركّزت على التنمية الاقتصادية، والتحديث في سياق سلطة ناعمة/ نظام سياسي نصف ديمقراطي، ينظر: Toby Carroll & Darryl S.L. Jarvis (eds.), *Asia after the Developmental State: Disembedding Autonomy* (Cambridge: Cambridge university press, 2017).

(19) Esteban Pérez Caldentey, "The Concept and Evolution of the Developmental State," *International Journal of Political Economy*, vol. 37, no. 3 (September 2008), pp. 27-53.

محافظة، جمهورية كانت أو ملكية، وسواء كانت دولاً نفطية أو لم تكن كذلك. لقد ارتبطت فيها عملية التنمية بمسألة توسيع البرقطة، حيث ساد الاعتقاد في تلك الفترة أن البرقطة هي بمنزلة التنمية⁽²⁰⁾.

يمكن فهم هذا التوجه من خلال فهم السياق التاريخي لبناء الدولة العربية الوليدة منذ الخمسينيات؛ إذ ارتبط بناؤها آنذاك بتوسيع جهازها البيروقراطي إلى أقصى الحدود، ومن ثم نمو قطاع عام متضخم كان في البداية يلبي حاجات ملحة وحقيقية في إدارة عملية التنمية لتلك الدول حديثة الاستقلال، بيد أنه تحول إلى مشكلة بالنسبة إلى الاقتصاد، والتنمية نفسها، خصوصاً في تلك الدول التي يعتمد اقتصادها على الربيع النفطي. لقد تركز مشروع التنمية في الدول العربية، في الغالب، حول أهداف كبرى مترابطة أسست لمشروع دولة ما بعد الاستقلال هي: النمو، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار الاجتماعي، طبعاً في سياق الديمقراطية المؤجلة، وهو المشروع الذي قيدَ (guidée) بطريقة شمولية على امتداد عقود⁽²¹⁾.

في هذا الصدد، يعرف الطيب حفصي التنمية بأنها جملة العوامل الاجتماعية والسياسية التي تغذي إرادة الفاعلين الاجتماعيين من أفراد، ومؤسسات، وأحزاب، وحكومة مركزية لتفاعل بطريقة بناءة، كما أنها توظّر، وتتحدد بالأفكار الكبرى والأيديولوجيات المسيطرة في المجتمع، فهي لا تتحدد فقط بالعوامل الاقتصادية، بل باشتغال الكل المجتمعي⁽²²⁾. وهو الأمر الذي لم يتحقق في الحالة العربية بعامة والجزائر مثال لها؛ إذ قيّد فيها مشروع التنمية أساساً بأيديولوجيا سياسي. لقد كانت عملية أدلجة للتنمية، خصوصاً في عهدي الرئيسين الأسبقين أحمد بن بلة وهوارى بومدين، بالنظر إلى خياراتهما الأيديولوجية، أي: التسيير الذاتي بالنسبة إلى الأول، ثم الاشتراكية بالنسبة إلى الثاني، في سياق تاريخي معاد للإمبريالية، وفي جوّ ساد فيه الكثير من الخلط بين الأخيرة والرأسمالية آنذاك. وهو مسار انخرط فيه كل مؤسسات الدولة، حتى التربوية والثقافية منها؛ كالمدرسة، والجامعة، والمسجد... إلخ، من أجل الترويج للمخططات الثلاثية في تلك الفترة 1967-1977، واعتماد خيار الصناعات المصنعة أساساً لهذه التنمية، وجعل مشروع التأمين سنة 1974 بمنزلة الاستقلال الثاني للبلاد، بل تأكيد أنه في صميم المواثيق المؤسسة للدولة الجزائرية.

ثالثاً: حول السياقات التاريخية للدولة الاجتماعية في الجزائر

عند الحديث عن جملة السياقات التاريخية المحيطة ببناء الدولة وعلاقتها الإشكالية بالاقتصاد والسوق، فإنّه من المهم الإشارة إلى الهوارى عدي حين يقول: «تشرح الأصول التاريخية لدولة ما بعد الاستقلال تلك القطيعة التي نشأت بينها وبين الاقتصاد السياسي. لقد ناقضت تلك الجذور الأيديولوجية والتاريخية المؤسسة لتلك الديناميكية الوحودية كل المقدمات المنطقية لاشتغال قوانين

(20) نزيه أيوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 574.

(21) Hafsi, p. 32.

(22) Ibid.

الاقتصاد السياسي. لقد رفضت السلطة تحرير الاقتصاد معتقدة أن فتح الاقتصاد سيكون عامل تفرقه في سياق يحتاج المجتمع فيه إلى الوحدة وذلك من أجل الحفاظ على الاستقلال⁽²³⁾. في الحقيقة لم تكن هنالك أهداف اقتصادية من مشروع التنمية، بقدر ما كانت أهداف سياسية وأيديولوجية؛ فقد حكم مشروع التنمية في الجزائر حالة من العقلانية السياسية مقابل العقلانية الاقتصادية في الدول الليبرالية، وبغض النظر عن تحقق هدف الحفاظ على السيادة والوحدة الوطنية في ظروف جيوسياسية وداخلية مضطربة جداً. إلا أن هذه الأهداف قد تحولت إلى مقاربة شعبية لا تنظر إلى المجتمع من خلال المصالح الاقتصادية الخاصة به، بل على العكس؛ فلقد اعتقدت السلطة آنذاك أنها ستكون سبباً في تشظيه وانقسامه.

يتضح لقارئ الموثائق المؤسسة للدولة الجزائرية منطق عداء الدولة آنذاك للسوق انطلاقاً من ميثاق طرابلس سنة 1962 الذي ورد فيه ما يلي: «التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية لا بد منها من أجل فلاحية عصرية. وللجزائر إمكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية والحديد [...] هذا وتبين تجارب بعض الدول أن الدولة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تساهم في خلق قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، بل على الدولة أن تحدّ من تطورها بالتدابير الملائمة»⁽²⁴⁾.

لم تخرج نصوص دستور 1976 عن هذا السياق المعادي للبرجوازية كذلك، ومنطق تمدد الدولة في مصادرة كلّ أشكال أنماط النشاط الاقتصادي؛ إذ تؤكد المادة 29 منه أن «تعمل الدولة على تغيير علاقات الإنتاج، وتسيير الاقتصاد الوطني، وتضمن تنميته على أساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ، تنظم الدولة الإنتاج وتحدد توزيع الدخل القومي، وهي العنصر الأساس في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية»⁽²⁵⁾. وإلى غاية الميثاق الوطني سنة 1986 الذي مثل شكلاً من المراجعة الجزئية و/أو الشكلية للخيارات البومدينية في السبعينيات تحت مسوغ «أن الاستمرارية يهددها خطر الجمود والدوغمائية»⁽²⁶⁾، بقي يؤكد الطبيعة الأيديولوجية لتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي «بغرض القضاء على الظلم والاستغلال [...] وأن تضمن لكل مواطن في مرحلة أولى نمطاً من الاستهلاك يتجاوب ومقاييس العيش الكريم [...] ورغم أن هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي تشكل عبئاً ثقيلاً، فإنها بدون شك، تعدّ من أهم عوامل التنمية»⁽²⁷⁾.

ظهرت الدولة الاجتماعية، إذًا، في سياق مشروع التنمية المنبثق من ظروف الاستقلال التاريخية والأيديولوجية. فقد تأسس على مصادرة كل أشكال النشاط الاقتصادي من الهياكل العملاقة للتعدين

(23) Lahouari addi, *L'impasse du populisme: l'Algérie, collectivité politique et État en construction* (Alger: Entreprise nationale du livre, 1990), p. 151.

(24) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (الجزائر: منشورات ANEP, 2008)، ص 94-95.

(25) دستور 1976.

(26) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «الميثاق الوطني»، الجريد الرسمية، العدد 7، السنة 23، 1986/2/16، ص 148.

(27) المرجع نفسه، ص 168.

إلى أصغر الورشات الصغيرة بحيث لا تكون هنالك أيّ استقلالية اقتصادية للأفراد أو الجماعات، وذلك لكلّ الطبقات الاجتماعية، الوسطى منها والدنيا، التي لم تكن لها القدرة على الانتظام في نقابات أو أحزاب حقيقية، حيث كانت هذه الدولة «الحامية» هي النقابة الوحيدة، وهي الحزب، وهي المانعة لأيّ تناقضات قد تنشأ في المجتمع بسبب تعارض المصالح الاقتصادية لأفراده⁽²⁸⁾.

لقد أنشأت هذه الوضعية في بداية الثمانينيات، قطاعاً عاماً متضخماً تسوسه بيروقراطية متنفذة حولت رُيوع الدولة إلى مصادر للتربح، وذلك من خلال تشكّلها في عصب تقسيمه هذا الريع بحسب قربها من نواة السلطة؛ ما حول مسار الدولة من دولة تنموية إلى دولة ريعية استمرت سنوات على المسار نفسه إلى غاية سنة 1986، وأدّى إلى انهيار أسعار النفط وعدم قدرتها على تلبية متطلبات المسألة الاجتماعية من سكن، وعمل، وصحة... إلخ، بحكم ضعف مواردها وعدم جدوى سياسات الإصلاح (التصحيح الهيكلي للمؤسسات 1979-1987، وقوانين إصلاح القطاع الفلاحي). ونتيجة لذلك، عرفت البلاد هزّات اجتماعية عميقة انتهت بانتفاضة أكتوبر 1988 التي طالبت، إضافة إلى حرية التجمع والديمقراطية، بالتغيير في تسيير الاقتصاد والخدمات الاجتماعية؛ إذ سينقص السكان على نظام الدولة التوزيعي الذي أرغم الأكثرية على العوز والفاقة⁽²⁹⁾. لقد أحدث هذا الوضع شروخاً عميقة في شكل العلاقة بين المجتمع والدولة، استمرت طيلة عقد التسعينيات، مع تحوّل الأزمة الاقتصادية إلى سياسية في بداية التسعينيات، ثم إلى أزمة أمنية خطيرة مع صعود الشعبوية الدينية.

رابعاً: السياسات العمومية / الاجتماعية لدولة الرعاية: من التمدد إلى الانتكاس

ظلّ الخطاب الرسمي للسلطة يؤكّد طوال عقود في نصوصه و/أو ممارساته - على الأقل إلى غاية نهاية عقد الثمانينيات - أنّ مشروعه، بعد تحقيق الاستقلال والحفاظ على مكتسبات ثورة التحرير، هو تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والعدالة الاجتماعية، وذلك في سياق تاريخي تميّز في مرحلة معينة بتصدر الخطاب المعادي للإمبريالية والرأسمالية واقتربها الشديد من السرديات الكبرى للاشتراكية على نحو ما تمّت الإشارة إليه من قبل. وفي هذا الصدد يمكن القول إنّ الدولة الجزائرية كانت أقرب إلى شكل الدولة التنموية كما قدّم لنا في نموذج دول شرق آسيا، خصوصاً ما تعلّق بخيارات السياسات الصناعية في تلك الفترة؛ حيث انتهجت الجزائر خيارات ماكروية (Macroéconomique) احتاجت إلى استثمارات عمومية ضخمة كالصناعات المصنعة والمجمعات الصناعية الكبرى؛ إذ ارتفعت طردياً نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي من نسبة 5 في المئة سنة 1963 إلى ما نسبته 29 في المئة سنة 1969

(28) Lahouari addi, *Algérie, chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation* (Alger: barzakh, 2012), p. 189.

(29) غازي حيدوسي، التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997)، ص 88.

من الناتج المحلي الخام⁽³⁰⁾، وهو قطاع كان يوظف أعداداً كبيرة من العمالة التي كانت في جزء معتبر منها عمالة غير مؤهلة⁽³¹⁾.

لقد تحولت المؤسسة العمومية خلال عقد من الزمن، بين سنتي 1968 و1978، في إطار المنظومة التخطيطية آنذاك إلى: الموظف الأول، والمستثمر الأول والمنتج الأول، إضافة إلى قطاع الإدارة⁽³²⁾. وتوازيًا مع ذلك، حذت الدولة خطوات متسارعة في مجالات التعليم وتعميم الرعاية الصحية في إطار استثمار عمومي خلق دولة اجتماعية راعية يسيّر اقتصادها الكلي مصادر ريعية، ويمثل القطاع العام فيها أكبر جاذب لقوة العمل؛ ما أدى إلى حالة من برقرطة الاقتصاد، على نحو يكون فيه الريع الأداة المالية لخدمة هذه البيروقراطية، كما يخدم - هذا الريع - وضعية اجتماعية أكثر منه أداة اقتصادية، وقد نتج من ذلك سعي الأفراد للحصول على حصّة من الريع من دون المساهمة النشطة في الإنتاج الاقتصادي وهي وضعية تأسست بعد سنة 1973 وغيّرت أدوار وشكل الدولة إلى كيانات ريعية خاصة في المنطقة العربية⁽³³⁾.

اعتمدت الدولة سياسات عمومية اجتماعية من خلال التمدّد والاستثمار العمومي في الخدمات الأساسية؛ كديموقراطية التعليم، ومجانبة الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، ودعم المواد الأساسية والسكن. غير أنّ هذه السياسات الاجتماعية احتاجت إلى موارد متزايدة سنوياً مع الزيادة الديموغرافية، ثم إنّ تضاعف الطلب على الإنفاق العمومي جعل السلطة، في منتصف الثمانينيات، بعد حالة من التوازن الظرفي، تصطدم مباشرة بانقلاب كفة المعادلة بين الإيرادات النفطية الريعية وبين التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية؛ ما أدخلها في حلقة من المديونية الخارجية تزايدت من 19.86 مليار دولار سنة 1980 إلى 32.61 مليار دولار سنة 1995 بنسبة خدمة ديون قدرت بـ 38.7 في المئة. وقد أثر هذا العجز المالي المزمن في القدرة بالإيفاء بمتطلبات المسألة الاجتماعية، خصوصاً العمل والسكن، بصفتها مطالب ملحّة لقطاعات عريضة من المجتمع، مع ضعف القطاع العام، المشبع أصلاً، عن تلبية هذا الطلب المطّرد على العمل.

(30) Gerard déstanne de bernis, "Les industries industrialisantes et les options algériennes," *Revue Tiers Monde*, vol. 12, no. 47 (1971), p. 545.

(31) عرفت تلك الفترة هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن، وهي التي يمكن اعتبارها الموجة الثانية بعد الموجة الأولى التي تلت السنوات الأولى للاستقلال مباشرة بعد الفراغ الذي تركه المستعمرون الفرنسيون آنذاك. لقد كانت هذه الموجة الثانية من الهجرة (النزوح الريفي) بسبب قوى طاردة كضعف التنمية وقلة المرافق؛ إذ كان التركيز في سياق مشروع التنمية على الحواضر الكبرى، وهو ما خلق تنمية غير متوازنة بين الحواضر والريف، وجعل المدن أكثر جذباً لهؤلاء النازحين ريفياً، بالنظر إلى توافر فرص التعليم والصحة، وكذا توافر مناصب العمل خاصة في مجال الصناعة بصفتها مشروعاً واعداً، غير أنها «عمالة ريفية» غير مؤهلة بالنظر إلى المهارات المطلوبة في مجال معقّد كالصناعة. تجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا النمط من الهجرة سيخلق مشكلات كبرى لاحقاً كأزمة الفقر في هوامش المدن والأحياء القصديرية في نهاية الثمانينيات، وبؤراً لمشكلات أمنية في التسعينيات. ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).

(32) Samir bellal, *La crise du régime rentier* (Tizi ouzou: Editions frantz fanon, 2017), p. 92.

(33) Abdelkader Sid Ahmed, "Paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et éléments de stratégies," *Revue Tiers Monde*, no. 163 (Septembre 2000), p. 503.

وأفرز ذلك أيضاً قطاعاً اقتصادياً غير رسمي، أو قطاعاً موازياً للقطاع الرسمي، بوصف ذلك نتيجةً حتميةً لانسحاب الدولة التدريجي من مواجهة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

1. مسألة السكن

انتقل عدد السكان من 18.7 مليون نسمة سنة 1977 إلى 24 مليون نسمة سنة 1988، مع زيادة سنوية قدّرت بـ 3 في المئة. وانعكس هذا التحول الديموغرافي على المناطق الحضرية والمدن بشكل خاص، حيث زاد عدد السكان في المدن بنسبة 4.8 في المئة سنوياً بين سنتي 1980 و1990⁽³⁴⁾. ومن نتائج هذه الزيادة المطردة الطلب على السكن مع تزايد أعداد المتقاعدين من الريف إلى المدينة؛ ما اضطر الدولة آنذاك إلى إصدار القانون 86/07 الخاص بالسماح للخواص ببناء «سكناتهم الفردية»⁽³⁵⁾، وفتح المجال للخواص للاستثمار في قطاع السكن، إضافة إلى منح قطع أراض من الأملاك العقارية المملوكة للدولة كحلّ لجأت إليه الدولة، بسبب عدم قدرتها على تلبية طلبات السكن بصفته أحد أهم مطالب المسألة الاجتماعية المتزايدة. لقد لمّح هذا التراجع إلى الأثر الكبير الذي تركه تراجع المداخل النفطية في عدم قدرة الدولة آنذاك على الاضطلاع بدور اجتماعي أكثر من قدرتها وإمكاناتها.

نضيف كذلك أنّ الوضع الأمني المتأزم قد فاقم الطلب على السكن وعلى المرافق العامة بعامة، بعد الهجرة الداخلية الكبيرة التي عرفتها عديد المدن خاصة الداخلية منها، والتي كانت لأسباب أمنية أكثر منها سوسيو-اقتصادية كسابقاتها في السبعينيات والثمانينيات. لقد ضاعف هذا الوضع الطلب على التكفل الاجتماعي بقطاعات واسعة من الساكنة الجدد، الطالبين للتعليم والصحة والشغل في الأحياء العشوائية على هوامش المدن.

2. مسألة الشغل

إضافة إلى التراكمات التي تركتها سياسات إعادة الهيكلة في الثمانينيات، كان خيار الخصخصة سنة 1995، أهمّ مؤشر من مؤشرات تراجع الدولة الاجتماعية في دعم النشاط الاقتصادي والمؤسسات العمومية من تسيير، وتمويل، وتوزيع، وتطهير مالي... إلخ؛ إذ جرى حلّ 650 مؤسسة عمومية ومحلية في بداية التسعينيات لتضاف إليها 250 وحدة إنتاجية في مختلف الفروع الإنتاجية⁽³⁶⁾، وجرى تسريح آلاف العمال لتصل نسبة البطالة إلى 27 في المئة سنة 1995، ولترتفع إلى 30 في المئة سنة 2000. وهي فترة عرفت تفاقم البطالة بمستويات هي الأعلى في تاريخ الجزائر المستقلة، كما يوضح الجدول (1).

(34) Rachid aoussi, "Classes moyennes algériennes rente et stagnation politique," *Naqd*, no. 36 (April 2018), p. 124.

(35) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «قانون رقم 86-7 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 يتعلق بالترقية العقارية»، الجريد الرسمية، العدد 10، السنة 23، 1986/3/5، ص 350.

(36) Nordine grim, *L'économie algérienne otage de la politique* (Alger: Editions Casbah, 2004), p. 61.

الجدول (1) حجم الفرق بين طلبات وعروض العمل (1990-2001)

السنوات	طلبات العمل المقدمة	مناصب دائمة	مناصب غير دائمة	المجموع
1990	229845	33055	27443	60498
1991	158875	19382	22837	42219
1992	170709	14752	21916	36668
1993	153898	15173	20258	35431
1994	142808	12806	24179	36985
1995	168387	11578	29885	41463
1996	134858	6134	25976	32110
1997	163800	5090	19740	24830
1998	166299	3926	22638	26564
1999	121309	3727	18650	22377
2000	101520	3014	19201	22215
2001	99913	3191	20505	23696

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، شوهد في 20/6/2021، في: <https://bit.ly/3qSIoIo> (بتصرف).

من خلال هذه الأرقام، تتضح حالة التراجع في عروض العمل أمام تزايد الطلبات عليه. وهي أرقام تشرح بجلاء ضعف قطاعات التوظيف العمومية في مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة بسبب عدم قدرة القطاع الاقتصادي والقطاع العام على احتوائها، بالنظر إلى ما عرفاه من اختلالات هيكلية ومالية؛ إذ تراجعت مناصب العمل الدائمة المعروضة بين سنتي 1990 و2001 بحسب معطيات الجدول (1) بنسبة 90 في المئة، في إطار زمني كان يفترض أن يحصل خلاله العكس؛ أي بأن تتضاعف عروض العمل قدر الإمكان لتستوعب الطلب المتزايد. رد المجتمع على هذا الوضع بأن خلق في دائرته اقتصاداً غير رسمي، ظهر منتصف الثمانينيات، وتعاضم حضوره في التسعينيات. إنه اقتصاد يتغذى من الموارد الشحيحة للدولة ويعيد تدويرها، في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الدولة منهمكة في الحرب على الإرهاب والراдикаلية الإسلامية.

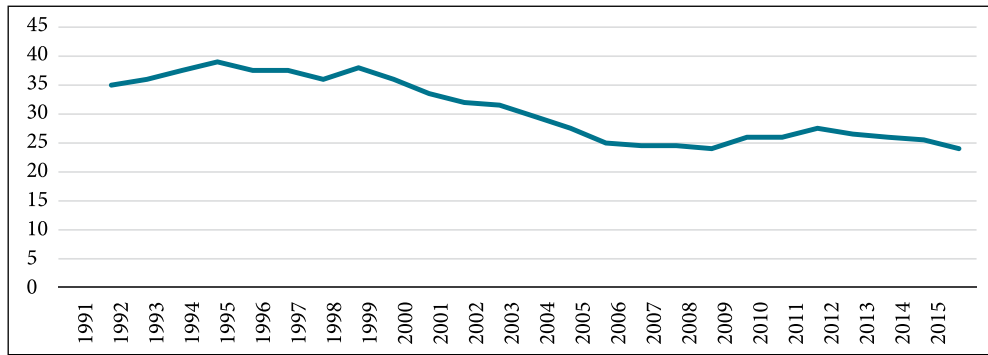
3. الاقتصاد غير الرسمي

مثل الاقتصاد غير الرسمي (المارشي نوار ⁽³⁷⁾ le marché noir) قطاعاً خاصاً غير مراقب ومتفلاً من أدوات الدولة وسلطتها، لقد كان سلطة اقتصادية موازية، له القدرة على توظيف قطاعات واسعة من

(37) وهو اللفظ المتداول شعبياً في الجزائر، والذي يقصد به كل سلعة أو نشاط اقتصادي خارج أطر رقابة الدولة، وهو تعريب للمفهوم باللغة الفرنسية le marché noir أي السوق السوداء. واللفظ بهذه الصيغة حامل لدلالات عديدة في المخيال الشعبي، تاريخية واقتصادية وفئوية كذلك.

طالبي العمل، واستثمار موارد ضخمة، واقتحام قطاعات واسعة من النشاط، بفاعلية أكبر، كمرادف لمنطق اقتصاد السوق، حتى في غياب بنية تشريعية تنظمه وتقبله. إنه اقتصاد يَعتاش على عطايا الدولة الاجتماعية حتى في زمن الأزمة، لكنه في المقابل يمارس «عصباناً اقتصادياً» ضد أدواتها الرقابية والضريبية والقانونية والبيروقراطية. وفي حالات أخرى، لغايات تسليفية بسبب غياب نظام مصرفي ناجع⁽³⁸⁾. ومن أجل فهم تطور الاقتصاد غير الرسمي إحصائياً، نعرض ذلك من خلال الشكل التالي.

شكل تطور الاقتصاد غير الرسمي نسبياً
بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام PIB (1991-2015)



المصدر:

"Algeria: Shadow Economy," The Global Economy, accessed on 20/6/2021, at: <https://bit.ly/3eWqJKa>

يتضح من خلال الشكل السابق، كيفية تزايد حجم هذا الاقتصاد مع بداية التسعينيات؛ إذ تراجعت أسعار النفط إلى مستويات دنيا وصلت إلى 17 دولاراً كمتوسط سنوي سنة 1995 و12 دولاراً سنة 1998، وهي السنوات التي عرفت أعلى تمدد للاقتصاد غير الرسمي؛ بسبب ضعف استثمارات الدولة العمومية في التشغيل والاقتصاد والرعاية الاجتماعية، ليتراجع لاحقاً بدايةً من الألفية الثانية أثناء عودة الاستقرار الأمني والسياسي، مع انتخاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وتثبيت المؤسسات السياسية؛ من حكومة، وبرلمان ... إلخ، بعد عقد من الاضطرابات الأمنية وعدم استقرار مؤسسات الدولة.

خامساً: تحولات السياسة الاجتماعية: الطبقة المتوسطة مثلاً

يأتي طرح موضوع الطبقة الوسطى، في سياق الحديث عن الدولة الاجتماعية في الجزائر، من حتمية مفادها أنّ هذه الطبقة في النهاية هي نتيجة سياسات الدولة الاجتماعية عبر ستة عقود من العلاقة بين هذه الدولة الراعية وبين المجتمع و«طبقتها المتوسطة» لأنّها من مخرجاتها وأهدافها. وقد نما وتمدّد حجمها في حوض هذه الدولة. فهذه الطبقة لم تنشأ من خلال موقعها من نظام الإنتاج والعمل؛ بل من خلال تراكم الرّيع، إضافة إلى جملة من التسويات مع الطبقة السياسية⁽³⁹⁾. لقد ساهم تحوّل مجتمع ما بعد الاستقلال من «مجتمع مُتَرَيَّف» إلى مجتمع منخرط في مشروع التنمية، يسعى إلى بناء صناعة واقتصاد مكتفٍ

(38) حيدوسي، ص 91.

(39) Aoussi.

ذاتياً، بالارتكاز على موارد نفطية تحسّنت أسعارها في السبعينيات؛ إذ انتقلت حصته من 5 في المئة إلى 33 في المئة بين سنتي 1962 و1977⁽⁴⁰⁾ من الناتج الداخلي الخام، ثم جرى تحويل هذه الموارد المهمة إلى الاستثمار العمومي؛ من تعليم، وصحة، وتوفير للعمل، والسكن، في تشكّل طبقة متوسطة⁽⁴¹⁾، في خضمّ مشروع التنمية، مع توافر الظروف والشروط لتمييز طبقة بعينها في الفضاء الاجتماعي. لقد تشكلت هذه الطبقة على هامش مشروع أيديولوجي يزعم أنه يريد إلغاء كل الفروق الاقتصادية بين الأفراد.

التزم المجتمع، بداية من سنة 2011، وتحديدًا الطبقة الوسطى، حالة من الترقّب والحياد، إزاء ما يحدث في الدول العربية من ثورات واضطرابات. ويررّ هذا الهدوء عديد العوامل التاريخية والنفسية والاقتصادية، كما تفسّره طبيعة العلاقة الناشئة بين هذه الطبقة وحاضنتها؛ أي الدولة الاجتماعية. ومن المهمّ العودة في هذا السياق إلى انتفاضة أكتوبر 1988، التي كانت بالفعل ذات أهداف سياسية، لكن بدوافع اقتصادية واجتماعية، فهي في النهاية كانت نتيجة تراكمات بدأت منذ بداية الأزمة الاقتصادية سنة 1986، وهو ما لم يكن حاضراً ومتفاعلاً في السنوات الأولى لما يعرف بـ «الربيع العربي»؛ إذ كانت الجزائر، في تلك الفترة على الأقل، إلى غاية سنة 2014 تعيش استقراراً سياسياً واقتصادياً انعكس على مزاج مجتمعي عامّ كان يستحضر دائماً سنوات الأزمة الأمنية وأثارها الأليمة.

لقد دامت هذه الوضعية عقدَين من الزمن (1999-2019)، مثّلت الطبقة الوسطى خلالها ما يصفه الباحث رشيد عويسي «قاعدة النظام»؛ إذ مثّلت عاملاً مهماً في حاله. فرغم وجود حوامل أيديولوجية مختلفة توجهها - أي هذه الطبقة - فإنّ ما يوحدّها هو الرّيع، وهذا ما يطلق عليه محفوظ بنون ذلك التعاقد الذي يحفظ «توازن الركود»⁽⁴²⁾، والبقاء في حالة من الزبونية لـ «الطبقة - الدولة»، لتتحوّل من محرّك نحو التحوّل الديمقراطي إلى عامل سكّون وركود.

كانت التحويلات الاجتماعية أهم أداة مالية للدولة في الحفاظ على هذا التوازن، من خلال طرح مخصّصات كبيرة لدعم السكن، والمواد الغذائية الأساسية، والمواد الطاقوية والكهرباء، والصحة، والتعليم، إضافة إلى الحماية الاجتماعية للفئات الهشّة. لقد حافظت الدولة على امتداد عقود على مسألة التحويلات الاجتماعية بنداً ثابتاً في كلّ قوانين المالية المتعاقبة، غير أنّه كان يتأثر في حدود معينة بأسعار النفط وتقلباتها، وفي ذلك، يوضح الجدول (2) كيفية ارتفاع قيمة هذه التحويلات خلال التسعة عشر عاماً الماضية.

(40) Ibid., p. 132.

(41) يقع جدل في هذا الصّدّد حول تشكّل الطبقة الوسطى في الجزائر تاريخياً، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن الحديث عن طبقة متوسطة قبل الاستقلال، كما هي في حالات مماثلة في دول الجوار، وهذا بالنظر إلى حالة التدمير والتفكيك الممنهج الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على الاقتصاد أثناء فترة الاحتلال. مع الإشارة إلى أن ما يمكن تصنيفه طبقة متوسطة في تلك الفترة؛ فهي تلك البيروقراطية الكولونيالية الأوروبية المتنّفة والمالكة لموارد الثروة، إلا ما يصفه سمير أمين بـ «الطبقة الريفية المسلمة» المحلية من الجزائريين، والتي لم تكن تحتل أي مكانة مركزية في نظام الإنتاج. فانهدام الأمان الوظيفي المرتبط بعدم انتظام الدخل مع عدم الاستقرار في العمل، يمنع الفئات ما تحت البروليتارية الانتظام في هيكل متجانس حامل لمطالب اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فنظر:

René Galissot, "Les classes sociales en Algérie," *L'homme et la société*, no. 14 (1969), pp. 207-225.

(42) Aoussi.

الجدول (2)

قيمة التحويلات الاجتماعية (2001-2020)

2020	2018	2014	2012	2009	2008	2007	2005	2001
1797,600	1760,000	1609,123	1763,700	1207,855	1083,273	838,947	460,484	315.011

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: وزارة المالية الجزائرية، المعطيات الإحصائية للمديرية العامة للتقدير والسياسات، شوهد في 2021/6/20، في: <https://bit.ly/3zJWtMa>

يمكن ملاحظة ذلك التزايد المطرد لمخصصات الدعم الاجتماعي خاصة بين سنتي 2007 و2014، وهي السنوات التي عرفت ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار النفط؛ إذ وصلت إلى 141 دولاراً للبرميل في صيف 2008 مثلاً. وبالنظر إلى مداخيل الربوع النفطية طوال السنوات اللاحقة ارتفع مبلغ التحويلات الاجتماعية ليصل إلى ما يقارب الضعف خلال سبع سنوات، غير أنها استقرت أو كانت هنالك زيادة طفيفة فقط، بعد بداية هبوط أسعار النفط بداية من سنة 2014؛ ما يعبر عن ارتباط حيوي بين تقلب أسعار النفط ومدى انخراط الدولة في مسألة الدعم الاجتماعي، والذي كان يستهدف بالأساس المحافظة على هذه الطبقة المتوسطة الوظيفية. نضيف ملمحاً آخر مفاده أنّ هذا الدعم كان يتغير بحسب البنود والظروف من دعم أسعار الطاقة، والكهرباء، مع الاحتفاظ بذلك الدعم الموجه إلى حاجات التعليم والصحة أو الموجه إلى أهداف أيديولوجية (دعم المجاهدين). ويعطي الجدول (3) صورة عن هذه الحالة بين سنتي 2009 و2014 بحسب التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية الصادر عن الحكومة الجزائرية.

الجدول (3)

توزيع التحويلات الاجتماعية (2009-2014)

الزيادة (%)	2014	2009	
30.5	255192	195620	دعم السكن
-8.1	422140	459342	دعم الأسر
-3.8	42478	44155	التعويضات العائلية
31.5	103012	78359	دعم التعليم
11.2	213693	192223	دعم المواد الغذائية الأساسية
-56.5	62957	144605	الغاز والكهرباء
68.9	252097	149247	دعم المتقاعدين
81.1	320478	176948	دعم الصحة
62.2	180557	111284	دعم المجاهدين
1059.1	178659	15414	دعم أصحاب الحاجات الخاصة والدخل الضعيف

(يتبع)

33.2	1609123	1207855	مجموع التحويلات (تابع)
	21	29	التحويلات الاجتماعية/ ميزانية الدولة (%)
	9.3	12.1	التحويلات الاجتماعية/ PIB % ⁽⁴³⁾

المصدر:

Gouvernement de la République algérienne, *Rapport national 2000–2015: Algérie objectifs du millénaire pour le Développement* (Algérie: 2016), p. 34.

سادسًا: المآلات السياسية للدولة الاجتماعية

استعادت الدولة الاجتماعية حضورها خلال العشرين سنة الماضية، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا، على أساس التعاقدات نفسها التي كانت تحكم العلاقة بينها وبين المجتمع، وهي السياسات الاجتماعية الممولة ربيعًا من عائدات الجباية البترولية، والسائلة في قنوات السياسات العمومية ومشاريع النفع العام. فمنذ سنة 2001، انطلقت الدولة في إطلاق مشاريع لإنقاذ الاقتصاد الوطني، كان أولها مشروع الإنعاش الاقتصادي 2004–2001، بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار (6.8 مليار دولار)⁽⁴⁴⁾؛ ليأتي بعده البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009–2005 بغلاف مالي قدر بـ 4202 مليار دينار (56 مليار دولار)، 45 في المئة منها كانت مخصصة لمتعلقات المسألة الاجتماعية، ثم يليه برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014–2010 الذي قدر غلافه المالي بـ 21.214 مليار دينار (286 مليار دولار)⁽⁴⁵⁾ 40 في المئة منها مرتبطة بمسائل ذات علاقة مباشرة بحاجات الأفراد من عمل وصحة وسكن وتعليم وحماية اجتماعية. لقد تركت هذه المشاريع آثارًا اقتصادية واجتماعية عميقة طوال ما يقارب عقدين من حكم الرئيس السابق بوتفليقة.

ارتبطت مخصصات مشاريع التنمية التي انطلقت منذ سنة 2001، بتطور أسعار النفط التي ما فتئت تتصاعد تدريجيًا إلى غاية سنة 2014، وارتبطت أيضًا بمواعيد سياسية فارقة كانت فيها وعود التنمية واحدة من أهم سبل تثبيت شرعية غير مستقرة؛ إذ كان السلم الاجتماعي أهم هاجس للسلطة آنذاك، بالنظر إلى تصاعد الحركات الاحتجاجية الاجتماعية؛ سواء على المستوى الوطني أو الفتوي، و/ أو على المستوى الجهوي والمحلي. صحيح أنّ قطاعات عريضة من المجتمع قد نالها قسطٌ من الرفاه وأنّ وضعيتها الاجتماعية تحسّنت، خصوصًا من ناحية الأجور ورفع الأجر الوطني المضمون، ومراجعة القوانين الأساسية وسُلم الأجور لقطاعات التربية والتعليم العالي والصحة والسكن⁽⁴⁶⁾، غير أنّ هذا

(43) على الناتج الداخلي الخام.

(44) طبقًا بسعر الدولار مقابل الدينار الجزائري سنتي 2001 و2005 بحسب أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

(45) "Algérie-développement-programme, Programme De Développement Quinquennal 2010–2014: Communiqué Du Conseil Des Ministres," Food and Agriculture Organization of the United Nations, accessed on 25/6/2021, at: <https://bit.ly/3xRFoyi>

(46) سكنات عدل AADL، السكن الترقوي المدعم LPA، السكن التساهمي LSP، السكن الاجتماعي، الدعم الريفي، والعديد من الصيغ بحسب الفئات الاجتماعية.

لم يحدّ من الطّلب الاجتماعي المتزايد لمجتمع يعيش 70 في المئة من أفراده في مدن تحتاج إلى تغطية متعلقة بالخدمات العمومية من غاز، وكهرباء، وماء، وتغطية صحية... إلخ، إضافة إلى المطالب الاجتماعية؛ ومن ثمّ ارتفاع وتيرة الاحتجاج الاجتماعي خصوصاً بعد سنة 2014 وبداية تراجع أسعار النفط وتأكل احتياطي الصرف بعد نفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2016، هذا الأخير الذي كانت مهمته مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية لسد العجز في الموازنة العامة للدولة.

لقد أنتج هذا الشكل من الإنفاق العمومي للدولة، في إطار أدوارها الاجتماعية، أوليغارشية مالية، نمت وتمددت من خلال علاقة زبونية مع الدولة مكنتها من النفاذ إلى تلك البرامج الضخمة والخماسية في إطار السياسات العمومية التي استهدفت بحسب ما يتداوله الخطاب الرسمي آنذاك «تحسين معيشة المواطنين ودفع عجلة التنمية». لقد كان هذا النفاذ غير مؤسّس على قوانين السوق والمنافسة والشفافية، بل بحسب قرب هذه الأوليغارشية من الدوائر الضيقة للسلطة؛ ومن ثمّ موارد الدولة⁽⁴⁷⁾، حيث كانت العصبية عملية ممنهجة في عملية اقتسام ريع الدولة⁽⁴⁸⁾. فكما كانت هذه الدولة مانحة وراقة لمواطنيها، كانت كذلك موفرة لبيئة سمحت بحصول حالة من الافتراس لمواردها؛ فلم تكن الدولة ولا المجتمع إزاء فاعلين اقتصاديين منتجين للثروة وخالقين لعلاقات إنتاج جديدة، تساهم في إيجاد أوضاع اقتصادية ليبرالية كفاعلين جدد يكونون سنداً مادياً لتحرير الفعل السياسي لاحقاً.

لا يمكن في الحقيقة التسليم بأنّ حراك 22 شباط / فبراير 2019 حصل لأسباب اقتصادية أو اجتماعية بدرجة أولى؛ بحكم أنه جاء في سياق أزمة سياسية معقدة تراكت عواملها منذ بداية العهدة الرابعة لبوتفليقة سنة 2014. فقد كانت كلّ من انتخابات 18 نيسان / أبريل 2019 والتحضير لعهدة خامسة شرارة لانطلاق احتجاجات ومظاهرات لم يعرفها البلد من قبل، تعبيراً عن حالة الرّفص الشعبي لهذا المسار. لقد مثل هذا الحراك الشعبي «المبارك» كما وصفته السلطة ذاتها⁽⁴⁹⁾، نقطة تحول تاريخية في علاقة المجتمع بالدولة. أهمّ ملامحها هي: حالة السلمية التي حافظ عليها الجميع، سلطة وحراكاً، والتي جئبت الدولة والمجتمع انحرافات جسيمة ومخاطر كبيرة، وكذلك «خطاب القطيعة» مع الممارسات الماضية؛ إذ إنّ السلطة تشدد على ذلك، خصوصاً فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي والرقابة على المال العام.

في الجهة المقابلة، أي الحراك، ساد مطلب «القطيعة الشاملة» وحالة الرّفص الجمعي العميق⁽⁵⁰⁾ كذلك، على الأقل فيما رفع من شعارات، مع السلطوية والأبوية والتسويات الريعانية التي كانت سبباً على امتداد

(47) في نهاية صيف 2019 وفي خضم الحراك الشعبي، جرت محاكمات للعديد من رجال الأعمال (ولا تزال) من الذين كانت لهم علاقات برؤساء حكومات سابقين ووزراء في عهد بوتفليقة، حيث تبين أنهم بنوا ثروتهم خلال العشرين سنة الماضية من خلال الاستفادة من الصفقات العمومية ومشاريع النفع العام في إطار علاقاتهم من دوائر السلطة آنذاك وبطرق مخالفة للتشريع والقانون. (48) Adel Abderrazak, "Le mouvement populaire en Algérie: Vers une rupture systémique?" *Revista Argelina*, no. 8 (Juillet 2019), p. 40, accessed on 25/6/2021, at: <https://bit.ly/2Rp3ptu>

(49) وصف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الحراك بـ «المبارك» في أول خطاب له بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية بعد انتخابات 12 كانون الأول / ديسمبر 2019، كما دأب على هذا الوصف في العديد من خطابه ولقاءاته الإعلامية، إضافة إلى دسترته في ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية المقدمة للاستفتاء يوم 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2020.

(50) Abderrazak, p. 46.

عقود طويلة في إدخال البلد والاقتصاد في أزمات دورية، أفشلت فتح الاقتصاد الوطني على المنافسة الحقيقية في إطار علاقات السوق، وعطّلت معها المجال السياسي والنقابي واجتماع الأفراد في هياكل مجتمع مدني حقيقي. مع ذلك، لم تتنازل الجماهير عن مطالب العدالة الاجتماعية ومكسب الدولة الاجتماعية كذلك؛ فمهما جمعت من سلبيات ونقائص، كانت حاضنة للجميع وحامية لهم.

خلاصة واستنتاجات

حاولت الدراسة من خلال قراءة تاريخية وتحليلية فهم السياقات التاريخية والأيدولوجية المؤسسة لدولة الرعاية والحاملة لمشروع السياسة الاجتماعية، وتالياً البحث في شكل العلاقة بين النزعة الاجتماعية في السياسات العمومية للدولة وصيرورة مشروع التنمية بالنظر إلى تحولات علاقات السلطة المؤسسة ربيعاً، وارتباط هذه النزعة بموارد الربيع، إضافة إلى البحث والاستشراف في مآلات العلاقة بين دولة الرعاية والمجتمع، في سياق أزمات متراكمة ومتداخلة سياسياً واقتصادياً أدّت/ وتؤدي دورياً إلى توترات وشروخ مجتمعية عميقة.

ارتبطت السياقات التاريخية للدولة الاجتماعية، مبدئياً، بحالة الانتقال من شكل الدولة الظالمة (الاستعمار) إلى دولة العدالة الاجتماعية (دولة ما بعد الاستقلال)، وقد تجسدت في الممارسات الاجتماعية لدولة أرادت أن تكون رازقة وحامية لمواطنيها، وفي الوقت نفسه معادية للسوق وقوانين لبرلة علاقات الإنتاج كخيار أيديولوجي من أجل غايات سياسية في ظروف تاريخية مضطربة. ظهر ذلك في نصوصها التأسيسية وقراراتها ومؤسساتها ككيان متمدّد في كلّ تفاصيل العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع وموجهة ومؤطرة له.

يبرز مسار السياسات العمومية/ الاجتماعية، وتحديدًا ما تعلّق بمقتضيات المسألة الاجتماعية، ارتباطه الوثيق الصلة بتحوّلات مشروع التنمية في الجزائر صعوداً وانتكاسة، خصوصاً خلال الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت أزمات انخفاض أسعار النفط والاضطراب السياسي والأمني، قدرة الدولة الاجتماعية على الإيفاء بمتطلبات المسألة الاجتماعية؛ إذ تراجع أدائها الاجتماعي؛ ما أثر كثيراً في العلاقة الناشئة بين الدولة والمجتمع، خاصة الطبقة المتوسطة التي مثّلت قاعدة النظام وأهم فئة أنتجت الدولة الاجتماعية، ومن ثمّ توسع مجال الاحتجاج الاجتماعي الذي أخذ أبعاداً سياسية وراديكالية كسّرت حالة الركود التي دامت على امتداد عقود. كما خلق تحسن مستوى التدفقات المالية الريفية مع بداية الألفية الثانية، وتوسع النزعة الاجتماعية في السياسات العمومية، وضعاً سمح بافتراض الاقتصاد الوطني من الأوليغارشية المالية وشبكات كمبرادورية في فترة ضيق وأزمة، أبانت عن مأزق مركّب يعيشه كلّ من الاقتصاد والمجتمع والدولة.

يحيل البحث في تاريخ تشكل دولة الرعاية في الجزائر وتناقضاتها وأزماتها المتعاقبة إلى التساؤل عما يمكن أن يؤوّل إليه هذا النموذج، بعدما خرج الجزائريون للتظاهر ضدّ مخلفاته السياسية والاجتماعية. ورغم أنه يصعب التنبؤ بالمستقبل؛ إذ لم تتوقع العلوم الاجتماعية ما يسمى الربيع العربي، فإنه يبدو

جلىاً، من خلال تقييم موضوعي لمسار الدولة الاجتماعية في الجزائر، أنّها أنتجت مظاهر انحراف خطيرة على الاقتصاد وعلى بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع، بسبب تفاقم مخلفات أزمتها السياسية في البلاد التي كان من بين آثارها عدم تحرير السوق ولبرلة الاقتصاد على أساس قواعد المنافسة والشفافية، وصعود الزبونية وتمدد العلاقات الرّيعية. وهو السياق الذي نتج منه خروج الجزائريين إلى الشارع بأعداد كبيرة، في شباط/ فبراير 2019، في إطار حراك شعبي رافض لمسار إعادة انتخاب و/ أو التمديد للرئيس السابق بوتفليقة لعهد خامسة؛ في أوضح صورة على نهاية تلك التعاقدات الرّيعية بين مجتمع أراد أن يتحرّك وسلطة تعاني السكون والجمود آنذاك. لقد شكّل الحراك الشعبي ديناميكية جديدة ولحظة تحوّل تاريخية رافضة لتلك التسويات التي لطالما مارسها السلطة مع المجتمع في إطار الدولة الاجتماعية؛ أي شرعية المنح التي تقدّمها الدولة في مقابل الشرعية الشعبية.

في السياق نفسه، وفي قراءة للفعل الانتخابي بعد استقالة الرئيس السابق بوتفليقة، وتحديدًا نسب المشاركة في الاستحقاقات اللاحقة بعد ذلك؛ أي الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر 2019 (39.8 في المئة)، والاستفتاء على الدستور في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 (في المئة 23.7)، ثمّ أخيراً الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو 2021 (في المئة 23.03)، نستطيع القول إنّ هذه الأرقام تبرز مدى تراجع المشاركة الشعبية في هذه الاستحقاقات، وتسجل أهم مؤشر دالّ على مدى انخراط المجتمع في خيارات السلطة، وكذلك مصير ذلك الجهد الكبير الذي بذلته السلطة للتسويق للقطيعة مع ممارسات الماضي تحت وسم بناء «الجزائر الجديدة». ويوحى هذا العزوف، أو هذه المقاطعة، بوجود نوع من «الحراك الصامت» داخل قطاعات واسعة من المجتمع، استفادت من عطايا هذه الدولة الاجتماعية، الثابتة والمرغوب فيها، لكنّها بدأت تنسحب من استحقاقات وخيارات هذه السلطة، وهو مؤشر مهمّ دالّ على تحوّل عميق في الثقافة السياسية للمجتمع، يستلزم حتميّة انتقال ديمقراطي حقيقي يحافظ على مكسب الدولة الاجتماعية ويتجاوز عوامل تناقضاتها وأزمتها.

References

المراجع العربية

- أمين، سمير. الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. ترجمة فهمية شرف الدين. بيروت: دار الفارابي، 2002.
- أيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة: أمجد حسين. لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- بن أشنهو، عبد اللطيف. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «قانون رقم 86-7 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 يتعلق بالترقية العقارية». الجريد الرسمية. العدد 10، السنة 23. 1986/3/5.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «الميثاق الوطني». الجريد الرسمية. العدد 7، السنة 23. 1986/2/16.

جيدنز، أنطوني. الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية. ترجمة أحمد زايد [وآخرون]. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2010.

حيدوسي، غازي. التحرير الناقص. ترجمة خليل أحمد خليل. لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997.

دالي، ماري. دولة الرفاه. ترجمة عمر سليم التل. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

ديكسون، جون [وآخرون]. دولة الرفاهية الاجتماعية في القرن العشرين. ترجمة سارة الذيب. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

الديوان الوطني للإحصائيات. شوه في 2021/6/20، في: <https://bit.ly/3qSIoIo>

النجار، أحمد السيد [وآخرون]. دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954. الجزائر: منشورات ANEP، 2008.

الأجنبية

Abderrazak, Adel. "Le mouvement populaire en Algérie: vers une rupture systémique?" *Revista Argelina*. no. 8 (Juillet 2019). at: <https://bit.ly/2Rp3ptu>

Addi, Lahouari. *L'impasse du populisme: l'Algérie, collectivité politique et État en construction*. Alger: entreprise nationale du livre, 1990.

_____. *Algérie, chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation*. Alger: édition barzakh, 2012.

Aoussi, Rachid. "Classes moyennes algériennes rente et stagnation politique." *NAQD*. no. 36 (April 2018).

Bellal, Samir. *La crise de régime rentier*. Tizi ouzou, éditions Frantz fanon, 2017.

Caldentey, Esteban Pérez. "The Concept and Evolution of the Developmental State." *International Journal of Political Economy*. vol. 37. no. 3 (September 2008).

Carroll, Toby & Darryl S.L. Jarvis (eds.). *Asia after the Developmental State: Disembedding Autonomy*. Cambridge: Cambridge university press, 2017.

Galissot, René. "Les classes sociales en Algérie." *L'homme et la société*. no. 14 (1969).

Gouvernement de la République algérienne. *Algérie: objectifs du millénaire pour le développement*. Rapport National 2000–2015. June 2016. accessed on 25/6/2021, at: <https://bit.ly/3gTiQrl>

_____. *Rapport national 2000–2015: Algérie objectifs du millénaire pour le Développement*. Algérie: 2016.

Grim, Nordine. *L'économie algérienne otage de la politique*. Alger: éditions Casbah, 2004.

Hafsi, Taib. *Le développement économique de l'Algérie: Expériences et perspectives*. Alger: édition la casbah 2011.

Khan–Mohammad, Guive. "Le retour de l'Etat développementaliste en Afrique: Une lecture paradigmatique." Working Paper "*Developmental State Strikes Back?*" *Swiss Programme for Research on Global Issues for Development*. January 2017. accessed on 25/6/2021, at: <https://bit.ly/2OAemqs>

PNUD. CNES. *Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2006, 2007*.

Sid Ahmed, Abdelkader. "Paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et éléments de stratégies" *Revue Tiers Monde*. no. 163 (Septembre 2000).



تحرير: كريغ كالهون

معجم العلوم الاجتماعية

ترجمة: معين رومية

يشكل هذا المعجم عملاً مرجعياً يتضمّن أكثر من 1,700 مدخل، يراوح عدد كلمات كل منها بين 50 و 500 كلمة، تغطّي موضوعات مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد والجغرافيا البشرية والدراسات الثقافية والماركسية. ويتوجّه إلى الطلاب والباحثين الذين يحتاجون إلى مصطلحات محدّدة في العلوم الاجتماعية خارج مجال تخصّصهم المباشر، حيث يسعى إلى تبديد الحواجز التي تفصل بين تخصّصات العلوم الاجتماعية المختلفة، ويتودّى إتاحة مصطلحات العلوم الاجتماعية لسائر القراء.

يقدم المعجم، ضمن مجلّد واحد، تعريفات موجزة وواضحة وشاملة لمصطلحات مهمة تعود إلى تخصّصات محدّدة في مختلف حقول المعرفة الاجتماعية وتعزّف القراء بالقضايا الفكرية المطروحة. تتناول المداخل الثقافة والحقول المعرفية المعاصرة، وتشمل المصطلحات والمفاهيم والنظريات والمدارس الفكرية والمنهجيات والتقنيات والموضوعات الأساسية، إضافة إلى القضايا الرئيسة المثيرة للجدل. كما يتضمّن نحو 275 سيرة ذاتية موجزة لشخصيات معروفة - من فرانز بواس إلى جون مينارد كينز إلى ماكس فيبر - ممن تركت أعمالهم أثراً عميقاً في مختلف المجالات.

نزار الصياد | Nezar AlSayyad*

العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية

Bottom-up Urbanism and the Culture of Squatting: A Critical Assessment

ملخص: تُشكّل العشوائيات السكنية مقدارًا كبيرًا من رصيد الإسكان في دول العالم الثالث النامية. ويُرجع كثير من الباحثين نشأة هذه العشوائيات وتطورها، أو ما يسمّيه بعضهم «العمران التحتي»، إلى الاقتصاد غير الرسمي وغير المنضبط في دول الجنوب. وفي منتصف القرن العشرين ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة؛ ما أدى إلى اقتراحات وسياسات تحثّ السكان الفقراء على البناء الذاتي لمساكنهم. لكن الفكرة لاقت نجاحًا محدودًا. تقدم هذه الدراسة نقدًا لهذه الفكرة، وتحاول تقديم مساهمة نظرية جديدة لفهم العمران التحتي، تُشدّد على مركزية العامل الثقافي. كلمات مفتاحية: إسكان، تحضر، عشوائيات، عمران، غير الرسمي.

Abstract: Informal Housing which is often dismissed as squatter settlements constitutes a large component of the housing stock in the developing world. Scholars have often connected the emergence of such communities to the informal economy and the illegal takeover of land in the countries of the Global South. By the middle of the 20th century new approaches and policies that encourages the urban poor to engage in self-help housing have encountered limited success. This paper presents a critique of some of these ideas and attempts to theorize this bottom up urbanism through an understanding of the culture of its communities.

Keywords: Housing, Urbanism, Illegal, Urbanization, Informal.

* أستاذ فخري في كلية التصميم البيئي، جامعة كاليفورنيا بيركلي، الولايات المتحدة.

Professor Emeritus in the College of Environmental Design, the University of California Berkeley, United States.

مقدمة

تنشأ المدن، في الأغلب، نتيجة تراكم زمني لممارسات الأفراد والجماعات والمؤسسات المتعددة. ومع مرور الزمن، وبعد تطور العمران، يصبح للمدينة قاع يتمثل عادةً في حيز مكاني لمجموعة من السكان من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والأكثر فقراً. ويتطلب منا فهم قاع المدن الإقرار بأن هذه الأماكن لا تنشأ من تلقاء نفسها؛ إذ إنها تعبير عن مدى مادية الصراع بين أيديولوجيات وقيم متنافسة. وعادةً ما يوصف قاع مدن ما يسمى العالم الثالث بأنه لارسمي / غير رسمي Informal؛ كونه أقرب إلى نتاج هذه الثقافات العشوائية المتدنية. ولذلك يُنظر إليها أحياناً على أنها انعكاس لتطور حضري أو تجسيد لـ «اللارسميّة» العمرانية. وبعد عقود من محاولات الحكومات ووكالات التنمية لتنظيم النمو الحضري والبحوث المكثفة لسياسات التدخل وآلياته، لا تزال مشكلات مدن العالم الثالث كثيرة وسيئة الإدارة، كما كانت دائماً. واضطرت الحكومات ومنظمات التنمية مؤخراً إلى البحث عن بدائل تتحكم، على نحو أكثر فاعلية، في تأثير التوسع العمراني في نسيج المدينة الحضري والمؤسسي، واضطر العلماء والباحثون أيضاً إلى إعادة تقييم تصنيفاتهم التحليلية للمشكلة.

ركّزت الأدبيات التي تناولت مشكلات مدن العالم الثالث في خمسينيات القرن الماضي وستينياته على الجانب الثقافي والتعليمي المتدني للمستوطنات العشوائية، وجادلت بأن مثل هذه المستوطنات نجمت عن جهل وثقافة مرضية، وُصِفَتْ بأنها «ثقافة التهميش»⁽¹⁾ التي تفسر شيوع هذا الشكل من أشكال التمدين باستمرار حالة اللامبالاة الثقافية للفقراء. وشكّلت وجهة النظر هذه حلقة من الجدال المتواصل، مدة عقدين على الأقل، حتى تراجعت هذه النظرة في السبعينيات.

بعد ذلك، تحول تركيز الأدبيات الأكاديمية، على نحو متزايد، نحو تحليل الاقتصاد السياسي للتوسع غير المنضبط في مدن العالم الثالث⁽²⁾. وأكدت هذه الدراسات الجوانب الهيكلية للمشكلات الحضرية، وجادلت بأن واضعي اليد ليسوا منبوزين من المجتمع، وبأن مستوطناتهم العشوائية هي تعبير مباشر عن تطور الرأسمالية التابعة في مجتمعاتهم. وركزت الدراسات في أواخر السبعينيات على الجوانب السياسية لتطور العشوائيات، وأظهرت أنها لا تمثل انحرافات عن التركيب الاجتماعي السائد، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة السياسية التي تحكمها⁽³⁾. وسلّطت الدراسات الحديثة أيضاً الضوء على الروابط الوثيقة بين القطاع غير الرسمي والقطاعات الرسمية للإسكان والاقتصاد والسياسة الرسمية للدولة⁽⁴⁾. ومن جانبها، شددت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (U.S. Agency for International Development, USAID)، في مراجعة برامجها للإسكان والتنمية الحضرية، على شبكة العلاقات المعقدة التي يتموضع داخلها واضعو اليد، وعلى الدينامية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي،

(1) Janice Perlman, "Six Misconceptions About Squatter Settlements," in: Vijayan K. Pillai & Lyle W. Shannon (eds.), *Developing Areas: A Book of Readings and Research* (Oxford: BERG, 1995), pp. 336-344.

(2) Manuel Castells, *The City and the Grass Roots* (Berkeley: University of California Press, 1983).

(3) Ibid.

(4) Rod Burgess, "Self-Help Housing Advocacy: A Curious from of Radicalism," in: Peter M. Ward (ed.), *Self-Help Housing: A Critique* (London: Mansell, 1982), pp. 55-97.

بوصفها ظاهرة «اقتران» يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء تصميم برامج التنمية⁽⁵⁾. وفي الوقت نفسه، جادلت دراسات أخرى بأن وجود النشاطات غير الرسمية ضروري لبقاء الاقتصادات الوطنية الرسمية في العالم بصفة عامة، وأغلبية السكان في العالم الثالث بصفة خاصة⁽⁶⁾.

يُلقى التفسير المرضي اللوم على الفقراء، ويُفسّر المشكلات الحضرية للعشوائيات بافتقار الفقراء إلى الدافع لتغيير ظروفهم المعيشية. ونحن ندرك قصور هذا التفسير بتجاهله الدور الثقافي والعبرية المبتكرة لفقراء المدن في الاستفادة من الفرص المحددة للبقاء على قيد الحياة وتحسين ظروفهم المعيشية. ومن وجهة النظر هذه، يُنظر إلى الثقافة على أنها نظام واسع للقيم ومعايير السلوك التي تتوسط العلاقات بين فقراء الحضر والدولة؛ لذلك تؤدي ثقافة السكان دوراً وسيطاً بين بنية المجتمع الحضري والحاجات المادية لسكان المدينة.

إن اعتبار القطاع غير الرسمي مشكلة التقدم الحضري، وتصنيف «العالم الثالث» فئة تنطبق عليها هذه المشكلة، يعدّان خطأين كبيرين. وتتساءل هذه الدراسة عن إشكاليات التعميم حول عمليات تطوير الإسكان العشوائي في قاع مدن العالم الثالث، وتوضح أن العمليات التي يتطوّر من خلالها السكن العشوائي في بعض دول أميركا اللاتينية والشرق الأوسط مختلفة تماماً بعضها عن بعض، وكذلك عن التصورات العالمية المُعمّمة بشأن العلاقة بين الدولة والمستوطنات العشوائية.

أولاً: الأنماط العامة للمستوطنات العشوائية

تُعرّف المستوطنات العشوائية بمجموعة متنوعة من المصطلحات المحلية في كل دولة على حدة: ففي تركيا تسمى «كاجيكوندو»، وفي البرازيل «فافيلا»، وفي كولومبيا «باريو»؛ وكلها مجتمعات سكنية عالية الكثافة وواسعة الانتشار، تم إنشاؤها غالباً خارج الهياكل القانونية والاقتصادية الرسمية للعديد من مدن العالم الثالث. كان عدم قدرة الحكومات المحلية والوطنية على خلق فرص عمل مناسبة وإسكان فقراء الحضر هو العامل الذي أجبر ذوي الدخل المنخفض على غزو الأراضي العامة أو الخاصة، وإنشاء مثل هذه العشوائيات السكنية خلال عملية الاستيطان التي تتكون عادةً من شبكة معقدة من العلاقات بما يسمى القطاع الرسمي⁽⁷⁾.

تاريخياً، يرجع نمو العشوائيات التلقائي على الأراضي الحكومية والخاصة إلى العديد من مشكلات مدن العالم الثالث. ويمكن تقسيم عملية استيطان العشوائيات أربع مراحل أساسية: غزو الأرض، والتكوين الاجتماعي، والتطور العمراني، وأخيراً النضج الحضري⁽⁸⁾. تبدأ عملية الغزو العشوائي ببطء

(5) Hans Harms, "Historical Perspectives on the Practice and Purpose of Self-Help Housing," in: Ward (ed.), pp. 17-53.

(6) Burgess.

(7) John F.C. Turner, *Housing by People: Towards Autonomy in Building Environments* (New York: Pantheon Books, 1977).

(8) Paul Baross, "Sequencing Land Development: The Price Implications of Legal and Illegal Settlement Growth," in: Paul Baross & Jan van der Linden (eds.), *The Transformation of Land Supply Systems in Third World Cities* (Aldershot: Brookfield, 1990), pp. 57-80.

تدريجي من قليل من الأشخاص، ثم تصبح مع الوقت جماعية، وفي بعض الأحيان تعبئة تجمعات واضعي اليد على الأرض. وفي أحيان أخرى، يكون الاستيلاء على الأراضي نتيجة أفعال تلقائية وعفوية من أفراد يبحثون عن مسكن، ليتم الاستيلاء على أراضٍ مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص. وتتم الطريقة الأخرى للاستيطان العشوائي من جماعة تقوم بتوجيه جماعي، في عملية شبه منسقة، لغزو الأرض تدريجياً، وعادةً ما يفعلون ذلك لإدراكهم أن هناك فرصة في أن تتجاهل السلطات هذا العمل. وفي بعض الأحيان، عندما تتدخل السلطات في عملية الاستيلاء على الأرض بوضع اليد، خاصةً لو كانت تابعة للقطاع الخاص واشتكى ملاكها الأصليون، فتقوم بإجلائهم عنها بالقوة وبسرعة⁽⁹⁾.

غالبًا ما يتم التحريض على فكرة الحشد أو تنظيم الاستيلاء على الأراضي بوضع اليد في بعض الدول من الأحزاب السياسية أو الوكلاء؛ وذلك لأجل التعبئة الاجتماعية لجماعات سكانية معينة. وقد تهدف القوى السياسية المعارضة إلى استخدام هذه الحركات لتهديد شرعية الحكومة السياسية، خاصة عندما تؤدي المواجهة بين المستوطنين والشرطة إلى تظاهرات، وتحاول السلطة قمع احتجاجات السكان المحليين أو هدم ما قد بنوه عشوائيًا في أيام قليلة.

قد تلجأ بعض الحكومات الضعيفة، قبل الحملات الانتخابية، إلى تسهيل عملية الاستيلاء بوضع اليد التي تحدث في بعض الأحيان على أراضٍ مملوكة للقطاع الخاص، في مقابل أصواتهم الانتخابية. وعلى الرغم من أن عملية الاحتلال قد تحدث في مدة زمنية قصيرة، فإن كثيرين من الملاك يسمعون بها لرغبتهم في الحصول على بنية تحتية توفرها الحكومة للمستعمرين، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الأراضي، وهو ما يسمح للملاك الأصليين، لاحقًا، بالتفاوض مع الحكومة لأخذ التعويضات المالية المناسبة، بحسب تقدير ثمن الأراضي المطورة فعلاً.

في بداية القرن العشرين، استقرّ الوضع على قبول الكثير من هذه العشوائيات؛ باعتبارها مجتمعات سكنية بسبب انتشارها الواسع وصعوبة إزالتها⁽¹⁰⁾. وحتى نفهم هذا الموضوع بعمق، يجب أن نعرض الظروف التقليدية والجديدة التي قام بها المخططون للتعامل مع هذه العشوائيات في دول مختلفة. وأصبح التصور الحديث للتوسع الحضري، من أسفل إلى أعلى، في تخصصات الجغرافيا وعلم الاجتماع والدراسات الحضرية، يشمل استراتيجيات مختلفة، تحت مسميات مثل التنفيذ الذاتي Self-Help، والإبداعية غير المألوفة أو المنبثقة Auto-Construction، والتكثيكية الحضرية Urban Survival. وتعدّ هذه الاستراتيجيات ضمن المساعي الحميدة عادةً، لكن من الخطأ اعتبارها مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة، مثل العالم الثالث أو دول الجنوب أو طبقة معينة كفقراء المدن. وبدلاً من ذلك، علينا أن نفهم أن العمران غير الرسمي (العشوائيات) ممارسة شاملة لجميع المستويات الاقتصادية

(9) David Collier, *Squatters and Oligarchs: Authoritarian Rule and Policy Change in Peru* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1976).

(10) "Informal Housing," in: Hernando De Soto, *The Other Path* (New York: Harper & Row Publishers, 1989), pp. 17-55.

والاجتماعية⁽¹¹⁾، وهو ما يتناقض مع التوظيف العالمي للمصطلح في دول الشمال للإشارة إلى أي نشاطات عمرانية خارج نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها⁽¹²⁾.

ثانيًا: التخطيط الفوقي من السلطة العليا إلى القاعدة الشعبية

تعتمد فكرة التخطيط العمراني، مبدئيًا، كما قال المنظر جون فريدمان، على ابتداء «نشاط يسبق اتخاذ القرارات وبدء الإجراءات»⁽¹³⁾. كان هذا النوع من التخطيط من السلطات العليا الذي يُنفذ على المجتمع برمته، بما في ذلك فئات القاع الفقيرة، أسلوبًا نموذجيًا لبناء المدن والمستوطنات وإدارتها فترة طويلة. وثمة أمثلة تاريخية عدة، قد يكون أشهرها التحول العمراني لباريس في منتصف القرن التاسع عشر، الذي قام به البارون هوسمان Georges-Eugène Haussmann، وتخطيط برازيليا وبناءها عاصمةً جديدة حديثة لدولة البرازيل في منتصف القرن العشرين. ووفقًا لجيمس سكوت، يمكن النظر إلى هذا النهج من أعلى إلى أسفل، باعتباره محاولة من الدولة لتشكيل المجتمع «بحيث يسهل تنفيذ مختلف الممارسات الحديثة؛ من فرض الضرائب والتجنيد الإلزامي، إلى فرض الأمن ومنع التمرد»⁽¹⁴⁾. وفي هذا النموذج، يسيطر المخطط على مجمل العملية، إلى جانب تمتعه برؤية واضحة للمصلحة العامة واعتداده بالتقدم العلمي والتكنولوجي. وتُجسد قصة فاوست التي كتبها الروائي والفيلسوف الألماني الشهير يوهان غوته نموذجًا عن هذه الشخصية، من حيث وضعه خططًا ورؤى شاملة لمجتمع جديد، كما وصفه مارشال بيرمان⁽¹⁵⁾. وتضم هذه المجموعة المخططين المشاهير الذين اتبعوا هذا المنهج التخطيطي الفوقي، من أعلى إلى أسفل، أو من القمة إلى القاع، مثل لو كوربوزيه Le Corbusier الذي خطط لإسلام آباد في باكستان، وروبرت موزس Robert Moses الذي أعاد تشكيل مدينة نيويورك في خمسينيات القرن العشرين⁽¹⁶⁾. ويعكس نفور هؤلاء المخططين من أشكال التجمعات العمرانية التلقائية غير المنظمة وظروفها - سواء كانت أحياء فقيرة أم مستوطنات عشوائية - موقفًا مهنيًا من الفوضى في حد ذاتها، إلا أنه قد يُعبّر، من جهة أخرى، عن تحيّر طبقي ضد أشكال المستوطنات هذه باعتبارها تمثل تهديدًا للنظام والسلطة.

(11) Nezar AlSayyad, "Urban Informality as a 'New' Way of Life," in: Ananya Roy & Nezar AlSayyad (eds.), *Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia* (Lanham, MD: Lexington Books, 2004), pp. 7-30.

(12) Vinit Mukhija & Anastasia Loukaitou-Sideris, "Introduction," in: Vinit Mukhija & Anastasia Loukaitou-Sideris (eds.), *The Informal American City: Beyond Taco Trucks and Day Labor* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2014), pp. 1-17.

(13) John Friedmann, *Planning in the Public Domain: From Knowledge to Action* (Princeton: Princeton University Press, 1987).

(14) James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven: Yale University Press, 1998).

(15) Marshall Berman, *All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity* (New York: Penguin, 1988).

(16) Peter Hall, *Cities of Tomorrow* (New York: Wiley-Blackwell, 2014).

نجاح هذا النوع من التخطيط الفوقي، أي من القمة إلى القاع، في خلق بيئات نابضة بالحياة، لكن ذلك لم يتحقق غالباً إلا بأثمان باهظة، تَضَمَّنَت عمليات هدم وإخلاء، تُصاحب عادة عمليات تهجير وإحلال وتجديد. ويخطر على البال هنا المناظرة الشهيرة بين جاين جاكوبز Jane Jacobs ولويس ممفورد في ستينيات القرن الماضي، حيث أصرَّ ممفورد على إمكانات التخطيط من أعلى إلى أسفل⁽¹⁷⁾، في حين ركزت جاكوبز على حق الناس العاديين في فراغات الشوارع العامة، ورفضت التدخلات الحكومية الواسعة التي تنطوي عليها الخطة المركزية Master Plan. وفي مناطق كثيرة من العالم الثالث، مثل هذا النوع من التخطيط الفوقي، في أحيان كثيرة، معياراً نموذجياً لحكومة العمران، حيث يتخذ الرؤساء والوزراء والمحافظون قرارات مصيرية من دون أي إجراءات تشاورية. ولم تنشأ معارضة لهذه الممارسات إلا في منتصف القرن العشرين، بعد بروز قضايا المساواة ومناهضة التمييز العرقي والصوت الأثوي المطالب بالمساواة.

ثالثاً: العمران التحتي: من القاعدة الشعبية إلى أعلى

تمحورت فكرة التخطيط من القاعدة الشعبية إلى أعلى، منذ بداياته، حول تمكين المستخدمين وتشجيع المشاركة المجتمعية، ولا سيما سكان الأحياء والمدن. وقد نشأ هذا التخطيط في الولايات المتحدة الأمريكية على يد مخططين، مثل بول دافيدوف الذي أكد دور المناصرة والتعددية، ودعا إلى العمل المجتمعي «من أسفل إلى أعلى»، ودافع عن دور المشاركة المجتمعية للسكان⁽¹⁸⁾. وكانت جاكوبز شخصية مؤثرة في هذه الحركة؛ إذ إنها آمنت بقدرة الناس العاديين على معرفة حاجاتهم. وبخلاف نهج موزس للتخطيط الفوقي الذي انعكس على مشاريع تجديد واسعة للمناطق العمرانية في نيويورك، أكدت جاكوبز أهمية الشوارع والأحياء والكتل الصغرى التي، وإن بدت عشوائية في عيون المخططين في تخطيطهم من أعلى إلى أسفل، تشكّل في الواقع «أنساقاً معقدة للنظام الوظيفي»⁽¹⁹⁾. وسرعان ما أصبحت «المشاركة» شعاراً لهذا النمط من التخطيط الذي يتبنّى استراتيجية تسمح للمواطنين المحرومين بدور في «السلطة الإدارية الكاملة» بإبداء حاجاتهم ورغباتهم في العملية التخطيطية⁽²⁰⁾.

ظهرت هذه الدعوة أصلاً في دول الشمال باعتبارها شكلاً من أشكال مقاومة نهج التخطيط الفوقي. لكن لم يظهر التخطيط من القاع إلى أعلى في دول الجنوب، بالطريقة نفسها، بل ظهر عن طريق تدخل نخبة من الخبراء الخارجيين، منهم مهندسون معماريون ومخططون واقتصاديون. وسلّطت هذه المجموعة الضوء على «القدرات المحلية» أسلوباً لمواجهة «المستوطنات العشوائية» التي نشأت في أعقاب التحضر السريع الذي ظهر في أواخر خمسينيات القرن الماضي وأوائل ستينياته؛ فلم ينحصر

(17) "Home Remedies for an Urban Cancer," in: Lewis Mumford, *The Urban Prospect* (San Diego: Harcourt, 1962), pp. 184–201.

(18) Paul Davidoff, "Advocacy and Pluralism in Planning," *Journal of the American Institute of Planners*, vol. 31, no. 4 (1965), pp. 331–338.

(19) Jane Jacobs, *The Death and Life of Great American Cities* (New York: Random House, 1961).

(20) Sherry R. Arnstein, "A Ladder of Citizen Participation," *Journal of the American Institute of Planners*, vol. 35, no. 4 (1969), pp. 216–224.

الاهتمام بتوفير الحكومات سكناً للفقراء في المناطق الحضرية، بل تعدّها إلى الوكالات الدولية والباحثين والمهندسين المعماريين الذين كانت لهم عن كثب مشاركات متنوعة (متعددة) في هذا النقاش وفقاً لطبيعة عملهم ومصالحهم الطبقية⁽²¹⁾.

أصبحت استراتيجية المساعدة الذاتية التي طرحها المهندس المعماري البريطاني جون إف. سي. ترنر أشهر استراتيجية للتعامل مع مشكلات الإسكان في العالم الثالث. ففي كتابه الإسكان بواسطة الناس، انتقد عجز المعماريين والمخططين عن تحديد ماهية الأفضلية للسكان المقيمين. وبوجه عام، رسم ترنر خطاً فاصلاً بين منظومات مركزية (تابعة) ومنظومات إدارة ذاتية (مستقلة)، مستنداً خلاله إلى ضرورة «استقلالية» الإسكان والخدمات. وأكد أن التقنيات المركزية والبيروقراطية الهرمية والإنتاج والتوزيع الواسعين في المنظومات التابعة، أدت إلى عواقب اقتصادية وخيمة، من بينها النفقات الإضافية للإجراءات الإدارية وتكاليف التشغيل العامة. وعلى النقيض من ذلك، تُنتج العمليات الصغيرة الحجم والمنخفضة الطاقة والتقنيات والكثيفة العمالة، رصيذاً إسكانياً مستقلاً ومنخفض التكاليف⁽²²⁾.

سرعان ما امتدّت استراتيجية الإسكان القائم على المساعدة الذاتية إلى خارج العالم الثالث، وأصبحت استراتيجية عامة للاستحواذ على الأراضي وبناء مساكن للفقراء. وتناول بول باروس لاحقاً التناقض بين التنمية المخططة والتنمية غير المخططة، مفترضاً أربع مراحل للتنمية التقليدية. الأولى «التخطيط»، وهي مرحلة تتضمن الحصول على الموافقات الإدارية. وتليها مرحلتا «التخديم» و«البناء» اللتان تسمحان ببناء منازل على أراضٍ مطروحة قانونياً. وتتضمن المرحلة النهائية «الإشغال»، بما فيه من بيع أو تأجير المنازل للمستخدمين. وأشار باروس إلى أن جميع هذه المراحل (التخطيط، والتخديم، والبناء، والإشغال) خارج متناول الفقراء في مدن عدة في العالم الثالث؛ فما يحدث على أرض الواقع هو تسلسل معكوس لهذه المراحل (إشغال، بناء، تخديم، تخطيط). ونظراً إلى أن التنمية «المخططة» تتطلب مسبقاً استثمارات ونفقات ثابتة كبيرة، تصبح التنمية «غير المخططة» (التي تبدو تنمية حضرية غير رسمية أو توسعاً حضرياً من جهة القاعدة الشعبية) الطريقة الوحيدة أمام الفقراء في المدن للحصول على أراضٍ ومساكن تُزود لاحقاً بالخدمات⁽²³⁾.

أدى الإقرار باستراتيجية ترنر إلى الإسراع في وضع توصيات لاعتماد سياسات جديدة، أبرزها تلك التي وضعها الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو الذي حدّد في كتابه الطريق الآخر أربع مراحل للتنمية الحضرية غير الرسمية، وقال إنه يمكن تحسين هذه العملية «غير القانونية» وجعلها شبه «قانونية»، من خلال الخصخصة ورفع القيود ونزع البيروقراطية⁽²⁴⁾. ثم وسّع دي سوتو هذه التوصيات في كتابه لغز رأس المال، داعياً إلى «دمج» الفقراء في القطاع الرسمي من خلال منحهم سندات ملكية تلك العقارات غير القانونية. وادّعى أن الفقراء هم أصلاً أغنى مما يتصوره الناس والحكومة، وأن مشكلتهم

(21) Turner.

(22) Ibid.

(23) Baross.

(24) De Soto, *The Other Path*.

الرئيسة تكمن في عدم قدرتهم على تحويل الأصول غير الرسمية («رأس مال ميت») إلى «رأس مال حي». واستند الحل الذي طرحه إلى إضفاء الطابع الرسمي والقانوني على ما قاموا ببنائه، ومن ثم إدراجه ضمن خريطة العمران النافذة والمعتمدة من الدولة⁽²⁵⁾.

مع ذلك، تعرّض نهج الإسكان القائم على المساعدة الذاتية أساساً لسياسات الإسكان لانتقادات واسعة، حتى قبل أن يتبنّاه ويمتدحه المستشارون الليبراليون الجدد، أمثال دي سوتو. وقد أكد رود برغس تحديداً أن العيب الأساسي في هذا النهج يكمن في افتراض غير مدروس مفاده أن نتاج الفقراء العمراني (بما في ذلك بنيتهم التحتية وليس مساكنهم فحسب) نتاج تطوعي مجاني غير محمي. كما ادّعى أيضاً أن التبعية والاستقلالية (أو الإسكان القائم على المؤسسات والمساعدة الذاتية) «استقطاب فئوي زائف»⁽²⁶⁾. وأشار إلى عدم اعتبارهما منظومتين مختلفتين أبداً، بل قطبين مختلفين من الرأسمالية؛ يمثل الأول التقييم الرسمي لرأس المال العقاري، ويمثل الآخر الإنتاج الصغير للإسكان في تشابكه مع الظروف العامة للرأسمالية. وتتبع هانس هارمز السياق البنوي الذي ظهر فيه نهج الإسكان القائم على التكامل الذاتي، وتوصل إلى أن اتباع هذا النهج يخلط بين «حرية البناء» و«ضرورة البقاء». وعلى هذا الأساس، ميّز بين «المساعدة الذاتية» التي قام بها السكان والإجراءات المماثلة التي تكفّلت بها الدولة؛ وخلص إلى أن الأول يمثل «الصراع الطبقي التحتي من 'القاع'»، بينما يجسد الثاني «الصراع الطبقي الفوقي من أعلى»، في محاولة «لزيادة الاندماج في النظام الاجتماعي العالمي القائم واستمرار تراكم رأس المال وهيمنته»⁽²⁷⁾.

أشار برغس وهارمز حينذاك إلى أن اعتماد المساعدة الذاتية للتكامل الذاتي، سياسةً رسميةً، ينقل بدوره مسؤولية إنتاج الرصيد الإسكاني إلى فقراء المدن؛ إلى حدّ أتاح للدولة التملّص من المسؤوليات المنوطة بها. وهكذا، ساهم نزع التسييس عن مسألة الإسكان في نزع التسييس عن الدولة. وبناء عليه، أكّد أنه على الرغم من تحديد ترنر التدرّج الهرمي والبيروقراطية والحجم مصادر لمشكلة الإسكان، فإنه بذلك حوّل دور الدولة إلى مسألة تقنية. ولذلك فشل دي سوتو من بعده في تحديد دورها التأسيسي في أنماط الإنتاج الرأسمالي. والمشكلة لا تكمن في فهم دور التكامل الذاتي وحدوده، في حد ذاته، أو حتى في الدعوة إلى تخطيط قائم على المشاركة المجتمعية من أسفل إلى أعلى، بل، بالأحرى، في فهم أغراض من يدافع عن هذا النوع من التخطيط. ولذلك يصبح ضرورياً دراسة ما يعنيه التوسع الحضري من أسفل إلى أعلى في الأنظمة الرأسمالية الحالية.

رابعاً: عشوائيات الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية

يمكننا تسليط الضوء هنا، من خلال أمثلة مختلفة، على عشوائيات الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية؛ إذ يساعد تحليلها في تأسيس الحجة التحليلية لهذه الدراسة. وتم اختيار الأمثلة التالية على أساس

(25) Hernando De Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000).

(26) Burgess, p. 67.

(27) Harms.

المعايير الإجرائية، بدلاً من المعايير الجغرافية أو الزمنية؛ باعتبارها أمثلة تُظهر تطور البيئة العمرانية العشوائية بصفة عامة. وكما سيتضح من خلال معالجة الحالات الأربع التالية، فإن التوسع العشوائي في الحالات الأربع محكوم بالخصوصية الثقافية لكل مجتمع.

1. فافيلّا خوسينيا، ريو دي جانيرو، البرازيل

يُنظر إلى فافيلّا خوسينيا Rocinha Favela في ريو دي جانيرو؛ وهي واحدة من أكبر مدن الصفيح في البرازيل، باعتبارها «قصة نجاح حي عشوائي»⁽²⁸⁾. فعلى عكس الظروف التي سادت في سبعينيات القرن الماضي، حينما كان سكان هذا الحي يعيشون في أكواخ خشبية وطنية من دون ماء أو كهرباء، حصل سكان المنطقة، البالغ عددهم حينذاك 150000 نسمة، على الحق الكامل في هذه الخدمات، بحلول عام 2007. وتحقق هذا التغيير أساساً بفضل برنامج تحويل مدن الصفيح إلى أحياء Favela-Barrio Program. وبدأ البرنامج في عام 1994 بمساعدة مالية من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وكان هدفه تطوير الأحياء الفقيرة؛ أي «تحويل المستوطنات العشوائية (فافيلّا) إلى أحياء معترف بها رسمياً (باريو)»⁽²⁹⁾. كما عبّر هذا البرنامج عن تحوّل في السياسة العامة في البرازيل، من اجتثاث مدن الصفيح إلى محاولة دمجها ضمن المدينة.

حينما أجرت جانيس بيرلمان متابعة للتحقيق الإثنوغرافي الذي قامت به في عام 1970 عن مدن الصفيح في ريو دي جانيرو، وجدت أن تلك التحسينات لم تُحدث فرقاً كبيراً لدى سكان حي خوسينيا⁽³⁰⁾، ففي حين استخدم الآباء في ما مضى شبح الفقر لتقريع أطفالهم، مثل تردد مقولة «إذا لم تبقَ في المدرسة وتواطب على الدراسة، فسوف تصبح مجرد زبال»، أصبحت وظيفة الزبال تحتاج إلى شهادة دبلوم بعد ثلاثة عقود من ذلك. وعلى صعيد آخر، صرّح كثير من السكان لبيرلمان، بأنهم «تضرّروا» من التحسينات التي قامت بها الحكومة أو الوكالات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وعلى حد قول بيرلمان حينذاك: «أدى وجود عدد كبير جداً من المرشحين الذين يلتمسون أصوات فافيلّا، والوعود الكثيرة التي لم تتحقق، إلى تفشي الفساد السياسي وتعميق نزعة التشكيك»⁽³¹⁾.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح حي خوسينيا موقعاً لسياحة مدن الصفيح؛ فالسائح يستطيع بواسطة موقع «اكتشاف البرازيل»⁽³²⁾ ترتيب زيارة مقابل 30 دولاراً يروي له خلالها مرشدٌ سياحي محلي

(28) Robert Neuwirth, "Squatters and the Cities of Tomorrow," *City*, vol. 11, no. 1 (2007), pp. 71–80.

(29) Ananya Roy, "Urban Informality: Toward an Epistemology of Planning," *Journal of the American Planning Association*, vol. 71, no. 2 (2005), pp. 147–158.

(30) Janice Perlman, *The Myth of Marginality* (Berkeley: University of California Press, 1976).

(31) Janice Perlman, "Marginality: From Myth to Reality in the Favelas of Rio de Janeiro, 1969–2002," in: Roy & Alsayyad (eds.), pp. 105–146.

(32) "Favela Tour– A Walk Inside the Biggest Favela in Latin America," *Brazil Expedition*, accessed on 16/3/2017, at: <https://brazilexpedition.com/>

عن «الحياة في فافيليا وما تعنيه للناس الذين يعيشون هنا»⁽³³⁾. وتُروّج مجلات الأعمال هذه النشاطات على أنها «فرص ريادية» لسكان فافيليا⁽³⁴⁾. لكن الحقيقة أن على سكان حي خوسينيا أن يتحملوا هذا التلصص عليهم خلال مزاوله جوانب من حياتهم اليومية، بينما يظلون قابعين في أسفل السلم الاقتصادي من دون أمل يذكر في الارتقاء.

2. فافيليا السلفادور، ليما، بيرو

يُستشهد غالباً بفافيليا السلفادور Villa El Salvador في ليما، في بيرو، باعتبارها مثالاً على نجاح التوسع الحضري غير الرسمي الذي أقرته الدولة. لقد بدأ هذا التوسع على هيئة غزو شبه عفوي للأراضي في منطقة تسمى بامبلونا في عام 1971. وخلال هذا العمل المشوب بالنزاعات، قُتل زعيم يدعى سلفادور سالديفار، وجُرح كثير من المستوطنين المحتملين. لكن تدخل الكنيسة الكاثوليكية مكن الغزاة من نشر دعاية واسعة وتجميع قواهم من خلال إظهار أفعالهم دليلاً على الغياب المعمم للعدالة الاجتماعية. وأجبر وزير الداخلية، الجنرال أرماندو أرتولا أكرات، على الاستقالة في وقت لاحق، وُسّح للغزاة بتسمية مستوطناتهم على اسم الزعيم المقتول⁽³⁵⁾. وبحلول عام 1978، وصل عدد سكانها إلى 300000 نسمة⁽³⁶⁾. وفي عام 1983، تحولت إلى منطقة حضرية مستقلة. وبعد مضي خمسة عشر عاماً، أصبحت فافيليا السلفادور أيضاً محط اهتمام السياسات التي اقترحها هيرناندو دي سوتو. فبين عامي 1996 و2005، تم تقنين المنطقة بما يشمل 650000 عقار في ليما وحدها⁽³⁷⁾. لكن الغريب أن الاعتراف القانوني وإضفاء الطابع الرسمي أديا إلى انخفاض عدد المنظمات المجتمعية⁽³⁸⁾. وفي أثناء ذلك، أدت السياسات الليبرالية الجديدة لنظام ألبرتو فوجيموري (1990-2000) إلى إلحاق الضرر بالشركات الصغيرة في فافيليا السلفادور، من جرّاء المنافسة العالمية. كما استمرت الظروف البيئية الضارة بالصحة؛ فحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، كانت نسبة 40 في المئة من سكانها لا تزال محرومة من مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي⁽³⁹⁾. ومنذ عام 1999، أطلق رؤساء بلدية فافيليا السلفادور مجموعة برامج ومشروعات لتعزيز الإدارة التشاركية وتحسين الظروف المادية، لكن معظمها فشل في تحقيق نتائج إيجابية؛ بسبب ضعف التمويل ونقص الخبرة المهنية وانعدام الثقة التام. وأدى تشتت المشاركة العامة إلى تقويض إضافي لقدرة السكان على التعبير عن آرائهم. كما أدى استمرار الفقر إلى تفاقم هذا الوضع.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) De Soto, *The Other Path*.

(36) Nezar AlSayyad, "Squatting and Culture: A Comparative Analysis of Informal Developments in Latin America and the Middle East," *Habitat International*, vol. 17, no. 1 (1993), pp. 33-44.

(37) Jörg Plöger, "Gated Barriadas: Responses to Urban Insecurity in Marginal Settlements in Lima, Peru," *Singapore Journal of Tropical Geography*, vol. 33, no. 2 (2012), pp. 212-225.

(38) Plöger.

(39) Michaela Hordijk, "Participatory Governance in Peru: Exercising Citizenship," *Environment and Urbanization*, vol. 17, no. 1 (2005), pp. 219-236.

تُبين حالتا فافيلّا خوسينيا في ريودي جانيرو في البرازيل، وفافيلّا السلفادور في ليما في بيرو، التناقض الكامن بين نهجي التخطيط من الأعلى، والتخطيط السفلي، والآثار السلبية الاجتماعية والثقافية التي تُسببها الأحياء العشوائية في حياة سكانها، بتجاهلها الدور الثقافي وخصوصية كل مجتمع على حدة. أما الحالتان التاليتان فتقيّمان العمليات التي يجري من خلالها توسّع المجتمعات العمرانية غير الرسمية في الشرق الأوسط. وتناقش الحالة التالية حالة مصر التي يقوم فيها التوسع العشوائي، بناءً على عمليات التقسيم غير القانوني للأراضي الزراعية التي يكتفها التوسع العمراني في القاهرة. ويناقش المثال الأخير حالة المملكة العربية السعودية في السبعينيات والثمانينيات، وهي حالة ارتبطت فيها عملية التوسع العشوائي بقدرة السكان على استغلال اللوائح والقوانين الرسمية.

3. «الزبالين»، القاهرة، مصر

«الزبالين» كلمة عربية مصرية تعني حرفياً «عمّال جمع القمامة». لكنها في القاهرة، تشير أيضاً إلى حيّ يحمل هذا الاسم، يقع على الحافة الشرقية للمدينة، يقطن فيه جامعو القمامة. يتمحور عمل هؤلاء الأشخاص، ومعظمهم يعتنق الديانة المسيحية، وهي الأقلية الدينية الرئيسة في مصر، في جمع فضلات الطعام وبقايا الورق والصناديق والزجاجات والمواد البلاستيكية من باقي أرجاء المدينة ونقلها إلى حي الزبالين الذي يقوم سكانه بتنظيفها ومعالجتها وإعادة بيع ما هو صالح منها للاستخدام. ويعيش الحي باعتباره مدينة قائمة بذاتها، وتحتوي على محلات بقالة وجزارة ومقاهٍ ومدرسة. وتنطوي حياة جامع القمامة على عمل شاق وقذر. كما أنه عرضة للخطر نتيجة تعامله مع أجسام حادة كالإبر والشظايا المعدنية والزجاج المكسور، وكذلك البكتيريا المسببة للأمراض، ويتعزز هذا مع قلّة الوعي بمدى المخاطر الناجمة عن ذلك. ومع ذلك، من المألوف في حي «الزبالين» توريث الوظيفة من جيل إلى آخر. وعلى الرغم من وجود مدرسة في الحي، فإن أطفال جامعي القمامة قلّما يملكون خياراً عدا السير على خطى آبائهم.

جرت محاولات متعددة لإضفاء الطابع الرسمي على عملية جمع النفايات في القاهرة، كان أبرزها محاولات قامت بها شركات دولية لإدارة النفايات⁽⁴⁰⁾. كما أطلقت محافظة القاهرة مشروعات لنقل سكان حي «الزبالين» إلى مناطق أخرى في ضواحي المدينة، وهي محاولة أدت إلى رفع قيمة الأراضي وصبّت في مصلحة المطوّرين العقاريين والمستثمرين الراغبين في «تجميل» المنطقة⁽⁴¹⁾. وفي عام 1981، أُطلق برنامج «الزبالين» للبيئة والتنمية بتمويل من البنك الدولي، الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الحي. وبحلول التسعينيات، استُبدلت معظم الأكواخ المؤقتة في الحي بأبنية أكثر صلابة من الخرسانة والطوب⁽⁴²⁾. وعلى الرغم من تحسن جودة السكن، فإن مسحاً أُجري في عام 2004، أشار إلى استمرار خشية السكان من تعرّضهم للتهجير نتيجة التحسينات التي طرأت

(40) Ragui Assaad, "Formalizing the Informal? The Transformation of Cairo's Refuse Collection System," *Journal of Planning Education and Research*, vol. 16, no. 2 (1996), pp. 115–126.

(41) Wael Fahmi, "The Impact of Privatization of Solid Waste Management on the Zabaleen Garbage Collectors of Cairo," *Environment and Urbanization*, vol. 17, no. 2 (2005), pp. 155–170.

(42) Ibid.

على الحي والمضاربات الخاصة. كما لا يزال الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي غير كافٍ، ولا سيما بسبب الوظيفة التاريخية للموقع. وأدت انهيارات صخرية مدمرة إلى تكثيف المساعي الرامية إلى نقل مدينة «القمامة»/ حي «الزبالين»⁽⁴³⁾؛ فقد حدث الانهيار الأول في عام 1993، وأسفر عن مقتل 70 شخصًا. وفي عام 2008، استيقظ السكان مرة أخرى على صوت تدرج الصخور تجاههم، الذي تسبب في تدمير قرابة 100 مبنى من الطوب، وقتل أكثر من 100 شخص. وانصبّ غضب السكان على الحكومة، وقالوا إنها أهملت بؤادر الكارثة، بما فيها تشقق الجدار الاستنادي، ويستمر إهمال المشكلة إلى أن تظهر فاجعة جديدة ككارثة زلزال عام 1993. وفي أثناء البحث عن جثث أفراد الأسر الذين «دُفِنوا أحياء»، اشتكى السكان من أن «أحدًا لم يستمع إليهم لأنهم فقراء، لا حول لهم ولا قوة، ومصنّفين كمستوى أدنى من البشر»⁽⁴⁴⁾.

4. سيد الشهداء، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

قد نستفيد هنا من العودة إلى الوراثة إلى سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. في المدينة المنورة، رابع أكبر مدينة في السعودية، يعيش نحو خمس السكان على أرض تم «احتلالها» بصفة غير قانونية. ليس الاستيلاء ظاهرة عمرانية جديدة في السعودية، بل هو استمرار للقوانين والأعراف التقليدية. تثبّط السلطات المحلية في المدينة المنورة عمليات الاستيلاء على الأراضي وتُعيّن حراسًا للأراضي غير المستوطنة، فيقترب واضعو اليد حينذاك من الأرض خلال عطلات نهاية الأسبوع، أو في الأوقات التي تكون فيها الأرض غير مستخدمة أو مستوطنة. فينبون أولاً سياجًا حول قطعة أرض، ثم ينصبون فيها خيمة أو كوخًا، بأي مادة قد تكون متاحة، ثم يرفع المحتلون قضيتهم إلى محكمة دينية ويطلبون تقنين مطالبتهم بالأرض. يشترط القانون أولاً أن يُصرّح شاهدان ورئيس البلدية المحلي على أن الأرض لم تُستخدم من قبل، وليست مخططة لمشاريع عامة. ثانيًا، يجب على واضعي اليد تحسين الأرض لجعلها صالحة للسكن (أي يجب أن يكونوا قد بنوا سياجًا أو خيمة أو كوخًا). وفقًا للشرعية الإسلامية، حين ذاك يمكن نقل ملكية الأرض إلى «محتليها»، ويمكن تقنين الاستيطان عليها إذا تم استيفاء هذه الشروط. وبناء عليه، تشغل معظم الأراضي غير الصالحة للاستخدام الزراعي أو البناء في المدينة المنورة مستوطنات كانت في البداية غير قانونية، لكن تم تقنينها لاحقًا من خلال القنوات الرسمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر منطقة سيد الشهداء، مستوطنة عشوائية ظهرت على طول سفوح جبل أحد على بعد نحو أربعة كيلومترات شمال المدينة ووسطها. في عام 1978، كان عدد سكانها 10000 نسمة. وتُظهر الدراسات التفصيلية للمستوطنات في المدينة المنورة، التي أجريت لاحقًا، أن مناطق العشوائيات المختلفة تقوم على علاقات القرابة والروابط القبلية والجغرافية، وبهذه الطريقة اكتسبت التطورات العشوائية تنظيمًا اجتماعيًا قائمًا على الأقارب والقبائل.

(43) Wael Fahmi & Keith Sutton, "Cairo's Contested Garbage: Sustainable Solid Waste Management and the Zabaleen's Right to the City," *Sustainability*, vol. 2, no. 6 (2010), pp. 1765–1783.

(44) Amnesty International, *Buried Alive: Trapped by Poverty and Neglect in Cairo's Informal Settlements* (London: Amnesty International Publications, 2009).

من المهم ملاحظة أن المستوطنات العشوائية في السعودية يتم تعريفها على أساس عدم شرعيتها الأولية. على الرغم من أن للمقيمين في الأراضي العشوائية الحق في الحصول على قروض بناء منخفضة الفائدة بمجرد إضفاء الشرعية على «احتلالهم» للأراضي - مثل أي مشروع للطبقة الوسطى أو العليا - فإنهم يُعرفون على أنهم سكان مستوطنات عشوائية بناءً على عمليات تكوينهم. ويشير سليم بخاري، في دراسته عن التجمعات العشوائية في السعودية، إلى الاستيلاء على الأراضي باعتباره ظاهرة «مقبولة كجزء من التقاليد القانونية والاجتماعية والثقافية». وقد استفاد فقراء الحضر في المدينة المنورة من التقاليد الإسلامية القائمة للحصول على الأرض والمأوى؛ فقد أدى وجود مثل هذه التقاليد في المجتمع السعودي إلى عمليات تكوين العشوائيات التي يتم تطويرها بالتدريج والتراكم⁽⁴⁵⁾. لم تتطلب حيازة الأرض والمأوى في هذا السياق الثقافي عملاً جماعياً منظماً مسبقاً أو واسعاً لعملية «الاحتلال» غير المشروع للأراضي في السعودية، ولذلك تقدّم المملكة مثلاً واضحاً على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للعمليات المبتكرة التي توصل من خلالها فقراء الحضر إلى استراتيجيات فعالة للحصول على مأوى.

تُظهر الحالات الأربع السابقة محاولات مختلفة من عمليات تطوير الإسكان العشوائي. وتمثل الحالات المختارة من الشرق الأوسط، التي حدثت في ظل ظروف اجتماعية وسياسية متميزة، عمليات مشتركة تقوم على الحاجة إلى الحفاظ على طابع تدريجي، يتجنب فيها «المحتلون» المواجهة أو التفاوض مع الحكومة أو الأحزاب السياسية. وقد أثبتت الطرق، التي يحصل من خلالها فقراء الحضر في الشرق الأوسط على مأوى، أنها ذات طابع غير تصادمي، بناءً على التراكم التدريجي، وهو عكس ما يحدث في أميركا اللاتينية؛ حيث تؤدي السياسة والمواجهة مع الحكومة والأحزاب المعارضة دوراً مهماً في حصول الفقراء على الحق في الاستيلاء على أراضي الدولة وتحويلها مع الوقت إلى مجتمعات متكاملة ذات بنية تحتية. لكننا نستطيع القول إن عدم شرعية حيازة الأراضي وعدم تنظيم أساليب البناء أمران شائعان في العملية التي يحصل من خلالها فقراء الحضر، في كل من أميركا اللاتينية والشرق الأوسط، على مأوى. ويمكن أن ننظر إلى القيود الهيكلية الضمنية في تطور الرأسمالية التابعة في كلا الإقليمين على أنها تستبعد بطريقة منهجية فقراء الحضر من سوق الإسكان، وتضعهم خارج الطرق الرسمية لإنتاج الإسكان بوصفه سلعة في السوق تُباع وتُسبَدَل.

استنتاجات: مستقبل العشوائيات وأهمية العامل الثقافي

من أين يبدأ مسار التخطيط العمراني من أسفل إلى أعلى؟ وبماذا يبدأ مسار من أعلى إلى أسفل؟ إذا قُصد بالتخطيط من أعلى إلى أسفل أن يكون نقيضاً للتوسع الحضري من أسفل إلى أعلى، فإن «الأعلى / القمة» هنا تتضمن جوانب لا حصر لها من السلطة المهيمنة. ومن هنا يجب أن نراجع فكرة خط الأساس الذي تنبثق منه القرارات؛ ما يسمح لنا بتتبع ماهية «الأعلى / القمة» و«الأسفل / القاع». وبناءً على ذلك، يجب علينا أن نسعى لإعادة تحديد مستويات التدخل واتجاهها. فلا يمكن مناقشة التوسع الحضري

(45) M. Saleem Bukhari, "Squatting and the Use of Islamic Law – a Case Study of Land Occupation in Madinah Munawara, Saudi Arabia," *Habitat International*, vol. 6, no. 5–6 (1982), pp. 555–563.

«من الأعلى» أو «من الأسفل» بطريقة متوازنة، إلا بعد هذا التقييم. لكن عملية التخطيط، سواء من أعلى إلى أسفل، أو من أسفل إلى أعلى، مقيدة بالعمل من خلال تراتبية هرمية مؤسسية. ففي التخطيط من أعلى إلى أسفل، يتخذ أصحاب السلطة إجراءات مباشرة، بينما في التخطيط من أسفل إلى أعلى، تُفرد الهياكل المؤسسية حيزًا مكانيًا لمن يفتقر إليه. بمعنى أن فكرة الأعلى والأسفل تخلق حيزًا كليًا يُحدد اتجاه صنع القرار والعمليات التي ينخرط فيها الأثرياء أو الفقراء، الأقوياء أو الضعفاء. ويفترض التخطيط من أعلى إلى أسفل سهمًا هابطًا من مصدر السلطة في الأعلى. أما التخطيط من أسفل إلى أعلى، فيفترض سهمًا صاعدًا من الضعفاء في الأسفل. إن ما يهمنا هنا حقًا هو القدرات الناشئة في «المنطقة» الكامنة بينهما، وتُعتبر هذه المنطقة «رمانة الميزان» لأي مجتمع، وغياها يؤثر سلبًا في النواحي كافة، سواء الاجتماعية منها أم الاقتصادية. وربما يقال إن العلاقة بين «من الأعلى» و«من الأسفل»، والاتجاه بينهما، يتغيران بمرور الزمن؛ إذ ساهمت الثورات الحضورية المبكرة في أولوية مسار من أعلى إلى أسفل.

في هذا الصدد، دعا الاستشاريون الليبراليون الجدد، أمثال دي سوتو، إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. لكنّ الأزمات المالية المتلاحقة في القرن الحالي قدّمت بالفعل دليلًا دامغًا على عدم استفادة الفقراء من هذا النهج، بل أظهرت الأحداث ميل القطاع الرسمي، من البنوك إلى الحكومات، إلى العمل على نحو غير رسمي؛ من خلال استغلال الثغرات القانونية لمصلحة أصحاب النفوذ فيزدادون ثراءً. وفي الواقع، كشفت حالات احتيال مالي عدة حدثت مؤخرًا أن النجاح في المجتمعات الرأسمالية لا يعتمد على «الأسواق الحرة» وتخفيف القيود فحسب، بل على التلاعب بوسائل الإعلام أيضًا لتحويل الانتباه و«رفع الدعاوى القضائية الجائرة لإسكات المعارضة» واستخدام «المال» لشراء «دعم السياسيين الرئيسيين»⁽⁴⁶⁾. وعلى المنوال نفسه، يمكن اعتبار إضفاء الطابع الرسمي على الإسكان القائم على المساعدة الذاتية سياسات إسكان رخيصة لا تتطلب تغييرات في الهيكلة أو في تخصيص الموارد. كما يشجع على «دمج» الفقراء في هياكل السلطة كدافعي ضرائب ومستهلكين للسلع والخدمات المخصصة من دون مقابل يُذكر.

يبدو اليوم أن الأمل في توسع حضري فعال من أسفل إلى أعلى للمناطق الحضورية غير الرسمية، عن طريق الإسكان القائم على التكامل الذاتي وغيره من التدخلات، بعيد المنال كما كان دائمًا. فالمشكلة لا تكمن في ما يُحتفى به على أنه توسع حضري من أسفل إلى أعلى، يكون غالبًا منفصلًا عن الواقع، فحسب، بل يبدو أيضًا أنه محكوم عليه بالوقوع في دوامة هابطة، أو ما يمكن تسميته توسعًا حضريًا «من الأسفل إلى أسفل». فعلى سبيل المثال، كافحت مجتمعات الطبقات الدنيا طويلاً في سبيل حصولها على سندات ملكية رسمية للأراضي والعقارات، من دون تحقيق نجاح يذكر. وفي النهاية، قامت أيضًا ببناء مستوطناتها باستخدام وسائل محلية واستراتيجيات غير رسمية وطرق غير مشروعة غالبًا. لكن هذه الإنجازات نجمت غالبًا عن تفاني المنظمات المحلية، أو عن تحالفات مع أحزاب وقادة سياسيين أو عبر مفاوضات مع الجيش ونخبة رجال الأعمال، وحتى عن «كارتيلات المخدرات» في بعض الحالات. ولذلك، تواجه تلك

(46) Ray Bromley, "Power, Property, and Poverty: Why De Soto's 'Mystery of Capital' Cannot be Solved," in: Roy & AlSayyad (eds.), pp. 271–288.

المعاقل خلال المواسم الانتخابية في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا، أو بسبب الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط، مصائر مختلفة جذرياً؛ فبعضها يتوسع بسرعة، وبعضها يُدمر تماماً.

يتم تحديد الطرق التي يستجيب بها فقراء الحضر في المجتمعات المختلفة لهذا الوضع بالخصوصيات الثقافية لكل مجتمع، وتفسر الاختلافات الملحوظة للنطاق التفاضلي للبدائل التي يواجهها فقراء الحضر في سياقاتهم الثقافية. وتشكل هذه السياقات الثقافية التفاضلية باستمرار، من خلال عوامل مثل أنظمة الملكية وأنظمة التنظيم الاجتماعي والأعراف القانونية والدين وأنظمة الأقارب والعلاقات العرقية والعلاقات بين الجنسين؛ وباختصار، نظام واسع من القيم والمعايير التي تحكم الفرد والسلوك الجماعي داخل المجتمع وتجاه الدولة. لذلك، قد ننظر إلى الاختلافات السلوكية بين واضعي اليد في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط على أنها تعبير عن مجموعة معقدة من العلاقات المترابطة التي تحدد السلوك الذي تنظم به المجتمعات الحياة الاجتماعية و«تحل» النزاعات. وتشير العمليات والطرائق التفاضلية للتطورات غير الرسمية عبر المناطق إلى سياقاتها الثقافية المميزة، التي تضم أيضاً الثقافات السياسية المتميزة لتلك المجتمعات. ولفهم دور الثقافة في سياق مقارنة، من المهم أن نذكر أن جميع مناهج الثقافة تشترك في أمر واحد: تأكيد أهمية الثقافة في العمليات الاجتماعية للتغيير، ويمكن أن نستخلص مما سبق أن الإنسان هو الأساس، وأنه كلما زاد وعيه وإدراكه، خلق ذلك مجتمعاً عمرانياً متجانساً إلى حد بعيد، تقل فيه العقبات، وتُطرح الحلول ضمنه بسهولة حتى مع وجود ضائقة اقتصادية في المستويات المتدنية. ومن ضمن وجهة النظر التي تطرحها هذه الدراسة تعريف الثقافة باعتبارها الوسيط بين اختيار الفرد والبنية المجتمعية الأكبر. وتتم تصفية تأثير القيود الهيكلية على المستوى الكلي من خلال آليات مختلفة مثل الدين وقواعد السلوك للعمل الجماعي أو الأدوار الذكورية التقليدية المجتمعية؛ إذ إنها تؤثر كلها في استجابة الفرد أو الجماعة في التصرف. لذلك، يُنظر إلى الثقافة على أنها مصفوفة من القوى الهيكلية والفردية المترابطة، التي تحدد نطاق البدائل الممكنة المقبولة التي يمكن أن يختار بينها الجماعات أو الأفراد، إذا سمحت الظروف الأخرى.

أراد السكان، في جميع الأمثلة المذكورة، الحصول على شرعية مؤسسية واقتصادية أكثر من أي شيء آخر. فما حصلوا عليه عموماً كان في أحسن أحواله حذاً أدنى من القوينة، لا يتمتع بالضرورة بقوة الشرعية نفسها. فالشرعية تحيل إلى الاعتراف والقبول بصلاحيات وملاءمة الناس والأشياء والأماكن. وفي حين لا ينفصل مفهوم الشرعية من الناحية النظرية عما هو قانوني، فثمة أشياء على أرض الواقع قد تكتسب الشرعية من دون أن تكون قانونية، أو قد تكون قانونية من دون أن تكتسب الشرعية، فالشرعية أكثر تعقيداً بكثير، فمن خلالها يرغب السكان في تحسين بيئتهم العمرانية وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

لقد حصلت مستوطنة فافيلو السلفادور في ليما في بيرو ومنطقة الزبالين في القاهرة في مصر على بعض عناصر القوينة، وتلقّت بنية تحتية وخدمات أفضل من ذي قبل. لكن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان لم تتحسن إلا قليلاً، مقارنة بفترات نشوئهم قبل عقود عدة. ومن ثم، ألا يجب اعتبار ما حدث لهم تحسناً أو تخطيطاً عمرانياً من أسفل إلى أعلى، لأنه في الواقع ليس هو إلا تغييراً حضرياً «من الأسفل إلى أسفل»؟ من المؤكد أن استراتيجيات التكامل الذاتي من أسفل إلى أعلى، المستخدمة في هذه

المستوطنات، لم تُحقّق تحسناً كبيراً في حياة السكان. لكن ذلك لا يعود إلى تدهور ظروفهم الكلية فحسب، بل إلى أنهم أيضاً لم يتمكنوا أبداً من تجاوز خط الأساس الذي يحقق التحضر الحقيقي.

عادةً ما يتم تطوير استراتيجيات البقاء في العشوائيات ضمن قيود هيكلية، لكن وفقاً للمعايير والقوانين والممارسات القائمة التي تشكل الحياة الاجتماعية، ومن ثمّ يمكن اعتبارها محددة ثقافياً. يرتبط السلوك المحدد لفقراء الحضر، في الحصول على المأوى، ارتباطاً وثيقاً بمجموعة الإمكانيات المتاحة لهم. وفي هذا الصدد، قد تكون الاستراتيجية الأكثر فاعلية في حالة أميركا اللاتينية هي المشاركة في النشاط السياسي أو الانسحاب منه. في سياق اجتماعي واحد، يمكن زيادة فاعلية استراتيجية المأوى من خلال المشاركة السياسية إما من خلال الاستقطاب وإما المواجهة. أما في حالة الشرق الأوسط، فيمكن تلبية حاجات الإسكان على نحو أكثر فاعلية، من خلال الانسحاب من القنوات السياسية وتطوير عملية تدريجية وغير مزعجة سياسياً.

على هذا الأساس، يمكننا شرح الاختلافات في عمليات الاستيلاء عبر أميركا اللاتينية والشرق الأوسط. ففي أميركا اللاتينية، يكون النهج الأكثر فاعلية للمحتلين هو التواصل مع النظام السياسي، من خلال الأحزاب الرسمية أو المعارضة، واستخدام المسابقات الانتخابية لتعزيز مصالحهم. علاوة على ذلك، فإن فرص نجاح احتلال أرض معينة في البرازيل أو بيرو تميل إلى الزيادة مع زيادة نطاق المشاركة الشعبية فيها. على العكس من ذلك، بحث فقراء الحضر في الشرق الأوسط عن فرص في أماكن أخرى، وطوروا استراتيجيات متميزة من أجل زيادة فاعليتهم في الحصول على مأوى. واستخدم فقراء الحضر في السعودية القوانين الإسلامية القائمة لإضفاء الشرعية على الأرض. وفي مصر، استفاد فقراء واضعي اليد من فرصهم في البقاء على أراضٍ زراعية مقسمة تقسيمًا غير قانوني، عن طريق زيادة إخفائهم أو الانسحاب من القنوات الرسمية واستخدام النظم التقليدية للتنظيم الاجتماعي لتنظيم حاجاتهم وحلّها. وهنا ندرك أن عمليات تسوية العشوائيات، والنضج وإضفاء الطابع الرسمي، تختلف من منطقة إلى أخرى، وفقاً للمتغيرات الثقافية المحددة جداً لكل منطقة أو بلد.

إن فكرة التخطيط العمراني من أسفل إلى أعلى، عادة، لا تفشل في تحسين الظروف فحسب، بل إن المهندسين المعماريين والمخططين الذين يدافعون عنها قد يلحقون ضرراً حقيقياً بالبيئة القائمة أيضاً. فمثلاً، كان الهدف من برنامج فافيل - باريو هو برنامج تحويل مدن الصفيح إلى أحياء، الذي أطلقته مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل من أعمال المهندس المعماري خورخي ماريو خاوريجي Jorge Mario Jáuregui في تسعينيات القرن الماضي، هو إشراك سكان الحي الفقير في «عملية تخطيط ضمن إطار مشاركة جمعية مع مهندسين معماريين وخبراء تقنيين آخرين من منظمة العمارة من أجل الإنسانية»⁽⁴⁷⁾. واحتُفي في ما بعد بتصاميم التدخلات من خطوط الكهرباء تحت الأرض، إلى توفير السلاسل ذات الألوان الزاهية والبوابات المصنوعة من الطوب، باعتبارها خدمات أساسية تدمج الأحياء الفقيرة في المدينة الرسمية. واعتبر الإعلان عن إنشاء مرافق، مثل مراكز الرعاية النهارية وصالات الغسّالات الجماعية وقاعات رقص السالسا، كمسعى «لجذب المجتمع وتشجيعه على الشروع في رحلته للتحسين الذاتي».

(47) Architecture for Humanity, *Design Like You Give a Damn: Architectural Responses to Humanitarian Crises* (New York: Metropolis Books, 2006).

وفي الوقت نفسه، شُقَّت الطرق أول مرة للسماح «لإدارات الشرطة والصرف الصحي بالوصول إلى أجزاء من المدينة كان متعذراً الوصول إليها». لكن المشكلة الحقيقية هنا لم تكن في اعتبار الأحياء الفقيرة كيانات حضرية معزولة، يتعذر الوصول إليها وغير مندمجة وتحتاج إلى لمسة من خبراء العاصمة فحسب، بل كانت تمثل أيضاً، في رأي المصممين، بضرورة إزالة المنازل القائمة وهدمها لتشييد بنية تحتية تسمح بالاندماج وتستوعب الفقراء في المدينة الرسمية.

تجب الإشارة هنا إلى أن المماريين والمخططين، بمفردهم، لا يمكنهم معالجة قضايا الفقر في المناطق الحضرية، أو حل مشكلاته المتجذرة في التفاوت الاقتصادي البنيوي. ويُعدّ منهج الإسكان القائم على التكامل الذاتي، على غرار ما قامت به منظمة العمارة من أجل الإنسانية، شكلاً من الأعمال الخيرية في أحسن أحواله، لكنه يُدرج أيضاً في حلول السياسات التي تعزل قضية الإسكان عن الظروف البنيوية للتنمية الرأس مالية. فما هو على المحك هنا ليس التصميم في حد ذاته، ولا نيات المهندسين المعماريين والمخططين، بل يكمن في أن ما يسعون لمعالجته يتجاوز غالباً قدرة مهنتهم بكثير. فالفقر المزمن هو أكثر بكثير من نقص في الحيز العام، يمكن أن يعالجه المهندسون المعماريون والمخططون بحلول تصميمية. وليس التخطيط من أسفل إلى أعلى رؤية شاملة كلياً، فهو يستطيع في أحسن الأحوال معالجة الأوضاع المتدهورة القائمة أصلاً، لكنه لا يستطيع اجتثاث الأسباب الجذرية للفقر؛ لأنه هيكلي يجب علاجه كلياً بكل جوانبه.

References

المراجع

- AlSayyad, Nezar. "Squatting and Culture: A Comparative Analysis of Informal Developments in Latin America and the Middle East." *Habitat International*. vol. 17, no. 1 (1993).
- Amnesty International. *Buried Alive: Trapped by Poverty and Neglect in Cairo's Informal Settlements*. London: Amnesty International Publications, 2009.
- Architecture for Humanity. *Design Like You Give a Damn: Architectural Responses to Humanitarian Crises*. New York: Metropolis Books, 2006.
- Arnstein, Sherry R. "A Ladder of Citizen Participation." *Journal of the American Institute of Planners*. vol. 35, no. 4 (1969).
- Assaad, Ragui. "Formalizing the Informal? The Transformation of Cairo's Refuse Collection System." *Journal of Planning Education and Research*. vol. 16, no. 2 (1996).
- Baross, Paul & Jan van der Linden (eds.). *The Transformation of Land Supply Systems in Third World Cities*. Aldershot: Brookfield, 1990.
- Berman, Marshall. *All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity*. New York: Penguin, 1988.
- Bukhari, M. Saleem. "Squatting and the Use of Islamic Law –a Case Study of Land Occupation in Madinah Munawara, Saudi Arabia." *Habitat International*. vol. 6, no. 5–6 (1982).

- Castells, Manuel. *The City and the Grass Roots*. Berkeley: University of California Press, 1983.
- Collier, David. *Squatters and Oligarchs: Authoritarian Rule and Policy Change in Peru*. Baltimore: John Hopkins University Press, 1976.
- Davidoff, Paul. "Advocacy and Pluralism in Planning." *Journal of the American Institute of Planners*. vol. 31, no. 4 (1965).
- De Soto, Hernando. *The Other Path*. New York: Harper & Row Publishers, 1989.
- _____. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books, 2000.
- Fahmi, Wael. "The Impact of Privatization of Solid Waste Management on the Zabaleen Garbage Collectors of Cairo." *Environment and Urbanization*. vol. 17, no. 2 (2005).
- Fahmi, Wael & Keith Sutton. "Cairo's Contested Garbage: Sustainable Solid Waste Management and the Zabaleen's Right to the City." *Sustainability*. vol. 2, no. 6 (2010).
- Friedmann, John. *Planning in the Public Domain: From Knowledge to Action*. Princeton: Princeton University Press, 1987.
- Hall, Peter. *Cities of Tomorrow*. New York: Wiley-Blackwell, 2014.
- Hordijk, Michaela. "Participatory Governance in Peru: Exercising Citizenship." *Environment and Urbanization*. vol. 17, no. 1 (2005).
- Jacobs, Jane. *The Death and Life of Great American Cities*. New York: Random House, 1961.
- Mukhija, Vinit & Anastasia Loukaitou-Sideris (eds.). *The Informal American City: Beyond Taco Trucks and Day Labor*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2014.
- Mumford, Lewis. *The Urban Prospect*. San Diego: Harcourt, 1962.
- Neuwirth, Robert. "Squatters and the Cities of Tomorrow." *City*. vol. 11, no. 1 (2007).
- Perlman, Janice. *The Myth of Marginality*. Berkeley: University of California Press, 1976.
- Pillai, Vijayan K. & Lyle W. Shannon (eds.). *Developing Areas: A Book of Readings and Research*. Oxford: BERG, 1995.
- Plöger, Jörg. "Gated Barriadas: Responses to Urban Insecurity in Marginal Settlements in Lima, Peru." *Singapore Journal of Tropical Geography*. vol. 33, no. 2 (2012).
- Roy, Ananya & Nezar AlSayyad (eds.). *Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia*. Lanham, MD: Lexington Books, 2004.
- Roy, Ananya. "Urban Informality: Toward an Epistemology of Planning." *Journal of the American Planning Association*. vol. 71, no. 2 (2005).
- Scott, James C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven: Yale University Press, 1998.
- Turner, John F.C. *Housing by People: Towards Autonomy in Building Environments*. New York: Pantheon Books, 1977.
- Ward, Peter M. (ed.). *Self-Help Housing: A Critique*. London: Mansell, 1982.

رشيد بن بيه | Rachid Benbih*

الإبستمولوجيا النسوية وتأثيرها في إنتاج المعرفة السوسولوجية وفهمها في المنطقة العربية

The Impact of Feminist Epistemology on the Production and Understanding of Sociological Knowledge in the Arab Region

ملخص: تحلل هذه الدراسة تأثير الإبستمولوجيا النسوية في إنتاج المعرفة السوسولوجية وفهمها في المنطقة العربية. وتفترض وجود انفصال بين النظرية النسائية والنظرية الاجتماعية؛ وهو انفصال لا يُسعف علم الاجتماع العربي الاستفادة من المنظور النقدي للإبستمولوجيا النسوية في فهم «الآخر» المهمّش والمختلف والمستعمر. ومن ثمّ، تسعى الدراسة لتوجيه اهتمام الباحثين إلى العوائق المعرفية التي تترتب على مثل هذا الانفصال، خصوصاً في مجال الدراسات السوسولوجية العربية. تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية للإبستمولوجيا النسوية وللخلفيات الفكرية التي ساهمت في بروزها، وتعرض المزاغم النظرية والمنهجية لمختلف تياراتها: النسوية التجريبية ونظرية الموقف النسوي، والنسوية ما بعد الحداثية.

كلمات مفتاحية: الحركة النسوية، النظرية النسوية، البحث السوسولوجي، علم الاجتماع العربي، الدراسات النسائية العربية.

Abstract: The article analyzes impact of feminism's epistemology on the production and understanding of sociological knowledge in the Arab region, and assumes a disconnect between feminism and social theory. This separation does not help Arab sociology to benefit from the critical approach of feminist epistemology to understand the "other": the marginalized, the different, the colonized, etc. Therefore, the article aims to arouse the interest of researchers about the cognitive obstacles that result from such a separation particularly in

* أستاذ مساعد في كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، القطب الجامعي آيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

Assistant Professor at the Faculty of Languages, Arts, and Humanities, Ait Mellol University complex of University Ibn Zohr, Agadir, Morocco.

the area of Arab sociological studies. The study adopts an analytical approach to feminist epistemology, concerned with identifying the intellectual backgrounds that contributed to its emergence. It presents the theoretical and methodological claims of the various currents of feminist epistemology: feminism empirist, standpoint theory, and postmodern feminism.

Keywords: Feminism, Feminist Theory, Sociological Research, Arab Sociology, Arab Women's Studies.

مقدمة⁽¹⁾

تطور نشاط الحركة النسائية⁽²⁾، تطوراً نوعياً منذ نهاية السبعينيات؛ إذ انتقل من النضال المطلبي الاحتجاجي من أجل التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى نقد نماذج الفكر السائدة في الفلسفة والعلم والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وشرعت هذه الحركة منذ بداية الثمانينيات في نقد المعرفة المُنتجة الداعمة الذكورية، وتنتج من هذا النشاط إبستمولوجيا نسائية، تفرض تحدياً ضد النماذج المعرفية السائدة. ونظراً إلى تعدّد المجالات التي شملها النقد النسوي للمعرفة (الفلسفة والتاريخ والعلوم ونظريات العلوم الإنسانية والاجتماعية)، نركز في هذه الدراسة على التحديات التي تطرحها الإبستمولوجيا النسوية على علم الاجتماع، لأن المزايم النقدية لهذه الإبستمولوجيا، تسائل هذا الفرع المعرفي، فساندرا هاردنغ Sandra Harding، وهي واحدة من منظرات الإبستمولوجيا النسوية، ترى أن ارتباط «العلم والمعرفة العلمية بعلم الاجتماع سوف يبدّل النظرة للعلم»⁽³⁾.

سبق لإيمانويل فاليرشتاين Immanuel Wallerstein⁽⁴⁾، أن أثار التحدي الذي طرحته الحركة النسوية على علم الاجتماع. وعلى الرغم من مرور ما يزيد على أربعة عقود منذ ظهور الإبستمولوجيا النسوية وانتشار أطروحات تتأرجح بين تأييدها ومعارضتها⁽⁵⁾، فإن الفكر الاجتماعي في المنطقة العربية لم يتزحزح عن الموقف الإبستمولوجي الكلاسيكي، الداعي، مثلاً، إلى الفصل بين الذات والموضوع،

(1) تدوين هذه الدراسة بالكثير لأسماء بنعدادة، أستاذة الدراسات النسائية والنوع الاجتماعي في كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، التي أثارت انتباهي وانتباه الطلاب والطالبات الذين تشرف عليهم في سلك الدكتوراه، في الفترة 2015-2019 إلى أهمية الدراسات النسائية والتحديات التي تطرحها على العلوم الإنسانية والاجتماعية. وتدوين كذلك بالكثير لإبراهيم أوحسين، أستاذ في المدارس العمومية المغربية، الذي يتتبع دوماً ما أكتب بالنقاش الودّي الهادف.

(2) نوظف في هذه الدراسة اشتقاقاً نسائياً للتعبير عن مختلف نشاطات المرأة، بينما نستعمل كلمة نسوي عندما نتحدث عن مذاهب واتجاهات فكرية، إما متمركزة حول الأنثى، وإما رافضة ثنائية المذكر والمؤنث. ينظر: عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة: بين التحرير والتّمركز حول الأنثى (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 19؛ سامية العنزي، «مفهوم الفكر النسوي في العالم الغربي والوطن العربي»، مقالات، باحثات لدراسات المرأة، 2019/10/14، شوهد في 2021/3/14، في: <https://bit.ly/3uWBgvd>

(3) سماح عبد الله محمد إسماعيل، «نظرية الموقف النسوي»، أوراق فلسفية، العدد 37 (2013)، ص 107.

(4) إيمانويل فاليرشتاين، «تراث علم الاجتماع ووعود العلوم الاجتماعية»، ترجمة محمود بن الحبيب بن الحاج أحمد الذوايدي، إضافات، العدد 3-4 (تشرين الأول/ أكتوبر 2008)، ص 26-27.

(5) ينظر:

Lynn Hankinson Nelson, "The Very Idea of Feminist Epistemology," *Hypatia*, vol. 10, no. 3 (Summer 1995), pp. 31-49.

وبين الحقيقة والقيمة، وغيرها من المبادئ المنهجية الكلاسيكية التي واجهتها الإستيمولوجيا النسوية، ما يقود إلى صوغ إشكالية استفهامية، تقوم على سؤالين أساسيين: ما الشروط التاريخية والسياقات السياسية التي حددت الإستيمولوجيا النسوية؟ وما مدى تأثيرها في إنتاج المعرفة السوسولوجية وفهمها في المنطقة العربية؟

تنطلق هذه الدراسة من الملاحظات الآتية: على الرغم من وجود حركة نسائية في المنطقة العربية، فإنها ما زالت حبيسة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تتجاوزها إلى نقد الأبنية الفكرية المتمركزة ذكورياً، نقداً إستيمولوجياً؛ ومن ناحية أخرى، هناك ضعف اهتمام من الباحثين في العلوم الاجتماعية بالإستيمولوجيا النسوية، كما تكشف ذلك أبحاثهم، بشأن موضوعات المرأة وعلم اجتماع المعرفة والمنهج، وغير ذلك.

وحُدّدت أهداف الدراسة المقترحة كالآتي: من جهة أولى، نسعى لرحضة الحركة النسائية العربية عن إشكالياتها الكلاسيكية، وتوجيهها إلى قضايا معرفية أخرى، في إمكانها أن تغيّر آليات التفكير في موضوع المرأة؛ ومن جهة ثانية، نعمل على لفت الباحثين العرب إلى العوائق المعرفية التي يطرحها غياب التواصل بين النظرية النسوية والنظرية الاجتماعية في موضوع المنهج وسوسولوجيا المعرفة، فعلى الرغم من التحديات التي طرحتها الحركة النسوية على علم الاجتماع، والتي عرضها فاليرشتاين⁽⁶⁾، فإن الباحثين العرب بقوا يوظفون المنهج نفسه، من دون مساءلته في ضوء الإستيمولوجيا النسوية. وأخيراً ترمي الدراسة إلى تجديد إشكاليات البحوث النسائية التي بقيت حبيسة المناخ الفكري للموجة الأولى والثانية للحركة النسائية.

تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية للإستيمولوجيا النسوية، عبر تحديد الخلفيات الفكرية التي ساهمت في بروزها وعرض أهم تياراتها ونزاعاتها وكشف فرضياتها الأساسية، متبعين في ذلك الخطوات الآتية: سنقدم في المبحث الأول من الدراسة تعريفاً بهذه الإستيمولوجيا؛ ونعرض في المبحث الثاني التصورات النظرية والمنهجية لمجموعة من أبرز الباحثات في هذا المجال (ساندرا هاردنغ، وإفلين فوكس كيلير Evelyn Fox Keller، ولورين كود Lorraine Code، وهيلين لونغينو Helen Longino)، والانتقادات الموجهة إلى أطروحاتهن من نسويات ما بعد حداثيات (جوديت بتلر، وجوان سكوت Joan Scott على سبيل المثال)؛ ثم نحلل، في المبحث نفسه، مزاعم تيارات الإستيمولوجيا النسوية ونستكشف التأثير الإستيمولوجي المتبادل بين الدراسات النسوية وعلم الاجتماع. وندرس في المبحث الثالث تشكّل حقل الدراسات النسوية العربية وتأثيره في تشكّل المعرفة السوسولوجية في العالم العربي، مركّزين على ثلاثة مجالات: دراسات المرأة، وسؤال المنهج، وعلم اجتماع المعرفة.

أولاً: الإستيمولوجيا النسوية: خلفيات سياسية وروافد نظرية

تدرس الإستيمولوجيا النسوية «الكيفية التي يؤثر بها الجندر في تصورها للمعرفة، وفي ممارسات البحث والاستدلال، وتبيّن كيف تتجاهل التصورات بشأن المعرفة والممارسات السائدة لبنائها

(6) فاليرشتاين، ص 26-27.

واكتسابها والاستدلال عليها، مصالح النساء والفئات المهمشة⁽⁷⁾. وتتساءل عن قدرة مناهج البحث المستخدمة، وتقنيات البحث، على إنتاج معرفة غير متحيزة ذكورياً، وغير متجاهلة خبرة المرأة أو مهمشة لها. نشأت الإستمولوجيا النسوية من نقد النماذج الفكرية السائدة المتحيزة تحيزاً جنوسياً، ومهدّ لنشأتها تطور الحركات النسائية وبزوغ الدراسات النسائية وإعادة بناء النظرية النسوية.

1. الخلفيات السياسية

تطورت الحركة النسائية تطوراً ملحوظاً، منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى الآن، وعرفت ثلاث موجات: بدأت «النسوية الحديثة» بكتاب ماري ولستونكرافت Mary Wollstonecraft «دفاع عن حقوق المرأة 1796»⁽⁸⁾. وتعود أصول الموجة الأولى إلى منتصف القرن التاسع عشر؛ إذ أثّرت قضية المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية، «جنباً إلى جنب مع الجدل حول حقوق العبيد والسود»⁽⁹⁾. وكان المطلب الأساس للنضال النسوي، حينئذ، هو ضمان حق المرأة في التصويت. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية، حققت حركة النساء حقوقاً مدنية وسياسية، تمثلت في تغيير قوانين الزواج واكتساب الحق في التصويت، وحقوقاً اقتصادية واجتماعية، مثل الحق في العمل والتعليم، وغير ذلك.

اهتمت الموجة الثانية التي ظهرت، بعد الحرب العالمية الثانية، بالتنظير؛ ويُعدّ كتاب سيمون دوبوفوار الجنس الآخر⁽¹⁰⁾، وكتاب اللغز الأنثوي *The Feminine Mystique*، لبيتي فريدان Betty Friedan⁽¹¹⁾ من أهم الأعمال النظرية في هذا الباب. كما تبلورت مفاهيم نظرية عدة، من قبيل البطريركية والتحيز الجنوسي. وصدرت دراسات تأسيسية لمجال الدراسات النسائية، أعادت النظر في مكانة المرأة، لا من داخل المجتمع فحسب، إنما داخل مختلف ميادين الفكر؛ ما سمح في ما بعد بظهور فلسفة نسوية. وظهرت الموجة الثالثة في الثمانينيات، لتواصل «تفكيك المسلمات والنصوص التأسيسية للنسوية الثانية، بطرح التعدد محل الثنائية، والتنوع محل الاتفاق»⁽¹²⁾، من دون التخلي عن الدفاع عن حقوق دافعت عنها الموجتان الأولى والثانية، مع مواصلة التفكير في قضايا نظرية تبلورت في نهاية التسعينيات في إطار النظرية النسوية.

لا تنفصل نشأة الدراسات النسائية عن نشاط الحركة النسائية التي زاوجت بين ما هو نظري وما هو عملي؛ حيث ارتبطت الدراسات النسائية بالموجة الثانية للحركة النسوية. وتطور هذا النوع من الدراسات في الولايات المتحدة في منتصف ستينيات القرن الماضي.

(7) "Feminist Epistemology and Philosophy of Science," *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, 9/8/2000 (Substantive Revision on 13/2/2020), accessed on 21/1/2021, at: <https://stanford.io/3px3r2t>

(8) فاليري ساندروز، «الموجة النسوية الأولى»، في: سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، مراجعة هدى الصدة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، ص 39. يذكر في هذا المجال أن كتاب ولستونكرافت صدر بالعربية: ماري ولستونكرافت، دفاع عن حقوق المرأة، ترجمة عبد الله فاضل وعلي صارم (دمشق: دار الرحبة، 2015).

(9) المرجع نفسه، ص 50.

(10) Simone de Beauvoir, *Le Deuxième sexe*, vol. I et II (Paris: Gallimard, 1949).

(11) بيتي فريدان، اللغز الأنثوي، ترجمة عبد الله بديع فاضل (دمشق: دار الرحبة، 2014).

(12) أحمد عبد المنعم العدوي، «تقاطعات النسوية والاستشراق»، فصول، مج 3/26، العدد 103 (ربيع 2018)، ص 298.

بصرف النظر عن المشروعات العلمية للدراسات النسائية، يمكن القول إنها ساهمت في ظهور دراسات النوع وإستيمولوجيا نسوية؛ لأنها انتقدت مختلف أشكال الخطاب المشرعن لإقصاء المرأة، مخصّصة جهداً أكبر لنقد الحتمية البيولوجية التي تبرّر بها نوعية الأدوار الاجتماعية وطبيعتها المنوطة بالمرأة.

إذا ما كانت الدراسات النسائية تهتم بكشف فاعلية المرأة التاريخية المغيّبة والمنسيّة، فإن النظرية النسوية تهدف، إضافة إلى مساءلتها وضع المرأة مساءلة نقدية، إلى تصور برنامج عملي لتحوّل ثقافة البطريكية. وتميّز بيل هوكس بين النظرية النسوية والدراسات النسائية، بقولها: «على خلاف الدراسات النسائية التي تعيد التأريخ إلى الماضي، من خلال التركيز على البطلات المنسيات والكاتبات... إلخ، والأبحاث التي وظفت العلوم الاجتماعية لجمع معطيات حول الوقائع الراهنة لحياة النساء وتوثيقها، كانت النظرية النسوية في البداية ميدان المساءلة النقدية لأدوار النوع المتحيزة جنسياً، وإطاراً لتصور أدوار جديدة. وكان هدفها بلورة مشروع ثوري للحركة، في إمكانه أن يقودنا، إذا ما طبقناه، إلى تحويل ثقافة البطريكية»⁽¹³⁾.

تقتضي المساءلة النقدية لنماذج التفكير السائدة، بالنسبة إلى بعض تيارات الحركة النسائية، خصوصاً النسوية السوداء، بناء نظرية نسوية مغايرة من خارج الأطر الفكرية السائدة لإنتاج المعرفة، استناداً إلى أعمال النسويات الإستيمولوجيات مثل ساندرا هاردنغ⁽¹⁴⁾. ومهدّ لذلك تطوّر الفكر الإستيمولوجي منذ نهاية الستينيات، وظهور الفلسفة النسوية وتأسيس حقل الإستيمولوجيا النسوية، و بروز تيارات فكرية جديدة.

2. الروافد النظرية الفلسفية للإستيمولوجيا النسوية

ساعدت روافد عدة في توفير أدوات التحليل النظري للإستيمولوجيا النسوية، نُجملها في بروز الفلسفة النسوية وتطور الفكر الإستيمولوجي المعاصر، ممثلاً بأفكار توماس كون Thomas Kuhn وبول فايربند Paul Feyerabend، و بروز الاتجاهات ما بعد الحداثيّة، من قبيل ما بعد البنيوية ودراسات ما بعد الاستعمار.

نمت الإستيمولوجيا النسوية وتطوّرت في حقل البحث الفلسفي؛ ذلك أن أغلبية منظراتها تنتمي إلى أقسام الفلسفة. وفقاً لـ ليزا سعيد أبو زيد، يمكن القول إن الفلسفة النسوية «فرع فلسفي أكاديمي ينضوي تحت لواء الفلسفة، وهي أحد فروع الفلسفة المعاصرة، بل يمكن اعتبارها من فروعها المهمة لكثرة ما تثيره من قضايا وأفكار وجدالات فلسفية، لها أسس وقواعد خاصة بها، ولها نظرياتها أيضاً، وهي فرع مبدع في الفلسفة»⁽¹⁵⁾.

(13) Bell Hooks, *De la marge au centre: Théorie féministe*, Noomi. B. Grusig (Trad.) (Paris: Cambourakis, 2017), p. 53.

(14) استندت بيل هوكس في بناء نظريتها النسوية إلى ساندرا هاردنغ، إحدى منظرات الإستيمولوجيا النسوية، خصوصاً مقالاتها «النسوية: الإصلاح أم الثورة». ينظر: Ibid., p. 282؛ ينظر أيضاً:

Sandra Harding, "Feminism: Reform or Révolution," in: Carol Gould & Marx Wartofsky, *Women and Philosophy* (New York: G. P. Putnam, 1976), pp. 271-284.

(15) ليزا سعيد أبو زيد، «الفلسفة النسوية»، مؤمنون بلا حدود، 2019/11/7، شوهده في 2020/12/16، في: <https://urlz.fr/eLM1>

تقوم الفلسفة النسوية «على رفض مطابقة الخبرة الإنسانية بالخبرة الذكورية، واعتبار الرجل الصانع الوحيد للعقل والفلسفة والتاريخ»⁽¹⁶⁾؛ وهكذا اهتمت الفلسفة النسوية بتأثير الجندر في الفلسفة الغربية، منطلقاً من سؤال رئيس: هل يؤثر جنس العارف في المعرفة المنتجة؟

ما يهمنا بشكل خاص في تيارات الفلسفة النسوية هو منظورها إلى فلسفة العلم ونظرية المعرفة؛ فقد سعت فلسفة العلم النسوية لنقد حيادية العلم، وحاولت إثبات ذكورية النظرة العلمية إلى العالم، التي يمكن تغييرها بنظرة أنثوية تفضي إلى نتائج علمية مختلفة. وهو ما فتح المجال لأبحاث إبستمولوجية خصبة، لم يكن من الممكن أن تتطور من دون حصول تطورات في الفكر الإبستمولوجي عموماً.

عرف الفكر الإبستمولوجي تطوراً كبيراً في السبعينيات، ويهمننا ضمن هذا التطور التأثير الذي مارسه أعمال كون وفابرند، على سبيل المثال، في الإبستمولوجيا النسوية؛ فتركيز الأول على مفهوم البراديغم، وما يفرضه بشكل غير واع من قيم ثقافية على الباحثين في أثناء اختيار مشكلات البحث وفرضياته الأساس، تبين أن العلم لا تحدده ضوابط المنهج العلمي ومنطق بنيته الاستدلالية الداخلية فحسب، بل تتدخل عوامل أخرى من خارج الإطار العلمي لتوجيه نشاط العلماء. وبما أن الانتقال من نموذج إلى آخر يتم بشكل ثوري، وفق كون، وذلك بعد استنفاد النموذج القائم قدرته على التفسير، فإن الإبستمولوجيات النسويات سعين لتأزيم النموذج المعرفي القائم، وإحداث ثورة معرفية تزيل العقبات أمام تحرر النساء.

اقترحت منظرات نسويات الاشتغال من داخل النموذج المعرفي القائم بعد إصلاحه، وتشكل هؤلاء تيار الإمبريقية النسوية⁽¹⁷⁾، بينما تشدد باحثات أخريات على ضرورة تجاوز البراديغم السائد كلية، وساعدهن في ذلك تزامن تفكيرهن في نظرية المعرفة والمنهج مع ظهور إبستمولوجيا راديكالية، بل «فوضوية»، تدعو إلى الثورة على النظريات كلها، كما تمثلها مزاعم فايربند التي ضمّنها في كتابه ضد المنهج: في البحث عن نظرية معرفية فوضوية⁽¹⁸⁾.

تولّد من نشاط الإبستمولوجيات النسويات، إذًا، تيار معرفي سعى لحل أزمة النموذج المعرفي المتمركز ذكورياً عبر إصلاحه، وتيار آخر سعى للثورة على هذا النموذج واستبداله بنموذج آخر ينطلق من خبرة النساء، غير أنه سرعان ما سيتعرض لانتقاد تيار ما بعد حداثي، شكك في وجود ذات عارفة (ذكورية أو أنثوية)، متأثراً بما بعد البنيوية.

(16) يمينى طريف الخولي، «ما بعد الاستعمارية في الفلسفة السياسية النسوية»، أوراق فلسفية، العدد 37 (2013)، ص 5.

(17) ينظر:

Catherine Hundleby, "Feminist Empiricism," in: Sharlene Nagy Hesse-Biber (ed.), *Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis* (New York: Sage, 2011), pp. 28–45.

(18) ينظر:

Paul Feyerabend, *Contre la méthode, esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance* (Paris: Seuil, 1979).

3. المنعطف ما بعد البنيوي

لم تستند الإبستمولوجيا النسوية في بناء مكوثاتها النظرية إلى الفلسفة النسوية والإبستمولوجيا المعاصرة فحسب، بل تأثرت بمرجعيات أخرى ما بعد حداثة وما بعد بنيوية.

تفرض ما بعد البنيوية النزعة الجوهرانية التي تنسب إلى الأشياء خصائص طبيعية، خصوصاً ثنائية مذكر/ مؤنث التي توظفها نظرية النوع الاجتماعي وتنتقد مقولة النساء التي تستخدمها النسويات؛ لأنها مجرد أداة سياسية ضرورية للنسوية كي «تقدم برنامجاً سياسياً نسوياً»⁽¹⁹⁾. ويُعدّ عمل جوديت بتلر مثلاً لمدى تأثير الإبستمولوجيا النسوية، خصوصاً تيارها ما بعد الحداثي. وتُعتبر بتلر الجندر أدائياً؛ فلا وجود لهوية جنسية مسبقة (ذكورة أو أنوثة) يمكن أن يعبر عنها، بل يؤدي المرء جندره، «وأداء المرء جندره على نحو خاطئ يطلق مجموعة من العقوبات الواضحة وغير المباشرة على السواء، في حين أن أدائه على نحو حسن يوفر الطمأنينة التي مفادها أن ثمة جوهرانية للهوية الجندرية في النهاية»⁽²⁰⁾.

استندت الإبستمولوجيا النسوية أيضاً إلى استراتيجية التفكيك لدى جاك دريدا الذي اعتبر الفكر الغربي متمركزاً على اللوغوس والمذكر Phallogocentrisme، وعمل على تفكيك الثنائيات التي أرسّتها الميتافيزيقا الغربية: مركز/ هامش، مذكر/ مؤنث، الذات/ الآخر... إلخ. ويعتبر دريدا الصوت، لا الكتابة⁽²¹⁾، هو أساس اللوغوس الغربي، غير أنه صوت ذات متكلمة ذكورية (الأب، الابن، السلطة... إلخ) يؤسّس به لحقيقة ما تقوله الذات، ما يجعل المرأة مجرد آخر، ومشتقاً ثانوياً وهامشياً؛ «فعلى العكس من صوت الرجل الذي ينتج نفسه بنفسه ويتحكم في نفسه، نرى المرأة تخضع دوماً للتمثيل، بوصفها مادة غير مفكرة، يمكن إدراكها، فقط»⁽²²⁾.

تتوقع الإبستمولوجيا النسوية أيضاً في أفق فكري ما بعد استعماري - نسوي، «يواجه تاريخ مشاريع الاستعمارية الغربية واستغلالها للمجتمعات الأخرى والثقافات الأخرى»⁽²³⁾؛ لكون التاريخ الغربي ينكر مساهمة بقية المجتمعات في إنتاج المعرفة، مثلما أنكر الفاعلية المعرفية للمرأة. و«تولي اهتماماً خاصاً بمسائل اختلافات اللغة والطبقة والعرق والإثنية والجنس والجنوسة، وتسويغ السرديات حول الدولة - القومية»⁽²⁴⁾، ولعل ما يدل على ذلك، اهتمام ساندر هاردنغ بما بعد الاستعمارية، كما يشي بذلك عنوان كتابها هل العلم متعدد الثقافات؟ ما بعد الاستعمارية، المذاهب النسوية والإبستمولوجيات⁽²⁵⁾.

(19) جوديت بتلر، «الأفعال الأدائية وتكوين الجندر: مقالة في الظاهراتية والنظرية النسوية»، ترجمة ثائر ديب، عمران، العدد 25 (صيف 2018)، ص 138.

(20) المرجع نفسه.

(21) عمر التاور، «استراتيجية التفكيك عند جاك دريدا: الهدم والبناء»، تبين، العدد 9 (صيف 2014)، ص 29-42.

(22) كليبر كولبروك، «النقد النسوي وما بعد البنيوية»، ترجمة محمود ريان، فصول، مج 26، العدد 103 (ربيع 2018)، ص 222.

(23) أوما ناربان وساندر هاردنغ، نقض مركزية المركز: الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات بعد - استعماري ونسوي، ترجمة يمني طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة 395 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 99.

(24) المرجع نفسه.

(25) ينظر:

أسست الإبيستمولوجيا النسوية من داخل الفلسفة النسوية، وفي تفاعل مع الفكر الإبيستمولوجي والنظري وتطوّراته حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، وتولّدت كذلك من تفاعل الفلسفة النسوية مع مختلف تيارات النسوية، ممثلاً بالحركة النسوية السوداء. ورغبت تيارات الإبيستمولوجيا النسوية كلها في إحداث قطيعة مع آليات إنتاج المعرفة، انطلاقاً من طرح سؤال: من يتحدث؟ ولمن؟ هل ينصت من نتحدث إليه إلى الهامشي؟ من أي موقع؟ وهل يمكن التحدث خارج الخطاب؟

ثانياً: تيارات الإبيستمولوجيا النسوية ومزاعمها

اشتهرت نسويات، باحثات في الفلسفة وفلسفة العلم، بالتنظير للإبيستمولوجيا النسوية، واستطعن الدفاع عن جملة مزاعم ضد الإبيستمولوجيا الكلاسيكية، وهنّ هاردنغ وكيلير وكود وهيلين لونغينو، ويتمثل هدفنا من التعرض لأطروحاتهن في أنها أطروحات تُفضي إلى تحديد أبرز مزاعم الإبيستمولوجيا النسوية.

1. إشكالية الذات المنتجة للمعرفة بين الإمبريقية النسوية والموقعية النسوية

تركز ساندرا هاردنغ على إقصاء النساء من إنتاج المعرفة، وتعتبر أن العلم أُنتج من موقع ذكوري، وساهمت بذلك في تدشين منعطف فارق في الدراسات النسائية وفي النظرية النسوية، وعبرت عن ذلك كما يلي: «خلال العقد الأخير، قدّمت المفكرات النسويات نقداً لاذعاً للسياسة والمعتقدات الاجتماعية للثقافات البطيركية. لكنهن أعرن انتباهاً أقل للنظريات الضمنية للمعرفة والميتافيزيقا التي تعكس المعتقدات البطيركية وتدعمها»⁽²⁶⁾.

هكذا ستهتم الموقعية النسوية بجنس العارف، وستساءل كود: هل جنس العارف مهم من وجهة نظر إبيستمولوجية؟⁽²⁷⁾ وتجيب بالإيجاب عن هذا السؤال؛ لأن الذات العارفة المجردة، كما تتصوّرها الإبيستمولوجيات الكلاسيكية، ليست كذلك؛ إذ يؤثر الشرط التاريخي للعارف، ووضعه الاجتماعي ونوعية علاقاته ومقدار تحكمه في هذه العلاقات وغيرها، في إنتاج المعرفة، حيث لم تساهم النساء في المعرفة، لأنهن تعرّضن لقمع إبيستمولوجي.

تجيب إفلين فوكس كيلير عن السؤال نفسه إجابة راديكالية، حيث ترى أن طبيعة العلم مرتبطة بالذكورة، وأن العلم يحبل بالاستعارات الذكورية، وإذا ما كانت هذه الطبيعة مختلفة، فسوف يكون العلم شيئاً آخر؛ إذ أثّرت طريقة تكوين الرجال والنساء في تشكل العلم، وتذهب بعيداً عندما تؤكد أن العلم التجريبي يحبل باستعارات ذكورية⁽²⁸⁾.

(26) Sandra Harding & Merrill B. P. Hintikka (eds.), *Discovering Reality: Feminist Perspectives on Epistemology, Metaphysics, Methodology, and Philosophy of Science* (New York: Kluwer Academic Publishers, 2004), p. 9.

(27) Lorraine Code, *What Can She Know? Feminist Theory and the Construction of Knowledge* (London: Cornell University Press, 1991).

(28) ينظر:

Evelyn Fox Keller, *Expliquer la vie: Modèles, métaphores et machines en biologie du développement* (Paris: Gallimard, 2004).

سعت النسويات الإمبريقيات لإنجاز أبحاث تمثل حياة النساء وتلقي الضوء على خبراتهن التي تم تهميشها. وعلى الرغم من وعي النسوية الإمبريكية بمشكلة المنهج، فإنها لم تقم بنقطة إستيمولوجية نوعية، ما حدا بساندرا هاردنغ إلى نقدها، لأن هذه النسوية ما زالت تؤمن بالمنهج الوضعي وطرائق البحث المعتادة في الوصول إلى الموضوعية. وما دامت هذه الطرائق متحيزة في مبناها وأساسها، فإن نظرية الموضوعية النسائية Feminist Stand Point Theory تعمل على «جعل تجارب النساء الملموسة (...)» مدخل البحث والدراسة والكشف عن النطاق المتسع من المعرفة الجديدة الكامنة في تجارب النساء⁽²⁹⁾؛ إذ يمكن تقييم العالم والمطالبة بتغييره على أساس تجربة النساء، التي يمكن الوصول إليها من طريق خبرتهن، ولعل، تمثيل الواقع من موقع النساء يكون أكثر موضوعية وحيادية عن التمثيلات الذكورية المتحيزة.

يبقى موقف هيلين لونغينو متميزاً ضمن تيار الموضوعية النسوية، حيث تنظر إلى الذات المنتجة المعرفة نظرة مغايرة، لأنها تقترح التخلي عن دور الذات في إنتاج المعرفة، واعتبار العلم ممارسة جماعية، لأن الباحث يشتغل في جماعة أو شبكة⁽³⁰⁾. كما تلفت إلى أن القيم غير الإستيمية تتدخل في قبول الفرضيات العلمية وتبريرها، ما يعني تدخل قيم كل سياق في اختيار الفرضيات وتبريرها. وتميز لونغينو بين القيم المكونة والقيم السياقية؛ «القيم» المكونة هي تلك القيم التي توجد داخل العلم أو تدخل في تكوينه، وتكون مصدر القواعد التي تقرر ما الذي يشكل الممارسة أو المنهج العلمي المقبول، أما القيم السياقية فهي القيم الشخصية والثقافية والاجتماعية التي هي جزء من نظام أو مخطط الخلفية العامة التي تؤثر في التوقعات المتعلقة بنتائج البحث⁽³¹⁾.

2. نقد جوهرائية الذات العارفة

على الرغم من جهود النسوية الإمبريكية والنسوية الموضوعية لتأسيس سياسة جديدة للمعرفة، فإنهما ظلتا أسيرتي النزعة الوضعية والجوهرائية. ففي حين تنظر التجريبية إلى المعرفة باعتبارها اكتشافاً، تراها ما بعد الحداثة «عملية خلق»، وذلك على النقيض من النموذج العلمي التقليدي بشأن اعتبار بناء المعرفة عملية «اكتشاف»⁽³²⁾. كما تنتقد النسوية ما بعد الحداثية الموضوعية انتقاداً؛ لأنها لا تنظر إلى العالم الاجتماعي من خلال المواقع، بل تنظر إليه في تدفقه وانصهاره.

إذا ما كانت النسوية الإمبريكية تولي أهمية لجمع المعطيات التجريبية حول واقع النساء، الذي تم تجاهله، والانطلاق منها، وترى النسوية الموضوعية أيضاً الانطلاق من خبرة النساء خياراً منهجياً،

(29) شارلين ناجي هيسي - باير وباتريشا لينا ليفي، مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقاً، ترجمة هالة كمال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 103.

(30) ينظر:

Flores Espinola Artemisa, "Science et politique: Quand le féminisme fait avancer la science," *Raison présente*, no. 186 (2^{ème} trimestre 2013), pp. 97-106.

(31) أوليفر ليمان، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين: آفاق جديدة للفكر الإنساني، ترجمة مصطفى محمود محمد، مراجعة رمضان بسطاوي، سلسلة عالم المعرفة 301 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 194.

(32) باير وليفي، ص 149.

خصوصاً سرديات الخبرة الهامشية: شهادات، قصص الحياة، سير ذاتية، لأن «هناك مواقف اجتماعية معينة تكون من الناحية العلمية واعدة أكثر من غيرها كمكان يبدأ منه المرء بحثه»⁽³³⁾، فإن ما بعد الحداثة ترى أن التجربة والخبرة تشكلان بالممارسات الخطائية، لذا لا يمكن أن تكون التجربة «أصل التفسير ولا الدليل الحاسم (بسبب تمتعه بسلطة مرئية أو محسوسة) الذي يحدد أساس ما هو معروف، وإنما التجربة هي ما نسعى لتفسيره وإنتاج المعرفة عنها»⁽³⁴⁾. وهكذا تقترح الإستمولوجيا ما بعد الحداثيّة تعريف النوع في تشكيلاته الخطائية، وترى أن الخطاب يسبق الأنا، ويؤسس أحداث العالم، ولا وجود لذات عارفة، يمكن أن تنتج المعرفة الموضوعية.

3. مزاعم تيارات الإستيمولوجيا النسوية

بيّن التحليل السابق أن أبرز مزاعم الإستيمولوجيا النسوية، التي تطرح تحديات لعلم الاجتماع، قدّمها إستيمولوجيات الموقفية النسوية، والنسوية ما بعد الحداثيّة؛ لأن النسوية الإمبيريقية كانت ترى ضرورة الحفاظ على المنهج الوضعي، مع تحسينه، أخذًا في الحسبان تجارب النساء، وأن هذا التحسين يمكن أن يتم عبر «إدراج النساء في عيّنات البحث»، وفي «توجيه البحوث لتهتم بقضايا النساء»⁽³⁵⁾. وعلى الرغم من الطابع غير الثوري لهذا الزعم، فإنه يمكن القول إن الإمبيريقية النسوية مهّدت لنشأة الإستيمولوجيا النسوية كما تمثلها الموقفية النسوية ونسوية ما بعد الحداثة التي يمكن تقديم مزاعمها كما يلي:

أ. مزاعم النسوية الموقفية

- رفض الفصل بين القيمة والحقيقة: ويشكل هذا الفصل أساس العلم الحديث، حيث يهتم بالظواهر، أي ما هو كائن، ولا يبالى بما سيكون، وهدفت هذه الخطوة إلى فصل العلم عن الأخلاق، بينما عزّزت الإستيمولوجيا النسوية الوصل بين الحقيقة والقيمة، واعتبرت أن مثل هذا الوصل يفضي إلى الموضوعية القوية؛ لأن «بناء المعرفة لم يكن قط عملية خالية من المعايير القيمية، وإن الواقع الاجتماعي لم يكن ساكنًا، وإن النظرية الوضعية أو مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عمومًا، لم تقع قط خارج عالم الحياة الاجتماعية»⁽³⁶⁾.

- نقد موضوعية الإستيمولوجيا الكلاسيكية، من جهة أنها لا تأخذ في الحسبان خبرة النساء، ذات الأهمية في فهم واقعهن بشكل خاص، ولأنها أكثر قدرة على فهم ما يجري في المجتمع، وهو ما

(33) ساندرا هاردنغ، نقلًا عن: ليمان (تحرير)، ص 190.

ينظر النص الأصلي:

Sandra Harding, "Rethinking Standpoint Epistemology: What Is Strong Objectivity?" in: Linda Alcoff & Elisabeth Potter, *Feminist Epistemologies* (New York/ London: Routledge, 1993), pp. 49-82.

(34) باير وليفي، ص 156.

(35) المرجع نفسه، ص 37.

(36) المرجع نفسه، ص 32.

أطلقت عليه ساندرا هاردنغ مفهوم الموضوعية القوية⁽³⁷⁾، حيث تذهب إلى أن المعرفة المتموضعة أو المتوقعة يمكن أن تكون موضوعية، كما ترى أن «انطلاق العلم من حياة المهتمّين مثل الملّونين والنساء والشعوب الأخرى، بإمكانه قلب المعايير التقليدية في العلم نحو معايير أكثر عدلاً وإنسانية»⁽³⁸⁾.

- إعادة التفكير في العلاقة بين الذات والموضوع: شاع في الأدبيات المنهجية أن المدخل إلى الموضوعية هو فصل الذات عن الموضوع، وما زالت هذه الفكرة تروج في كتب المنهجية، غير أن الإستيمولوجيا النسوية لا تؤمن بضرورة هذا الفصل، لأنه يُضعف الموضوعية، بل توصي بـ «الانطلاق من الذات؛ أي أخذ خبرة النساء في الحسبان - وبشكل عام خبرة كل مجموعة مهيمَن عليها - لإنتاج المعرفة»⁽³⁹⁾.

- التلازم بين السلطة والمعرفة؛ لأن العلم ليس مجرد مناهج محايدة وخطوات منهجية مستقلة أو مترابطة، وأدوات بحث ... إلخ، بل مؤسسة تستجيب للحاجات السياسية وظروف المرحلة التاريخية وتتأثر بها. وعلى الرغم مما يبدو على المعرفة العلمية من تماسك داخلي ونظام استدلالِي أيضاً، فإن ما تؤسّسه من مقولات ومفاهيم يسهم في ترسيخ أنظمة السلطة، مثل ثنائية مذكر/ مؤنث.

ب. مزاعم النسوية ما بعد الحداثية

- نهاية الذات المفكرة: سبق للونغيون أن بيّنت أن البحث لا تنتجه الذات المفردة، بل الجماعة العلمية، وتواصل ما بعد الحداثية نقد الأنا العارفة، حيث تعتبر النسوية ما بعد الحداثية الذات غير منتجة المعرفة، لأنها تشكيل خطابي لا غير، وهي بهذا تنسف أساس بناء المعرفة الحديثة، أي الأنا المفكرة المنتجة المعرفة. وهذا ما جعل النسوية ما بعد الحداثية تتوجّه إلى تحليل الخطابات والنصوص التي يمكن أن يفهم منها التخلّي عن البحث الميداني والمعطيات الإمبريقية التي يؤسّس عليها كل تحليل، بل تهتم بهذه الخطابات لأنها مؤسسة ومنتجة الذوات، وتحاول أن تفسّر الخبرة، لا أن تجعلها دليلاً.

- المعرفة إنشاء وليست اكتشافاً: وذلك على خلاف النزعة التجريبية التي تدعو إلى «الوصول إلى الواقع الموضوعي للأشياء، حيث تختفي الحقائق في الظواهر»⁽⁴⁰⁾، لأن التجريبية تعتبر الحقائق «قوانين ومبادئ علمية مفسرة»؛ أي كيانات قائمة الذات، تنتظر باحثاً يكشفها، بينما تبني النزعة

(37) المرجع نفسه.

(38) إسماعيل، ص 91.

(39) Marie Mathieu et al., "Pour un usage fort des épistémologies féministes," *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 39, no. 1 (2020), p. 10.

(40) Claude Bernard, *Introduction à l'étude de la médecine expérimentale* (Édition du Groupe Ebooks Libres et Gratuits) (Paris: J. B. Bailliére Et Fils, 1865), p. 44.

النسوية ما بعد الحداثية موقفًا مغايرًا، ينظر إلى المعرفة باعتبارها «بناء»⁽⁴¹⁾ لأبنية رمزية تخدم مصالح معيّنة⁽⁴²⁾.

- المرأة مقولة سياسية: أفضى رفض الثنائيات، خصوصًا ثنائية مذكر/ مؤنث من النسوية ما بعد الحداثية، إلى نقد مقولة النساء التي توظفها الحركة النسائية؛ لأنها مقولة تحتفي بالجوهر والطبيعة، توظف لتحقيق أهدافًا سياسية لا غير، وهو ما سيهدّد مشروع الحركة النسائية. لذا «فإن على النسويات، في شأن النزاع حول المكانة الميتافيزيقية للمصطلح، ولأسباب سياسية واضحة ربما، أن يخدمن هذا النزاع تمامًا»⁽⁴³⁾، وأن يتبنّين مقولة النساء الميتافيزيقية لأغراض سياسية.

4. التأثير الإستمولوجي المتبادل بين الدراسات النسوية وعلم الاجتماع

أثر علم الاجتماع في الدراسات النسائية، خصوصًا عمل كارل مانهايم Karl Mannheim حول سوسيولوجيا المعرفة الذي اهتم منذ عام 1930 بفهم المعرفة في ضوء وجهة نظر النساء في محاضراته وأعماله في هذا المجال، كما درّس «كيف يفرض إدماج وجهة نظر النساء في سوسيولوجيا المعرفة إلى نقد الامتياز الإستمولوجي الذي منحه معاصروه الماركسيون لوجهة نظر البروليتاريا»⁽⁴⁴⁾. إضافة إلى إشرافه على أطروحة دكتوراه إنجيلا ديفس، إحدى منظّرات إستمولوجيا تقاطع علاقات النوع والعرق والطبقة⁽⁴⁵⁾، وأبرز ناشطات الحركة النسوية السوداء، أثّرت محاضراته «في تكوين فيولا كلين Viola Klein التي هي واحدة من كبار السوسيولوجيات النسويات»⁽⁴⁶⁾.

ظهر التأثير المتبادل بين الإستمولوجيا النسوية والسوسيولوجيا جليًا في بريطانيا، وتحديدًا في أعمال أنتوني غيدنز Anthony Giddens الذي كان من أوائل علماء الاجتماع الذين وظّفوا مفاهيم الحركة النسائية ودراسات الجندر، من قبيل علاقات النوع الاجتماعي والجنسانية وهوية الذات⁽⁴⁷⁾؛ إذ «رافق النجاح السياسي الذي أحرزته الحركة النسائية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ازدهار في نصوص ونظريات النسوية الجامعية، أعادت تعريف موضوعات كبرى في تخصصات العلوم الاجتماعية»⁽⁴⁸⁾، وأثّرت في أبرز علماء الاجتماع في العالم الأنكلوساكسوني. وأثر غيدنز في الحركة النسوية بكتابات، بقدر ما تأثر بها؛ لأنه ساهم في «تجديد النقاش السوسيولوجي حول الحياة الشخصية والعائلية»⁽⁴⁹⁾.

(41) باير وليفي، ص 149.

(42) المرجع نفسه، ص 145.

(43) بتلر، ص 139.

(44) Daniel Chabaud-Rychter et al., *Sous les sciences sociales, le genre. Relectures critiques: De Marx Weber à Bruno Latour* (Paris: La Découverte, 2010), p. 15.

(45) Angela Yvonne Davis, *Women, Race & Class* (New York: Random House, 1981).

(46) Chabaud-Rychter, et al., pp. 15-16.

(47) Lynn Jamieson & Judy Wajcman, "Anthony Giddens et l'intimité: La structuration oubliée," in: Ibid., pp. 107-108.

(48) Ibid., p. 108.

(49) Ibid., p. 107.

هكذا، بدأ تبادل المنافع النظرية والمنهجية بين الدراسات النسائية ودراسات النوع من جهة، وعلم الاجتماع من جهة أخرى، في العالم الأنكلوساكسوني منذ وقت مبكر، مقارنة بالعالم الفرانكفوني. ويتجلى ذلك في الشروع في النظر إلى العالم الاجتماعي نظرة مغايرة، بتوظيف مفاهيم الدراسات النسائية، من قبيل الجندر والبطيركية والأدوار الاجتماعية للجنس، والهيمنة الذكورية والاختلاف الجنسي، كما تكشف ذلك بيليوغرافيا الدراسات السوسولوجية في العالمين الأنكلوساكسوني والفرانكفوني⁽⁵⁰⁾. وساهمت دراسات النوع المتحدرة من الدراسات النسائية، في «مساءلة المقاربات السوسولوجية التقليدية، مثلما أُعيد التفكير في موضوعات علم الاجتماع الكبرى، مثل العمل والدولة والسياسة⁽⁵¹⁾ والمواطنة⁽⁵²⁾... إلخ، وظهرت موضوعات بحث جديدة، مثل العولمة والتقسيم الجنسي للعمل⁽⁵³⁾ والجسد والمناصفة في السياسة والهويات الجنسية⁽⁵⁴⁾... إلخ، وأثير حوار إستيمولوجي ومنهجي بين نسويات التيار المادي الراديكالي وما بعد الحداثيات حول نظرية اللانمطية الجنسية⁽⁵⁵⁾.

رافق تطور دراسات النوع نقاشٌ إستيمولوجي بشأن محدودية مقولة النساء التحليلية في تفسير وضعية النساء، وبشأن ما تعنيه فئة النساء بالضبط⁽⁵⁶⁾. وبينت دراسات التقاطعية أن المرأة السوداء، الفقيرة، لا تتعرض للإقصاء بسبب الجنس فحسب، إنما تعاني أنساقاً متزامنة من الاضطهاد على أساس الجنس والعرق والطبقة⁽⁵⁷⁾. كما بينت دراسات أخرى كولونيالية الجندر؛ لأنه يخفي رغبة المرأة البيضاء الغربية في الهيمنة⁽⁵⁸⁾، وتواطؤها مع أنظمة الاستعمار في الهيمنة على شعوب العالم، بدعوى إنقاذ النساء من التقاليد القاهرة للمرأة المسلمة في العراق وأفغانستان، وفي مناطق أخرى⁽⁵⁹⁾.

امتد تأثير الدراسات النسوية إلى مناهج البحث السوسولوجي، حيث لا تغفل بعض الكتابات الأنكلوساكسونية حول المنهج والبحث السوسولوجي عن تقديم مزاعم الإستيمولوجيا النسوية.

(50) ينظر: البيليوغرافيا في كتابي إمي إس وارتن وإزابيل كلير:

Amy S. Wharton, *The Sociology of Gender: An Introduction to Theory and Research* (Malden: Victoria, 2005); Isabelle Clair, *Sociologie du genre* (Paris: Armand Colin, 2012).

(51) Véronique Mottier & Lea Sgier, *Genre et politique: Débats et perspectives* (Paris: Gallimard, 2000).

(52) Manon Tremblay et al., *Genre, citoyenneté et représentation* (Laval: Presse de l'Université de Laval, 2006).

(53) Rhacel Salazar-Parrenas, "Servants of Globalization: Women, Migration, and Domestic Work," in: Carole R. McCann & Seung-Kyung Kim, *Feminist Theory Reader: Local and Global Perspectives* (New York: Routledge, 2013).

(54) Judith Butler, *Trouble dans le genre: Le Féminisme et la subversion de L'identité*, Cynthia Kraus (trad.) (Paris: La Découverte, 2005).

(55) Debbie Camron & Joan Scanlon, "Convergences et divergences entre le féminisme radical et la théorie Queer," *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 33, no. 2 (2014), pp. 80-94.

(56) Laure Bereni & Éléonore Lépinard, "Les Femmes ne sont pas une catégorie: Les stratégies de légitimation de la parité en France," *Revue Française de Science Politique*, vol. 54, no. 1 (2004), pp. 71-98.

(57) Kimberlé Williams Crenshaw & Oristelle Bonis, "Cartographie des marges: Intersectionnalité, politique de l'identité et violences contre les femmes de couleur," *Cahiers du Genre*, vol. 39, no. 2 (2005), pp. 51-82.

(58) Chandra Talpade Mohanty, "Sous le regard de l'occident: Recherche féministe et discours colonial," in: Elsa Dorlin, *Sexe, race, classe: Pour une épistémologie de la domination* (Paris: PUF, 2009).

(59) ليلي أبو لغد، «هل تحتاج المرأة المسلمة إلى إنقاذ؟ تأملات إناسية في النسبية الثقافية وحواشيها»، ترجمة جهاد الحاج سالم، *المجلة العربية للدراسات الأثروبولوجية المعاصرة*، العدد 1 (آذار/ مارس 2015)، ص 187-209.

ويُعدّ كتاب البحث الاجتماعي لسوتيريوس سارانتاكوس Sotirios Sarantakos⁽⁶⁰⁾ مثلاً عن هذا النوع من الكتب؛ حيث خصص صاحب هذا الكتاب فصلاً كاملاً للبحث النسوي، يعرض فيه طبيعة البحث النسوي ومبادئه وطرائقه، ما يبيّن أثر الإبتيمولوجيا النسائية الواضح في أثناء التفكير في البحث الاجتماعي. تعرّض الكتاب أيضاً لإشكالية النقد النسوي للمنهج، من قبيل علاقة الذات بالموضوع وخبرة النساء والطرائق الكيفية المميزة للمنهج النسوي، من دون إغفال الإشارة إلى النقد الموجه إلى الإبتيمولوجيا النسوية.

ثالثاً: الدراسات النسوية العربية

أفضى البحث في مزاعم الإبتيمولوجيا النسوية وآثارها في علم الاجتماع إلى استكشاف تأثير هذا العلم، خصوصاً سوسيولوجيا المعرفة، في ظهور الإبتيمولوجيا النسوية في العالم الأنكلوساكسوني، وبيّنا كيف تأثرت هذه الإبتيمولوجيا بعلم الاجتماع في هذا العالم، بقدر ما أثّرت فيه، قبل أن يقبل في النهاية بمفاهيم النسوية الأساسية، مثل الجندر وغيره. لكن ما الحالة في المنطقة العربية؟

1. سياق تشكل الحقل وتأثير الدراسات النسوية العالمية

أسهمت دراسات السعداوي في تشكل حقل دراسات نسوية غير غربي، منذ بداية سبعينيات القرن العشرين؛ لأنها لم تتأثر بمنظور الدراسات النسائية الغربي، بل بمشكلات المرأة العربية التي تعرضها النساء على مسامعها في عيادتها الطبية. تقول السعداوي: «وبينما كانت فاطمة تحكي مأساتها، كانت الفكرة تتجمع في رأسي، فكرة أن أقوم ببحث جديد لمحاولة معرفة حقيقة المرأة، نفساً وجسداً»⁽⁶¹⁾. انشغلت السعداوي بتحليل مشكلات المرأة العربية المتعددة، وقررت أن توظف العلم، توظيفاً غير دوغمائي لتحليلها، وكتبت: «لم يكن أمامي شيء أفعله سوى أن أستخدم العلم، إن العلم هو السلاح الوحيد في يدي الذي أستطيع أن أستخدمه، إن العلم هو الذي يمكن أن يقف في وجه الجهل. ومنذ تلك اللحظة صمّمتُ على إجراء بحث علمي (نفسي وجسمي) عن ذلك المخلوق غير المفهوم الذي اسمه 'المرأة'»⁽⁶²⁾.

هكذا، لم تنبثق الدراسات النسائية في المنطقة العربية من نضال الحركة النسائية، كما حدث في أميركا في نهاية الستينيات، وفي أوروبا في الثمانينيات من القرن الماضي؛ لأن الحركة النسائية العربية انشغلت بالمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون التوجّه إلى الانشغالات الفكرية، ذلك «أن المطالبة الرسمية من قبل صاحبات التوجه النسوي في البلاد العربية، أو الاجتهاد في إرساء حقول

(60) صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب: سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارغ، سلسلة ترجمات (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، 736 ص. (المحرر)

(61) نوال السعداوي، الأنثى هي الأصل (وندسور: مؤسسة هنداي سي آي سي، 2017)، ص 15.

(62) المرجع نفسه، ص 16.

معرفة قائمة الذات ومتصلة بالمرأة لم يحدث»⁽⁶³⁾، بل اهتمت أكثر بتحليل مشكلات المرأة العربية الاقتصادية والاجتماعية، وسعين للدفاع عن مطالبها الملحة في تفاعل مع السياق العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية لما بعد التحرر من الاستعمار الأجنبي.

واصلت باحثات أخريات تخرّجن في الجامعات الغربية، خصوصاً الأميركية، تطوير حقل الدراسات النسائية العربية، حيث نشرت فاطمة المرينسي في عام 1975 كتابها ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية⁽⁶⁴⁾. ولم يتأثر هذا الكتاب، كما تبين ذلك مرجعياته النظرية، بالدراسات النسوية، كما عرفت في الولايات المتحدة، بل تأثر، من دون وعي، كما نزع، بالنزعة الاستشراقية، خصوصاً كتاب جرمين تيليون Germaine Tillion، الحريم وأبناء العم *The Republic of Cousins*⁽⁶⁵⁾؛ لأنها وظفت مفهوم الحريم الشائع في كتابات المستشرقين، لتحليل وضعية المرأة العربية، ثم حاولت تطبيقه على المجتمع الغربي في كتاباتها اللاحقة⁽⁶⁶⁾.

شهدت دراسات المرأة العربية ركوداً نسبياً خلال الفترة 1976-1983⁽⁶⁷⁾، قبل أن تستأنف في أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات، بعدما تزايد الاهتمام الدولي بموضوع المرأة⁽⁶⁸⁾، وامتداد تأثير الدراسات النسائية من أميركا إلى أوروبا، ثم إلى باقي المناطق. وأفضى نشر كتاب الاستشراق⁽⁶⁹⁾ لإدوارد سعيد إلى تجديد التفكير في موضوع المرأة. وساهمت الدراسات المنجزة في هذا الباب في مواجهة التمثيلات الغربية حول المرأة المسلمة. وأشار سعيد في مقدمة كتابه الثقافة والإمبريالية⁽⁷⁰⁾ إلى بعض من هذه الكتب، وهي: مشاعر محجبة⁽⁷¹⁾ ليلي أبو لغد، والمرأة والجنوسة في الإسلام⁽⁷²⁾ ليلي أحمد، وغيرهما.

(63) عائشة التايب، التطور العلمي لحقول دراسات المرأة في العالم العربي، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ص 19، شوهده في 2021/3/30، في: <https://urlz.fr/fjbnv>

(64) فاطمة المرينسي، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزوريل، ط 4 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005).

(65) جرمين تيليون، الحريم وأبناء العم: تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير (بيروت: دار السافي، 2000).

(66) ينظر: فاطمة المرينسي، هل أنتم محصنون ضد الحريم؟ ترجمة نهلة بيضون، ط 2 (الدار البيضاء: نشر الفنك؛ المركز الثقافي العربي، 2004).

(67) Margot Badran, "The Institutionalization of Middle East Women's Studies in the United States," *Middle East Studies Association Bulletin*, vol. 22, no. 1 (July 1988), p. 11.

(68) لعل ما يبين هذا الاهتمام هو توالي عقد مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المرأة، ومنها مؤتمر كوبنهاغن في عام 1980، ومؤتمر نيروبي في عام 1985، وبدء المنظمات النسوية في إنشاء شبكات نسوية واسعة عابرة للحدود.

(69) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006).

(70) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، ط 4 (بيروت: دار الآداب، 2014)، ص 68.

(71) ليلي أبو لغد، مشاعر محجبة: دراسة حول الدور الحيوي للشعر وتحليل دور المرأة في مجتمع أولاد علي، ترجمة أحمد جرادات (القاهرة: نور دار المرأة العربية، 1995).

(72) ليلي أحمد، المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية جدلية حديثة، ترجمة منى إبراهيم وهالة كمال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999).

تزايد الاهتمام بالدراسات النسائية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى اليوم، كما يشهد على ذلك توجه الباحثين إلى دراسة فاعلية المرأة المغيية، وتأسيس فرق بحث جامعية، واعتماد تكوينات في الماجستير في الجندر ومواصلة الانخراط في برامج بحث دولية حول النساء؛ ما أدى إلى تطور حقل الدراسات النسائية العربية كمًّا ونوعًا، في أكثر من اتجاه. ويمكن تصنيف الدراسات النسائية العربية، استنادًا إلى خلفياتها الإبيستيمولوجية ومناهجها ومدى تأثيرها من عدمه في علم الاجتماع العربي، إلى أربعة أصناف:

أ. دراسة المرأة باعتبارها جنسًا

تركز الدراسات المدرجة في هذا الصنف على الطبيعة الجنسية للقهر الذي تعانيه المرأة باعتبارها جنسًا⁽⁷³⁾، كما قامت بذلك نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي، ففي حين بقيت السعداوي وفية لمقاربة نظرية متعددة المداخل (مادي اقتصادي تاريخي، وثقافي اجتماعي وسياسي يستحضر العوامل الداخلية والخارجية) للتصدي لمختلف أشكال القهر الذي تواجهه المرأة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وجنسيًا، وظفت المرنيسي مقاربات مختلفة: سوسيوتاريخية ومادية ماركسية ومقاربة سوسيولوجية، من دون أن تولي العوامل السياسية الداخلية والخارجية اهتمامًا أكبر. ولعل ما يبيّن اهتمام دراسات السعداوي والمرنيسي بقهر النساء، باعتبارهن كائنات جنسية⁽⁷⁴⁾، توظيفها الإبيستيمولوجي لمقولة المرأة، في مقابل مقولة الرجل، من دون مراجعة نقدية لهاتين المقولتين. ويمكن أن نُدرج ضمن هذا الصنف من الدراسات الأبحاث النسوية كلها المهمة بكشف فاعلية المرأة العربية، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والدينية⁽⁷⁵⁾.

ب. دراسة صوت المرأة المقموع والمهمّش

اهتم بذلك، خصوصًا، مختلف تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية، في السرد وتحليل الخطاب والنقد الأدبي؛ إذ سعت الدراسات المنجزة في هذا الإطار لـ «تحليل الشكل الذي رسم به الكاتب العربي الشخصيات النسائية في أعماله»⁽⁷⁶⁾. وتأثرت هذه الدراسات بالفكر النسوي وبمختلف تيارات النقد الأدبي الحديثة، من دراسات ثقافية وما بعد بنوية وما بعد كولونيالية... إلخ. ولعل اهتمام هذا النوع من الدراسات بتجربة المرأة وخبرتها، في مواجهة القهر والتمييز والاستغلال، هو ما يقربها إبيستيمولوجيًا من نظرية الموقف النسوي التي تدعو إلى الانطلاق من وجهة نظر المرأة المهمّشة والمقموعة، لما تحظى به وجهة نظرها هذه من امتياز إبيستيمولوجي لفهم موضوعي لترانبيات المجتمع. غير أن مثل هذه الدراسات لم تُستثمر بعد استثمارًا ملحوظًا في حقل علم الاجتماع؛ إذ ما زال علماء

(73) هانيا شلقامي، دراسة النوع والعلوم الاجتماعية، ترجمة سهام سنية عبد السلام، سلسلة ترجمات نسوية 4 (الجيزة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2015)، ص 183.

(74) المرجع نفسه.

(75) ينظر: سلوى الحاج صالح، العايب، دُتريني يا خديجة (بيروت: دار الطليعة، 1999).

(76) شيرين أبو النجا، «النسوية العربية: مواقف وممارسات»، مجلة ألف، العدد 40 (2020)، ص 36.

الاجتماع العرب يترددون في الاستناد إلى المنتج الأدبي لكشف تحولات العوالم الاجتماعية المختلفة في المنطقة العربية عمومًا، والمغربية خصوصًا.

ج. دراسة المرأة باعتبارها نوعًا اجتماعيًا

انشغلت «أغلب أعمال الدارسين العرب [...] بتحليل القضايا النسائية، فكانت بذلك امتدادًا للدراسات النسائية لا غير»، ولم يتم الانتقال إلى دراسة المرأة باعتبارها نوعًا اجتماعيًا إلا في الثمانينيات⁽⁷⁷⁾، ففي هذه الفترة، توسّل البحث مقارنة بنائية لتحليل العلاقات الجندرية داخل المجتمع، واستندت الأبحاث إلى تحليل العلاقات المعقدة والأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة، بغية فهم القهر المفروض على النساء. وهكذا وظّفت دراسات المرأة العديد من مفاهيم علم الاجتماع الكلاسيكية من منظور النوع، حيث تم الانتقال من دراسة العلاقات الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات بين الجنسين، ومن تحليل الهيمنة الطبقية إلى البحث في الهيمنة الذكورية، ومن تفسير تقسيم العمل إلى البحث في تقسيم العمل على أساس الجنس، ومن الاهتمام بالعمل المأجور الإنتاجي / إلى البحث في العمل غير المأجور الذي تمارسه النساء ... إلخ. وتأثر علم الاجتماع العربي تأثرًا كبيرًا بهذه المقاربة، ووجد منظور التقاطعية صده في تعريف النوع في الدراسات العربية؛ إذ ما عاد النوع يعني البحث في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الجنسين، بل أصبحت «المقاربة الجندرية تعقد صلة متينة بين الجندر والطبقة والعرق واللون والدين، وتولي الجنسية أهمية كبرى»⁽⁷⁸⁾. اعتمدت الدراسات النسائية التي تنظر إلى النوع، باعتباره بناءً اجتماعيًا منظورًا إستيمولوجيًا إمبريقياً يهتم بجمع معلومات كمية وكيفية حول واقع المرأة العربية والمغربية بغية فهم مشكلاتها. لكن ظهرت، مع منتصف العقد الثاني من الألفية الثانية، دراسات نسوية جندرية ما بعد حداثة، وضعت موضع شك، فتي: مذكر ومؤنث، التي تتوسل بها دراسات النوع لفهم واقع المرأة، و«بيّنت كيف أن مقولتي الطبيعة والثقافة غير خاليتين من القيمة»⁽⁷⁹⁾. ويُدرج ضمن هذه الدراسات على سبيل المثال، كتاب رجاء بن سلامة بنيان الفحولة الذي انتقد تناول الدراسات العربية مقولتي مذكر ومؤنث، تناوّلًا ميتافيزيقياً، واعتمد في المقابل مفهوم المركزية القضيبية العقلية⁽⁸⁰⁾ الذي وظّفه جاك دريدا لتفكيك هذه الثنائية؛ ما بيّن التأثير بالمنظور ما بعد البنيوي للنوع. ويرفض هذا المنظور الاستناد إلى الاستقرار لبناء المعرفة، ويحوّل اهتمامه إلى تحليل النصوص، خصوصاً النصوص التراثية، كما قامت بذلك مثلاً آمال قرامي في كتاب الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية الذي حلّلت فيه «التطور الذي لحق مفهوم الأنوثة والذكورة»، وسعت عبر مختلف فصوله كذلك لـ «إثبات أن الثقافة هي التي تبني الهوية الجندرية»⁽⁸¹⁾. غير أن هذا المنظور ما بعد الحداثي للنوع، لم يؤثر كثيراً في علم الاجتماع العربي الذي يولي الميدان اهتماماً أكبر، وينصرف

(77) آمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 17.

(78) المرجع نفسه، ص 23.

(79) رجاء بن سلامة، بنيان الفحولة: أبحاث في المذكر والمؤنث (دمشق: دار برتا للنشر والتوزيع، 2005)، ص 47.

(80) المرجع نفسه، ص 33.

(81) قرامي، ص 27.

عن تحليل الخطابات، ويتمثل التأثير الواضح لهذا المنظور في طرح موضوع الجنسية اللانمطية للبحث، وفق منظور «النظرية الكويرية» La théorie queer⁽⁸²⁾.

د. دراسة المرأة داخل الإسلام

ساهمت دراسات المرأة في الإسلام في تأسيس منظور النسوية الإسلامية الذي استطاع أن يطور حقل الدراسات النسائية، بربط مفاهيم الدراسات النسائية المختلفة بالإسلام، و«إذا كانت المعرفة النسوية تهدف إلى تحرير العلم والثقافة من مكونات الانحياز الذكوري، والبحث عن الأسس والركائز والحجج التي تدعم مفهوم العدل والمساواة الإنسانية بين البشر [...] فإن الظلم الواقع على النساء في العالم الإسلامي إنما يرجع إلى منظومات المعرفة البشرية التي نسجت حول الدين واكتسبت قداسة مزعومة»⁽⁸³⁾. وتعرضت هذه الدراسات لمشكلات المرأة من داخل الإسلام، كما يبين ذلك اهتمامها بموضوع القوامة والولاية وحقوق المرأة في الإسلام، وأعيد بناء مفهوم المساواة بين الجنسين في الإسلام... إلخ. ومثل هذا الاتجاه باحثات عربيات ومغاريبات مشهورات، نذكر منهن على سبيل المثال ليلي أحمد⁽⁸⁴⁾ وأميمة أبو بكر⁽⁸⁵⁾ وأسماء المرباط⁽⁸⁶⁾... إلخ، اللواتي عملن على تجديد الفهم بالنصوص الدينية بشأن المرأة. وتبنت هذه الدراسات منهجاً تأويلياً. وبالنظر إلى اعتقاد باحثات النسوية الإسلامية أن النصوص الدينية قد أولت تأويلاً ذكورياً، فإنهن عملن على إعادة «تفسير» مجموعة من الآيات القرآنية، ويحشن عن الشواهد التاريخية المدعّمة لتأويلاتهن، مساهمات بذلك في «اختراق أسوار المعرفة الدينية»، ومكّنهن من ذلك «امتلاك عدد من النساء أدوات بحث جديدة وانفتاحهن على علوم العصر وتأثر بعضهن بالدراسات النسوية التي أنجزت بشأن التوراة والأنجيل أو اللاهوت المسيحي أو اليهودي»⁽⁸⁷⁾. غير أنهن، على الرغم من ذلك، وظّفن مناهج القدماء في البحث، من دون ضبط قواعدها؛ إذ لجأت الرئيسية، مثلاً، إلى «علم الرجال أو علم الجرح والتعديل»⁽⁸⁸⁾، للطعن في صحة حديث: «لن يُفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» الذي رواه أبو بكر عن الرسول، وهو ما يبين أن باحثات النسوية الإسلامية لم يتمكّن من «إحداثا قطيعة معرفية واستحداثا مناهج بحث جديدة أكثر قدرة على

(82) لتكوين صورة عامة نقدية عن نظرية الجنسية اللانمطية، نحيل القارئ إلى:

Sophie Noyer & Léo Thiers-Vidal, "Pour un féminisme matérialiste et queer: Échanges entre une féministe radicale et un homme anti-masculiniste," *Mouvements*, vol. 20, no. 2 (2002), pp. 44-49.

(83) حسن عبود، «الخطابات المتباينة للنسوية والإسلام والخوف من الازدواجية في المعايير»، في: نهى بيومي ونهوند القادري (لجنة تنسيق)، النساء في الخطاب العربي المعاصر، الكتاب التاسع (بيروت: منشورات تجمع باحثات لبنانيات، 2004-2003)، ص 15.

(84) أحمد.

(85) أميمة أبو بكر وشيرين شكري، المرأة والجنود: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، حوارات القرن العشرين (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013).

(86) أسماء المرباط، النساء والرجال في القرآن: أية مساواة؟ ترجمة بشرى لغزالي (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2015).

(87) آمال قرامي، «اختراق النساء أسوار المعرفة الدينية»، في: النسوية الإسلامية: الجهاد من أجل العدالة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010)، ص 19.

(88) عبود، ص 7.

كشف الواقع وتحسين مكانة الفرد، بقطع النظر عن جنسه وسنّه وطبقته ودينه وعرقه»⁽⁸⁹⁾، بل سعين لتأويل النصوص الدينية تأويلاً مضاداً⁽⁹⁰⁾ لتأويل الفقهاء الذكوري، كما يزعمون.

تأثرت بعض الحقول المعرفية بالدراسات النسائية ودراسات النوع الاجتماعي أكثر من غيرها، فبينما يلاحظ تأثير كبير لهذه الدراسات في تخصصات مثل علم الاجتماع والدراسات الأدبية والسردية، يسجل تأثير ضعيف لهذه الدراسات في تخصصات أخرى، مثل الدراسات الإسلامية ودراسات الفلسفة؛ إذ لم نثر على أعمال مهمة حول المرأة والفلسفة أو المرأة وإنتاج المعرفة، عدا جهود يمني طريف الخولي في التعريف بالفلسفة النسوية، وفي ترجمة أعمال غربية تنتمي إلى حقل الفلسفة النسوية وفلسفة العلم النسوية.

2. دراسات المرأة

كان في إمكان دراسات المرأة في المنطقة العربية الاستفادة من المنظور المعرفي النقدي لتحليل وضعية المرأة الذي أقامته نوال السعداوي، والذي انتبه منذ بداية السبعينيات إلى تخلف المعرفة العلمية المنتجة حول المرأة وتحيزها، وذلك قبل صدور الكتاب الجماعي اكتشاف الواقع: وجهات نظر نسوية حول نظرية المعرفة والميتافيزيقا والمنهجية وفلسفة العلوم⁽⁹¹⁾ الذي أشرفت عليه ساندرا هاردنغ وميريل هنتيكا في عام 1983، ودعتا فيه إلى مواجهة النظريات الضمنية للمعرفة والميتافيزيقا⁽⁹²⁾ التي تعكس المعتقدات البطركية وتدعمها. ولاحظت السعداوي في كتابها الأنثى هي الأصل⁽⁹³⁾ الذي صدر أول مرة في عام 1971 «أن العلماء بدأ يراجعون [كذا] الحقائق العلمية التي وصفوا بها النساء جسداً ونفساً»⁽⁹⁴⁾، بسبب صعود قوة النساء، كما بينت كيف ساهم العلم في تشويه النساء، ومن أجل أن تعود علاقة الرجل والمرأة إلى شكلها الطبيعي غير المشوّه، رأت السعداوي ضرورة «أن تحارب الخزعات في التاريخ وفي كل العلوم»⁽⁹⁵⁾.

لم تخص السعداوي تحيز المعرفة المنتجة حول النساء وتخلفها بكتاب، كما قامت بذلك «الإبستمولوجيات النسويات» في ما بعد، لكنها وضحت منظورها الإبستمولوجي لدراسة النساء كما يلي: «على المرأة العربية أن تدرك أن قضية تحرير النساء العربيات ليست قضية إسلامية، وليست قضية جنسية، وليست عداً للرجل، وليست ضد التقاليد الشرقية؛ ولكنها قضية سياسية واقتصادية أساساً، وهي ضد الأنظمة الاستعمارية داخل المنطقة العربية، وفي العالم الخارجي، وهي ضد جميع

(89) المرجع نفسه، ص 34.

(90) استعرت مفهوم التأويل المضاد من: نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، ط 3 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 193.

(91) Harding & Hintikka.

(92) Ibid., p. 9.

(93) السعداوي، الأنثى هي الأصل.

(94) المرجع نفسه، ص 37.

(95) المرجع نفسه، ص 36.

أنواع القيود والاستغلال الاقتصادي والجنسي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي»⁽⁹⁶⁾. وبطريقة كهذه، أسست السعداوي لمقاربة غير جندرية، ضد استعمارية وضد سلطوية، لإشكالية المرأة، لأنها لم توظف أبداً مفهوم النوع، أو الجندر في كتاباتها، حتى المتأخرة منها. وقاربت وضعية المرأة مقارنة متحررة من الإرث الاستشراقي الذي يفسر، دوماً، تخلف المرأة العربية المسلمة بالتقاليد الشرقية، وربطت تحرر المرأة بالتحرر الاقتصادي والسياسي، الداخلي والخارجي من جهة، وبالتخلص من أشكال الهيمنة والقهر من جهة أخرى.

راجع علماء الاجتماع العرب مؤلفات السعداوي، خصوصاً الباحثين منهم في إشكاليات المجتمع العربي الخاصة بموضوعات المرأة والجنسانية والأسرة، مثل حليم بركات⁽⁹⁷⁾ وهشام شرابي⁽⁹⁸⁾، غير أنهم لم يهتموا كثيراً بمنظورها المعرفي لتحرر المرأة المشار إليه آنفاً. واستمر استناد السوسيولوجيين العرب عموماً والمغاربة خصوصاً إلى كتاباتها، من دون أن يتوقفوا عند منظورها الإبتيمولوجي لتحرر المرأة، ولعل ما يؤكد ذلك الانتشار الواسع لمفهوم النوع الذي لم توظفه السعداوي لتحليل وضعية المرأة العربية في كتاباتها وحواراتها، على الرغم من التداول الشائع له من جهة، وإحجام الباحثين عن النظر في الأنساق المتزامنة للاضطهاد التي تتعرض لها المرأة، الداخلية (الهيمنة الذكورية والقهر الاجتماعي والاستبداد السياسي)، والخارجية (الاستعمار والإمبريالية) من جهة أخرى.

كان من نتائج عدم الانتباه إلى أهمية المنظور الإبتيمولوجي لنوال السعداوي⁽⁹⁹⁾، حول تحرر المرأة والانفتاح على الإبتيمولوجيا النسوية، بقاء دراسات المرأة في المنطقة العربية والمغاربية حبيسة إبتيمولوجيا تقليدية، على الرغم من الحضور المعتبر لهذه الدراسات في الحقل الأكاديمي العربي. على سبيل المثال، بلغت نسبة الدراسات حول المرأة المنشورة في ثماني دوريات عربية محكمة ما بين عامي 2010 و2014، ما يعادل 8.6 في المئة، من مجموع المقالات المخصصة لموضوع المرأة، كما يبين ذلك التقرير الأول للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية⁽¹⁰⁰⁾.

تأثرت دراسات المرأة في المنطقة العربية تأثراً كبيراً بالنسوية الإمبريقية وبالدراسات النسائية، وغالباً ما يتم توظيف المنهج الإمبريقي لدراسة وضع المرأة، من دون مساءلته نقدياً في ضوء الإبتيمولوجيا النسوية؛ مساءلة تتصل بجنس الباحث وموقعه وقيمه وعلاقته بالموضوع وأدوات البحث الميداني

(96) نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية (وندسور: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2017)، ص 165.

(97) حليم بركات، «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية»، المستقبل العربي، السنة 4، العدد 34 (كانون الأول/ ديسمبر 1981)، ص 51-63.

(98) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 50.

(99) تستند دراسات المرأة في المنطقة العربية إلى كتابات نوال السعداوي، لكنها لم تنبئ إلى منظورها الإبتيمولوجي لتحرر المرأة، وهو منظور يستحق أن تخصص له دراسة مستقلة، لأنه يأخذ في الحسبان دور الأنظمة السلطوية والقهر المجتمعي والاستعمار في تحليل وضع المرأة العربية.

(100) محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور (التقرير الأول) (بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2015)، ص 55، شوه في 2021/6/13، في: <https://bit.ly/35gQINy>

القيمة بالوصول إلى معرفة موضوعية ممكنة. في المقابل، تبين دراسات أخرى، اهتمت بكشف فاعلية المرأة المغيية والمسكوت عنها، مدى تأثيرها بمنظور الدراسات النسائية. وتشهد على ذلك، على سبيل المثال، أبحاث فاطمة المرينسي التي يُعدّ كتابها *سلطانات منسيات*⁽¹⁰¹⁾، محاولة لنفض الغبار عن فاعلية النساء المغيبة. كما يُعتبر كتابها *المغرب كما تحكي عنه نساؤه*⁽¹⁰²⁾، مثالا عن الدراسات النسائية التي تسعى لفهم المجتمع انطلاقاً من وجهة نظر نسائية. وهكذا، تكون المرينسي قد طبقت منظور الدراسات النسائية في البحث، كما نزع، لكن من دون توضيح منطلقاتها المنهجية للقارئ. لكن توظيفها منظور الدراسات النسائية لم يجنبها السقوط في نزعة استشراقية، كما لاحظ ذلك جوزيف مسعد؛ لأنها «وظفت، بطريقة استشراقية كلاسيكية، النصوص العربية من القرن السابع وحتى السادس عشر لتأويل وتفسير لا المجتمع العربي القروسطي، وإنما المجتمع الحديث، سواء في كتابها الأول، ما وراء الحجاب أو في أعمالها التالية»⁽¹⁰³⁾.

تأثرت دراسات المرأة سوسيولوجياً في المنطقة العربية بكتابات نوال السعداوي، من دون أن تستفيد من منظورها المعرفي لتحرر النساء، وتأثرت أكثر بمنظور الدراسات النسائية⁽¹⁰⁴⁾ أكثر من تأثرها بالإبستمولوجيا النسوية (الموقعية النسوية والنسوية ما بعد الحداثية). ويُفسّر هذا الوضع بغياب المحاولات التي سعت للبحث في نظرية المعرفة النسوية في كتابات السعداوي من جهة، وللمحدودية في استنبات الفلسفة النسوية في السياق العربي، من جهة أخرى؛ إذ لم تولّ الحركة النسائية العربية الجانِبَ الفكري الفلسفي اهتماماً أكبر، كما حصل في الغرب، الذي دافعت فيه هذه الحركة عن نماذج تحليل نظرية مغايرة. بل إن انشغالات الفلسفة في المنطقة العربية بالخطاب الفلسفي للحدثة لم تسمح بالتوجه إلى إشكاليات الإبستمولوجيا النسوية، التي ازدهرت موازاةً مع انتشار خطاب ما بعد حداثي، يشكك في الموضوعية والعقلانية الكلاسيكية. في المقابل، تعرّف الباحثون والباحثات في المنطقة العربية إلى الإبستمولوجيا النسوية، من خلال انفتاحهم على الفكر الفلسفي النسوي الغربي، قراءةً وترجمةً؛ ما يبيّن الانفصال الحاصل بين الحركة النسائية العربية والأوساط الأكاديمية من جهة، ومحدودية تأثير الإبستمولوجيا النسوية في دراسات المرأة العربية من جهة أخرى.

3. الكتابة حول المنهج

وجّهت الظروف السياسية والسوسيو - اقتصادية، المرافقة لنشأة علم الاجتماع، أسئلة المنهج السوسيولوجي إلى وجهة مختلفة عن نظيراتها في العالمين الأنكلوساكسوني والفرانكفوني. وتجلّى

(101) فاطمة المرينسي، *السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام*، ترجمة جميل معلّى وعبد الهادي عباس (دمشق: دار الحصاد، 1994).

(102) Fatima Mernissi, *Le Maroc raconté par ses femmes* (Rabat: Smer, 1984).

(103) جوزيف مسعد، *اشتواء العرب*، ترجمة إيهاب عبد الحميد، مراجعة محمد عبد الكريم أيوب (القاهرة: دار الشروق، 2013)، ص 213.

(104) يشهد على ذلك مثلاً، صدور كتاب يتناول قضايا المنهج في الدراسات النسائية، ينظر:

Rahma Bourqia, *Etudes féminines: Notes méthodologiques*, Série Colloques et Séminaires 73 (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1997).

ذلك في إشكالية التأصيل لعلم الاجتماع العربي، وفي التعريف بمناهج جديدة، وفي التساؤل المستمر عن مدى قدرة النظريات المستوردة على فهم الواقع الحضاري العربي الإسلامي، والبحث عن مناهج ملائمة لدراسة هذا الواقع، وتوزّع أسئلة المنهج في علم الاجتماع على الاهتمامات التالية:

أ. التعريف بمناهج جديدة، حيث اجتهد الباحثون العرب في علم الاجتماع في التعريف بالاتجاهات السوسيولوجية المستجدة، حتى تلك الأقل انتشاراً منها في أوروبا وأميركا في الثمانينيات، كما يدل على ذلك، مثلاً، التعريف بالاتجاه الإثنوميثودولوجي في علم الاجتماع منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي⁽¹⁰⁵⁾.

ب. طرح إشكالية المنهج طرحاً نقدياً؛ ويُعدّ المنهج الوضعي من بين أكثر المناهج التي تعرّضت مبكراً لنقد علماء الاجتماع العرب⁽¹⁰⁶⁾، غير أن نقدهم غالباً ما يكرّر النقد الغربي لهذا المنهج، فبدلاً من أن يبذل هؤلاء الباحثون جهداً أكبر لنقد المناهج الغربية، استناداً إلى الواقع العربي الإسلامي، بغية تأسيس مناهج جديدة، نجدهم يستوردون النقد الغربي لهذه المناهج مثلما يستوردون النظريات الغربية.

ت. اقتراح مناهج جديدة؛ ويسجل فقر في هذا الجانب، ما عدا المحاولات المتأخرة لكل من عبد الله حمودي، لصوغ أنثروبولوجيا عربية، في كتاب المسافة والتحليل⁽¹⁰⁷⁾، وعزمي بشاره «في أولوية الفهم على المنهج»⁽¹⁰⁸⁾. ويرفض حمودي التغاضي عن المعارف التي تمتلكها المجتمعات حول ذواتها، ويدعو إلى تعبئتها لتساهم في بناء المعرفة، عبر بناء المسافات التي تحيل إلى منهج، و«يبحث هذا التموّج الخاص الذي يسمّيه حمودي بالمسافة في أقصى حميمية أولاً إلى معرفة مجاوزة للموضوعية التي تعني كلاسيكياً تجاوز ما يقوله الناس والبحث عن تفسيرات لها في الاقتصاد والسياسة والأيدولوجيا، ويقترح في المقابل موضوعية من نوع آخر تأخذ بعين الاعتبار الشعور الدائم بالانتماء»⁽¹⁰⁹⁾. أما بشاره، فيعطي الأولوية لفهم الموضوع على البحث عن المنهج، لأن الموضوع هو الذي يحدّد المنهج، وكما يقول: «يمتلك الموضوع وفهمه الأولوية، وهو يحدد المنهج الذي يلزمه»⁽¹¹⁰⁾، كما يتوقف عند علاقة النظرية بالمنهج، ويخلص إلى أن كل «نظرية لا تنتج منها مقارنة في فهم ظاهرة أو مجموعة ظواهر، أي لا ينتج منها منهج، ليست في الحقيقة نظرية علمية»⁽¹¹¹⁾.

(105) زينب شاهين، «الاتجاه الإثنوميثودولوجي في علم الاجتماع»، مجلة الفكر العربي، مج 6، العدد 37-38 (أيار/ مايو 1985)، ص 292.

(106) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة 44 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص 131-132.

(107) عبد الله حمودي، المسافة والتحليل: في صياغة أنثروبولوجيا عربية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2019).

(108) عزمي بشاره، «في أولوية الفهم على المنهج»، تبين، العدد 30 (خريف 2019)، ص 7-30.

(109) المهدي لحامد، «القضية الأنثروبولوجية عند عبد الله حمودي: قراءة نقدية في راهن ورهانات الأنثروبولوجيا العربية من خلال كتاب حمودي: المسافة والتحليل: في صياغة أنثروبولوجيا عربية»، تجسير، العدد 1 (2019)، ص 206.

(110) بشاره، ص 11.

(111) المرجع نفسه، ص 10.

على الرغم من الجهود المبذولة من الباحثين العرب من أجل التعريف بمناهج البحث المستجدة، يسجل غياب الاهتمام بالإستيمولوجيا النسوية؛ إذ لم نشهد نقاشاً لافتاً حول تحديات الإستيمولوجيا النسوية أمام المنهج السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي، على الرغم من عقد ندوات عربية عدة حول المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويبقى مؤتمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حول موضوع «إشكالية مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية» الذي عقد في 23-25 آذار/مارس 2019 استثناءً في هذا الباب، حيث تقدّم هاني خميس عبده، في إطار هذا المؤتمر، بدراسة تناول فيها «البدائل المنهجية التي طرحت من جانب أنصار المدخل النسوي، بدءاً من اختيار موضوعات بحثية، ومروراً بأدوار الباحثين، وانتهاءً باستخدام طرق وأدوات منهجية»⁽¹¹²⁾.

لم تتطرق أي دراسة باللغة العربية حول المنهج إلى تحديات الإستيمولوجيا النسوية للمنهج السوسيولوجي، لكن أتاحت الترجمة لجمهور واسع من القراء باللغة العربية إمكان التعرف إلى مزاعم مختلف تيارات النسوية الإستيمولوجية حول البحث النسوي وقضاياها النظرية⁽¹¹³⁾، وتعززت هذه الترجمات بنشر دراسات حول الفلسفة النسوية⁽¹¹⁴⁾ وتخصيص بعض أعلام الإستيمولوجيا النسوية بدراسات مستقلة⁽¹¹⁵⁾.

لا يستدعي واقع حال علم الاجتماع هذا مجرد استحضار الإستيمولوجيا النسوية في أثناء البحث في سؤال المنهج، إنما يتطلب كذلك البحث في الكيفية التي تعاملت بها الدراسات النسوية العربية مع المنهج، وفي ما إن كان من الممكن أن نستخلص من كتاباتهم منظوراً إستيمولوجياً نسوياً وعربياً خاصاً، كما نفترض ذلك في أعمال نوال السعداوي.

4. علم اجتماع المعرفة والدراسات النسوية العربية

لن يستقيم الحديث عن آثار الإستيمولوجيا النسوية في حقل علم الاجتماع، إذا ما اعتبرناها نوعاً من سوسيولوجيا المعرفة؛ لأن هذه الإستيمولوجيا ليست مجرد علم اجتماع المعرفة، لكونها «لا تبحث فقط لفهم ممارساتنا الحالية لإنتاج المعرفة، ولكنها تبحث أيضاً لفهم كيف تحصل المعرفة، وكيف نستطيع تحسين ممارساتنا للمعرفة»⁽¹¹⁶⁾.

(112) هاني خميس عبده، «النسوية ونقد الاتجاه الوضعي في البحث السوسيولوجي: قراءة في الأطر المنهجية البديلة»، ورقة مقدمة في مؤتمر: العلوم الاجتماعية والإنسانية «إشكالية مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 23-25 آذار/مارس 2019.

(113) كمال بوناب، «الإستيمولوجيا النسوية الأفرو-أمريكية»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج 4، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 12-29.

(114) ينظر: يمني طريف الخولي، النسوية وفلسفة العلم (وندسور: مؤسسة هنداي سي آي سي، 2018).

(115) ينظر: ليزا سعيد أبو زيد، في نظرية المعرفة النسوية: دراسة في فلسفة لورين كود، تقديم يمني طريف الخولي (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2019).

(116) "Feminist Social Epistemology," *Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive*, 9/11/2006, accessed on 11/9/2020, at: <https://urlz.fr/eOZ4>

لم تكن الإشكاليات الإبيستيمولوجية بعيدة عن اهتمامات علماء الاجتماع العرب، لأن اشتغالهم بموضوع نشأة علم الاجتماع، وتساؤلهم عن هوية هذا العلم، والمهمات المناطة به، والطرائق الكفيلة بإنتاج معرفة «علمية» حول المجتمعات العربية الإسلامية، تدخل كلها في نطاق سوسيولوجيا المعرفة. وتفسر ظروف ولادة علم الاجتماع في هذه المنطقة العربية، والتحديات المطروحة أمامها، بروز اهتمامات إبيستيمولوجية محددة دون غيرها. وتتمثل هذه الاهتمامات في التأصيل لعلم الاجتماع العربي، ومحاولة الإجابة عن سؤال: أي علم اجتماع نريد؟ عربي أم إسلامي أم علم اجتماع وكفي؟ كما طغى خلال مدة زمنية سؤال تخلص علم الاجتماع من طابعه الاستعماري، كما نادى بذلك عبد الكريم الخطيبي، في نقده المزدوج⁽¹¹⁷⁾، ومواجهة التصورات الاستشراقية بشأن المجتمعات العربية الإسلامية. ولا يزال التفكير في هذه الإشكاليات الإبيستيمولوجية قائماً إلى اليوم، وتشهد على ذلك الكتب الصادرة حديثاً⁽¹¹⁸⁾ في مجال علم الاجتماع وبعض الندوات المنظمة في السنوات الأخيرة، التي تتناول موضوعات من قبيل أقلمة العلوم الاجتماعية⁽¹¹⁹⁾. وهكذا، يمكن القول إن البحث في سوسيولوجيا المعرفة يقتصر على ثلاثة مجالات: أقلمة العلوم الاجتماعية، والتعريف باتجاهات علم اجتماع المعرفة الغربية، ومحاولة الاسترشاد بها لفهم إشكاليات مطروحة في الواقع العربي الإسلامي، مثل الدين والهوية⁽¹²⁰⁾، وتحليل الإنتاج المعرفي العربي الذي نعتبره نوعاً من سوسيولوجيا المعرفة⁽¹²¹⁾.

لم يخرج علم اجتماع المعرفة في المنطقة العربية عن هذه الميادين، وبقي بعيداً عن بقية اهتمامات سوسيولوجيا المعرفة، خصوصاً تأثير جنس الباحث في إنتاج المعرفة. ولعل ما يبيّن تخلف علم اجتماع المعرفة عن بقية فروع علم الاجتماع تقارير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية⁽¹²²⁾ التي لم تنتبه إلى غياب مقالات ودراسات وترجمات حول هذا الفرع من فروع علم الاجتماع. وتعكس هذه الملاحظة الانفصال الكبير بين الإبيستيمولوجيا النسوية والنظرية النسوية من جهة، وعلم الاجتماع من جهة أخرى، لدى مختلف أجيال علماء الاجتماع في المنطقة العربية، كما تفسر هذه الحالة بالانحصار نشاط الحركة النسائية العربية في ما هو سياسي وسوسيو - اقتصادي، وضعف

(117) عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج (الرباط: منشورات عكاظ، 2000).

(118) ينظر: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية ومركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر) والجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)، ساري حنفي ونورية بن غبريط - رمعون (تحرير وتقديم)، مراجعة ليزا تراكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

(119) نظم مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية بجامعة قطر ندوة دولية حول «علم الاجتماع وسؤال الأقلمة»، جامعة قطر، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(120) ينظر: عبد الغني عماد، الهوية والمعرفة، المجتمع والدين: علم اجتماع المعرفة، الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية (بيروت: دار الطليعة، 2017).

(121) ينظر: ساري حنفي وريغاس أرفانيتس، البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

(122) صدرت هذه التقارير، على التوالي، في عامي 2015 و2018، ينظر: عبد الله حمودي، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقارنة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000-2016) (التقرير الثاني) (بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2018) شوهده

في 2021/6/1، في: <https://urlz.fr/eOZ9>

فاعليتها المعرفية والنقدية؛ ما يقوّي نظام إعادة إنتاج البنى الفكرية المتمركزة ذكوريًا، كما تزعم الإبستمولوجيا النسوية الإمبريقية والموقعية، أو البقاء في إطار منظور النوع الاجتماعي الذي انتقدته النسوية ما بعد الحداثيّة.

خاتمة

على خلاف الدول الأنكلوساكسونية التي أثّرت فيها النظرية النسوية في المعرفة السوسيولوجية المنتجة، وفي مجال دراسات المرأة والمنهج وسوسيولوجيا المعرفة، لم تتأثر الدراسات السوسيولوجية في المنطقة العربية بالإبستمولوجيا النسوية، وتحديدًا بإبستمولوجيا الموقعية النسوية وإبستمولوجيا النسوية ما بعد الحداثيّة؛ لأن الدراسات السوسيولوجية في هاتين المنطقتين تأثرت، نسبيًا، بالإمبريقية النسوية، وبالدراسات النسائية. ويفسّر ذلك سياق نشأة علم الاجتماع في المنطقة العربية، ونشاط الحركة النسائية العربية التي أخذت على عاتقها التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تتخطى فيها المرأة العربية، من دون إيلاء الجوانب الفكرية اهتمامًا مماثلًا.

هكذا يواصل الباحثون والباحثات في علم الاجتماع دراسة موضوعات المرأة والمنهج والمعرفة، دراسة كلاسيكية، تعتبر البحث كشفًا عن المعرفة، من دون الانتباه إلى محدودية هذا الإطار الإبستمولوجي وتأثير القيم الإبستمية التي توجه الباحث في اختيار الفرضيات وأدوات البحث وترشيح الدلائل؛ ما يقود إلى إنتاج معرفة غير موضوعية، تكرّس الظلم والتراتيبات، على الرغم من الممارسة النقدية التي تدّعيها هذه الأبحاث واليقظة الإبستمولوجية التي تحتفي بها.

يفسّر هذا الوضع، من جهة أولى بالانفصال القائم بين النظرية النسوية والبحث السوسيولوجي؛ ومن جهة ثانية بعدم استنبات الفلسفة النسوية داخل الأكاديمية العربية؛ ومن جهة ثالثة بانحصار نشاط الحركة النسائية في ما هو مطلبّي؛ ومن جهة رابعة بمواصلة التفكير في خلال منظور حداثي، من دون الانفتاح على انتقادات ما بعد الحداثيّة، التي انتقدت الذات المنتجة للمعرفة، وانتقدت كذلك دراسات النوع المنتشرة على نطاق واسع في المنطقة العربية.

في مقابل هذا الوضع، توقف البحث عند بعض الجهود المبذولة - وكلها مصرية - لاستنبات منظور الإبستمولوجيا النسوية داخل الأكاديمية العربية، كما تشهد على ذلك أبحاث يمنى طريف الخولي وترجماتهما، وجهود مترجمات عربيات أخريات، مثل هالة كمال، نقلن إلى العربية كتبًا تتعرض لموضوع الإبستمولوجيا النسوية. غير أن هذا العمل يبقى غير كاف؛ لأن الإبستمولوجيا النسوية تطرح تحديات معرفية حقيقية أمام البحث السوسيولوجي، ولن يتحقق استنبات إبستمولوجيا مغايرة تستفيد من الإبستمولوجيا النسوية ما لم تتطور الدراسات النسائية تطورًا نوعيًا، وتعزيزًا باهتمام أقسام الفلسفة في البلدان العربية بالفلسفة النسوية، وإبستمولوجيا العلم النسوية، وبترحيز الحركة النسائية العربية عن نزعتها المطلبية، لتفتّح على مساءلة الأبنية الفكرية المهيمنة من خارج الأطر الفكرية السائدة، بما فيها منظور النوع الاجتماعي الذي انتقدته النسوية ما بعد الحداثيّة.

ستسهم الإستيمولوجيا النسوية في تجديد دراسات المرأة والنظرة إلى المنهج، وستفتح مدخلاً جديداً لسوسيولوجيا المعرفة، هذا الفرع المنسي تقريباً في السوسيولوجيا العربية، وتمد الجسور بين تخصصات عدة، تسهم في إنتاج معرفة حول المجتمع. يضاف إلى ذلك أنها ستكشف محدودية نظرية النوع في فهم وضع المرأة، لطابعها السياسي، ولأنها تتوسل بمقولات جوهرائية، وعلى رأسها ثنائية مذكر/ مؤنث؛ مؤمنة بوجود ذات أنثوية منتجة للمعرفة على غرار الذات الذكورية، ولم تفكر في أن الذات، بصيغتها الديكارتية، مجرد تشكيل خطابي، أي إنها ذات مُنتجة ومكوّنة خطابياً، وليست مُنتجة معرفة.

References

المراجع

العربية

- النسوية الإسلامية: الجهاد من أجل العدالة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010.
- مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية ومركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر) والجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس). ساري حنفي ونورية بن غبريط - رمعون (تحرير وتقديم). مراجعة ليزا تراكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- أبو النجا، شيرين. «النسوية العربية: مواقف وممارسات». مجلة ألف. العدد 40 (2020).
- أبو بكر، أميمة وشيرين شكري. المرأة والجنود: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. حوارات القرن العشرين. دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013.
- أبو زيد، ليزا سعيد. في نظرية المعرفة النسوية: دراسة في فلسفة لورين كود. تقديم يمنى طريف الخولي. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2019.
- _____. «الفلسفة النسوية». مؤنون بلا حدود. 2019/11/7. في: <https://urlz.fr/eLM1>
- أبو زيد، نصر حامد. دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة. ط 3. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003.
- أبو لغد، ليلي. «هل تحتاج المرأة المسلمة إلى إنقاذ؟ تأملات إناسيّة في النسبية الثقافية وحواشيها». ترجمة جهاد الحاج سالم. المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة. العدد 1 (آذار/ مارس 2015).
- _____. مشاعر محجبة: دراسة حول الدور الحيوي للشعر وتحليل دور المرأة في مجتمع أولاد علي. ترجمة أحمد جرادات. القاهرة: نور دار المرأة العربية، 1995.

أحمد، ليلي. المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية جدلية حديثة. ترجمة منى إبراهيم وهالة كمال. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

إسماعيل، سماح عبد الله محمد. «نظرية الموقف النسوي». أوراق فلسفية. العدد 37 (2013).

بامية، محمد. العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور (التقرير الأول). بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية. 2015. في: <https://bit.ly/35gQINy>

باير، شارلين ناجي هيسي وباتريشا لينا ليفي. مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقاً. ترجمة هالة كمال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

بتلر، جوديت. «الأفعال الأدائية وتكوين الجندر: مقالة في الظاهراتية والنظرية النسوية». ترجمة ثائر ديب. عمران. العدد 25 (صيف 2018).

بركات، حليم. «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية». المستقبل العربي. السنة 4. العدد 34 (كانون الأول/ ديسمبر 1981).

بشارة، عزمي. «في أولوية الفهم على المنهج». تبين. مج 8، العدد 30 (خريف 2019).

بن سلامة، رجا. ببيان الفحولة: أبحاث في المذكر والمؤنث. دمشق: دار برتا للنشر والتوزيع، 2005.

بوناب، كمال. «الإبستمولوجيا النسوية الأفرو-أمريكية». المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. مج 4. العدد 1 (كانون الثاني/ يناير 2019).

بيومي، نهى. ونهوند القادري (لجنة تنسيق). النساء في الخطاب العربي المعاصر. الكتاب التاسع. بيروت: منشورات تجمع باحثات لبنانيات، 2003-2004.

التاور، عمر. «استراتيجية التفكيك عند جاك دريدا: الهدم والبناء». تبين. العدد 9 (صيف 2014).

التايب، عائشة. التطور العلمي لحقول دراسات المرأة في العالم العربي. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. في: <https://urlz.fr/fjbv>

تيليون، جيرمي. الحريم وأبناء العم: تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط. ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير. بيروت: دار الساقى، 2000.

جامبل، سارة. النسوية وما بعد النسوية. ترجمة أحمد الشامي. مراجعة هدى الصدة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002.

حمودي، عبد الله. العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقارنة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000-2016) (التقرير الثاني). بيروت: المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، 2018. في: <https://urlz.fr/eOZ9>

- _____ . المسافة والتحليل : في صياغة أنثروبولوجيا عربية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2019.
- حنفي، ساري وريغاس أرفانيتس. البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- الخطيبي، عبد الكبير. النقد المزدوج. الرباط: منشورات عكاظ، 2000.
- الخولي، يمنى طريف. «ما بعد الاستعمارية في الفلسفة السياسية النسوية». أوراق فلسفية. العدد 37 (2013).
- _____ . النسوية وفلسفة العلم. وندسور: مؤسسة هنداي سي آي سي، 2018.
- سارانتاكوس، سوتيريوس. البحث الاجتماعي. ترجمة شحدة فارغ. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- السعداوي، نوال. الأنثى هي الأصل. وندسور: مؤسسة هنداي سي آي سي، 2017.
- _____ . الوجه العاري للمرأة العربية. وندسور: مؤسسة هنداي سي آي سي، 2017.
- سعيد، إدوارد. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق. ترجمة محمد عناني. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.
- _____ . الثقافة والإمبريالية. ترجمة كمال أبو ديب. ط 4. بيروت: دار الآداب، 2014.
- شاهين، زينب. «الاتجاه الإنثوميثودولوجي في علم الاجتماع». مجلة الفكر العربي. مج 6، العدد 37-38 (أيار/ مايو 1985).
- شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- شلقامي، هانيا. دراسة النوع والعلوم الاجتماعية. ترجمة سهام سنية عبد السلام. سلسلة ترجمات نسوية 4. الجيزة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2015.
- العايب، سلوى الحاج صالح. دثريني يا خديجة. بيروت: دار الطليعة، 1999.
- عبد المعطي، عبد الباسط. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. سلسلة عالم المعرفة 44. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.
- عبد، هاني خميس. «النسوية ونقد الاتجاه الوضعي في البحث السوسيولوجي: قراءة في الأطر المنهجية البديلة». ورقة مقدمة في مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية «إشكالية مناهج البحث في

العلوم الإنسانية والاجتماعية». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 23-25 آذار/ مارس 2019.

العدوي، أحمد عبد المنعم. «تقاطعات النسوية والاستشراق». فصول. مج 26 / 3، العدد 103 (ربيع 2018).

عماد، عبد الغني. الهوية والمعرفة، المجتمع والدين: علم اجتماع المعرفة، الاتجاهات الجديدة والمقاربات العربية. بيروت: دار الطليعة، 2017.

العنزي، سامية. «مفهوم الفكر النسوي في العالم الغربي والوطن العربي». مقالات. باحثات لدراسات المرأة. 2019/10/14. في: <https://bit.ly/3uWBgvd>

فاليرشتاين، إيمانويل. «تراث علم الاجتماع ووعده العلوم الاجتماعية». ترجمة محمود بن الحبيب بن الحاج أحمد الذوايدي. إضافات. العدد 3-4 (تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

فريدان، بيتي. اللغز الأثوي. ترجمة عبد الله بديع فاضل. دمشق: دار الرحبة، 2014.

قرامي، آمال. الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007.

كولبروك، كليير. «النقد النسوي وما بعد البنيوية». ترجمة محمود ريان. فصول. مج 26، العدد 103 (ربيع 2018).

لحماد، المهدي. «القضية الأثربولوجية عند عبد الله حمودي: قراءة نقدية في راهن ورهانات الأثربولوجيا العربية من خلال كتاب حمودي: المسافة والتحليل: في صياغة أثربولوجيا عربية». تجسير. العدد 1 (2019).

ليمان، أوليفر. مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين: آفاق جديدة للفكر الإنساني. ترجمة مصطفى محمود محمد. مراجعة رمضان بسطاويسي. سلسلة عالم المعرفة 301. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.

المرباط، أسماء. النساء والرجال في القرآن: أية مساواة؟ ترجمة بشرى لغزالي. الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2015.

المرنيسي، فاطمة. السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام. ترجمة جميل معلّى وعبد الهادي عباس. دمشق: دار الحصاد، 1994.

_____. ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية. ترجمة فاطمة الزهراء أزوريل. ط 4. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.

_____ . هل أنتم محصنون ضد الحريم؟ ترجمة نهلة بيضون. ط 2. الدار البيضاء: نشر الفنك؛ المركز الثقافي العربي، 2004.

مسعد، جوزيف. اشتهاه العرب. ترجمة إيهاب عبد الحميد. مراجعة محمد عبد الكريم أيوب. القاهرة: دار الشروق، 2013.

المسيري، عبد الوهاب. قضية المرأة: بين التحرير والتّمرّكز حول الأنثى. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

ناريان، أوما، وساندرا هاردنغ. نقض مركزية المركز: الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات بعد - استعماري ونسوي. ترجمة يمنى طريف الخولي. سلسلة عالم المعرفة 395. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012.

ولستونكرافت، ماري. دفاع عن حقوق المرأة. ترجمة عبد الله فاضل وعلي صارم. دمشق: دار الرحبة، 2015.

الأجنبية

Alcoff, Linda & Elisabeth Potter. *Feminist Epistemologies*. New York/ London: Routledge, 1993.

Artemisa, Flores Espinola. "Science et politique: Quand le féminisme fait avancer la science." *Raison présente*. no. 186 (2^{ème} trimestre 2013).

Badran, Margot. "The Institutionalization of Middle East Women's Studies in the United States." *Middle East Studies Association Bulletin*. vol. 22, no. 1 (July 1988).

Bereni, Laure. & Éléonore Lépinard. "Les Femmes ne sont pas une catégorie: les stratégies de légitimation de la parité en France." *Revue Française de Science Politique*. vol. 54, no. 1 (2004).

Bernard, Claude. *Introduction à l'étude de la médecine expérimentale* (Édition du Groupe Ebooks Libres et Gratuits). Paris : J. B. Bailliére Et Fils, 1865.

Bourqia, Rahma. *Etudes féminines: Notes méthodologiques*. série colloques et séminaires 73. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1997.

Butler, Judith. *Trouble dans le genre: Le féminisme et la subversion de l'identité*. Cynthia Kraus (trad.). Paris: La Découverte, 2005.

Camron, Debbie. & Joan Scanlon. "Convergences et divergences entre le féminisme radical et la théorie queer." *Nouvelles Questions Féministes*. vol. 33, no. 2 (2014).

Chabaud-Rychter, Daniel et al. *Sous les sciences sociales, le genre. Relectures critiques: De Max Weber à Bruno Latour*. Paris: La Découverte, 2010.

- Clair, Isabelle. *Sociologie du genre*. Paris: Armand Colin, 2012.
- Code, Lorraine. *What Can She Know? Feminist Theory and the Construction of Knowledge*. London: Cornell University Press, 1991.
- Crenshaw, Kimberlé Williams & Oristelle Bonis. "Cartographie des marges: Intersectionnalité, politique de l'identité et violences contre les femmes de couleur." *Cahiers du Genre*. vol. 39, no. 2 (2005).
- Davis, Angela Yvonne. *Women, Race & Class*. New York: Random House, 1981.
- De Beauvoir, Simone. *Le Deuxième Sexe*. vol. I et II. Paris: Gallimard, 1949.
- Dorlin, Elsa. *Sexe, race, classe: Pour une épistémologie de la domination*. Paris: PUF, 2009.
- "Feminist Epistemology and Philosophy of Science." *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. 9/8/2000 (Substantive Revision on 13/2/2020). at: <https://stanford.io/3px3r2t>
- "Feminist Social Epistemology." *Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive*. 9/11/2006. at: <https://urlz.fr/eOZ4>
- Feyerabend, Paul. *Contre la méthode, esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*. Paris: Seuil, 1979.
- Gould, Carol & Marx Wartofsky. *Women and Philosophy*. New York: G. P. Putnam, 1976.
- Harding, Sandra. *Is Science Multicultural? Postcolonialisms, Feminisms and Epistemology*. Bloomington: Indiana University Press, 1998.
- Harding, Sandra & Merrill B. P. Hintikka (eds.). *Discovering Reality: Feminist Perspectives on Epistemology, Metaphysics, Methodology, and Philosophy of Science*. New York: Kluwer Academic Publishers, 2004.
- Hesse-Biber, Sharlene Nagy. (ed.). *Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis*. New York: Sage, 2011.
- Hooks, Bell. *De la marge au centre: Théorie féministe*. Noomi. B. Grusig (Trad.). Paris: Cambourakis, 2017.
- Keller, Evelyn Fox. *Expliquer la vie: Modèles, métaphores et machines en biologie du développement*. Paris: Gallimard, 2004.
- Mathieu, Marie et al. "Pour un usage fort des épistémologies féministes." *Nouvelles Questions Féministes*. vol. 39, no. 1 (2020).
- McCann, Carole R. & Seung-Kyung Kim. *Feminist Theory Reader: Local and Global Perspectives*. New York: Routledge, 2013.
- Mernissi, Fatima. *Le Maroc raconté par ses femmes*. Rabat: Smer, 1984.

Mottier, Véronique & Lea Sgier. *Genre et politique: Débats et perspectives*. Paris: Gallimard, 2000.

Nelson, Lynn Hankinson. "The Very Idea of Feminist Epistemology." *Hypatia*. vol. 10, no. 3 (Summer 1995).

Noyer, Sophie & Léo Thiers–Vidal. "Pour un féminisme matérialiste et queer: Échanges entre une féministe radicale et un homme anti–masculiniste." *Mouvements*. vol. 20, no. 2 (2002).

Tremblay, Manon et al. *Genre, citoyenneté et représentation*. Laval: Presse de l'Université de Laval, 2006.

Wharton, Amy S. *The Sociology of Gender: An Introduction to Theory and Research*. Malden: Victoria, 2005.

ترجمة
Translated Paper



كان هنا، 100×100، مواد مختلفة على كanvas، 2020.
It was here, 100x100, mixed materials on canvas, 2020.

إلزا دورلين | Elsa Dorlin *

ترجمة ياسين يسني ** ووديع جعواني ***

Translated by Yassine Yassni & Wadia Jehouani

حول الاستعمال الإبستمولوجي والسياسي لفئتي الجنس والعرق في دراسات النوع ***

The Epistemological and Political Use of "Sex" and "Race" Categories in Gender Studies

ملخص: انطلاقاً من تفكير عميق في النسوية السوداء، تعالج هذه الدراسة تقاطع الهيمنة المبنية على النوع والعنصرية، باعتبار أن هذا التقاطع يمثل أهم التحديات النظرية والسياسية المطروحة في النسوية الأنغلوسكسونية: كيف تساهم تجربة العزل العرقي في تشكيل تجربة التمييز القائم على الجنس، وكيف تعرقل الوحدة السياسية للنسوية؟ وإذا عرف الموضوع الأيديولوجي «المرأة» انهياراً داخلياً تحت ضغط انتقاد النظام الأبوي، فماذا عن «نحن النساء» باعتباره الموضوع السياسي للنسوية؟ تتمثل أطروحتنا في إبراز أن خطابات الهيمنة تمنح المجموعات المضطهدة أطراً لاتاريخية تقوم بتشويه هذه المجموعات باستمرار، ويذهب ذلك حدّ تشييء ثوابتها الإيجابية. في مثل هذه الوضعيات، تحمل إرادة تحرير النسوية أو «النساء» من التصور الماهوي خطر إعادة طبعته في شكل لامتناهٍ من الفئات الفرعية (النساء السوداوات، والنساء المحجبات، والنساء المهاجرات... إلخ) التي تتحول إلى شروط مسبقة للنضالات. إنّ قدرتنا على الفعل والتفكير بوصفنا ذواتاً سياسية تتطور، مرهونة بقدرتنا على كشف تاريخانية تداخل فئات «الجنس» و«العرق»، وإيقاننا تقنيات الاستشارة، إلى حدّ ابتكار لغة سياسية جديدة.

* أستاذة الفلسفة السياسية والاجتماعية في قسم العلوم السياسية، جامعة باريس 8، فرنسا.

Professor of Political Philosophy at the Department of Political Science, University of Paris 8, France.

** أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، وزميل باحث بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية (برنامج الزملاء الناشئين 2020).

Research Professor in sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Morocco; Post-doctoral fellowship, Arab Council for the Social Sciences.

*** أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

Research Professor in sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Morocco.

**** نُشر في الأصل في:

Elsa Dorlin, "De l'usage épistémologique et politique des catégories de 'sexe' et de 'race' dans les études sur le genre," *Cahiers du genre*, vol. 2, no. 39 (2005), pp. 83-105.

راجع الترجمة عن الفرنسية: روضة القدري، أستاذة مساعدة ببرنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، معهد الدوحة للدراسات العليا.

كلمات مفتاحية: النسوية، النسوية السوداء، الهيمنة، التقاطعية، الكولونيالية، ما بعد الكولونيالية، المقاومة، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract: Starting from a reflection on Black Feminism this article deals with the inter-relationship between gender domination and racism as one of the most important theoretical and political questions in Anglo-Saxon feminism: how far does racist segregation shape sexist segregation and create an obstacle to the political unity of feminism? If the ideological subject "women" has imploded under the impact of the critique of patriarchy what about the subject of feminism itself "we women"? Our thesis is to demonstrate how the discourse of domination provides oppressed groups with ahistorical frameworks that constantly reify these same groups including in their positive statements. In these conditions, wanting to "de-essentialise" the subject of feminism, women runs the risk of renaturalising them in a myriad of sub-categories (black women, headscarf-wearing women, migrant women...), which become preconditions to struggles. Our ability to act and be future political subjects depends on our capacity to reveal the historicity of the inter-relationship of the categories of "sex" and "race" and to use chaos techniques capable of inventing another political language.

Keywords: Feminism, Black Feminism, Domination, Intersectionality, Colonialism, Postcolonialism, Resistance, United States.

أولاً: جنس وعرق⁽¹⁾

«كل النساء بيضاوات، وكلّ السود رجال».

1. ثورة النسوية السوداء⁽²⁾

في منتصف القرن التاسع عشر؛ لحظة بروز تعبئات نسوية أميركية من أجل الحق في التصويت، واجهت المناضلات الأفرو-أميركيات، المكوّنات من إماء محررات وحفيدات عبيد، كسوجورني تروث Sojourner Truth⁽³⁾ أحد الوجوه البارزة في هذه الحركة، عنصريةً عنيفة. ولم تأت هذه الهجمة العنصرية فقط من طرف كارهي النساء الراضين مطلب الحق في التصويت، ولكن

(1) أود شكر إليني فاريكاس Eleni Varikas لاهتمامها بهذا النص، إذ يعود الفضل في تطوير الكثير من إشكالياته إلى أبحاثها وأفكارها والتزاماتها النظرية.

(2) استوحينا هذا العنوان من:

Gloria Hull, Patricia Bell Scott & Barbara Smith (eds.), *All the Women are White, All the Blacks are Men, but Some of Us are Brave: Black Women's Studies* (Old Westbury, NY: Feminist Press, 1982).

(3) ولدت تروث كأمة سنة 1797 في ولاية نيويورك باسم إزابيلا بومفري Isabella Baumfree. وأعيد بيعها في سن 12 لجون ديمون. واغتُصبت من طرف «مالكها» وزوّجت من عبد أنجبت منه خمسة أطفال. وبعد إلغاء العبودية، غادرت نيويورك سنة 1843، لتتفرغ للوعظ الديني تحت اسم سوجورني تروث الذي يعني «مسار الحقيقة». وبالنسبة إلى الوجوه البارزة الأخرى من المناضلات السوداوات المحررات أو حفيدات عبيد، هناك هاريت توبمان Harriet Tubman، وفرانس هاربر Frances E. W. Harper، وإدا ويلز بارنيت Ida B. Wells Barnett، وماري تشارش تيريل Mary Church Terrel.

للمزيد من التفصيل حول سير حياتهن وكفاحهن ينظر:

Jacqueline Jones Royster, *Traces of a Stream: Literacy and Social Change Among African American Women* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2000); Angela Yvonne Davis, *Femmes, race et classe* (Paris: Des Femmes, 1983).

أيضاً من طرف قسم من المناضلين (ات) المناهضين (ات) للعبودية وقسم من النسويات. قرر عدد من الجمعيات خوض معركة واحدة وموحدة من أجل حق السود والنساء في التصويت، ويشهد على ذلك قرار مندوبي اتفاقية من أجل حقوق النساء La Convention pour les droits des femmes، القاضي بتأسيس جمعية من أجل المساواة في الحقوق عام 1866، وكان هدفها الأساسي إقرار حق السود والنساء في التصويت. لكن، سرعان ما تم الاعتراض على هذه الاستراتيجية من طرف قسم من المناضلين (ات) المناهضين (ات) للعنصرية ومن النسويات. عبرت النسوية إليزابيث ستانتون Elizabeth C. Stanton عن رفضها بقولها: «كيف نقبل وضع زوجات المواطنين 'من عرق أنغلوسكسوني' في مرتبة أقل من السود وحفدة العبيد والإيرلنديين حديثي الهجرة؟». حدثت انشقاقات وخلافات من داخل الجمعيات النسوية حول هذه المسألة الأخلاقية التي تخص التفوق «المشروع» للنساء والزوجات «البيضاوات» على السود عموماً، ولا سيما النساء «السوداوات»، ما يقود إلى إقصائهن على نحو صريح من فئة «النساء»⁽⁴⁾. مسألة العنصرية داخل المجموعات والجمعيات النسوية جد معقدة؛ فهي مرتبطة، في الآن نفسه، بالقوة الهائلة لأيدولوجيا العزل العرقي في ولايات الجنوب وانتشارها الواسع في كل المجتمع، وأيضاً باللعبة الخطيرة التي كانت تضطلع بها بعض قيادات الحركة، اللاتي تبين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين استراتيجية سياسية قائمة على أساس استقطاب نساء الجنوب البيضاوات وتهميش النساء حفيدات العبيد⁽⁵⁾. كانت النساء السوداوات مقصيات أو ممنوعات من الانضمام إلى نوادي النساء البيضاوات، بمن في ذلك نسويات سوداوات بارزات، مثل ماري تشارش تيريل Mary Church Terrell رئيسة الجمعية الوطنية للنساء الملونات، وجوزفين ريفن Josephine Ruffin ممثلة منظمة نادي إيرا الجديد New Era Club، اللواتي لم يكن ضحايا العنصرية التي تمارسها بعض

(4) «منذ بداية سنوات 1860-1870 تدرك سوزان أنتوني Susan B. Anthony (اسم آخر بارز في الحركة النسوية) كيف تجذب نساء الجنوب البيضاوات للالتفاف حول قضية حق النساء في التصويت، حيث طلبت بكل انتهازية تضرب عرض الحائط بكل ولاء وعدالة، من فريدريك دوغلاس Frederick Douglas (1817-1895) - ولد عبداً ثم أصبح أحد الأسماء البارزة في حركة تحرر السود - وهو أحد المساندين الأوائل للنسوية، ألا يحضر اتفاقية الجمعيات الوطنية الأميركية لحق النساء في التصويت المنعقد آنذاك في أطلنطا، ينظر:

Bell Hooks, "Racism and Feminism: The Issue of Accountability," in: Les Back & Solomos John (eds.), *Theories of Race and Racism: A Reader* (London/ New York: Routledge, 2000), p. 377;

وينظر أيضاً أعمال المؤرخة روزالين تيربورغ - بين التي تعتمدها بيل هوكس مرجعاً:

Rosalyn Terborg-Penn, *African American Women in the Struggle for the Vote, 1850-1920* (Bloomington: Indiana University Press, 1998).

(5) في سنة 1869، تعقد الجمعية من أجل الحقوق اجتماعها العام السنوي والأخير، ويتم أخيراً إقرار التعديل الرابع عشر القاضي بحق المواطنين الرجال في التصويت. وينضم فريدريك دوغلاس إلى الفريق المدافع عن أولوية السود في التصويت، رغم أنه كان دائماً مسانداً لحق النساء في التصويت. كان حق السود في التصويت بالنسبة إليه قضية حياة أو موت: «عندما ننتزع النساء من منازلهن لأنهن نساء فقط، عندما نشنقهن على أعمدة الإنارة، عندما نخطف أطفالهن ونكسر رؤوسهن على الأرصفة، عندما نشتمهن في كل ركن من الشارع، عندما يعشن خطر رؤية منازلهن تحترق وتتهاوى على رؤوسهن في أية لحظة، عندما تمنع أطفالهن من الالتحاق بالمدارس. عندها سيكون من المستعجل منحهن حق التصويت». ينظر: Davis, p. 103. وتراجع بعد الحرب الأهلية عدد من الجمهوريين الذين ساندوا الدفاع عن حق النساء في التصويت، وأكدوا في المقابل «أولوية» السود في هذا الحق. وقد مثل الرجال السود مليوني صوت ممكن لصالح الحزب الجمهوري. وبهذا سيعمل الحزب الديمقراطي، الذي يضم أغلبية عنصرية، على مساندة الجمعيات النسوية كجمعية سوزان أنتوني لإضعاف مساندة الجمهوريين لتصويت السود.

المناضلات النسويات فحسب، وأيضاً ضحايا تمييزهن الجنسي. رفض عدد من النساء المنتميات إلى جمعيات جنوبية مناضلة من أجل حق النساء (ونقصد هنا بيضاوات حصراً) في التصويت، التحالف مع المناضلات السوداوات، بدعوى أن أخلاقهن سيئة. وبهذا، تمت صناعة معيار الأنوثة على مقاس متعارض مع النساء السوداوات، الموصومات بكونهن شهوانيات وعنيفات وغير مثقفات و«أمهات سيئات» ومطيريكيات أو أموميّات متعسفات Matriarches abusives. بررت السيدة لوف Mrs Low رئيسة الفدرالية العامة لنوادي النساء في تصريح لها لجريدة عمود شيكاغو، قرار فدراليتها القاضي برفض عضوية جوزفين ريفن، بقولها: «السيدة ريفن لها شعبها. هناك، ستكون قائدة ويمكنها تحقيق أشياء كثيرة، أما بيننا فلن تخلق سوى المشاكل»⁽⁶⁾.

في مثل هذا التماثل لعلاقة النوع، رسمت الهيمنة في وجهها العدائي والعنيف حدوداً عازلة بين النساء أنفسهن، البيضاوات والسوداوات، وهي حدود غير قابلة للنفوذ وأقوى من تلك الموجودة بين الرجال والنساء. تقول هازل كارباي في هذا الصدد: «كانت أيديولوجيات الأنوثة البيضاء حلبة صراعات عرقية واجتماعية، مكّنت النساء البيضاوات من التفاوض على دور التبعية الذي كنّ يؤدينه داخل النظام البطريكي والتحالف المدفوع بالمصالح الطبقية المشتركة مع الرجال البيض، ضد أيّ تحالف ممكن مع النساء السوداوات»⁽⁷⁾.

تمثّل الخطاب النسوي المهيمن في بداية القرن العشرين بالولايات المتحدة الأميركية، الذي تبنته القيادات الرئيسات بكبريات الجمعيات والفدراليات المناضلة من أجل حق المرأة، في التصويت في قول: إذا منحت حق التصويت للسود، فكل الحجج المعتمدة لمعارضة التصويت النسائي غير مقبولة وغير نزيهة. وبناء عليه، ستتم المطالبة بأولوية النساء على السود على أساس معيار عرقي للأنوثة، وستتبناه المدافعات عن الحق في التصويت النسائي في كفاحهن من أجل الحقوق المدنية. جسدت الزوجات النموذجيات والمنتميات إلى الطبقة الحاكمة الذات النسوية، فهنّ يمثلن المرأة الناعمة ذات الأخلاق الحسنة والعفيفة والحساسة والأم المثالية. نفهم، إذاً، كيف أن الفئة السياسية «النساء»، أو بتعبير آخر تلك التي تمثل الموضوع السياسي للنسوية، ستنهار بفعل عنصرية بعض المناضلات النسويات. واعتبار النساء صاحبات أولوية على الرجال السود يدل على اعتقاد ضمني مفاده أن كل النساء بيضاوات وكل السود هم رجال.

حجبت هذه الحلقة من تاريخ النساء زمناً طويلاً، وستمثل موضوع توتر بين نسويات الموجة الثانية. وفي السبعينيات، سيكون مبدأ الأخية الذي يحفز حركة تحرير النساء Women's Liberation Movement, WLM موضوع انتقاد النسائيات الأفرو-أميريكيات اللائي ندّدن بجهل وتجاهل وضع النساء الملونات، وبتجارب الاضطهاد البطريكي المشروط على نحو وثيق بالعنصرية التي ميّزت الحركة النسوية. وفي سنة 1973، في نيويورك، اعتبرت النسويات الأفرو-أميريكيات أن من الضروري تشكيل مجموعة مستقلة، ستحمل اسم المنظمة الوطنية للنسوية السوداء National Black Feminist

(6) Hooks, p. 379.

(7) Hazel Carby, *Reconstructing Womanhood: The Emergence of the Afro-American Woman Novelist* (New York: Oxford University Press, 1987), pp. 17-18.

Organization, NBFO. لكن مع ذلك، ظلت النسوية السوداء تعبر عن مجموعات متعددة وحركات مختلفة؛ ما سيمخص عن ذلك مثلاً انسحاب ائتلاف نهر كومباهي Combahee River Collective وائتلاف النسويات السحاقيات الجذريات (المتطرفات) Collectif lesbien féministe radical من المنظمة الوطنية للنسوية السوداء سنة 1974 بدعوى أن المنظمة تهيمن عليها «نسويات البرجوازية الصغيرة»⁽⁸⁾، كما ستسحب مجموعات سحاقيات أخرى بسبب اختلاف عميق حول مسألة البطيركية والدعوة الانفصالية. وبالنسبة إلى ائتلاف نهر كومباهي، ليست الانفصالية السحاقيات بـ «التحليل السياسي الصالح»⁽⁹⁾، ولا تمثل استراتيجية نضالية واقعية وناجعة، إذا ما نظرنا إلى وضع السحاقيات الأفرو-أميريكيات، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تجربة العنصرية التي يعشنها. ورغم تضامنهن مع الجماعة السوداء التي يقتسمن معها تجربة التمييز العرقي اليومي، لم تنكر نسويات الائتلاف التمييز القائم على الجنس الذي يقف وراءه الرجال السود، إلا أنهم أرجعن ذلك إلى آثار تاريخ العبودية والعزل العرقي في البناء المعياري للأثوثة والفحولة.

في نظر ائتلاف نهر كومباهي، يُعتبر التعريف الذي تقدّمه الانفصالية السحاقيات عن اضطهاد النساء، بوصفه اضطهاداً قائماً بالأساس على النوع، مغلوطاً؛ حيث إنه تعريف ينكر عوامل الطبقة والبنية العنصرية للمجتمع التي تُقوّل وتُشكل التمييز القائم على الجنس. لذا يبدو من الإشكالي القول إن العبد الذي يعيش في بداية القرن التاسع عشر أو الأسود الذي يعيش في الميسيسيبي في الأربعينيات نشيط، ويمتلك السلطة ومستقل ومندمج في المجتمع⁽¹⁰⁾.

وبالنسبة إلى ائتلاف نهر كومباهي، القول إن النساء يعشن التمييز لأنهن نساء يمثل امتيازاً تتمتع به النساء البيضاء فقط، لأن النساء السوداوات لم يعتبرن، تاريخياً، نساءً «حقيقيات». وبتعبير آخر، لا تجسّد السوداوات نموذج الأثوثة بالنسبة إلى الأيديولوجيا المهيمنة، ولا يستفدن من الامتيازات السلبية للأثوثة، من دون أن ينفي هذا أنهن خاضعات للمهيمنة، بما أنهن نساء.

2. حول تقاطع «الجنس» و«العرق» في موضوع النسوية

تمخّض قلق سياسي عميق عن هذه المسألة التي لا تخص التواطؤ الحاصل بين «العرق» و«الجنس» فقط، ولكن أيضاً العلاقة بين العنصرية والنسوية؛ قلق خلقه انطباع تفكّك موضوع النسوية - «نحن

(8) Combahee River Collective, "A Black Feminist Statement," in: Linda Nicholson (ed.), *The Second Wave: A Reader in Feminist Theory* (London/ New York: Routledge, 1997), p. 68.

(9) Ibid., p. 63.

(10) «نلقن الرجال والنساء النظر إلى الرجال بوصفهم مستقلين ومقتردين ومالكين للسلطة، ونعلم الرجال والنساء النظر إلى النساء باعتبارهن تابعات ومحدودات القدرة وسلبات. ولكن لمن نلقن النظر إلى الرجال السود باعتبارهم 'مستقلين ومقتردين ومالكين للسلطة' ومن يلقنهم هذا؟ هل نلقن هذا للرجال السود؟ أو النساء السوداوات؟ أو الرجال البيض؟ أو النساء البيضاء؟ وبالطريقة نفسها، لمن نلقن النظر إلى النساء السوداوات بوصفهن 'تابعات' ومحدودات القدرة وسلبات؟ إذا كانت هذه الصورة النمطية حقيقة دامغة، لماذا كان إذاً على النساء السوداوات الدفاع عن أنفسهن ضد صور 'المطيركية' و«العاهرة»؟»، ينظر:

Elizabeth V. Spelman, "Gender & Race: The Ampersand Problem in Feminist Thought," in: Elizabeth V. Spelman (ed.), *Inessential Women: Problems of Exclusion in Feminist Thought* (Boston: Beacon Press, 1988).

النساء» - بسبب التوجه نحو التصنيف المفرط لوضعيات النساء بحسب طبقتهم و«عرقهن» ودينهن وجنسيتهن وجنسائيتهن ... إلخ. لقد حققت النسوية السوداء ثورة حقيقية عندما نجحت في الانتقال من إشكالية قائمة على أساس تناظر وظيفي بين «الجنس» و«العرق» إلى إشكالية تبيّن تشابك الفئتين. وهذا ما يشهد به مؤلف أدريان ريتش Adrienne Rich الشهير *Disloyal to Civilization: Feminism, Racism, Gynophobia* الذي نشرته سنة 1979. وردًا على الاعتقالات التي استهدفت الأفرو-أمريكيات، خاطبت ريتش نسويات شمال الولايات المتحدة البيضاوات المنتميات إلى الطبقة المتوسطة، واتهمتهن بـ «مركز البيض حول ذواتهم White solipsisme». ويصف «مركز البيض حول ذواتهم» الطريقة التي تتوجه من خلالها النسوية نحو التوقع الضمني في فهم الهيمنة من زاوية وضع النساء البيضاوات فقط، وتعميم هذا الفهم على كل النساء باعتباره نموذجًا كونيًا للهيمنة القائمة على النوع. هذا النموذج النظري شبيه بتجربة «النفق»، حيث لا تبصر سوى ما يوجد أمامك: لم يدرك هذا التيار النسوي المهيمن أن ما يعتبره كونيًا ليس في الحقيقة سوى تعبير عن وضع يخص النساء البيضاوات والمنتميات إلى الطبقة المتوسطة فقط. ومن الأكيد أن النسوية عليها أن تأخذ شكلاً نضاليًا، لكن أنصار هذا التيار يجسدون ذواتًا نسوية تناضل وتصارع، ولكن هذه الذوات متمركزة حول ذاتها وتسعى للترويج لوضعها المخصوص على أنه وضع كوني، في حين أنه وضع النساء البيضاوات فحسب. وبهذا سيشكل وضع النساء الأمريكيات المنتميات إلى الطبقة المتوسطة موضوع اهتمام حصري تحت غطاء مقارنة كونية لهيمنة تعيشها كل النساء، بينما سيتم تهميش التجارب المتعددة للنساء الأفرو-أمريكيات وتشيكانا⁽¹¹⁾ وأيضًا «نساء دول الجنوب». إذًا، مثل مؤلف ريتش منعطفًا مهمًا في التفكير النسوي، فهو يحمل أيضًا أعراض صعوبة التفكير في موضوع نسائي متحرر حقًا من التصور الطبيعي والمتمركز. تواصل النظر إلى تجربة النساء الأفرو-أمريكيات مع الهيمنة البطريكية بوصفها تجربة «مختلفة»، تتم فصل على مستواها الكثير من علاقات السلطة بالطريقة نفسها تمامًا التي نَظَر بها مدة طويلة إلى «الأنوثة» متغيرًا أو متغيرًا ضمن المعيار الذي تمثله الذكورة. لكن ريتش لم تفهم، ككثير من النسويات، أن تحرير فئتي «الجنس» و«العرق» من التصور الطبيعي يقتضي أيضًا تفكيك ما يسميه الأنغلوفونيون البياض Whiteness. تمثل تجربة الهيمنة القائمة على النوع التي تعيشها النساء «البيضاوات» المنتميات إلى الطبقة المتوسطة، هي الأخرى تقاطعًا لهيمنة النوع والطبقة والعنصرية. يقتضي تفكيك فئة «العرق» في مجتمع يتميز بمذهب العزل، بالضرورة انتقاد فكرة أن السود والإيرلنديين والقادمين من أميركا اللاتينية، مثلاً، وحدهم يمثلون أقليات ومجموعات «عرقية»، والبيض يمثلون المعيار الذي من خلاله يُبنى اختلاف المجموعات الاجتماعية الأخرى⁽¹²⁾.

في فرنسا، ساهمت تاريخانية التصنيف العرقي لعلاقات السلطة في جعل الجمهورية، منذ الثورة،

(11) يطلق اسم تشيكانا على النساء من أصول مكسيكية في الولايات المتحدة. وفي ستينيات القرن الماضي، استطعن تأسيس حركة تشيكانا النسوية Chicana feminism، وهي حركة سياسية واجتماعية وثقافية، تدافع عن حقوقهن وتناهض كل أشكال التمييز الممارس تجاههن. (المترجمان)

(12) Vron Ware, "Moments of Danger: Race, Gender, and Memories of Empire," *History and Theory: Studies in the Philosophy of History*, vol. 31, no. 4 (December 1992), pp. 116-137.

تتوافق دائماً مع تفكير «عرقولوجي» (أي يحيل إلى عرق ما انطلاقاً من عدد من «الخصائص»)، مع الإصرار على الانصهار العضوي للكثير من العائلات أو «الأعراق» في شعب واحد. وتشهد إمبريالية الجمهورية الثالثة، مثلاً، على تعايش بين أيديولوجيات عنصرية تمجّد رهاب الاختلاط وأيديولوجيات عنصرية أخرى تدعو إلى تمازج الأجناس واختلاط وانصهار الشعوب، خاصة، الفرنسية والجزائرية. ويعني «استيعاب» فئة من السكان، على الأقل منذ الزعم بضرورة «استيعاب» اليهود في الثورة الفرنسية، أن من يَسْتَوْعَبُ هو متفوق على نحو «طبيعي» و«وراثي» على المستوعَب، بهدف فرض خصائص المستوعَب على المستوعَب. وفي الجهة المقابلة، وبالتحديد في القرن الثامن عشر، اتّبع الوطن الأمريكي الناشئ سياسة الإنكليز في منع كل زواج أو مجرد «علاقات بين أفراد من أعراق مختلفة»، وذلك على نحو أكثر صرامة مما هو معمول به في المستوطنات الفرنسية. وفي ما بعد، إقرار القانون المسمى «جيم كراو»⁽¹³⁾ في ولايات الجنوب، حيث تقريباً عشرة أشخاص من الساكنة سود، سيفرض نظام عزل عرقي. ومن خلال هذا المنظور، لست متأكدة من أن الحديث من داخل المجتمع الفرنسي، عن نساء «بيضاوات» في مقابل الأخريات مسألة صائبة. إذا كان استعمال تعبير «الأبيض» أو «البياض» يعرف استعمالاً مطوّداً، خاصة من طرف الشباب ضحايا العنصرية، عوض تعبير «البرجوازي» أو «البرجوازية»، فهذا لا يسمح لنا باستعمال هذا التعبير كما هو من دون معالجته ومسألة تاريخانيته، والطريقة التي من خلالها تحضّر فئات التمييز القائمة على «الجنس» و«العرق»، سواء في خطاب المهيمين أو المهيمَن عليهم. وفي هذه الحالة، عولمة التبادل خاصة من طرف وسائل الإعلام - كمشاهدة القنوات الأنغلو سكسونية مثلاً - لا يساهم في توحيد هذه التعبيرات فحسب، بل في انتشارها أيضاً، بما في ذلك الثورية منها، التي تغيّر بعمق الموارد السياسية - وأشكال الفعل - المتوافرة للمجموعات المنظور إليها بوصفها أقليات.

3. مفهوم التقاطع ومعضلات فكر شكلاني للهيمنة

أريد أن أجرد الأدوات النظرية التي نتوفّر عليها للتفكير في هيمنة النوع من دون عزلها عن باقي علاقات السلطة، وخاصة العنصرية. وأريد أيضاً العودة إلى تاريخ مفهومة تقاطع علاقات الهيمنة مع النقاشات النظرية الدائرة حوله في بلدان المحيط الأطلسي. لهذا سأختبر مفاهيم النسوية السوداء، باستعمال مواطن قوتها، وكذلك بالتعلّم من المعضلات التي علقت فيها أو المشاكل التي لم تستطع حلها. وسأسعى لجرد الأسلحة النظرية، تلك التي نتوفّر عليها وتلك التي توقف الاشتغال بها، وكذلك التي نفتقر إليها. اعتمدت أولى محاولات النظرية النسوية لمفهمّة أشكال الاضطهاد المتعددة على نموذج رياضي⁽¹⁴⁾. تفترض تجربة الاضطهاد المزدوجة أو الثلاثية التي تختبرها بعض النساء أن كل علاقة هيمنة

(13) يمثل جيم كرو Jim Crow تعبيراً عنصرياً وقدحياً يصمّ الأسود بالجهل والكسل والغباء. ظهرت هذه الشخصية في ولايات الجنوب نحو سنة 1830 وتقمّصها ممثلون بيض صبغ وجههم بالأسود. وفي نحو سنة 1900، تم توظيف جيم كرو للحديث عن كل قوانين العزل العنصري المفروضة في ولايات الجنوب.

(14) أهتم هنا بأصول نشأة هذا التفكير ضمن النسوية الأفرو-أميركية. مع العلم أن النسوية السوداء تهتم بدراسة إشكالات فكرية قديمة. وقد سبق أن اهتم الفكر النسوي الفرنسي بإشكالات الجنس والطبقة. ويعود ذلك إلى أهمية الفكر الماركسي، ونخص بالذكر هنا التأثير الكبير للنسوية الاشتراكية التي ما فتئت تؤكد الاهتمام بالعلاقة بين تفاوتات الجنس ووضع العمال والنضالات الطبقة.

تُضاف إلى علاقة هيمنة أخرى. مثلاً يمكن القول إن النساء يعانين التمييز القائم على الجنس، والبعض منهن يعانين التمييز القائم على الجنس والعنصرية، ومن بين هؤلاء الأخريات من يعانين التمييز القائم على الجنس والعنصرية ورهاب السحاقية... إلخ. يطرح هذا التحليل الكثير من الصعوبات، لأنه يعزل علاقات الهيمنة عن بعضها البعض، ويحدد علاقاتها حسابياً: فوفق هذا المنظور، تكون النساء من العبيد قد خضعن لاضطهاد عرقي يشترك فيه مع الرجال من العبيد، يُضاف إليه اضطهاد قائم على الجنس، شبيه بذلك الذي عانت «سيداتهن». ونلاحظ جيداً أن هذا التحليل القائم على منهج الإضافة يبقى غير كاف لفهم الأشكال التاريخية للهيمنة القائمة على الجنس والعرق. وهناك نموذج آخر تم توظيفه لفهم تقاطع علاقات الاضطهاد، لكنه هذه المرة هندسي. اقترحت كمبرلي كرنشاو مفهوم «التقاطعية»⁽¹⁵⁾ بهدف الإمساك بتنوع التقاطعات بين علاقات النوع و«العرق» والافتراق أكثر من واقع تجارب النساء الأفرو-أمريكيات. بينت كرنشاو كيف أن التقاطعية السياسية لعلاقات الهيمنة تشكل في حد ذاتها بنية للهيمنة التي تعرقل أو تضعف الخطابات المناوئة للتمييز القائم على الجنس والعنصرية. وتنتج تقاطعية علاقات السلطة بالتأكيد توترات وصراعات وآثاراً مدمرة ومفككة لسيرورات تعبئة الحركات الاجتماعية. ولإيضاح هذه المسألة، اشتغلت كرنشاو على العنف المنزلي، وخاصة على العزلة التي تعيشها النساء الأفرو-أمريكيات المعنّفات؛ فوجودهن في تقاطع التمييز القائم على الجنس والعنصرية يجعلهن موضوعاً لامرئية مزدوجة. إنهن منسيات الحركات النسوية والحركات المناهضة للعنصرية. هذه العزلة هي، في الآن نفسه، نتيجة غياب أداة نظرية لفهم تموقعهن في ملتقى تقاطع العديد من أشكال الاضطهاد وغياب موارد فضائية وأدوات عملية مشتركة صالحة لأشكال كفاح متعددة. كيف يمكن الكفاح جميعاً والأسلحة بنفسها ضد تمفصل التمييز القائم على الجنس والعنصرية؟ سنكشف هذه الوضعية عن أبعادها الإشكالية سنة 1982؛ سنة صدور رواية اللون الأرجواني لأليس والكر Alice Walker. أثارت هذه الرواية جدلاً محتدماً وعنيفاً، لأنها تحكي قصة امرأة سوداء اسمها سيللي Celie ضحية عنف زوجها الأسود. والكثير من الأصوات المحسوبة على الحركات المناهضة للعنصرية ندّدت بهذه الرواية التي تعيد بالنسبة إليهم إنتاج صور نمطية وعنصرية تختزل الرجل الأسود في العنف.

الانتقاد الذي يمكن توجيهه إلى طرح كرنشاو يخصّ تعريفها للعلاقات الاجتماعية من زاوية قطاعات تدخلية، وهو تعريف يفترض أن النساء منا اللواتي يعشن أشكال تمييز متعددة يقعن ضمن قطاعات معزولة. وهذا التحديد لا يعزل فحسب، بل يوحد مواقع اجتماعية متناقضة ويخلط بين هويات موصومة ومفروضة، وهويات سياسية لمجموعات منظور إليها بوصفها أقليات. مفهوم التقاطعية، وفكرة التقاطع عموماً، يجد صعوبة في التفكير في علاقة هيمنة متحركة وتاريخية وصعبة الشكّل⁽¹⁶⁾. بتعبير آخر، التقاطعية هي أداة تحليل تثبت العلاقات في مواقع قارة، وتقسم أشكال التعبئة إلى قطاعات

(15) Kimberlé Williams Crenshaw, "Cartographies des marges: Intersectionnalité, politique de l'identité et violences contre les femmes de couleur," *Cahiers du Genre*, vol. 2, no. 39 (January 2005), pp. 51–82.

(16) Candace West & Sarah Fenstermaker, "Doing Difference," *Gender and Society*, vol. 9, no. 1 (February 1995).

في فرنسا، تقترح دانيال كيرغوت مصطلح العلاقات الاجتماعية «المبادلة البناء» للتفكير في تشابك علاقات السلطة:

Danièle Kergoat, "Le rapport social de sexe: De la reproduction des rapports sociaux à leur subversion," *Actuel Marx*, vol. 2, no. 30 (2001), p. 87.

بطريقة الخطاب المهيمن نفسها، وهو الخطاب الذي يطعن ويسجن الأشخاص في هويات الآخرين المختلفين⁽¹⁷⁾ الموجودة على نحو دائم ومسبق. إلى أي حد يمكننا قبول التفكير بعمليات منطقية ومعرفية شبيهة بتلك التي يوظفها المهيمنون؟

ثانيًا: من أجل إستيمولوجيا للمقاومة

1. نقض التصنيفات والقناعات السائدة⁽¹⁸⁾ لإفشال الهيمنة

عندما نريد تجاوز الفهم الشكلي Formelle «للجنس» أو «العرق» إلى فهم علاقتهما التاريخية والسياسية، نجد أنفسنا أمام مشكل صعب، يخص قدرتنا على فهم الهيمنة خارج ألفاظ وفئات فرضتها الهيمنة على العالم، وبناء عليه نكون إزاء صلاحية أدوات تحليلنا. أثار النقاش الذي أطلقته الحركة النسوية السوداء، إضافة إلى تحيزات فئة «النساء»، مشكل الفئات التي من خلالها نفكر في هيمنة النوع ونمهد لتحررنا. يكمن التحدي، إذًا، في التفكير في الهيمنة من خلال تعدد سيرورات إنتاجها التاريخية، وأيضًا الشروط المعرفية والمادية لمثل هذا التفكير. يبدو كأن الهيمنة تفرض علينا دائمًا فئاتها الخاصة، ما يجعلنا، على نحو نسقي، نسقط عند استعمالها في تفكير لاتاريخي يمنعنا من القبض على منطق الهيمنة نفسه. ومن هنا، يمكننا الحديث عن مكر العقل المهيمن الذي يتجسد في الخطر الدائم لإعادة طبعنة الفاعلين السياسيين، أي موضعهم بوصفهم ذواتًا خاضعة (النساء، السود) وتثبيت هوياتهم فوق خطوط وتقاطعات على حساب تفكير مهتم بتاريخية علاقات السلطة وسيرورات بناء الذوات السياسية. تبدو الصعوبة، في الآن نفسه، إستيمولوجية وسياسية، لأن قدرتنا على التفكير في الأطر اللاتاريخية للفكر المهيمن الذي لا ينفك يشيئ المجموعات والأفراد المنظور إليهم باعتبارهم آخرين مختلفين، مشروطةٌ بقدرة هؤلاء المختلفين على التفكير في أنفسهم بوصفهم ذواتًا سياسية⁽¹⁹⁾.

«تتمثل المفارقة التي نواجهها اليوم، بوصفنا منظرات نسويات، في كون تعريفنا لذواتنا قائمًا على أساس مفهوم (النساء) الذي علينا تفكيكه ونزع الطابع الماهوي عن كل خصائصه»⁽²⁰⁾.

وأمام هذه الصعوبة، سيبحث فريق من النسويات عن إعادة الاشتغال على السيرورات المعقدة للتماهي وفك التماهي للمجموعات المنظور إليها باعتبارها آخرين مختلفين groupes altérisés، وذلك

(17) ترجمة المصطلح الإنكليزي othering الذي يعني سيرورة اجتماعية تصنع الاختلافات وتصنع «الآخرين»، كما يدل المفهوم أيضًا على مصطلح «الأصناف الغريبة» catégories altérisées الذي توظفه كولت غيومان Colette Guillaumin.

(18) تستخدم المؤلفة عبارة technique du tumulte التي تصعب ترجمتها إلى اللغة العربية بالمعنى المقصود نفسه، وقد أخذتها من:

(المترجم) Edward W. Saïd, *Culture et impérialisme* (Paris: Fayard, 2000).

(19) تتحدث جوديث بتلر عن «الخطاطات المعيارية للفهم schèmes normatifs d'intelligibilité»، ولم تهتم بما هو ظاهر وما يراد له أن يكون ظاهرًا، بل بالخفي والمنظور المشوه الذي يمثل إطار نظر نفهم من خلاله واقعنا ويحدد أفعالنا وردود أفعالنا.

(20) Linda Alcoff, "Cultural Feminism versus Post-Structuralism: The Identity Crisis in Feminist Theory," *Signs: Journal of Women in Culture and Society*, vol. 13, no. 3 (Spring 1988), p. 406.

من خلال مفاهيم الوعي واستيقاظ الوعي⁽²¹⁾ والذات⁽²²⁾ والتجربة⁽²³⁾، وأيضاً «الفئات المتشابهة للتجربة»⁽²⁴⁾. لم تنته نقاشات النظرية النسوية الأنغلو سكسونية، وما زال رهان إنتاج مفهومة للذاتية قائماً. بتعبير آخر، هي السيورورات التي يصنع من خلالها الأفراد والمجموعات المهيمن عليها هوية سياسية، من خلالها يناضلون ويحققون ذواتهم؛ ذواتاً مسؤولة عن تحررها.

«أن تكون الذات نقطة انطلاق معطاة مسبقاً للسياسة، يقتضي التحرر من مسألة البناء والتعديل السياسي للذوات أنفسها»⁽²⁵⁾. ستستند جوديث بتلر إلى انتقادات النسويات الموجهة إلى فئة «النساء» بوصفها فئة عاجزة مبدئياً عن خلق تضامن حقيقي بين كل النساء، لأنها لا تشكل هوية سياسية. على النسوية أن تنتج بنفسها هويتها السياسية. ولا يعني هذا التوقف عن استعمال مصطلح «النساء»، بل يعني أنه يجب الاستغناء عن هذا المصطلح شرطاً مسبقاً لأي سياسة نسوية. وانطلاقاً من هذه الفكرة، تقدّر بتلر القوة التخريبية لسيورورات إعادة تملك الهويات المُستهجنة. ويعني تفكيك فئة «النساء» بالنسبة إلى بتلر الاستمرار في استعمالها وتكرارها على نحو هدام وخارج السياق. بتعبير آخر، هذه الفئة (أي النساء) لا يمكن أن تصبح هوية سياسية إلا بشرط تحريفها عن استعمالها المعياري وتحريرها من ركيزتها الأنطولوجية التي هي «الجنس». وانطلاقاً من هذا، فإن موضوع النسوية موضوع متطور باستمرار، ولا يحل على أي تحديد معياري، ويمكن أن يصبح موضوع نضال جماعي.

من هنا، تكون إعادة تملك فئات الهيمنة مرحلة ضرورية ضمن السيورورات المتعددة التي تبني من خلالها المجموعات المختلفة، المنظور إليها باعتبارها آخرين، هويةً سياسية بعيدة عما نسميه «التعبئة الهوياتية». لكن، كل هذه المحاولات المتكررة لقلب دونية محتوى الفئات وإعادة التملك الإيجابي للهويات الموصومة، تنخرط ضمن استراتيجيات كفاح محددة على نحو وثيق بوضعيات مادية تمخضت عن علاقة قوة. وعموماً، فإن مسألة اختيار أسلحة الكفاح يحددها الأقوى. وغالباً ما تكون الأبعاد الهدامة لاستراتيجيات القلب (قلب المحتوى الدولي للفئات) هشة، لأنها تعتمد تقنيات تحويل

(21) ينظر:

Gloria Anzaldúa, *Borderlands/La Frontera: The New Mestiza* (San Francisco: Spinsters/Aunt Lute, 1987); Bell Hooks, *Feminist Theory from Margin to Center* (Boston: South End Press, 1984).

(22) ينظر:

Teresa de Lauretis, *Alice Doesn't: Feminism, Semiotics, Cinema* (Bloomington: Indiana University Press; London: Macmillan, 1984); Denise Riley, *Am I That Name? Feminism and the Category of 'Women in History'* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988).

(23) ينظر:

Joan Wallach Scott, "Genre: Une catégorie utile d'analyse," Éléni Varikas (trad.), *Les Cahiers du Griff*, vol. 37-38, no. 1 (Juin 1988), pp. 125-153; Judith Butler, "Contingent Foundations: Feminism and the Question of 'Postmodernism,'" in: Judith Butler & Joan Scott (eds.), *Feminists Theorize The Political* (New York: Routledge, 1992).

(24) ينظر:

Margaret L. Andersen & Patricia Hill Collins, *Race, Class & Gender: An Anthology* (Belmont, CA: Wadsworth Pub. Co., 1992).

(25) Butler, "Contingent Foundations," p. 13.

وتحريف لإطارات الهيمنة أو الأنساق الفئوية⁽²⁶⁾. تؤكد أطروحتي أن هذا البعد الهدام محدود، ويمكن أن يكون أكثر تهديداً إذا ما كانت هنا محاولة للتحيال أو تفادي مكر العقل ذاته، من خلال استخدام إطارات نظرية جديدة. تاريخياً، هذا ما حاول مراراً جزء من الفكر النسوي القيام به.

تكتب جوان سكوت «يجب علينا أن ننتبه جيداً إلى التمايز القائم بين قاموس تحليلنا والمادة التي نحاول تحليلها. علينا أن نجد وسائل (ولو أنها غير مكتملة) لوضع فئتنا تحت النقد وتحليلنا تحت النقد الذاتي. ويعني هذا تحليل طريقة اشتغال التعارضات الثنائية في سياقها، وقلب وتغيير البناء التراتبي عوض القبول بواقعيته، وبكونه معطى أو متضمناً في طبيعة الأشياء. وهذا ما حاولت من دون شك النسويات فعله سنواتٍ طويلة»⁽²⁷⁾.

ومن بين أهم المساهمات الفكرية لفكر فرانز فانون أن من أقوى الآثار البغيضة للهيمنة هي قدرتها على فرض المصطلحات التي من خلالها يتم التعبير عن الكفاحات التحررية والمقاومة. وقد حدد فانون بوضوح المعضلة التي يسقط فيها التحليل النقدي للهيمنة، وأيضاً الكفاحات السياسية عندما تجد نفسها عاجزة وعالقة في الفخ. كان فانون يوظف مصطلح «العرقنة» لتوصيف واحد من أكثر الآثار الملتوية لعلاقات الهيمنة الإمبريالية القائمة على أساس فئة العرق، كأن تفرض على المهيمن عليهم أنماطاً عملية وخطابية يستخدمونها لتحررهم، ما يضعف الآثار الهدامة لهذا التحرر. يقول فانون في مؤلفه معذبو الأرض: «من الممكن أننا لم نوضح بما يكفي أن المذهب الكولونيالي لا يكتفي بفرض قانونه فقط على حاضر ومستقبل الدول المهيمن عليها. ولا يكتفي بسجن الشعب في شباهة وإفراغ دماغ المستعمر من كل شكل ومن كل مضمون. كما يستند إلى نوع من التشويه المنطقي للوصول إلى تاريخ الشعب المضطهد وتحويره وتشويهه والقضاء عليه»⁽²⁸⁾.

يقوم هذا الفكر السياسي على فكرة أساسية مفادها أن الهيمنة تشتغل بوصفها عالمًا مشوّهاً تاريخياً وقع في شراكه المهيمن عليهم والمكروهون على التفكير في أنفسهم من داخله. نفهم الآن كيف أن فئات التحليل التي نوظفها لها تأثير في الوضعيات المادية للكفاح. حالياً، وبفضل تأثير الأعمال الأنغلوسكسونية، تظهر اهتمامات جديدة وتنشق أبحاث تستعمل مصطلح «العرق» للحديث عن العلاقة الاجتماعية التي تُعرقن اختلافاً اجتماعياً، سواء كان استعماله يتم من خلال استعمال معقوفتين أو من دونهما؛ فمصطلح العرق يحيل في بعض الخطابات العلمية إلى فئة لتحليل علاقة سلطة.

(26) للاستدلال على هذه النقطة، ينظر دراسة غايل باتيرسون لنضالات «الباغيات»؛ الاسم الذي أطلقته مناضلات كويوت Coyotte على أنفسهن:

Gail Pheterson, *Le prisme de la prostitution*, Nicole-Claude Mathieu (trad.), Bibliothèque du féminisme (Paris: Editions L'Harmattan, 2001);

وينظر أيضاً قول جوديث بتلر: «إن الإمكانية السياسية لإعادة الاشتغال على قوة أفعال الخطاب وتوجيهها ضد قوة الظلم تقتضي إعادة تملك قوة الخطاب من خلال تحريره من سياقاته السابقة»:

Judith Butler, *Le pouvoir des mots: Politique du performatif*, Charlotte Nordmann (trad.) (Paris: Éditions Amsterdam, 2004), p. 77.

(27) Scott, p. 139.

(28) Frantz Fanon, *Les damnés de la terre* (Paris: La Découverte, 2002 [1961]), p. 201.

ورغم ذلك، فهذا الاهتمام بالعنصرية وبنماذج عرقنة الاختلافات الاجتماعية يساهم في إعادة إدماج المصطلح في النقاش الفكري الفرنسي، وفي تبلور ما يمكن نعتة بالشكل الجديد لـ «علم الأعراق». لكن المشكل المطروح هنا هو الآتي: بأي وسيلة يمكن لاستعمال فئة العرق أن يكون قابلاً للتطويع والفهم؟ ويقصد بفئة العرق فئة تحليل، أي مفهوماً يحيل إلى علاقة عرقنة للعلاقات الاجتماعية؟ هل يحيل جلياً، سواء تعلق الأمر بإعادة تحديده أو توظيفه الحذر، إلى سيرورة بدلاً من أن يحيل إلى هوية أيديولوجية أو إلى هوية سابقة على التحليل؟ يثير استعمال فئة «العرق» جدلاً حاداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. فهناك، من جهة، المدافعون عن استعمال وصفي لمصطلح «العرق» للحديث عن شكل معين للعلاقات الاجتماعية أو لتحديد أشكال التمييز العرقية التي تعانيها بعض المجموعات الاجتماعية، ويدافع هذا الفريق عن «العرق» باعتباره فئة شبيهة بفئات النوع والطبقة أو حتى المهنة. وفي الجهة المقابلة، هناك فريق يرفض تبسيط فئة من فئات الهيمنة، وبالنسبة إليه لا يكون استعمال مصطلح العرق كافياً حتى مع التنصيص على أن العرق هو فئة اجتماعية ومبنية، وبناء عليه لا يكون هذا الاحتياط الضروري كافياً للحيلولة دون توصيف للعالم الاجتماعي من خلال أحكام القيمة المرتبطة بـ «العرق». لذا ينبهنا بول غيلروي، في سياق حديثه عن استعمال مصطلح «العرق» في العلوم الاجتماعية والسياسية، قائلاً: «ليس من السهل إعادة بناء معنى (العرق) أو القضاء على معناه الأصلي. أن نتخيل أن من السهل إعادة صياغة أخطر معانيه في شكل حميد وديمقراطي، كفيل بالمبالغة في تقدير السلطة النقدية للرافضين لهذه المعاني نفسها. استطاعت المجموعات المضطهدة بناء تقاليد سياسية وإتيقية وهوياتية وثقافية مركبة رغم أوضاعها والأدوات المحدودة التي ما كانت حتماً لتختارها لو كانت في موضع الاختيار. ساهم قبول تداول «العرق» في تهميش هذه التقاليد لحساب تاريخيات رسمية عن الحداثة، ما أدى إلى تقهقرها في أعماق تاريخ ما قبل سياسي»⁽²⁹⁾.

وبالنسبة إلى غيلروي، لكي تتمكن المجموعات المختلفة المنظور إليها بوصفها آخر، فإن عليها التحرر من الفئات التي يفرض المهيمن الفعل والتفكير من خلالها، وعليها بلورة فكر قادر على إنتاج فئات جديدة وليس فئات تمت إعادة تحديدها فقط.

وبهذا، فعلينا إما قبول مصطلحات هذه الجدلية - إكراه واصم من جهة، وإعادة تملك هدام للهويات من جهة أخرى - أي المصطلحات التي تحدث ضمنها علاقات الهيمنة، أو على العكس من ذلك، هناك مخاطرة بإنتاج تقنيات الفوضى الثائرة Techniques de tumulte؛ تقنيات تمكنا من الكشف عن أشكال الهيمنة وعناصرها الأساسية ودوافعها الكامنة. ويتعلق الأمر ببلورة جهاز تحليل قادر على فهم الطرق التي من خلالها توظف علاقة الهيمنة «الجنس» و«العرق» بوصفهما وسائل وأدوات تستطيع بفضلها استدامة العلاقة والمحافظة على قوتها، ما يمكنها من إضعاف كل القوى المقاومة. ومن وجهة

(29) Paul Gilroy, *Between Camps, Nations, Cultures and the Allure of Race* (London: Allen Lane, 2000), p. 12.

ينحو مصطلح «الإثنية ethnicité» أو «المجموعات الإثنية groupe ethnique» نحو تأدية دور فئات وصفية مقارنة بـ «العرق»، لكن هنا أيضاً «بغض النظر عن الفئات التي نستعملها، من المستحيل تحريرها من علاقات القوة التي تنبثق فيها، والرهانات السياسية والنظرية التي تحيل إليها والافتراضات والحس المشترك الذي يجعلها جلية وذات مرجعية ذاتية»:

Eleni Varikas, "Sentiment national, genre et ethnicité," *Tumultes*, no. 11 (1998), p. 93.

نظر إستيمولوجية، لا يجب الاقتصار فقط على توضيح وتفكيك ونزع الطبعي عن فئات الهيمنة. ليست المسألة متوقفة فحسب على التزام بموقف قوامه نزع طابع الطبيعة عن فئات الهيمنة، كـ «الجنس» أو «العرق»، ثم إعادة استعمالها للحديث عن علاقة الهيمنة التي تدعمها هذه الفئات «اجتماعيًا»، بل تتعلق المسألة أيضًا بأنظمة الهيمنة في فضاء نزاع تحتله هي ومن يقاومها. إذًا، المسألة المطروحة هي: ما مدى قدرتنا على توظيف «تقنيات الفوضى الثائرة» التي ستمكنا من صناعة طرق تفكيرنا وأطر فهم خاصة للعالم، عالم نستطيع الفعل فيه على نحو مختلف ونملك القدرة على «بنائه جميعًا» على حد قول فانون⁽³⁰⁾، بفضل ما تكتسبه النساء من قوة بفعل تعدد تجاربهن مع الهيمنة؟

2. إعادة التفكير في النوع عوض عرقنة النسوية

إلى حدود فترة حديثة، اهتم التفكير النسوي بشكل واحد من الهيمنة القائمة على النوع، وتجاهل إلى حد ما باقي الأشكال الأخرى. وبهذا، ما اعتدنا اعتباره شكلاً من الأشكال الثابتة لبناء فئات ثنائية متعارضة للهيمنة: ذكر - أنثى، رجل - امرأة، مذكر - مؤنث، إيجابي - سلبي، عقل - عاطفة، قوة - ضعف، سلطة - تبعية، أبيض - أسود، عنف - نعومة، ثقافة - طبيعة، عمومي - خاص، ملتج - غير ملتج ... إلخ، ليست في الحقيقة سوى واحد من الإنتاجات التاريخية المحددة اجتماعيًا. تعبّر الديمومة المفترضة للتقابل الثنائي لعلاقات النوع عن هيمنة نوع معدلة من طرف فئة «العرق». وتكشف تجربة النساء الأفرو-أمريكيات ضمن أي شروط تكون هويتهن الهجينة («أن تكون امرأة» و«أن تكون سوداء»، ومن ثم ألا تكون «امرأة») نتاجًا محضًا لأيديولوجيا تمييزية قائمة على «الجنس» و«العرق». لقد مثلت الآثار المتعارضة التي أنتجتها فئات «الجنس» و«العرق» الشرط لإمكانية استغلالهن وإنتاج معيار معرقن للنوع. وبناء عليه، فموضوع النسوية غير متوافق مع فئة «النساء»، بما هي نتاج علاقة هيمنة؛ موضوع النسوية هو نتاج سياسة، وليس وضعية معطاة مسبقًا⁽³¹⁾. ومع ذلك، إذا اعترفنا بتعدد علاقة النوع، وإذا كان تعدد تجارب الهيمنة يشكل مادة مشاريع النسوية نفسها، فلا يجب أن نسقط مرة أخرى في فخ تفكير تمكن في البداية من نزع الطبعي عن علاقات النوع، لكنه بعد ذلك سيفشل بسبب إعادة طبعنة علاقات الهيمنة الأخرى، من خلال قبول فكرة وجود علاقة نوع و«عرق»، ثم علاقة نوع وطبقة ... إلخ. ولا يمكن أن نقبل بثبوت ووحدانية فئات «العرق» والطبقة والدين بدعوى تأريخ فئة «الجنس». بتعبير آخر، لا يمكن تأريخ هيمنة النوع والاستغلال على إنتاجاتها التاريخية المتعددة، بالاقصاء على تجزيء هيمنة النوع إلى عدد كبير من أشكال الاختلاف: الطبقة و«العرق» والجنسانية والجنسية والثقافة والدين ... إلخ، ولا تشكل النساء السوداوات فئة ثابتة تحيل إلى هوية محددة في: «النساء السوداوات». وبالطريقة نفسها، يمكننا طرح سؤال: ماذا يعني تعبير «النساء الغربيات»؟ عطفًا

(30) تتحدث جوديث بتلر أيضًا في مقدمة مؤلفها قلق في النوع عن «تحالفات الكفاح (coalition des luttes)»:

Judith Butler, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routledge, 1990), p. XXVI.

(31) «على الرغم من ذلك، وعلى الأقل فترة معينة، انتقلت الممرضات من 'أنا' إلى 'نحن'. لقد أصبحن فاعلاً جماعياً منتجاً للمعنى، ومسؤولاً عن تاريخه الخاص. وبهذا نجحن في الخروج من وضع الأنوثة المفروضة إلى وضع النساء المالكات لسلطة الفعل في بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية. استطاعت من خلالهن المجموعة الاجتماعية النساء تملك طرق تفكير وفعل جديدة وأشكالاً أخرى من الإنتاج الاجتماعي للوجود الإنساني'. لقد ساعدونا في التفكير في اليوتوبيا»: Kergoat, p. 99.

على ما سبق، لا يمكننا قبول عرقنة موضوع النسوية بدعوى نزع الطبعي والماهوي. لكن إذا ما أقدمنا على هذا، نجازف بالسقوط في تحديد ثابت لأشكال مقاومة وكفاح النساء في مصطلحات متصلة للهيمنة، وخاصة مصطلحي «العرق» أو «الثقافة». كما نجازف بتشكيل عالم حيث أشكال الهويات البديلة من الهوية المسماة «امرأة»، وحيث سيرورات البناء السياسي للذات تصبح حاملة للطبعي كما كان عليه حال مفهوم «المرأة».

يمكننا هنا الاستشهاد بمثال هذه الهوية الأنثوية «المسلمة» التي أطنبت وسائل الإعلام في التركيز عليها، والتي تحيل على التقوى والعفة وعلى معيار إيتيقي للأنوثة يجمع بين التقليدي والماهوي، وهذا مشابه لبناء معيار آخر إيتيقي مهيمن ضمن بعض الخطابات السياسية⁽³²⁾، يجعل من «الأوروبيات» أو «الغربيات» نماذج عن الحضارة ونساء متحررات، ولكن مفرطات في «الأنوثة». في التمثلات الكولونيالية التي تداولتها البطاقات البريدية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تم عرض نساء البحر الكاريبي والجزائر وتونس والمغرب في صورة فاطمة الأمية، أو صورة المورسكية الجميلة أو الباغية⁽³³⁾. أشكال المسرحية هذه تنحو إما نحو فحلنة viriliser النساء أو تحويلهن إلى مواضيع مفرطة في الشهوانية érotiser à outrance. وفي كلتا الحالتين، لا يتعلق الأمر بعرض أي خاصية نموذجية «للأنوثة الأوروبية»: لأن النساء موضوع العرض لا ينظر إليهن بوصفهن نساء. ونلاحظ، إضافة إلى هذا، كيف يستعمل المنظور الفوتوغرافي الفرنسي الحجاب موضوعاً شهوانياً شبيهاً بالدور الذي يؤديه قصر الحريم في الفضاء الأسطوري للاستشراق، كمكان النساء المخفيات المنعزلات، مكان يمكن ولوجه دائماً لتلبية كل الرغبات. إنه فضاء ارتكاز كل الاستيهامات التي تعرض فيه دائماً؛ إما في بعدها الفعلي أو التخيلي. وبالموازاة مع هذا، فالتاريخ الكولونيالي لعلاقات النوع ساهم أيضاً في بناء الفحولة. ويرتبط توجه نزع الفحولة عن الرجال بربط النساء بشهوانية مفرطة⁽³⁴⁾. لقد أدى الاستغلال السياسي لعلاقات النوع دوراً مهماً في استبعاد المهيمن عليهم، سواء

(32) يمكن الإحالة هنا إلى بيان «ليس باسمنا!»، الصادر في آذار/ مارس 2004، في: <https://bit.ly/3AAL2aq>

أطلقت شبكة نسويات NextGeneration بيان «ليس باسمنا» بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في آذار/ مارس 2004، بالتزامن مع النقاشات الدائرة حول الدستور الأوروبي. للمزيد من التفصيل يرجى الاطلاع على:

Andrijasevic Rutvica & Sarah Bracke, "Venir à la connaissance, venir à la politique," *Multitudes*, vol. no 12, no. 2 (2003), pp. 81-88. (المترجم)

كما يمكن الإحالة أيضاً إلى نص كريستين دلفي الموجه إلى ائتلاف حقوق النساء، في:

Christine Delphy, "Débat sur le voile au collectif droits des femmes," *Lmsi*, 17/11/2003, accessed on 20/6/2021, at: <https://bit.ly/3gHhQ8m>

وإلى الكتاب الجماعي الذي أشرفت عليه شارلوت نوردمان:

Charlotte Nordmann (dir.), *Le foulard islamique en questions* (Paris: Éditions Amsterdam, 2004).

(33) للمزيد من التفصيل في هذه النقطة، ينظر:

Christelle Tarraud, *Mauresques* (Paris: Albin Michel, 2003); Malek Alloula, *Le Harem colonial: Images d'un sous-érotisme* (Paris: Slatkine, 1981); Jennifer Yee, *Clichés de la femme exotique: Un regard sur la littérature coloniale française entre 1871 et 1914* (Paris: Editions L'Harmattan, 2000).

(34) كما تساهم فحلنة النساء في ربط المجموعات المهيمن عليها بالبهيمية، ما ينزع عنها الإنسانية ويُقصيها خارج الحضارة.

تعلّق الأمر بالعبيد المرحلين أو «الأهالي»، من التحديدات المعيارية الاجتماعية الأوروبية للأوثوة والذكورة. وهكذا عملت المجتمعات الكولونiale منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين على تبرير الاستغلال السياسي للنساء وإهانة الرجال. وقد كشفت الكثير من الدراسات المهمة المهمة بالهند في الفترة الكولونiale عن الأهمية التي مُنحت لبناء الذكورة، باعتبارها وسيلة استتبات الهيمنة البريطانية. وشكّلت العلاقة بين الفحولة والأوثوة وسيلة دعم رمزي لعلاقة الاضطهاد العنصري التي أقرّتها السلطة البريطانية ضد المستعمرين⁽³⁵⁾. وقد سمح الحضور الدائم لخطابات شديدة التركيز على النوع بالتقليل من شأن البابو البنغالي Bengali Babu، المنظور إليه على أنه فاسق وغير مؤدب ومخنث، بينما نُظر إلى البريطاني باعتباره رياضياً وشجاعاً وشهماً، أي حاملاً لخصائص تجعل حكمه شرعياً⁽³⁶⁾. وهذا الاستعمال الإمبريالي لفئات «الجنس» و«العرق» بصفتها عوامل للتراتبية الاجتماعية، يمكننا من فهم إلى أي حد علاقة النوع تعني السلطة، وإلى أي حد تتحول إلى رهان سياسي: فالتاريخ الكولونالي يفرض إطار الفكر والفعل الذي من خلاله تمرّ كل أشكال الهيمنة والمقاومة. وهكذا، فـ «قضية الحجاب» الحالية تساهم في فرض أخلاق محددة على نساء شابات، وفرض فحولة محددة على رجال من مهاجرين شباب منحدرين من شمال أفريقيا. إنها تجديد في الحاضر لوصم قديم للنساء المستعمرات، بوصفهن نساء فاسقات وسافلات. ما زالت هذه المسألة حاضرة في جدلية السلطة: فهي تجسد هيمنة نوع، تؤدي دوراً حاسماً في بناء الهوية السياسية للأجيال المنحدرة من آباء عاشوا تجربة الاستعمار الفرنسي، على جانب أو آخر من شواطئ البحر الأبيض المتوسط. ولأن هذه القصة مشوّهة، وعصية على الحل، ومعقّدة، فهي ما زالت فاعلة في الحاضر: إنها تعبير عن مكر العقل المهيمن المتهاك، الذي يجعل من «الأوثوة» مورداً سياسياً. ومن خلال ما سبق، نفهم أن الأمر يتعلق، بالنسبة إلى بعض النساء الشابات اللاتي يعبرن عن حقهن في اختيار ارتداء الحجاب، ويلتزم سياسياً للدفاع عن وضعهن في مواجهة العنصرية التي يعشنها، باستراتيجية مرتبطة بسيرورة أعم لبناء ذات سياسية لجيل يواجه بأكمله تاريخ الكولونiale الفرنسية. إنها سيرورة محفوفة بالمخاطر، مثلما يكون محفوفاً بالمخاطر ما يقوم به قسم من الفكر النسوي الذي يريد أن يجعل من هذه السيرورة تعبيراً عن تقاطع فئات «الجنس» و«العرق»، ما يجعله قريباً من خطر المساهمة في العرقنة المكتنفة في العلاقات الاجتماعية. إذا أرادت النسوية تصفية حساباتها مع العنصرية، فعليها تحمّل مسؤولية توضيح التاريخ الكولونالي وجينالوجيا العنصرية وتفادي السقوط في عرقنة ماهوية للعالم؛ فإرادة نزع الطبعي عن «الجنس» أسقطت النسوية في إعادة طبعة «العرق».

(35) هذا المنطق قديم جداً. فعندما أراد بوفون وصف الخصائص المنحلة «للمتوحش» الأميركي، عمل بشكل كبير على بناء صورة «المتوحش الضعيف وصاحب الأعضاء التناسلية الصغيرة والجسم الخالي من الزغب واللحية ومن الحماسة للإناث»:

Georges-Louis Leclerc & Comte de Buffon, *Histoire naturelle, générale et particulière: Avec la description du Cabinet du Roi*, vol. 9 (Paris: Imprimerie Royale, 1761), p. 104; Elsa Dorlin, "Au chevet de la Nation: Sexe, race et médecine: XVII^e-XVIII^e siècles," PhD Dissertation, Université Paris IV- Sorbonne, Paris, 2004.

(36) Maneesha Lal "Sexe, genre et historiographie féministe con-temporaine: L'exemple de l'Inde coloniale," in: Ilana Löwy & Hélène Rouch (coor.), *La distinction entre sexe et genre: Une histoire entre biologie et culture*, Cahiers du genre 34 (Paris: Editions L'Harmattan, 2003), p. 163.

قد تكون القدرة على إنتاج أدوات لفهم العالم الاجتماعي كفيلة بتغيير علاقة القوة من أهم تحديات النسوية المعاصرة، التي عليها أن تفهم عالمًا يمكنها أن توجد فيه من خلال الفعل فيه سياسيًا، والمقاومة على نحو تضامني. وليتحقق هذا، من مصلحتها تخليد بعض تقاليد الفكر الذي اختار صنع أدوات تحليله الخاصة لفهم الهيمنة. لكن يبقى هدفها الأساسي الكشف عن طرق مختصرة وفضاءات تلاقي كفاحها وتحالفاتها المتضامنة كاليوتوبيات.

References

المراجع

- Alcoff, Linda. "Cultural Feminism versus Post-Structuralism: The Identity Crisis in Feminist Theory." *Signs: Journal of Women in Culture and Society*. vol. 13, no. 3 (Spring 1988).
- Alloula, Malek. *Le Harem colonial: Images d'un sous-érotisme*. Paris: Slatkine, 1981.
- Amselle, Jean-Loup & M'Bokolo Elikia. *Au cœur de l'ethnie: Ethnies, tribalisme et État en Afrique*. Paris: La Découverte, 2005.
- Andersen, Margaret L. & Patricia Hill Collins. *Race, Class & Gender: An Anthology*. Belmont, CA: Wadsworth Pub. Co., 1992.
- Anzaldúa, Gloria. *Borderlands/La Frontera: The New Mestiza*. San Francisco: Spinsters/Aunt Lute, 1987.
- Back, Les & Solomos John (eds.). *Theories of Race and Racism: A Reader*. London/New York: Routledge, 2000.
- Butler, Judith & Joan Scott (eds.). *Feminists Theorize the Political*. New York: Routledge, 1992.
- Butler, Judith. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routledge, 1990.
- _____. Judith. *Le pouvoir des mots: Politique du performatif*. Charlotte Nordmann (trad.). Paris: Éditions Amsterdam, 2004.
- Carby, Hazel. *Reconstructing Womanhood: The Emergence of the Afro-American Woman Novelist*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Davis, Angela Yvonne. *Femmes, race et classe*. Paris: Des Femmes, 1983.
- Dorlin, Elsa. "Au chevet de la Nation: Sexe, race et médecine: XVII^e–XVIII^e siècles." PhD Dissertation. Université Paris IV– Sorbonne. Paris, 2004.
- _____. "De l'usage épistémologique et politique des catégories de 'sexe' et de 'race' dans les études sur le genre." *Cahiers du genre*. vol. 2, no. 39 (2005).
- Fanon, Frantz. *Les damnés de la terre*. Paris: La Découverte, 2002 [1961].
- Gilroy, Paul. *Between Camps, Nations, Cultures and the Allure of Race*. London: Allen Lane, 2000.
- Hooks, Bell. *Feminist Theory from Margin to Center*. Boston: South End Press, 1984.
- Hull, Gloria, Patricia Bell Scott & Barbara Smith (eds.). *All the Women are White, All the Blacks are Men, but Some of Us are Brave: Black Women's Studies*. Old Westbury, NY: Feminist Press, 1982.

- Kergoat, Danièle. "Le rapport social de sexe: De la reproduction des rapports sociaux à leur subversion," *Actuel Marx*. vol. 2, no. 30 (2001).
- Lauretis, Teresa de. *Alice Doesn't: Feminism, Semiotics, Cinema*. Bloomington: Indiana University Press; London: Macmillan, 1984.
- Leclerc, Georges-Louis & Comte de Buffon. *Histoire naturelle, générale et particulière: Avec la description du Cabinet du Roi*. Paris: Imprimerie Royale, 1761.
- Löwy, Ilana & Hélène Rouch (coord.). *La distinction entre sexe et genre: Une histoire entre biologie et culture*. Cahiers du genre 34. Paris: Editions L'Harmattan, 2003.
- Nicholson, Linda (ed.). *The Second Wave: A Reader in Feminist Theory*. London/New York: Routledge, 1997.
- Nordmann, Charlotte (dir.). *Le foulard islamique en questions*. Paris: Éditions Amsterdam, 2004.
- Pheterson, Gail. *Le prisme de la prostitution*. Nicole-Claude Mathieu (trad.). Bibliothèque du féminisme. Paris: Editions L'Harmattan, 2001.
- Riley, Denise. *Am I That Name? Feminism and the Category of 'Women in History'*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988.
- Royster, Jacqueline Jones. *Traces of a Stream: Literacy and Social Change Among African American Women*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2000.
- Saïd, Edward W. *Culture et impérialisme*. Paris: Fayard, 2000.
- Spelman, Elizabeth V. (ed.). *Inessential Women: Problems of Exclusion in Feminist Thought*. Boston: Beacon Press, 1988.
- Tarraud, Christelle. *Mauresques*. Paris: Albin Michel, 2003.
- Terborg-Penn, Rosalyn. *African American Women in the Struggle for the Vote, 1850–1920*. Bloomington: Indiana University Press, 1998.
- Varikas, Eleni. "Sentiment national, genre et ethnicité." *Tumultes*. no. 11 (1998).
- Wallach Scott, Joan. "Genre: Une catégorie utile d'analyse." Éléni Varikas (trad.). *Les Cahiers du Grif*. vol. 37–38, no. 1 (Juin 1988).
- Ware, Vron. "Moments of Danger: Race, Gender, and Memories of Empire." *History and Theory: Studies in the Philosophy of History*. vol. 31, no. 4 (December 1992).
- West, Candace & Sarah Fenstermaker. "Doing Difference." *Gender and Society*. vol. 9, no. 1 (February 1995).
- Williams Crenshaw, Kimberlé. "Cartographies des marges: Intersectionnalité, politique de l'identité et violences contre les femmes de couleur." *Cahiers du Genre*. vol. 2, no. 39 (January 2005).
- Yee, Jennifer. *Clichés de la femme exotique: Un regard sur la littérature coloniale française entre 1871 et 1914*. Paris: Editions L'Harmattan, 2000.



مجموعة مؤلفين

التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية الهوية والقبيلة والتنمية

يضم بحثاً منتقاة من الدورة الخامسة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في كانون الأول/ديسمبر 2018، في الدوحة - قطر، وتمحورت حول جملة من القضايا المتصلة بموضوع التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية، بدءاً بإشكالات الهوية والقبيلة، مروراً بأسئلة التنمية والتحديث، وصولاً إلى الأزمة الخليجية عام 2017، التي أثارت أسئلة مهمة حول موضوعات القيم و«الهوية الخليجية». تلتقي في هذا الكتاب أسئلة متعددة تحيل على بعضها، وتمثل معها المقاربات النظرية والمفاهيمية والعملية أساساً لطرح أسئلة الهوية والقبيلة والتنمية، انطلاقاً مما شهدته هذه الدول في القرن العشرين من عمليات تحديث للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قادت الدولة المستقلة حديثاً، ومن تقاطع الهوية الوطنية مع الهويات التقليدية، ولا سيما القبلية، ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها جهود بناء هوية خليجية موحدة. من هنا، يروم الكتاب فهم التحولات الاجتماعية في منطقة الخليج العربية، بأبعادها المختلفة، وعلاقتها بحاكمة المجتمعات الخليجية وتطورها، خاصة في السنوات الأخيرة.

مراجعات الكتب Book Reviews



كرسي الخلافة 2، 120×123، مواد مختلفة على كanvas، 2020.
Chair of the Caliphate II, 120×123, mixed materials on canvas, 2020.

رشيد جرموني | Rachid Jarmouni *

الجهاد الجديد في الغرب

The New Jihad in the West

عنوان الكتاب: الجهاد الجديد في الغرب.

عنوان الكتاب في لغته: *Le Nouveau Jihad en Occident*.

المؤلف: فرهاد خسرو خافر Farhad Khosrokhavar.

الناشر: Robert Laffont.

مكان النشر: باريس.

تاريخ النشر: 2018.

عدد الصفحات: 590 صفحة.

* أستاذ علم اجتماع الأديان، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب. عضو الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع والمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

Professor of Sociology of Religions, Moulay Ismail University, Meknes, Morocco. Member of the International of Sociologists Association, and the Arab Council for Social Sciences.

مقدمة

استأثر مفهوم الجهاد في الآونة الأخيرة بالعديد من النقاشات والجدالات والمواقف المتضاربة والمتعارضة. وكان لافتاً في هذا السياق توظيف هذا المفهوم على نحو سيئ، من خلال التركيز على معاني الحرب والقتل والإرهاب. ولعل الحقيقة الثابتة وراء هذه الفكرة هي إصاق مفهوم الجهاد بمطلب بناء «الدولة الإسلامية» المُتخيلة في أذهان العديد من تيارات الحركات الإرهابية، مثل القاعدة سابقاً، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» حالياً. وارتبط مفهوم الجهاد بالحرب على المخالفين، خصوصاً الذين كانوا يعتدون على الدين الإسلامي والمسلمين في مرحلة الدعوة المحمدية الأولى أو بعدها، وسبق بشأن هذا الموضوع العديد من الأساطير، إلى درجة أن هناك من يرى أن الإسلام مرادف لمفهوم الجهاد.

وعياً منه بصعوبة تحديد دقيق لمفهوم «الإرهاب»، حيث يتبين أن هناك أكثر من 260 مصطلحاً متداولاً بين الباحثين وصناع القرار ووسائل الإعلام بمعنى الإرهاب ومشتقاته، يفرد الباحث المتخصص في سوسيولوجيا الأديان، فرهاد خسرو خافر، كتاباً خاصاً للخوض في هذا المفهوم واستجلاء أبعاده، بعنوان الجهاد الجديد في الغرب. ولا يقصد المؤلف بمفهوم الجهاد ما هو متداول في الفكر الإسلامي، بل يستعمل هذا المفهوم مرادفاً للعنف والإرهاب اللذين توظفهما الحركات الإرهابية.

تأسيساً على ما سبق، يقدم كتاب الجهاد الجديد في الغرب مقارنة نقدية، اعتماداً على بحث ميداني شامل، يستند إلى الأرقام والمقابلات مع عينة من «الجهاديين» (الإرهابيين)، ومن خلال المتابعة

الدقيقة أيضاً لما يصدر من تغطيات إعلامية عالمية بشأن الأحداث الإرهابية التي تضرب المناطق الأوروبية والأميركية وغيرها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خسرو خافر تعامل مع هذه المعطيات بكثير من الحذر المنهجي والإبستمولوجي، إضافةً إلى اعتماده على مقارنة إثنوغرافية مكنته من رسم «بروفيلات» للجهاديين.

الجهاد والجهاديين في الغرب: أسئلة ومقاربات

في الفصل الأول من الكتاب، يقدم لنا خسرو خافر نظرة بشأن نظريات «الجهاد»، سواء على المستوى الماكرو أم الميزو أم الميكرو. أمّا في الفصل الثاني، فيحاول تحليل ظاهرة بروز تنظيم داعش وكيف استطاع هذا التنظيم الإرهابي العالمي أن يُثوّر الإرهاب العالمي، ويُقدم نموذجاً من الإرهاب يتجاوز نظيره القاعدي (نسبة إلى تنظيم القاعدة)، حيث نجح في استقطاب أزيد من 5000 عنصر إرهابي في الغرب (إلى حدود عام 2016)، مستعملاً بذلك جميع الآليات المتاحة، لعل من بينها الوسائط الاجتماعية.

بناءً على نتائج الفصل الثاني، ينتقل المؤلف في الفصل الثالث إلى تقديم نموذج من «البروفيلات» التي تنخرط في الدعاية الداعشية، وتُجيش نفسها في صفوف هذا التنظيم العالمي، ليرسم بذلك خريطة المنتسبين إليه؛ حيث نرى الشباب، بوصفهم فئة متعددة الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية والسوسيو - اقتصادية والسوسيو - مجالية، يجدون ضالّتهم في ما طرحه تنظيم داعش من أيديولوجيا نافذة ومؤثرة في مخيال هذه الفئة ووجدانها. علاوة على وجود فئات أخرى، مثل المراهقين والنساء. ويُركّز

العنف الجهادي (عبر مسارات معقدة)، كي يتخلّصوا ويخلصوا الآخرين من أنواع اللاعدالة الاجتماعية؛ ثانيًا، فئة الشباب من الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين، ممن وقعوا في نوعين من الهشاشة، الاقتصادية والاجتماعية، عبر ما تعرّضون له من وصم اجتماعي، ما يجعلهم على هامش المجتمع، ويصبّحون عناصر مهينة للانخراط في الحركات الإرهابية (التي لا يعتقدون أنها كذلك، بل يجدون فيها نوعًا من الاحتضان جراء انكسارهم النفسي)، رغبةً منهم في تحقيق انعتاق من هذين الاستعبادين؛ ثالثًا، يهتم فئة المتحوّلين الدينيين⁽¹⁾ الذين أصبحوا غير منسجمين مع منظومة القيم الأورو-أميركية ووجدوا خلاصهم في ما تقدّمه لهم حركات الجهاد التي تُعتبر في نظرهم نموذجًا من الدين المُخلّص والمحرر من كل الوثنيات التي كانوا غارقين فيها؛ رابعًا، فئة الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة المتجلية في الهيمنة الأورو-أميركية على المجتمعات المسلمة، ويعتبرون ذلك استكبارًا منهم، وأن الأطراف التي ستقف في وجههم هي حركات الجهاد المقدس؛ خامسًا، فئة الذين يعانون اضطرابات عقلية، ويعيشون أوضاعًا نفسية صعبة، ما يدفعهم إلى الارتقاء في أحضان من يقدم لهم الجواب عن حيرتهم، ويجدون في حركات الجهاد الديني؛ سادسًا، فئة المراهقين وما قبل المراهقين الذين يعيشون بدورهم في قلق جيولي، ويريدون الخروج من وضعية المراهقة كي يصبّحوا أبطالاً مشهورين؛ سابعًا، فئة النساء اللواتي لم يجدن في نمط الحياة

المؤلف على نحو خاص على فئة المتحوّلين الدينيين من المسيحية إلى الإسلام، الذين يجدون غايتهم في إسلام نقي وطاهر يُقدّمه داعش عبر مختلف الوسائط الإلكترونية.

يحاول المؤلف في الفصل الرابع «أنثروبولوجيا الجهاد»، الوقوف على خصائص المجاهدين والمجاهدات الإثنية والعائلية، حيث يُبين فشل نموذج العائلة الأبوي، أو النموذج النيو-تقليدي، في استيعاب هؤلاء الشباب؛ ما جعلهم يعيشون في فراغ عائلي مهول، يقذف بهم إلى مهووي الانحراف، ثم السجن، وصولًا إلى الارتقاء في أحضان التدنّ المتعصب الأحادي النظرة، ليجدوا أنفسهم في شرك تنظيم داعش.

أما في الفصل الخامس «الأمم الغربية ومجاهديها»، فيلور خسرو خافر نموذجًا مقارنًا، يُبين خصائص كل فئة جهادية على حدة، ممن تتوزّع على الجنسيات الغربية. ولا يتوقف المؤلف عند هذه المسألة، بل يسبر أغوار التمايزات بين الجهاديين؛ إذ الجهاديون الذين ينتسبون إلى فرنسا لا يشبهون أولئك الذين ينتسبون إلى إنكلترا، وذوو الأصول التركية أو الباكستانية أو البنغالية، الذين عرفوا الاستعمار ليسوا كالذين لم يعرفوه، والذين ينتمون إلى أسر مسلمة ليسوا كالذين عرفوا تحوّلًا دينيًا في حياتهم من المسيحية إلى الإسلام، أو من خلال الأجيال المهاجرة، فثمة فرق بين أبناء الجيل الأول والثاني والثالث.

سعى المؤلف، من خلال المقاربة المقارنة، لاستخلاص نماذج من «البروفال الجهادي» الذي تتميز به كل دولة غربية على حدة. ويمكن حصر هذه النماذج في تسعة «بورفايلات»: أولاً، هناك فئة الشباب الذين يعيشون أوضاعًا اجتماعية واقتصادية صعبة جدًا، ويلجؤون إلى

(1) للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: رشيد جرموني، «في سوسيولوجيا التحولات الدينية في العالم: ظاهرة المتحوّلين الدينيين نموذجًا»، مقالات، مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2020/4/18، شوهد في 2021/6/13، في: <https://bit.ly/3gySvNF>

في شرحه هذه الأرقام، يؤكد خسرو خافر أن ارتفاع حالات الهجمات الإرهابية في فرنسا لا يرجع إلى الوزن الديموغرافي للمسلمين في هذا البلد، حيث يُقدَّر أنَّ عددهم في حدود خمسة ملايين مسلم، ولا حتى بضعف فعالية جهازي الأمن والشرطة في التصدي لهذه الهجمات، بل مردُّ ذلك إلى وجود «الثقافة اللائكية المتصادمة مع الدين الإسلامي ومع المهاجرين، حتى عند أولئك الذين يُعَبِّرون عن توجهات علمانية، أضف إلى ذلك وجود ثقافة عنصرية كولونيلية دفينية لدى الفرنسيين، وعدم تقبُّل الآخر والتعايش معه»⁽²⁾.

يُخصَّص الفصل السادس لرصد علاقة الجهاد بالمدينة، وكيفية تأثير الشروط الاقتصادية والاجتماعية في تقبُّل الفكر الجهادي الإرهابي، لدى المهاجرين العرب والمسلمين، أو من ذوي الأصول الغربية كمتحولين دينيين، الذين يقسمهم المؤلف صنفين: يسكن الأول في أحياء هامشية مثقلة بالمشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، التي تُعبِّر عن أزمة النموذج الإدماجي لهؤلاء في التنمية، ما يدفع بهم إلى اعتناق الفكر «الداعشي»⁽³⁾؛ أما الثاني، الذي يشهد استقراراً اقتصادياً إلى حد ما، وينتمي إلى الفئات المتوسطة، والتي غالباً ما توجد في كندا أو الولايات المتحدة الأميركية أو أستراليا، فيستقطبه داعش بالتركيز على مداخل أخرى،

النسوية Feminism ذواتهن، ومن ثمَّ ولدت أزمة الانتماء «استيهامات» نحو تشييد أسرة أبوية يكون المركز فيها أولاً وأخيراً للرجل المجاهد الذي يقاوم ضد الظلم والاستكبار؛ ثامناً، نجد بروفایل للجهاديين الذين عاشوا أزمة هوية مع البراديغم العلماني، وبصفة خاصة «اللائكي» الذي يعتبرونه غير ملائم لنظرتهم إلى العالم؛ تاسعاً، نجد «البروفایل» الذي يرفض قيم الحرية كما هي مطبقة في العالم الغربي، ويعتبرها مسؤولة عن «ضباغ» المعنى عند الإنسان المعاصر. ويتجلى نقدهم قيم الحرية، ليس في إطلاقيتها، بل الحرية الجنسية المطلقة وقيم الفردانية الممزقة للحمّة الاجتماعية، وقيم الاستهلاك المفرط المُفْضِي إلى حالة التصدُّع الوجودي وسيادة لقيم السوق، وما إلى ذلك من مظاهر العصر ما بعد الحداثي.

لهذا، يُمثِّل الجواب الذي تقدمه حركات الجهاد، بحسب خسرو خافر، تريباقاً لكل هذه «الأمراض» الاجتماعية في نظرهم. والجدير بالذكر أن المؤلف لا يدَّعي أن هذه هي البروفائلات الوحيدة والموحدة لرصد خريطة الجهاديين في العالم الغربي، بل هي ليست سوى أحد الأجوبة الممكنة التي يمكن قراءة الظاهرة بها. وحتى يعطينا المؤلف نظرة إحصائية عن هذه البروفائلات، يستحضر بعض المعطيات كي يؤكد وجود اختلافات بين الدول الأوروبية من حيث عدد العمليات الإرهابية وعدد الضحايا، فيذكر أنه «ما بين عامي 2001 و2017 وقعت في فرنسا 23 هجمة إرهابية، بينما في إنكلترا لم تقع إلا 10 هجمات، وفي ألمانيا 5 حالات، وفي إسبانيا حالتان، وفي بلجيكا 7 حالات. أما عن عدد الضحايا في هذه الأحداث، فتأتي فرنسا أولاً بـ 247 قتيلًا، تليها إسبانيا بـ 208 قتلى، و93 قتيلًا في إنكلترا، و36 في بلجيكا، و15 في ألمانيا».

(2) Farhad Khosrokhavar, "Le débat censuré," *Orient xxi*, 5/11/2020, accessed on 13/6/2021, at: <https://bit.ly/3pOhjWc>

(3) في هذا السياق، يُقدم لنا الباحث المتخصص بالهجرة هوغ لاغرانغ تفسيراً علمياً لظاهرة تهيمش المهاجرين في أوروبا، حيث يقول: «إن أماكن التوترات المفتوحة في أوروبا الغربية - أعمال شغب، مخالفات، انحراف - هي أماكن يؤكد فيها أعضاء الجيل الثاني إسلامًا طهرانيًا مجرَّدًا، يختلف تمامًا عن إسلام جيل الآباء». هوغ لاغرانغ، نكران الثقافات، ترجمة سليمان رياشي، سلسلة ترجمان (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 98.

بـ «ردكلة الإسلام»⁽⁴⁾. ويتخذ هؤلاء من القراءة السطحية والاختزالية آليةً لتفسير ظاهرة الإرهاب، حيث يعتقدون أن الدين الإسلامي يتضمن جيناً عنفياً، أو ينطوي على «فاشية» إسلامية. وبطبيعة الحال، فإن الرد على هذا المقترَب التفسيري، يمكن أن يكون بالنظر إلى أن النصوص الدينية لا تتفاعل من دون سياق أو فاعلين يخلقون المعاني ويُقدِّمون رؤية للكون تتوافق مع هذا المنظور، ولولا هذا السياق لكانت الديانة اليهودية - كما تُحرِّفها الحركة الصهيونية العالمية - أكثر الديانات عنفيةً في تاريخ البشرية.

أمّا المقاربة الثانية، فتعتمد على المدخل السوسيوي - اقتصادي، وذلك بالربط الآلي بين الفقر والهشاشة وانتعاش الفكر المتطرف؛ إذ يؤدي واقع الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية إلى بروز العديد من الظواهر، ليس آخرها الإرهاب. ففي ظل ظروف التهميش التي تهيمن على العديد من أحزمة المدن العربية والإسلامية، بل حتى الأوروبية، نجد أن الأفراد يعيشون «أزمة مزدوجة»، تتمثل في أنهم يعيشون في مجتمعات تسير بوتائر تنمية متعددة المسارات. ففي الوقت الذي لا يجد الشاب العاطل عن العمل، غير المؤهل مهنيًا ومعرفيًا، ما يساعده على الاندماج في سوق العمل والحياة الاجتماعية، يتوافر لديه عبر التدفق الإعلامي الإلكتروني العديد من المغريات التي تحفِّزه على الانخراط في مغامرة البحث عن تحقيق الأمن المادي والاجتماعي والنفسي والعاطفي (ص 409-506).

(4) يُنظر:

Gilles Kepel, *Terreur dans l'Hexagone: Genèse du djihad français* (Paris: Gallimard, 2015); Dounia Bouzar, *Comment sortir de l'emprise djihadiste?* (Paris: Éditions de l'Atelier, 2015).

كنظرية المؤامرة الأميركية على فلسطين بصفة خاصة، أو على المسلمين بصفة عامة؛ ما يُعدّي قيم الحق والعداء للولايات المتحدة، ثم يتعداه إلى الغرب بصفة عامة.

أخيرًا، في الفصل السابع، يقدم المؤلف تشريحًا للخلايا الإرهابية، من حيث عددها وتشكيلاتها ومكوناتها وهياكلها، بالوقوف عند الخصائص التي تميّز كل خلية في واحدة من بلدان الغرب، فإذا كانت فرنسا تتميز بخلايا أصغر نسبيًا من الخلايا التي تتميز بها بلجيكا أو إسبانيا، فمرد ذلك، بحسب المؤلف، إلى الديناميات الاجتماعية التي تتميز بها كل خلية. في هذا السياق، تدخل عوامل خارجية وداخلية تؤثر في عمل الخلية الإرهابية، حيث تختلف إن كانت مكونة في أغليبتها من المتحولين الدينيين، أو من المهاجرين، وكذلك إن كانت تضم نساءً ورجالاً، وإن كانت تتوافر على قادة «كريزماتيين» يؤثرون في أعضاء الخلايا.

ما الجديد في مقاربة خسرو خافر للحالات «الإرهابية» المدروسة؟

من خلال قراءة متفحّصة لأهم ما كُتب في موضوع «الإرهاب»، نجد، على الأقل، خمسَ نظريات كبرى، حاولت أن تقارب هذا الموضوع الشائك، يمكن إيجازها في ما يلي: أولاً، هناك من اعتبر أن الإرهاب الذي يقع في العديد من الدول والمجتمعات ليس سوى قراءة نصّية لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي يجري تأويلها خدمةً لأهداف بعض الحركات الإرهابية. وهذا ما وصفه الباحثون

أخيراً، يربط المدخل الهوياتي (أو الفراغ الأيديولوجي)، بين المهاجرين من أصول إسلامية ومسألة عدم الاندماج في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا، حيث يتم الوقوف عند إشكالية الانسجام الثقافي والانسجام بين الدين الأصلي والثقافات المحلية. وفي ذلك يعتبر أوليفيه روا أن الإرهاب والجهاد ليسا من طبيعة الأديان، بل مرده إلى عوامل عدة، يُمكن أن تتقاطع أو تتجاوز؛ «تقهقر الهوية الثقافية والقطيعة بين الأجيال، والعولمة، أو التحول الديني (الإسلام)، والعودة الفردية إلى الممارسات الدينية»⁽⁹⁾. ويخلص روا إلى أن «التطرف العنيف ليس نتيجة التطرف الديني»، وإن اقتبس منه في معظم الأحيان الطرائق والنماذج، ولهذا، سمّاه «أسلمة التطرف»⁽¹⁰⁾.

كل تلك الأطروحات، أو المداخل التفسيرية لظاهرة الإرهاب العالمي، تجعل متبعتها يستخلص تضارباً في وجهات النظر، إلى حد تناقضها. بل أكثر من ذلك، يُمكن القول إن مجمل هذه المقاربات والنظريات عمل على اختزال الظاهرة الإرهابية - أو الجهادية، كما يُسمّيها الباحث - وذلك بإرجاعها إلى عوامل وأسباب غير متماسكة، ما يفقدها طابعها الشمولي والعام. مع الإشارة إلى أن ما يُميّز ظاهرة الإرهاب هو أنها «ظاهرة سوسيولوجية شاملة»، بحسب تعبير مارسيل موس⁽¹¹⁾. فهل يمكن القول إن أسباب الإرهاب تعود إلى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وإن كل من يعيش هذا الوضع مرشح

تُعالج المقاربة الثالثة الظاهرة من المدخل السيكلوجي الذي يقوم على فرضية قابلية الشخص للمرض النفسي (البارانوريا) والإقدام على الانتحار⁽⁵⁾. ويُنسب هذا المدخل إلى أي حد هناك أفراد يعيشون حالة نفسية هشة، تحمل في وعيها/ لاوعيها العديد من الاستيهامات والهوسات التي تصل إلى حد التضحية بالنفس، ويبدأ ذلك كله بالقناعات الفكرية، التي تتحول إلى سلوك «مرضي» في ما بعد. ويفترض هذا التحليل السيكلوجي أن بعض الحالات المرضية يُؤدّل القابلية للميول الانتحارية⁽⁶⁾. وبرزت في ما بعد مقارنة تمتح من علم النفس المعرفي، تُبين أنّ الأفراد الذي يحملون فكراً متعصباً يكونون في حالة لاتوازن نفسي، الأمر الذي يعكس خللاً اجتماعياً يؤثر في وقوعهم في العنف، ومن ثم الإرهاب⁽⁷⁾.

وتعتمد المقاربة الرابعة المدخل السياسي الجيوستراتيجي الذي يتبنّى نظرية المؤامرة لتفسير الفعل الإرهابي، خصوصاً في الربط بين الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين وبروز الشعور بالإهانة، وسط الأجيال الحالية؛ ما يؤدي إلى استئثار الحقد والحقن الدفينين والتاريخيين، ويدفع تجاه تبني مقولة الانتقام للتاريخ والمسلمين، وهي الأطروحة التي يدافع عنها الباحث الفرنسي فرونسوا بيرغا⁽⁸⁾.

(5) إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب (بيروت: دار الساقي، 2015).

(6) رشيد جرموني، «ظاهرة الإرهاب وتعدد المقاربات التفسيرية: وقفة للتأمل»، العربي، العدد 729 (2019).

(7) Gérald Bronner, *La pensée extrême. Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques* (Paris: PUF, 2015).

(8) فرانسوا بورغا، فهم الإسلام السياسي: مسار بحثي حول الآخريّة الإسلامية (1973-2016)، ترجمة جلال بدلة (بيروت: دار الساقي، 2018).

(9) أوليفيه روا، الجهاد والموت، ترجمة صالح الأشمير (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 105.

(10) المرجع نفسه.

(11) مارسيل موس، بحث في الهبة، ترجمة المولدي الأحمر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

المجتمعات الغربية. وكما كان يقول بيار بورديو Pierre Bourdieu: «لا يسقط مطر من دون تشكّل أسبابه».

خاتمة

يتّضح من خلال هذا العرض أن كتاب الجهاد الجديد في الغرب يقدم تصوّرًا وتحليلًا سوسيوي - أنثروبولوجيًا لظاهرة «الجهاد» العالمي؛ ما سيساعد الباحثين وصنّاع القرار في العالم في تلمّس واضح لظاهرة مركبة جدًّا، خصوصًا في ظل حضور المقاربات الاختزالية التي لا تساعد على تشكيل صورة موضوعية عن الظاهرة.

مع ذلك، تبرز إشكالية في عنوان الكتاب، حيث يحظى مفهوم الجهاد بقداسة ما في التمثلات الذهنية لدى العديد من المسلمين، ما قد يُشكّل نوعًا من الرفض الإيستيمولوجي للكتاب كلّ، انطلاقًا من عنوانه. كما أنّ توظيف خسرو خافر مفهوم «الجهاد» بدلًا من «الإرهاب» غير موفق؛ كون الأول لا يقلّ التباسًا عن الأخير. وبناء عليه، أقترحُ توظيف مفهوم محايد؛ «التعصب»، كما استعمله بذكاء الباحث الفرنسي جيرالد برونر⁽¹²⁾، فالتعصب لا دين له ولا جغرافيا تميّزه، فهو موجود في كل الثقافات والشعوب والجغرافيات، ويخترق كل الهويات والديانات والأيديولوجيات والتجارب التاريخية.

(12) Bronner.

لأن يصبح إرهابيًا وجهاديًا، والحاصل أن هذا التلازم الآلي لا يُستساغ في العلوم الاجتماعية؟ من جهة أخرى، القول إن من أسباب الجهاد هو الغطرسة الأميركية على المجتمعات المسلمة، لهو بالمثل لا يُفضي إلى تفسير معقول. وبالمثل بقية النماذج التفسيرية التي تُداول في العديد من المقالات والكتب والتقارير والندوات - التي سبق أن أشرنا إليها - والتي إن فُسّرت من جانب واحد، فهي تُفقد الظاهرة طابعها الشمولي.

لهذا، وتجاوزًا لنوعية هذه القراءات أو المقاربات الاختزالية، فإن ما يُميّز مقارنة خسرو خافر، أنه حاول استيعاب كل تلك المقاربات، من خلال تناول ظاهرة الجهاد في الغرب بوصفها ظاهرة لها سياقها الخاص المختلف عن بقية مناطق العالم، من حيث إن الظاهرة ليست وليدة انعكاسات الهجرة والإدماج واللاإندماج، وليست وليدة المعطى الهوياتي أيضًا، وبروز موجة الأزمة الوجودية عند العديد من الفئات. وليست لها علاقة بالتعارض بين نموذج علماني (إلحادي) ونموذج إسلامي ديني، وليست كذلك إفرازًا لأزمة المراهقة المبكرة والقبلية، وليست مسألة النقد الموجّه إلى النسوية، وليست مسألة الاضطرابات العقلية والنفسية ... إنها، بحسب الباحث، كل تلك العوامل والمسببات والشروط والتعاليقات التي تتشابك في سياقات سوسيوثقافية وسوسيوسياسية مركّبة، فهي المسؤولة عن هذا البناء للفعل الجهادي في

References

المراجع العربية

بورغا، فرانسوا. فهم الإسلام السياسي: مسار بحثي حول الآخرة الإسلامية (1973-2016). ترجمة جلال بدلة. بيروت: دار الساقي، 2018.

جرموني، رشيد. «ظاهرة الإرهاب وتعدد المقاربات التفسيرية: وقفة للتأمل». العربي. العدد 729 (2019).

_____. «في سوسيولوجيا التحولات الدينية في العالم: ظاهرة المتحولين الدينيين نموذجاً». مقالات. مركز نهوض للدراسات والبحوث. 2020/4/18. في: <https://bit.ly/3gySvNF>

الحيدري، إبراهيم. سوسيولوجيا العنف والإرهاب. بيروت: دار الساقى، 2015.

روا، أوليفيه. الجهاد والموت. ترجمة صالح الأشمر. بيروت: دار الساقى، 2017.

لاغرناخ، هوغ. نكران الثقافات. ترجمة سليمان رياشي. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

موس، مارسيل. بحث في الهبة. ترجمة المولدي الأحمر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

الأجنبية

Bouzar, Dounia. *Comment sortir de l'emprise djihadiste?* Paris: Éditions de l'Atelier, 2015.

Bronner, Géraud. *La pensée extrême. Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques.* Paris: PUF, 2015.

Kepel, Gilles. *Terreur dans l'Hexagone: Genèse du djihad français.* Paris: Gallimard, 2015.

Khosrokhavar, Farhad. "Le débat censuré." *Orient.xxi*, 5/11/2020. at: <https://bit.ly/3pOhjWc>

محمد نعيمى | Mohamed Naimi*

أفريقيا الشمالية بعد الانتفاضات العربية

North Africa after the Arab Uprisings

عنوان الكتاب: أفريقيا الشمالية بعد الانتفاضات العربية.

عنوان الكتاب في لغته: *L'Afrique du Nord après les révoltes arabes*.

المؤلف: لويس مارتينيز Luis Martinez.

الناشر: Presses de Sciences Po.

مكان النشر: باريس.

تاريخ النشر: 2019.

عدد الصفحات: 252 صفحة.

* أستاذ سوسولوجيا التنظيمات بمعهد التنمية الاجتماعية، الرباط، المغرب.

Professor of Organizational Sociology at the Institute of Social Development in Rabat, Morocco.

مقدمة

يفترض المؤلف أن إعادة بناء الدولة-الأمة، بما تقتضيه من ضرورة الحفاظ على اللحمة الوطنية والتماسك الاجتماعي، هي التي تفسر إلى حد بعيد تهميش الخيار الديمقراطي في دول ما بعد الاستعمار المنتمية إلى هذه المنطقة. ولتمحيص فرضيته، يستعمل المؤلف منهجاً تاريخياً يغطي الفترة الممتدة من خمسينيات القرن الماضي حتى أواخر العقد الثاني من عام 2000. ويقوم بحركة ذهاب وإياب في تاريخ الزمن الراهن الخاص بالمنطقة؛ من أجل تحليل أهم مآلات انتفاضات «الربيع العربي» في نسخته الأولى وتفسيرها. وبالقدر الذي يلجأ فيه إلى المقارنة بين بلدان أفريقيا الشمالية للتعرف إلى القواسم المشتركة بينها، يتعمق في دراسة حالة كل بلد على حدة.

ينتظم الكتاب في ثمانية فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة. يتناول الفصلان الأولان بالتتابع مسألة البناء الوطني ومخاطره بالنسبة إلى دولة ما بعد الاستعمار، ومسألة التماسك الاجتماعي على محكّ الظلم الاجتماعي. ثمّ يخصص المؤلف أربعة فصول لبلدان أفريقيا الشمالية بحسب كل بلد على حدة: تونس، وليبيا، والمغرب، والجزائر. ويُنَبِّع ذلك بفصلين آخرين؛ يتطرق أحدهما إلى كيفية استفادة الجماعات الجهادية من الانتفاضات العربية التي أضعفت الأنظمة السياسية القائمة، ويفحص الآخر التدهور الأمني والتفكك الإقليمي الناجمين عن تنامي الجماعات الجهادية في المغرب الكبير وفي الساحل الأفريقي.

ثمة أمر مثير للانتباه في ثورات «الربيع العربي» عام 2011؛ إذ لم تقتصر المفاجأة على المعنّيين أنفسهم، من مستبدين بالسلطة منذ عقود ومحتجين، بل أخذت على حين غرة أيضاً البعثات الدبلوماسية المقيمة، من سفارات وقنصليات. والأهم من ذلك أن الباحثين في العلوم الاجتماعية، الذين من مهماتهم الاستشراف والتحليل، لم يسلموا هم الآخرون من الطابع المباغت لتلك الموجة الثورية⁽¹⁾. لكن إذا تعذر التنبؤ بأحداث هذه الثورات والانتفاضات، فإن فهمها وتفسيرها أمران متاحان نسبياً. هذا ما يحاول لويس مارتينيز القيام به في كتابه أفريقيا الشمالية بعد الانتفاضات العربية.

صدر الكتاب عام 2019، أي في سياق عربي يشهد انطلاق موجة ثانية من انتفاضات وثورات «الربيع العربي»؛ في السودان أواخر عام 2018، ثم في كلّ من الجزائر والعراق ولبنان عام 2019. ولبناء إشكاليته البحثية، ينطلق الكتاب من ظاهرة تفكك الدولة في ليبيا، بوصفها أبرز مآلات انتفاضات وثورات 2011، ومن تساؤلات حول الدولة-الأمة في بلدان هذه المنطقة. ثم يزعم أن مشكلة تماسك الأمة في هذه البلدان ترجع جذورها إلى بداية فترة الاستقلال (ص 8). لذلك، يمكن إدراج هذه المقاربة ضمن المقاربات التي تولي أزمة الأنساق السياسية السلطوية في العالم العربي عموماً أهمية بالغة⁽²⁾.

كذلك، يتناول الكتاب ثلاث قضايا رئيسة تسلط الضوء على خلفيات انتفاضات 2011 ومآلاتها، هي: إعادة بناء الدولة-الأمة في أفريقيا الشمالية عبر تطوير سياسات عامة تتيح «البقاء المشترك»

(1) Anna Bozzo & Pierre-Jean Luizard (dir.), *Les sociétés civiles dans le monde musulman* (Paris: La Découverte, 2011), p. 9.

(2) Abdallah Saaf (dir.), *Mutations politiques comparées au Maghreb et au Machrek 7 ans après le Printemps Arabe* (Rabat: OCP Policy Center, 2018), p. 172.

ملكية إدريس السنوسي (1951-1969)، بحسب المؤلف، بمأسسة الانقسام الترابي ضمن دولة فدرالية (ص 23).

ويرى المؤلف أن مواصلة بناء الدولة-الأمة اصطدمت بتزايد المناطق المحتجة، وأنه قد نجم عن ذلك انتفاضات متقطعة ومفاوضات وتوافقات مع الدولة حول مسائل الهوية؛ كالتعددية الثقافية واللغوية، ومكانة الإسلام في المجتمع، فضلاً عن مسألة الحكامة السيئة وما يترتب عليها من ظلم اجتماعي، مثل تفشي الفقر والأمية والجهل منذ الاستقلال. ويشير مارتينيز في هذا الخصوص إلى أنه رغم أن النظام الديمقراطي لقادة الدول المغاربية كان المثل الأعلى، فإن أكثر ما كان يزعجهم في مسعاهم لإعادة بناء الدولة-الأمة هو حالة تلك المناطق المتمردة التي يخشون تفجرها من جراء تنامي النزعة الجهوية (ص 32).

ويخلص المؤلف بنوع من الاختزال إلى أنه، من خلال هذا التهميش للخيار الديمقراطي، عمّ نظام الحزب الواحد في الجزائر وتونس، ونظام التعددية الحزبية المقيدة في المغرب. كما تراجعت الحريات السياسية والمجتمع المدني، فضلاً عن انتهاك الحق في التعبير باستمرار بذريعة التهديدات الداخلية أو الخارجية.

وبحسب رأي المؤلف، انهمك الوطنيون في بناء دولة قوية، وإن على حساب مجتمع ضعيف. ولكونهم ورثوا من الاستعمار إدارة تشتغل بمنطق الدولة المركزية، فقد اعتقدوا أن ذلك كاف لتحقيق التنمية وضمان الأمن والرفاه للسكان. بيد أن عدة مناطق كانت تبدي مقاومتها لهذه النظرة يعقوبية للدولة، بحيث يجسد الريفيون والقبائليون والأمازيغ والطوارق أبرز أوجه التمرد ضد الدولة المركزية قيد الشوء.

رغم الانتفاضات التي تهدد هذا المسعى، ثم سياسة تأهيل مجتمع تعتبره هذه الأنظمة «تقليدياً ومحافظاً»، فضلاً عن مقارنة تدير مختلف أشكال العنف الاجتماعي، وأخيراً، مسألة التحدي الجهادي ودوره في تطوير سياسة مراقبة الحدود وإعادة بناء الروابط السياسية والاجتماعية اللازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية (ص 18). ويحاول المؤلف من خلال تحليله هذه القضايا أن يبين أن التحول الديمقراطي من زاوية نظرية التحديث يستلزم مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مسألة إعادة بناء الدولة-الأمة

لفهم سبب انهيار الدولة في ليبيا، وليس في تونس، بعد انتفاضات 2011، يرى المؤلف ضرورة تحليل سيروية البناء الوطني بما هو خلق للشعور بالانتماء إلى كيان سياسي مشترك. فإذا كان الكفاح ضد الاستعمار قد سهّل عملية بناء وعي وطني ووحّد أقاليم حول دول جديدة، فإن تجانس الأمة لم يكتمل فيها بعد حينذاك. لذلك، عملت هذه الدول منذ الاستقلال على النهوض بالشعور الوطني وخلق التجانس الثقافي الضامن للوحدة الوطنية عبر وضع سياسات تربوية ودينية واقتصادية وأمنية (ص 24). ويرى المؤلف، بالنسبة إلى تونس، أن الرئيس الحبيب بورقيبة مارس «تحيّناً سلطوياً» أدى إلى تشكيل الهوية الجديدة للبلاد عبر إصلاح النظام التعليمي والمؤسسات الدينية. وفي حالة كل من الجزائر والمغرب، سعى الجيش والمؤسسة الملكية، في سياق تميز بضعف سيادة الدولة على بعض أجزاء البلاد، إلى تقوية الشعور بالانتماء الوطني عبر تأييد الانصهار بين الدولة والأمة على مستوى الخطاب. أما في ليبيا، فقد قامت

القديمة الكسولة والسوقية» لدى التونسيين بواسطة التربية. ونجد الأمر نفسه، تقريباً، في الجزائر، حيث كانت الثورة الزراعية تشترط تغيير عقلية الفلاح من أجل العيش في قرى اشتراكية تتم فيها التنشئة الاجتماعية وفق أنماط تحررية جديدة. لذلك، كانت النخبة الحداثية المكونة على الطريقة الغربية، تعتبر الإسلام حاملاً لثقل قيم خاصة بحضارة بدوية قديمة، وأن تكييفه وفق الأيديولوجيا الاشتراكية، يمر عبر تقنية الخطاب الديني الرسمي من تقليديته (ص 33).

ويرى المؤلف أن إرادة «إعادة تشكيل العقليات» هذه، أصبحت تتضاءل شيئاً فشيئاً لفائدة تصور الدولة القوية بنموذجها التنموي، والقادرة على إدارة الصراعات الاجتماعية. وقد ضمنت الموارد الطاقية (بترو، غاز، وفوسفات) والفلاحة والسياحة للدولة موارد مهمة خصصتها للحفاظ على النظام. غير أن الشعب الذي كان مصدر خوف بسبب طبيعته التقليدية، أصبح بدءاً من ثمانينيات القرن الفارط يخيف بحجم شبابه (70 في المئة من السكان هم أقل من 30 عاماً)، وبانجذابه إلى الإسلاموية كأيديولوجيا جديدة (ص 36).

وفي هذا السياق، يرى مارتنيز أن الصراع انتقل من المجالي إلى الهوياتي، فباتت هذه الأيديولوجيا تجسد المنحى الجديد للكفاح ضد الغرب. أما القادة الوطنيون، الذين أنساهم هاجس تقوية الدولة أهمية اللحمة الدينية، فقد فقدوا مكانتهم بوصفهم مدافعين حقيقيين عن الشعب لمصلحة مكانتهم كحلفاء للقوى الغربية. وأمام هذا الفشل التنموي والتصلب السياسي، اندلعت انتفاضات عديدة في ثمانينيات القرن الماضي في أغلب بلدان المنطقة (حزيران/ يونيو 1980

وبتهميش التيار الإصلاحي الطموح للعدالة والحرية ودولة القانون، لم يحتفظ الوطنيون من الفكر الإصلاحي سوى بألفاظ الأمة والعدل والمساواة. أما روح الفكر الليبرالي، بما تعنيه من حرية رأي ودستور، فقد جرى إهمالها. وخلال ذلك، نمت في الجزائر وليبيا الحركتان الإسلامية، ومن ثم الحركة الجهادية، في سياق اتسم بتحويلات عميقة؛ كالثورة الديموغرافية، وتقلص شرعية المؤسسات السياسية، وفشل نماذج التنمية. لقد أدت هذه التحويلات إلى اندلاع حركات احتجاجية ذات توجه إسلامي في ثمانينيات القرن الماضي، كشفت «الانحرافات» الاشتراكية للنظامين الجزائري والليبي منذ الستينيات والسبعينيات، فضلاً عن طبيعتهما «الاستبدادية» والظالمة. لكن هذا التهميش لم يمنع هذا التيار الإصلاحي الليبرالي من معاودة الظهور عام 2011 في سياق «الربيع العربي» الذي أعاد إلى الواجهة مطالب دولة الحق والقانون واحترام الحريات والكرامة.

ثانياً: مسألة تأهيل المجتمع

بخصوص هذه المسألة، يرى المؤلف أن الوطنيين المتأثرين بأيديولوجيات اشتراكية أو عالمالية وضعوا منذ الاستقلال سياسات لتدجين الأفراد عبر أنظمة سلطوية. كانت تمثلاتهم لبناء المجتمع مطبوعة بالخوف من شعب اعتبروه تقليدياً ومحافظاً. لذلك، انخرطوا منذ الستينيات في محاربة تصرفات اجتماعية سلبية موروثية من الاستعمار أو الإقطاع. ويشير المؤلف إلى أنه خلال حكم بورقية أطلقت حملة ضد «الميل الشديد نحو الفوضى وروح العشيرة وعدم الخضوع للقانون»، وغير ذلك. وكان النظام يكافح ما يسميه «العقلية الرجعية

لسياسة التدخل العسكري الفرنسي لهجمات قامت بها جماعات جهادية قادمة من ليبيا أو من مالي (ص 208).

يرى المؤلف أن تأمين الحدود بعد انهيار الدولة في ليبيا، منذ عام 2012، أصبح مشكلة دولية، لا سيما على المستوى الأوروبي. وفي الوقت الذي أضعفت فيه حكومات أفريقيا الشمالية من جراء التمردات والانتفاضات والثورات، أجبرها الضغط الأوروبي على تعزيز حدودها بوصفه أمراً ضرورياً للأمن الدولي. وهذا يعني، بالنسبة إلى دول المنطقة، تخصيص موارد بشرية ومالية، ونشرها في مجالات ترابية كانت نسبياً متخلى عنها إلى حد الآن. وقد جرى هذا الاستثمار في أمن الحدود على حساب دعم التنمية في بلدان المنطقة (ص 209).

بعد انتكاسة «الربيع العربي»، ظهرت مشكلة حقيقية تتعلق بمدى قدرة هذه الدول على الحفاظ على بقائها من جراء الثورات والانتفاضات. ورغم القواسم المشتركة بين هذه البلدان، فإن تأثيرات الانتفاضات تختلف، بحسب رأي المؤلف، من بلد إلى آخر. ففي تونس، أفضت هذه الانتفاضات إلى ثورة قلبت نظام زين العابدين بن علي ومكنت من الانتقال إلى الديمقراطية. وفي ليبيا، سرعان ما حلّ تمرّد مسلح محلّ المظاهرات السلمية الأولى وأدّى إلى مواجهات مسلحة تسببت في انهيار الدولة. أما في المغرب والجزائر، فقد تمّ تحييد الانتفاضات، ولكن المطالب تجاه الدولة استمرت وفرضت على البلدين معاً توزيع الموارد حفاظاً على الاستقرار والسلم المدني؛ إذ يدلّ على ذلك، خصوصاً، حراك الريف بالمغرب (ص 137-140) والحراك الشعبي بالجزائر (ص 161-169).

بالدار البيضاء، كانون الثاني/يناير 1984 بتونس العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 1988 بالجزائر العاصمة). وشيئاً فشيئاً، تخلّت - بحسب المؤلف - أسام فاعلة من المعارضة عن القومية العربية والدولة القوية لفائدة التضامن الإسلامي وإقامة الخلافة أو الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة. لكن الأنظمة السياسية واصلت تصلّبها وقاومت هذا المد لتتوسع في المقابل شبكات المجتمع المدني التي قاومت الانغلاق السياسي. ورغم ذلك، لم يكن يُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه فاعلاً في الاحتجاج السياسي، بل بوصفه مواكباً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ص 49).

وهنا يشير المؤلف إلى أنه، بعد عشرين عاماً من ذلك، وبشكل غير متظر، ظهر فاعلون كشفوا مظهرًا غير معروف بقدر كاف أو أقل دراسة في البلدان العربية، بشأن دينامية المجتمعات المغاربية في مواجهة دول منظمة ومهيكلّة لفرض السيطرة السياسية (ص 50).

ثالثاً: مسألة التحدي الجهادي

في المستوى الثالث من التحليل، يناقش المؤلف مسألة يقول إنها برزت بحدة بعد الانتفاضات العربية عام 2011، هي مسألة الحدود التي تحولت إلى رهان أمني كبير في المنطقة، وبدا أنّ كل دولة تشكك في قدرة جارّتها على تأمين حدودها الخاصة. فالديمقراطية التونسية الناشئة ما برحت تتعرض لهجمات تونسيين متممين إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولاجئين في ليبيا التي تعاني الفوضى. كما أن مواقع الغاز الجزائرية في الصحراء استهدفتها جماعات جهادية متوطّنة في ليبيا أيضاً. أضف إلى ذلك تعرّض دول أفريقيا الغربية الداعمة

رابعاً: ملاحظات نقدية

إذا كان المؤلف محققاً إلى حد ما في تركيزه على قضايا إعادة بناء الأمة وشرعية الدولة وتشكل الهويات، فإن ذلك لا يبرر إطلاقاً إغفاله موضوع الانتقال الديمقراطي⁽³⁾. فتحولات «الربيع العربي» لعام 2011 أظهرت من جديد بقوة أهمية سؤال شروط نشأة الدولة في العالم العربي وتطورها، ومسائل التنوع الإثني واللغوي والثقافي، فضلاً عن علاقة الدولة الحديثة بالولوج إلى الموارد العامة وتوزيعها ومراقبتها، وكذلك مشكلة بناء الدولة-الأمة ومقدار العنف في هذا البناء⁽⁴⁾. وفي هذا الصدد، يحق القول إن المؤلف لم يأت بجديد؛ إذ توجد عدة مؤلفات عربية تناولت هذه المسائل بعمق كبير أحياناً⁽⁵⁾.

أما في ما يتصل بالمسألة الديمقراطية، فقد اعتمد المؤلف بالأساس على نظرية التحديث، خاصةً أطروحة أهمية الشروط المسبقة لقيام الديمقراطية التي كانت سائدة في خمسينيات القرن الماضي.

(3) ينظر: عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 26.

(4) Saaf, p. 14.

(5) للمزيد عن نشأة الدولة الحديثة وتطورها في العالم العربي، ينظر مثلاً، وليس حصراً: برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط 10 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2014)؛ جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)؛ فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)؛ المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

وقد عرفت هذه الأطروحة ذنباً بعد أن نشر شارل عيساوي مقالة⁽⁶⁾ تفسر مسألة غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، بعد مرحلة الاستعمار، بعدم توافر الأسس الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل حجم الإقليم والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، وتوزيع الثروة، والتصنيع، والتجانس اللغوي والديني، ومستوى التعليم، وقيم المشاركة التعاونية.

إنّ ما يُعاب على نظرية التحديث في الديمقراطية نزعتها المركزية الأوروبية، بحيث كانت تجعل من الديمقراطية الغربية المآل «الطبيعي» لكل تطور سياسي. كما أخضعت السيرورات السياسية للبلدان العربية إلى مقياس ثابت، هو مدى التوافق مع هذا النموذج، الأمر الذي جعل هذه الدراسات تركز على ما تفتقده هذه السيرورات السياسية من مقومات، مقارنةً بالنموذج الغربي⁽⁷⁾.

لذلك، عندما نفحص الجهاز المفاهيمي للمؤلف⁽⁸⁾، نلاحظ أنه يمتنع من معين هذه النزعة الأوروبي-مركزية. وغير خاف أنّ هذه الأخيرة قد شكلت أحد التشوهات الفكرية الغربية التي يعانيتها مجال البحث في المسألة الديمقراطية. فأى تطور سياسي إقليمي لا يعدو كونه فشلاً وانحرافاً عن «المسار التاريخي العادي»، مسار البلدان الأوروبية. ومن ثمّ، فإن الباحثين المتأثرين

(6) شارل عيساوي، «الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط»، المستقبل العربي، العدد 322 (2005)، ص 6-26.

(7) Steven Heydemann, "La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe," *Critique internationale*, no. 17 (2002), p. 55.

(8) نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، المفاهيم التالية: أفريقيا الشمالية، والدولة-الأمة، والدولة الاستعمارية، ودولة ما بعد الاستعمار، والنظام الاستعماري، والحدثة والتحديث، والديمقراطية الغربية، و«المجتمع القديم والرجعي»، و«إعادة التربية» و«التحضر»، و«إعادة تشكيل العقلية».

والوجدان، لكن ذلك ليس على نحو مطلق. فإذا أقررنا بتأثيرها في عدم خوض الشعب الجزائري غمار الموجة الأولى من «الربيع العربي» عام 2011، فإن حراك هذا الشعب ما لبث أن اندلع في 22 شباط/ فبراير 2019 في إطار ما بات يعرف بالموجة الثورية العربية الثانية. وبدلاً من أن تكون الجزائر عامل تنفير، أصبحت عامل جذب وتحفيز بفضل حراكها السلمي والحضاري الذي لم يوقفه، بعد عام، سوى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ثم يستأنف مساره في 22 فبراير/ شباط 2021، أي بعد عام من التوقف الاضطرابي. وشاء «مكر التاريخ» أن صار العنف سمةً أساسية للاحتجاجات في بلدان غربية كثيرة، منها فرنسا على وجه الخصوص⁽¹⁰⁾.

على صعيد آخر من الاشتباك مع أفكار المؤلف، وبصرف النظر عن الهفوات التقنية المتعلقة بعدم ضبط أسماء بعض الشخصيات السياسية وبعض التواريخ، يمكننا ملاحظة أن المؤلف كثيراً ما يجهل الوقائع ولا يقرأ الدراسات العربية، ولا يحيل إليها إلا من باب رفع الحرج. فلو أنه اطلع على الأدبيات المغاربية والعربية حول الموضوع لخفف من غلواء نزعة الأورو-مركزية الخارجية. فعلى سبيل المثال، زعم أن السلفية هيمنت تدريجياً على حركة 20 فبراير في المغرب (ص 128)، غير أن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة. وفي هذا الصدد يقول أحد ناشطي الحركة المقربين من السلفيين: «وهذا ما أدى بعضهم للانخراط [في الحركة] بشكل فردي وليس ككيان جماعي، لكن بعد مدة بدأت تطفو على السطح بعض الهواجس الأيديولوجية أدت

بهذه النزعة، ومن ضمنهم مارتينيز، يهتمون بما هو منعدم كمسألة تحتاج إلى حلّ. وبعبارة أوضح، ينتظم البحث حول مقارنة سلبية بين معيش العالم العربي ومعيش مناطق أخرى. ويترتب على ذلك، التساؤل حصراً عن كيفية صيرورة الأمور إلى ما هي عليه في الوقت الراهن، وليس عن السبب الذي جعلها تصير إلى شيء آخر، فضلاً عما يجب فعله لتقويم هذا الانحراف التاريخي⁽⁹⁾.

ومن تعبيرات هذا التوجه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الإلحاح على البحث عن «الشروط القبلية» للديمقراطية في العالم العربي. يُجري المؤلف هذا المنظور التحديثي الأورو-مركزي نفسه على ما يسميه، بلغة جغرافية استعمارية، بلدان أفريقيا الشمالية. ففي معرض تطرقه إلى حالة الجزائر، يرى أن الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي يُعتبر مهماً جداً بالنسبة إلى الحكام الجزائريين. فصدمة الحرب الأهلية ما زالت تشغل الأذهان، خاصة أن الوضعية في ليبيا وسورية واليمن ما برحت تُحيّن هذه التراجيديا. ويزعم المؤلف أن انتشار العنف في هذه البلدان يُركّز توجّس السلطات الجزائرية وجزء من السكان من الانتفاضات والثورات. والأهم من ذلك التيقّن، بحسب المؤلف، من أن المنطقة ليست مستعدة لانتقال ديمقراطي في ظل غياب قوى تحضنه وترعاه. وهو الشرط الغائب في بلدان أفريقيا الشمالية على حد ادعائه. فالحرية من دون الأمن، كما ورد في الكتاب، هي بمنزلة مكسب غير متّظر بالنسبة إلى الإسلاميين الذين سيكون بإمكانهم فرض نظامهم الأخلاقي الجديد (ص 147).

يمكن الاتفاق مع مارتينيز في أن تجربة الحرب الأهلية المريرة في الجزائر شغلت الأذهان

(10) سواء مع حركة السترات الصفراء (بدءاً من أواخر 2018)، أو مع الحركة المناهضة لقانون «الأمن الشامل» (نهاية 2020 ومطلع 2021).

(9) Heydemann.

وفي الحقيقة يندرج بحث مارتينيز في توجه بحثي فرنسي عامّ استمر منذ الفترة الكولونiale. فقد انزعجت في ذهن هذا التيار منذ تلك الفترة فكرة «الدولة المستوردة»، وهو تصور أعاد إرساءه برتران باديه Bertrand Badie عندما نظر إلى دول الاستقلال على أنها نتاج للاستعمار الذي ثبتت هياكل مؤسساتية غريبة فوق البنيات السياسية والاجتماعية التقليدية⁽¹³⁾، من دون اعتبار للتاريخ السياسي العريق لكثير من هذه الدول، وخصوصاً في البلاد المغاربية، وهو تاريخ درسه باستفاضة مؤرخون وعلماء اجتماع مغاربة كبار من أمثال عبد الله العروي ورحمة بورقية في المغرب⁽¹⁴⁾، ومحمد الهادي الشريف وعبد الباقي الهرماسي في تونس⁽¹⁵⁾.

ختاماً، إن ما أثاره الكتاب من مناقشة وملاحظات لا يقلل بأي حال من الأحوال من القيمة العلمية للدراسة. فقد توفقت هذه الأخيرة إلى حد بعيد في تفسير انتفاضات 2011 بإرجاعها إلى عاملين أساسيين مرتبطين بالبنيات السياسية-الأمنية والاقتصادية لدولة ما بعد الاستعمار: الحفاظ على النظام واستخراج الموارد الطبيعية. إن اعتماد

بالنشطاء السلفيين إلى مراجعة موقفهم الإيجابي من حركة 20 فبراير [...] وفي اعتقادي لا يمكن اعتبار الأداء السلفي ذا أهمية داخل الحراك المغربي باستثناء مدينة طنجة⁽¹¹⁾. كما أن الكتاب جانب الصواب أيضاً بخصوص مكونات حركة 20 فبراير؛ إذ حصرها في المناضلين الإسلاميين لحركة العدل والإحسان، وممثلي الجمعيات العلمانية والناشطين السيرانيين (ص 129). ولكنه أغفل ذكر مناضلي اليسار الراديكالي؛ كالنهج الديمقراطي، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الموحد، والمؤتمر الوطني الاتحادي.

لقد استعمل المؤلف أيضاً مفهوماً كولونياً هو «أفريقيا الشمالية»، بدلاً من المغرب الكبير أو البلدان المغاربية، ومن نافلة القول إنه قد جرى منذ نهاية الخمسينيات الانتقال في هذه البلدان من وصف «المغرب العربي»، الذي شُحن بحمولة هوياتية شديدة تحت تأثير القومية العربية المغاربية، إلى صياغة أشمل هي «المغرب الكبير» أو البلدان المغاربية. كما أن مصطلح «المغرب» انتقل من الحركات الاستقلالية والوطنية إلى المجتمع العلمي الذي يدعم هذه الحركات، ويناضل من أجل نزع الطابع الاستعماري عن العلوم الاجتماعية⁽¹²⁾.

(13) للتوسع أكثر في مفهوم «الدولة المستوردة»، ينظر:

Bertrand Badie, *L'État importé: Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique* (Paris: Fayard, 1992).

(14) Laroui, *L'Etat dans le monde arabe contemporain*; Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912* (Paris: F. Maspero, 1977);

رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبايل في المغرب (بيروت: دار الطليعة، 1991).

(15) Mohamed-Hédi Cherif, "Pouvoir beylical et contrôle de l'espace dans la Tunisie du XVIII et des débuts du XIX siècles," *Annuaire de l'Afrique du Nord* 22 (1983), pp. 49-61;

الهرماسي.

(11) الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق (الرابط: منشورات الوسيط، 2015)، ص 59.

(12) Sarah Boisson, "Maghrébin, une catégorie imaginaire?" *La vie des idées*, accessed on 26/1/2021, at: <https://bit.ly/2Mta13P>;

يُنظر أيضاً: عبد الله العروي، تاريخ المغرب: محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)، ص 10؛

Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à 1830* (Paris: Payot, 1994); Abdallah Laroui, *L'Etat dans le monde arabe contemporain: Eléments d'une problématique* (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1980).

الدولة الكبير منذ الاستقلال على هاتينوظيفتين خدمة الصالح العام وتراجع الخيار الديمقراطي في الموروثتين من النظام الاستعماري، أدى إلى تهميش ستينيات القرن الفارط لفائدة أنظمة سلطوية.

References

المراجع العربية

- بشارة، عزمي. الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- بورقية، رحمة. الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت: دار الطليعة، 1991.
- جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- العروي، عبد الله. تاريخ المغرب: محاولة في التركيب. ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.
- _____. مفهوم الدولة، ط 10. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2014.
- عيساوي، شارل. «الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الاوسط». المستقبل العربي. العدد 322 (2005).
- غليون، برهان. المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- ميهوبي، فخر الدين. إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار. الإسكندرية: دار الوفاء لنس الطباعة والنشر، 2014.
- الهرماسي، محمد عبد الباقي. المجتمع والدولة في المغرب العربي. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. حركة 20 فبراير: محاولة في التوثيق. الرباط: منشورات الوسيط، 2015.

الأجنبية

- Badie, Bertrand. *L'État importé: Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique*. Paris: Fayard, 1992.
- Bozzo, Anna & Pierre-Jean Luizard (dir.). *Les sociétés civiles dans le monde musulman*. Paris: La Découverte, 2011.

Cherif, Mohamed-Hédi. "Pouvoir beylical et contrôle de l'espace dans la Tunisie du XVIII et des débuts du XIX siècles." *Annuaire de l'Afrique du Nord* 22 (1983).

Heydemann, Steven. "La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe." *Critique internationale*. no. 17 (2002).

Julien, Charles André. *Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à 1830*. Paris: Payot, 1994.

Laroui, Abdallah. *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830–1912*. Paris: F. Maspero, 1977.

_____. *L'Etat dans le monde arabe contemporain: éléments d'une problématique*. Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1980.

Saaf, Abdallah (dir.). *Mutations politiques comparées au Maghreb et au Machrek 7 ans après le Printemps Arabe*. Rabat: OCP Policy Center, 2018.



مجلة عمران للعلوم الاجتماعية دورية محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكمة تصدر مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكمين) في الاختصاصات كافة.

يستوحي اسم المجلة مفهوم «العمران» الخلدوني بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي. وتندرج المجلة في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها مجلة/مشروعاً، مستعيدة تقاليد المجالات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثل نقلة نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقارنة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة في ما هو قريب من «المنهج التكاملي» العابر للاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي «الحرية» بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

تعتمد مجلة عمران في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وفقاً لما يلي:

- أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أي جهة أخرى.
- ثانياً: أن يرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

2. الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجملة قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.
 3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
 4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
 5. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية بالمعنى الواسع للعلوم الاجتماعية شاملاً الدراسات الاقتصادية والسكانية والبيئية، وما شاكل ذلك.
 6. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورهما أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
 7. تفرد المجلة باباً خاصاً للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
 8. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، ويجب تسليم البحث منضداً على برنامج وورد (Word)، على أن يكون النص العربي بنوع حرف واحد وليس أكثر من نوع، وأن يكون النص الإنكليزي بحرف (Times New Roman) فقط، أي أن يكون النص العربي بحرف واحد مختلف تماماً عن نوع حرف النص الإنكليزي الموحد.
 9. في حال وجود صور أو مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة (High Resolution) كصور أصلية في ملف مستقل أيضاً.
- رابعاً: يخضع كل بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكمّان) من القراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين

في قائمة القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ مرجح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

- خامساً: تلتزم المجلة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحررين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أي معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أي شخص آخر غير المؤلف والقراء وفريق التحرير (ملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متبع في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها.

(الملحق 1)

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1- الكتب

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النحو التالي مثلاً: ناش، ص 117. أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصراً: ناش، السوسيولوجيا، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النحو التالي: المرجع نفسه، ص 118. أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النحو التالي:

- ناش، كيت. السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال:

- السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أما في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القومي العربي. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2- الدوريات

اسم المؤلف، «عنوان الدراسة أو المقالة»، اسم المجلد، المجلد و/أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة. مثال:

- محمد حسن، «الأمن القومي العربي»، إستراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.
أما في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. «الأمن القومي العربي». إستراتيجيات. المجلد 15. العدد 1 (2009).

3- مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، «الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق»، الغارديان، 2009/2/17.

4- المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، «عنوان المقال أو التقرير»، اسم السلسلة (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: <http://www.....>

ويتعين ذكر الرابط كاملاً، أو يكتب مختصراً بالاعتماد على مُختصر الروابط (Bitly أو Google Shortner). مثل:

- «ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%»، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: <http://bit.ly/2bAw2OB>

- «معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: <http://bit.ly/2b3FLeD>

(الملحق 2)

أخلاقيات النشر في مجلة عمران

1. تعتمد مجلة عمران قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئین معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.

2. تعتمد مجلة عمران قُراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلة عمران تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحررين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أي شخص آخر، بما في ذلك المؤلف. وينبغي الإبقاء على أي معلومة متميزة أو رأي جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرية، ولا يجوز استعمال أي منهما لاستفادة شخصية.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلة عمران بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيم المحررون والمراجعون المادة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
10. تنقيد مجلة عمران بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المركز العربي.
12. تنقيد مجلة عمران في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
13. المجانية: تلتزم مجلة عمران بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر.

(Annex II)

Ethical Guidelines for Publication in *Omran*

1. The editorial board of *Omran* upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre-determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Omran* relies on a network of experienced, pre-selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Omran* adopts a well-defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor-in-Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Omran* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Omran* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.
7. *Omran* is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing services.
8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. The editorial board of *Omran* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.
13. *Omran* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

– Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99–100.

– Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.) (London: Cape, 1988), pp. 242–55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

– Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

– Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220–221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

– Michael Gibbons et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

II– Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

– Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

– Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009).

III– Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

– Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

IV– Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following:

Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: <http://www...>

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

– John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: <http://bit.ly/2k97Wxw>

– Policy Analysis Unit–ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: <http://bit.ly/2j36v5S>

- iv. All research papers submitted for consideration must adopt the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).
 - v. All submitted works must fall within the broad scope of *Omran*, including economics, demographics, and environmental science.
 - vi. Book reviews of between 2,800 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous three years. Book reviews are subject to the same quality standards which apply to research papers.
 - vii. *Omran* carries a special section devoted to discussions of a specific theme which is a matter of current debate within the social sciences. These essays must be between 2,800 and 3,000 words in length. They are subject to the same refereeing standards as research papers.
 - viii. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts on images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion. Research papers should be submitted typed on "Word". The Arabic text should be in the same font and not several fonts, and the English text should only be in "Times New Roman" font. Accordingly, the Arabic text should be in one single font totally different from the unified English font.
 - ix. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high-resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.
4. The peer review process for *Omran* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
 5. The editorial board of *Omran* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors (cf. Annex II).
 - i. The sequencing of publication for articles accepted for publication follows strictly technical criteria.
 - ii. *Omran* does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication.

(Annex I)

Footnotes and Bibliography

I- Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.



Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun's concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/project aspiring to build new intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity. Submission to and publication in *Omran* is governed by the following guidelines:

1. Only original work which is submitted exclusively for publication within the journal is accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Omran*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.
2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
 - i. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
 - ii. An abstract, ranging between 100 words in length, in both Arabic and English as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at.
 - iii. The research paper must include the following elements: specification of the research problematic; significance of the topic being studied; statement of thesis; a review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; a description of the research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطويرها، انطلاقاً من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكن إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثَمَّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويصدر كتباً محكمة ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضاً، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسس المركز في الدوحة في خريف ٢٠١٠، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري، ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرغ العلمي، ويكلف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة «عمران» للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيضمن كل عدد من «عمران» أبحاثاً ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥ - ١١ رياض الصلح ٢١٨٠ - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٧/٨ +٩٦١ ١ ٩٩١٨٣٦ فاكس: +٩٦١ ١ ٩٩١٨٣٩



فصلية مخُمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسمة اشتراك

عمران
omran

الاسم:

العنوان البريدي:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

عدد النسخ المطلوبة:

طريقة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك لأمر المركز

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقياً أو إلكترونياً في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يُعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
عن بدء استقبال طلبات المشاركة في أعمال الدورة الثامنة

من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

(4-6 كانون الأول / ديسمبر 2021)

يبحث المنتدى في هذا العام موضوع استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات، بوصفه موضوعاً رئيساً أوّل، في محور القضايا الداخلية. ويناقش المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية، بوصفه موضوعاً رئيساً ثانياً في محور العلاقات الدولية.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



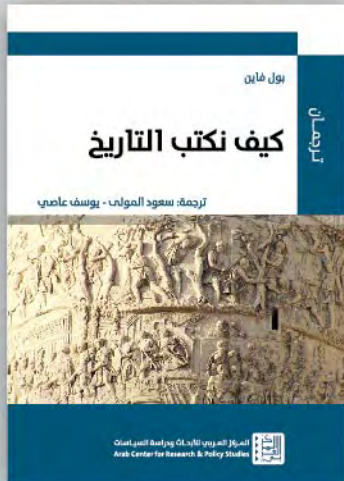
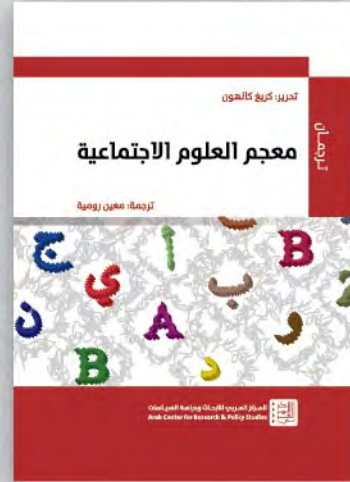
الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب.: 4965 - 11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: +961 1 991836 / 7/8 فاكس: +961 1 991839
عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

لبنان	35 \$ للأفراد	45 \$ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 \$ للأفراد	80 \$ للمؤسسات
الدول الأوروبية	100 \$ للأفراد	120 \$ للمؤسسات
القارة الأمريكية وأستراليا	120 \$ للأفراد	160 \$ للمؤسسات

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يرجى الاطلاع على قائمة موزعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت: هاتف: 009611991837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

أيضاً في هذا العدد

ترجمة

إلزا دورلين

حول الاستعمال الاستيمولوجي والسياسي لغثتي
الجنس والعرق في دراسات النوع
ترجمة: ياسين يسني ووديع جعواني

مراجعات الكتب

رشيد جرموني

الجهاد الجديد في الغرب/ فرهاد خسرو خافر

محمد نعيم

أفريقيا الشمالية بعد الانتفاضات العربية/ لويس مارتينيز

شارع الطرف - منطقة 70 - وادي البيان - ص.ب. 10277 - الدوحة - قطر
جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقياً أو إلكترونياً في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:
www.bookstore.dohainstitute.org

سعر النسخة

قطر	30 ريالاً	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 ديناراً
السعودية	30 ريالاً	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهماً
الإمارات	30 درهماً	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	6000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	10 جنيهات	السودان	20 جنيهًا		

